جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

حلقة عمل
السياسات الزراعية
حول الأمن الغذائي العربي
في ظل محددات
الموارد المائية والتجارة الدولية

جمهورية مصر العربية
القاهرة 4-1996/5/10

الخرطوم
ديسمبر (كانون أول)1996

P.O.Box: 474 Postal Code: 11111 الرمز البريدي : Sudan - Khartoum - Al - Amarat St. No. 7 جمهورية السودان - الخرطوم - العمارات شارع
Telephones: (249-11-472176 - 472183 تلفونات : Fax: (249-11-471402 : فاكس - Cable: AOAD Khartoum برقيا : تلكس : Telex: 22554 AOAD SD

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
يوم ديسمبر (كانون اول) 1996
حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي
في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية
الرقم الكودي AOAD/97/RG-P/22-00734

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

حلقة عمل
السياسات الزراعية
حول الامن الغذائي العربي
فى ظل محددات
الموارد المائية والتجارة الدولية

القاهرة - جمهورية مصر العربية

1996/5/10-4

الخرطوم

ديسمبر (كانون أول) 1996

جمهورية السودان - الخرطوم -العمارات شارع Sudan - Khartoum -Al-Amarat St. No. 7 ص.ب : 474 -Postal Code: 11111 الرمز البريدي
تلكس : AOAD SD :Telex: 22554 برقياً : أواد الخرطوم Cable: AOAD Khartoum - فاكس : Fax: (249-11-) 471402 تلفونات : Telephones: (249 -11-) 472176 - 472183

التقديم

التقديم

تشهد الساحة الدولية والاقليمية والقطرية العديد من المتغيرات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أوضاع الامن الغذائي العربي. فقد شهد العالم وعلى أمتداد ثمان سنوات غطت الفترة 1986-1993 مفاوضات مطولة ومعقدة أستهدفت الحد من قيود التصدير لتعزيز حركة التجارة الدولية والازدهار العالمي، وقد أنتهت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقية التعريفة الجمركية والتجارة والتى تعرف بإسم إتفاقية الجات، ولذلك آثار مباشرة أو غير مباشرة على أوضاع الامن الغذائي العربي.

وعلى الصعيد القطري أتجهت العديد من الدول العربية كغيرها من الدول النامية الى انتهاج سياسات التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي لازالة ماقد يؤثر سلبا على أقتصادياتها وأمنها الغذائي.

ولاهمية هذه التطورات الاقتصادية والاصلاحات التي أجريت وإنعكاساتها على مستقبل التنمية الزراعية العربية والامن الغذائي العربي، أولت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بإعتبارها بيت الخبرة العربي، أهمية خاصة لهذه المستجدات وقامت بإعداد دراسات حول آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية في الزراعة العربية ضمن برنامجها لتحليل وتطوير السياسات الزراعية وأجرت دراسات لاستقراء الآثار المحتملة لتحرير التجارة الدولية على أوضاع الزراعة العربية عموما والامن الغذائي بصفة خاصة فى ظل محددات كثيرة أهمها الموارد المائية.

وتعتبر هذه الحلقة التدريبية إحدى مجهودات المنظمة لتدعيم مقدرة الدول العربية للتفاعل مع هذه المعطيات للاستفادة من إيجابيات تلك المعطيات وتجنباً لآثارها السلبية.

وقد قامت المنظمة بعقد حلقة العمل هذه، بالتعاون مع معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي، وبالمشاركة الفاعلة لوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي بجمهورية مصر العربية، بمدينة القاهرة خلال الفترة 4-1996/5/10، وذلك بهدف :

- التعرف على سياسات الاصلاح الاقتصادى وبرامج التكيف الهيكلي وتأثير تطبيقاتها على الامن الغذائي في عدد مختار من الدول العربية، ومدى علاقتها بقضايا التجارة الدولية والاستخدام الامثل للموارد وبصفة خاصة الموارد المائية.

- تبادل الرأي حول الخبرات المكتسبة من التجارب القطرية التي تعكس تأثيرات سياسات الاصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي على أوضاع الامن الغذائي.
- معرفة الآثار المتوقعة لتطبيق إتفاقية الجات على الامن الغذائي في عدد من الدول العربية وعلى المستوى القومي.
- وضع تصورات مستقبلية لتحسين أوضاع الامن الغذائي في ظل المتغيرات الدولية (التجارة) والاقليمية (ندرة المياه).

وشارك فى أعمال الحلقة (34) مشاركاً من كبار المسؤولين عن إعداد وتنفيذ السياسات الزراعية بوزارات الزراعة العربية، وخبراء معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

وهنا أرجو أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومةً وشعباً لاستضافتها فعاليات حلقة العمل، ولمعالي الاستاذ الدكتور يوسف والي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى على رعايته الكريمة لاعمالها وللتسهيلات التى تم توفيرها للمشاركين مما كان لها الاثر الكبير فى نجاح أعمال الحلقة.

والشكر كذلك لمعهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي، على تعاونه مع المنظمة فى إقامة هذه الحلقة، ونتمنى أن يستمر هذا التعاون لمافيه خدمة الجميع. والشكر موصول للسادة الخبراء الذين قاموا باعداد وتقديم الاوراق المحورية، ولممثلي الدول العربية المشاركة، مع خالص أمنياتي لهم جميعاً بالتوفيق والنجاح، وأن تكون التوصيات التي خرجت بها الحلقة ذات أثر واضح فى مسيرة التنمية الزراعية العربية.

المدير العام

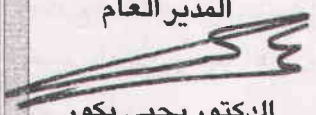

الدكتور يحيى بكور

المحتويات

المحتويات

صفحة

التقديم	أ
المحتويات	ج
التقرير والتوصيات	1
الاوراق المحورية :	
1- الامن الغذائى العربى فى ظل محددات التجارة والمياه - المنظمة العربية للتنمية الزراعية	28
2- إتفاقية تحرير التجارة الدولية فى جولة أورجواى وأثارها المحتملة على أوضاع السوق المصرية - أ. د. محمد حمدى سالم	95
3- ملخص لمحاضرة الاستراتيجية الزراعية للدولة وعلاقتها بخدمة قضايا التنمية الزراعية - دكتور سعد نصار	120
4- الامن الغذائى ومحددات التجارة واستخدام المياه - حالة دراسية للجمهورية العربية السورية - دكتور محمد أبريق	123
5- آفاق الامن الغذائى العربى فى ضوء المتغيرات العالمية فى مجالي الانتاج والتجارة - مي دمشقية سرحال	147
6- ملخص ورقة عمل حول استراتيجية ادارة المياه فى الشرق الاوسط وشمال أفريقيا - البنك الدولي	184
الاوراق القطرية :	
1- السياسات الزراعية ورهان الامن الغذائى بالبلاد التونسية	196
2- الغذاء والتغذية والزراعة - ملاحظات حول السياسات الزراعية الجزائرية	241
3- الامن الغذائى فى المملكة العربية السعودية	261
4- الامن الغذائى فى الجمهورية العربية السورية	289
5- الامن الغذائى فى سلطنة عمان	310

6- الامن الغذائى اللبناني فى ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية 317
7- سياسات التنمية الزراعية فى مصر والامن الغذائى حتى عام 2012 335
8- الامن الغذائى ومحددات التجارة واستخدام المياه (حالة المغرب) 372
9- سياسات وأستراتيجية التنمية الزراعية فى الجمهورية اليمنية 388

كلمات الافتتاح :

* ملخص كلمة معالى الاستاذ الدكتور يوسف أمين والي - نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي بجمهورية مصر العربية 397
* كلمة معالى الاستاذ الدكتور يحيى بكور المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية 398

* أسماء المشاركين 401

تقرير وتوصيات الحلقة

تقرير وتوصيات
لحلقة عمل في مجال
السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي
في ظل محددات التجارة الدولية والموارد المائية
القاهرة4-1996/5/10

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع معهد التنمية الإقتصادية التابع للبنك الدولي ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية حلقة العمل فى مجال السياسات الزراعية حول الامن الغذائى فى ظل محددات التجارة الدولية والموارد المائية في مدينة القاهرة خلال الفترة 4 - 1996/5/10 ، وبرعاية كريمة من معالي الأستاذ الدكتور يوسف والي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة وإستصلاح الأراضى .

تهدف هذه الحلقة الى :

- التعرف على سياسات الإصلاح الإقتصادي وبرامج التكيف الهيكلى وتأثير تطبيقاتها على الأمن الغذائي في عدد من الدول العربية ، ومدى علاقتها بقضايا التجارة الدولية والاستخدام الأمثل للموارد وبصفة خاصة الموارد المائية.
- تبادل الرأي حول الخبرات المكتسبة من التجارب القطرية التي تعكس تأثيرات سياسات الإصلاح الإقتصادي وبرامج التكيف الهيكلى على أوضاع الأمن الغذائي.
- معرفة الآثار المتوقعة لتطبيق إتفاقية الجات على الأمن الغذائي في عدد من الدول العربية وعلى المستوى القومي.
- وضع تصورات مستقبلية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الدولية (التجـــارة) والإقليمـــية (ندرة المياه).

المشاركون :

شارك في الحلقة 34 مشاركاً من كبار المسؤولين عن اعداد وتنفيذ السياسات الزراعية بوزارات الزراعة في إحدى عشر دولة عربية ، منهم خمسة خبراء قاموا بإعداد وتقديم أوراق محورية بالإضافة إلى 5 خبراء من معهد التنمية الإقتصادية التابع للبنك الدولي وممثلي المؤسسات الدولية والإقليمية ، والخبراء المتخصصين من المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

أولاً : الأوراق المحورية :

تم خلال جلسات عمل الحلقة مناقشة الأوراق المحورية التالية :

1- ورقة محورية حول (الامن الغذائى العربى فى ظل محددات التجارة والمياه):

تضمنت هذ الورقة استعراض تطور اوضاع الأمن الغذائى العربى ، بما فى ذلك مفهوم الأمن الغذائى العربى من وجهة نظر المنظمة ، وكذلك دراسة وتحليل البيانات والاحصاءات الخاصة بتطور كل من انتاج واستهلاك الغذاء ، وتطور الفجوة الغذائية العربية خلال عقدى السبعينات والثمانينات وبداية عقد التسعينات.

كما تضمنت ورقة المنظمة دراسة تحليلية للتجارة الخارجية كمحدد للامن الغذائى العربى ، حيث شمل ذلك الجزء تطور الميزان التجارى الغذائى العربى واهميته النسبية ، والهيكل السلعى لتجارة كل من الصادرات والواردات العربية من السلع الغذائية واتجاهاتها ومصادرها . هذا فضلاً عن استعراض اهم المتغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية ذات الأثر التجارى ، حيث شملت تلك المتغيرات انخفاض العوائد النفطية العربية ، التحولات فى النظام العالمى ، نمو التكتلات الاقتصادية ، اتفاقية تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية ، واتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية ، وتطرقت الورقة إلى الإنعكاسات والآثارالمرتقبة لتلك المتغيرات الدولية على الأمن الغذائى العربى فى المجالات المختلفة ، ومنها على سبيل المثال مجال تغطية الواردات الغذائية العربية ، ومجال استيعاب الصادرات العربية وزيادتها ، ومجال الاوضاع الانتاجية الزراعية والانشطة المرتبطة بها .

وفى الجزء الثالث من الورقة تم التركيز على المياه كمحدد لتحقيق الأمن الغذائى العربى ، وقد تضمن هذا الجزء من الورقة استعراض العلاقة بين كفاءة استخدامات المياه والامن الغذائى العربى ، مصادر الموارد المائية فى المنطقة العربية وندرتها النسبية ، الانماط الراهنة لاستخدامات الموارد المائية المتاحة ، توقعات زيادة الطلب على المياه فى المنطقة العربية ، الانتاجية الهكتارية تحت الانظمة الاروائية المختلفة ، تطور الانماط الزراعية المستخدمة والتراكيب المحصولية السائدة فى المنطقة العربية ، بالاضافة الى مشاكل ومعوقات استخدام الموارد المائية فى الزراعة العربية ، ويشمل ذلك المعوقات الطبيعية والتكنولوجية والاقتصادية والبشرية والمؤسسية والتشريعية . وقد اختتم هذا الجزء من الورقة بدراسة امكانية تطوير استخدام المياه لتحقيق الامن الغذائى العربى .

كما تناولت الورقة فى الجزء الرابع منها التوجهات المستقبلية لسياسات الامن الغذائى ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى تنفيذ تلك السياسات وتحقيق الامن الغذائى العربى ، وقد تقدمت الورقة باقتراحات محددة فى هذا المجال شملت مايلى :

- الاساليب والوسائل المختلفة التى يمكن تطبيقها فى مجال تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية ودول العالم المتقدمة .
- توجيه المزيد من الاهتمام بمجالات تنمية الموارد وخاصة المياه .
- زيادة الانتاج والانتاجية تحت ظروف الزراعة المطرية .
- تطوير الزراعة العربية بما يتلائم مع الاوضاع والمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية .
- زيادة فعالية الاستثمار العربى فى قطاع الزراعة .
- ضرورة تفعيل اتفاقيات التعاون الزراعى العربى ، واهمية التنسيق بين الدول العربية وخاصة فى مجال التجارة الخارجية الزراعية .

2- ورقة محورية حول (اتفاقية تحرير التجارة الدولية فى جولة اوروجواى واثارها المحتملة على اوضاع السوق المصرية) :

تضمنت الورقة استعراضاً تاريخياً لتطور المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية والحد من حواجز التصدير ، والتى استمرت نحو ثمانى سنوات ، وانتهت فيما عرف بجولة اوروجواى . واستطرقت الورقة الى دراسة المعالم الرئيسية لنتائج مفاوضات جولة اوروجواى فى مختلف الجوانب ، حيث غطت التجارة الزراعية ، المنسوجات ، النفاذ الى الأسواق ، الخدمات ، حماية حقوق الملكية الفكرية ، تسوية المنازعات والمسائل التأسيسية ، كما ركزت الورقة على تضمين تجارة السلع الزراعية والتجارة فى الخدمات فى مفاوضات التجارة الدولية .

وقد استعرضت الورقة بالتفصيل اهداف اتفاقية قيام المنظمة العالمية للتجارة (WTO) ووظائفها الرئيسية ، كما تناولت الورقة بالتحليل المبادىء الخمس الرئيسية لاتفاقية الجات ، وتشمل مبدأ عدم التمييز، الشفافية ، المفاوضات التجارية ، المعاملة التجارية التفضيلية ، ومبدأ التبادلية . كما تناولت الورقة بالشرح والتحليل الجوانب المختلفة لاتفاقية الزراعة ، وكذلك الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، والحواجز التقنية للتجارة ، والآثار المتوقعة لتطبيق الاتفاقية الزراعية فى جولة اوروجواى على الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة . وفى هذا الاطار فقد ركزت الورقة بشكل خاص على الآثار المحتملة لتطبيق الاتفاقية الزراعية لجولة اوروجواى على اوضاع السوق المصرية ، حيث أبرزت الورقة موقف اربع من الدول الرئيسية فى مجال التجارة الخارجية الزراعية مع مصر ، وهى الولايات المتحدة الامريكية ، كندا ، اليابان، الاتحاد الأوروبى ، من حيث تطبيق الحصص التعريفية ، الدعم المحلى ، واعانات التصدير . كما ابرزت الورقة أيضاً الآثار المحتملة لتخفيض معدلات الدعم على السوق المصرية، وخاصة بالنسبة لسلع الغذاء الرئيسية مثل القمح ، منتجات الالبان ، اللحوم ، والسكر . وتوصلت الورقة الى نتائج وتقديرات لحجم الاعباء المتوقع نتيجة تطبيق الاتفاقية على السوق

المصرية . وقد اختتمت الورقة بتقديم اقتراحات خاصة ببعض التوجهات الرئيسية للسياسات الوطنية التكيفية مع مقتضيات اتفاقية تحرير التجارة الدولية .

3- ورقة محورية حول (الاستراتيجية الزراعية للدول وعلاقتها بخدمة قضايا التنمية الزراعية - حالة مصر) :

تناولت الورقة استراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينات والاهداف التى ترمى إلى تحقيقها ، وفى هذا الصدد اشارت الورقة الى ان الهدف الرئيسى لتلك الاستراتيجية هو إحداث التنمية الزراعية المتواصلة والحفاظ علي البيئة ، فى اطار منظور اقتصادى وإجتماعي وطنى شامل ، يأخذ فى الاعتبار الاستجابة للمتغيرات السياسية والتكنولوجية والمؤسسية على الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية ، وذلك من خلال تحقيق الكفاءة فى استخدام الموارد المتاحة والمحافظة علي استمراريتها وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل .

فبالنسبة للموارد الارضية تستهدف الاستراتيجية زيادة انتاجية وحدة المساحة الارضية مع الاحتفاظ بقدرتها الانتاجية وصيانتها ، وذلك من خلال تحسين الخواص الفيزيقية للاراضى الزراعية القديمة وحمايتها من التدهور الانتاجى ، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور اكبر فى استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة والحد من التوسع العمرانى علي حساب الاراضى الزراعية .

وبالنسبة للموارد المائية ، فإن الاستراتيجية تستهدف ترشيد استخدام المياه وزيادة مصادرها وحمايتها من التلوث ، وتوجيه استخدام المياه بين الانشطة الانتاجية والقطاعات المختلفة ، بما يضمن الحصول على قيمة مضافة لعنصر المياه ، وتقليل التوجه لانتاج المحاصيل ذات الاحتياجات العالية فى استخدام مياه الرى ، وتوفير المياه اللازمة لاستصلاح واستزراع الاراضى الجديدة ، والعمل على التنسيق بين دول حوض النيل فيما يتعلق بتوزيع ايراد النهر لضمان استقرار حصة مصر من المياه ، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى دون الاضرار بخواص التربة الزراعية ، واعادة النظر فى مدة السدة الشتوية بهدف توفير مياه الرى المهدرة ، والتحول من نظم الرى بالراحة إلى الرى بالرفع لتوفير المياه من ناحية والحفاظ على خصوبة الارض من ناحية اخرى .

وبالنسبة للموارد البشرية فإن الاستراتيجية تستهدف تحسين اوضاع التنمية البشرية لسكان الريف المصرى ، وتنمية وتطوير المجتمعات الريفية ، وذلك من خلال زيادة فعالية ومشاركة التنظيمات الشعبية واللامركزية فى التخطيط الاقليمى الزراعى ، بالاضافة الى زيادة فعالية دور اجهزة الارشاد والتعليم والتدريب الزراعي ، واستقرار العلاقة بين الملاك والمستأجرين بالشكل الذى لايترتب عليه حدوث اية اختلالات فى السلام الاجتماعى ، ،ادماج

المرأة الريفية فى خطط التنمية الريفية ، وخلق فرص عمل جديدة منتجة للشباب فى الريف والمساهمة فى حل مشكلة البطالة .

كما استهدفت الاستراتيجية الزراعية المصرية فى التسعينات تنمية الموارد الرأسمالية وزيادة مصادرها وصيانتها ، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر فى الاستثمارات الزراعية ، على ان يقتصر الدور المستقبلى للدولة على تهيئة المناخ الملائم للإستثمارات ، وذلك بتوفير المعلومات للقطاع الخاص حول فرص ومجالات الاستثمار وخاصة فى اعمال الاستصلاح واستزراع الأراضى ، هذا فضلاً عن اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى مجال تجارة وتوزيع مستلزمات الإنتاج .

وقد استعرضت الورقة أيضاً المجهودات التى تبذلها الدولة لتحقيق الإستخدام الأمثل والمتكامل للموارد الإقتصادية المتاحة ، مع المحافظة علي القدرة الإنتاجية لتلك الموارد لصالح الأجيال القادمة .

4- ورقة محورية حول (الأمن الغذائى ومحددات التجارة واستخدام المياه) - حالة دراسية للجمهورية العربية السورية :

تضمنت الورقة استعراضاً للأهمية النسبية للقطاع الزراعى فى الجمهورية العربية السورية ، كما استخدمت الورقة بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة لمتابعة الاداء الاقتصادى للقطاع الزراعى ، وكذلك اثر السياسات الزراعية التى اتبعتها الدولة خلال عقد الثمانينات . وفى هذا الصدد تناولت الورقة بالتحليل تطور كل من الناتج المحلى الإجمالى والناتج المحلى الزراعى والعوامل المؤثرة على كل منها ، كما تناولت الورقة بالتحليل ايضاً تطور الميزان التجارى والميزان السلعى الغذائى ، وبخاصة خلال النصف الأول من عقد التسعينات ، وقد ابرزت الورقة انخفاض قيمة العجز بالنسبة للحبوب من نحو 376 مليون دولار عام 1990 الى نحو 105 مليون دولار عام 1994 ، هذا بجانب تحقيق سوريه لمستويات الاكتفاء الذاتى من القمح ، بالاضافة الى تحقيق فائض فى مجموعات الخضر والفاكهة والبقوليات والبيض .

كما تضمنت الورقة فى الجزء الثانى منها استعراض محاور سياسات الاصلاح الاقتصادى وبرامج التكيف الهيكلى التى طبقتها سورية ، وفى هذا الاطار فقد ركزت الورقة على المجهودات التى بذلتها الدولة فى مجال التسويق الزراعى ، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة فى التسويق الداخلى لبعض المحاصيل الهامة مثل القطن والحمص والعدس والشعير والقمح ، على ان يترك تسويق المحاصيل الأخرى كالحمضيات والتفاح والفول السودانى وفول الصويا للمنافسة وتحديد اسعارها وفقاً لآلية السوق . كما اشارت الورقة ايضاً الى رفع الدعم الحكومى عن مستلزمات الإنتاج من اسمدة ومواد مكافحة وبذور محسنة وقطع غيار لالات

زراعية. كما قامت الدولة ايضاً بمجهودات عديدة فى مجال تشجيع الاستثمار فى اقامة المشاريع الزراعية ، وفى هذا المجال استعرضت الورقة تفصيلاً اهم بنود قانون تشجيع الاستثمار الذى صدر فى عام 1991 والمزايا والتسهيلات والاعفاءات التى تضمنها هذا القانون ، واثر ذلك على مشروعات التنمية الزراعية ، مع الاشارة الى اهم النتائج التى تولدت عن تطبيق هذا القانون .

كما تناولت الورقة محددات التجارة فى سورية والمتمثلة فى السياسة التجارية الحمائية ، وكذلك الحواجز الجمركية التى تطبقها سورية ، وفى هذا المجال استعرضت الورقة بالتحليل رخص الاستيراد والحصص التى تفرضها سورية على الواردات بما فى ذلك الواردات الزراعية ، وكذلك قيام الدولة باحتكار انتاج وتجارة بعض السلع الأساسية ،ومن بينها القمح والقطن الخام . واشارت الورقة الى ان الدولة تقوم بتطبيق بعض الاجراءات لضمان توافر المدخلات الزراعية فى الاسواق وتحقيق مستويات الاكتفاء الذاتى من بعض المنتجات الاساسية . كما استعرضت الورقة المحددات الأخرى التى تحد من تطوير وتنمية قطاع التجارة ، حيث كان من ابرزها الهياكل التسويقية ، عدم كفاية خدمات الفرز والتدريج والتعبئة ، وتخلف الهياكل الإدارية وغيرها.

وقد تضمنت الورقة قضية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالدولة وبخاصة استخدامات الاراضى والمياه فى الانتاج الزراعى . وتشير الاحصاءات التى تضمنتها الورقة الى ان المساحة القابلة للزراعة تمثل نحو 32.3٪ من اجمالى المساحة الجغرافية، على حين تمثل المساحة المزروعة نحو 81٪ من مساحة الاراضى القابلة للزراعة ، يزرع اروائياً نحو 22٪ منها ، بينما يزرع 78٪ منه مطرياً ، وقد تناولت الورقة تقسيم سورية الى خمس مناطق استقرار ، وفقاً لمعدلات هطول الامطار السنوية على تلك المناطق ، واستعرضت الورقة بالتفصيل توزيع الاراضى القابلة للزراعة والمساحة الكلية المزروعة والمساحات المزروعة اروائياً ومطرياً والاراضى المتروكة على مناطق الاستقرار الزراعى فى سوريه . كما تضمنت الورقة ايضاً تحليل تفصيلى لمصادر المياه فى سورية من الامطار والانهار والمياه الجوفية .

واختتمت الورقة بتلخيص لأهم النتائج التى ادت اليها السياسات الاقتصادية المطبقة فى الجمهورية العربية السورية فى القطاعات المختلفة بشكل عام والقطاع الزراعى بشكل خاص .

5- ورقة محورية حول آفاق الامن الغذائى العربى فى ضوء المتغيرات العالمية فى مجالى الانتاج والتجارة :

تناولت الورقة استعراض التحديات المستجدة على الساحة الدولية وآثارها على البلاد العربية ، وفى هذا الصدد ركزت الورقة على التحول الذى انتاب سوق الحبوب الدولي وانخفاض المخزون العالمى للدول الرئيسية المصدرة للحبوب وارتفاع أسعارها بالنسبة للدول المستوردة . كما تطرقت الورقة الى التحذيرات المتتالية بشأن الصدام المتوقع بين الدول للسيطرة على

الثروات المائية ، بالاضافة الى التحدى المتعلق بالقواعد والالتزامات التى حددتها جولة اوروجواى بشأن تحرير التجارة الدولية ، الأمر الذى يترتب عليه تزايد احتمالات ارتفاع فواتير الاستيراد للبلاد العربية من المنتجات الزراعية والسلع الغذائية كمحصلة لتلك التحديات المستجدة .

وفى ذات الاطار ، تضمنت الورقة نظرة تحليلية متعمقة لابعاد المتغيرات الدولية فى مجالى الانتاج والتجارة ، وقد شملت تلك المتغيرات الدولية التقلبات التى انتابت السوق العالمى للحبوب من حيث انخفاض المخزون العالمى للقمح بنسبة 28٪ فى عام 1996/95 مقارناً بعام 1993/92 ، وفى نفس الوقت ارتفعت الاسعار فى عام 1996 بنسبة 40٪ عن نظيرتها فى العام السابق وذلك بالنسبة للقمح الامريكى . وقد تناولت الورقة بالتحليل الاسباب الرئيسية التى ادت الى هذا الوضع ، وانعكاساته على الدول النامية المستوردة للحبوب بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ، فمن المعروف ان معظم الدول العربية تعانى من عدم توفر العملة الصعبة اللازمة للاستيراد ، فضلاً عن التراجع الذى طرأ على برامج المعونات الغذائية الدولية للحبوب والذى انخفض بنسبة 42٪ عام 1996/95 مقارنة بنظيرة عام 1992/91 .

كما تضمنت الورقة تحليلاً مفصلاً للاوضاع الراهنة للثروة المائية العربية وتوزيعها على الاقطار العربية والتوقعات المستقبلية لنصيب الفرد من المياه والصراعات المحتملة بين الدول العربية وجيرانها من الدول غير العربية . كما استعرضت الورقة تفصيلاً التدابير التجارية التقييدية لاتفاقية جولة اوروجواى ، وخاصة الاتفاقية الزراعية والاتفاقيات الاخرى ذات العلاقة ، مثل تلك المتعلقة بالصحة والصحة النباتية وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة . وتوصلت الورقة فى هذا الصدد الى ان تنفيذ الاتفاقية سوف يؤدى الى ارتفاع فواتير الواردات الغذائية للدول العربية حيث انها مستوردة صافى للغذاء ، وقدرت الفترة اللازمة لظهور النتائج الفعلية بنحو 6 سنوات وهو تاريخ اكتمال التزامات التخفيض للدول المتقدمة .

وتناولت الورقة فى الجزء الثالث منها دراسة تداعيات المتغيرات الدولية فى ظل الاوضاع الحالية للزراعة العربية ، واستعرضت فى هذا الصدد تداعيات الانكماش فى سوق الحبوب ، والتوقعات المحتملة لزيادة الواردات من الحبوب فى كل دولة من الدول العربية الرئيسية المستوردة للحبوب ، كما قدمت تقديرات أولية للانعكاسات المحتملة من تطبيق اتفاقية الجات وعلاقتها بالتغيرات الواقعة فى السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبى، وتأثيرها على الصادرات الزراعية العربية للاسواق الأوروبية . وتناولت الورقة بالتحليل التفصيلى ايضاً الاوضاع الراهنة للزراعة العربية ومستويات الامن الغذائى العربى التي امكن تحقيقها فى اهم الدول الزراعية العربية ، وفى هذا الاطار استعرضت الدراسة بالتحليل اهم التغيرات الاساسية فى نطاق الانتاج الزراعي وقطاعات الصناعات الغذائية والآلات والمعدات الزراعية ، حيث تؤدى تلك القطاعات

ادواراً محورية فى مجال التنمية الزراعية وفى تحديد القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية وتحقيق الامن الغذائى. وفى هذا الصدد ابرزت الورقة أهم نقاط الضعف الخاصة بالسياسات الزراعية العربية وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى فى بعض الدول العربية ، والاوضاع الراهنة للمؤسسات العربية العاملة فى الانشطة الزراعية ، وأسباب تدنى الانتاجية الزراعية العربية ، وانخفاض كفاءة التخزين للمنتجات الزراعية والثغرات الاساسية فى قطاعات الصناعات الغذائية . كما تناولت الدراسة بالتحليل أهم نقاط الضعف المتعلقة بكفاءة استخدام المياه فى أهم الدول العربية التى تواجه تحديات من حيث المنشأ الخارجى ومشاكل الندرة المائية وضمان استمرارية الموارد المائية للاجيال القادمة ، وكيفية زيادة كفاءة استخدام المياه بزيادة انتاجيتها وقيمتها المضافة وترشيد استخدامها والحد من الفاقد منها .

واختتمت الورقة التحليلات السابقة بالافاق المستقبلية للامن الغذائى العربى فى ضوء المتغيرات التى سبق استعراضها ، وخاصة فى المجال التجارى ومجال المياه ، والمجال الزراعى ومجال الصناعات الغذائية .

6- ورقة عمل حول استراتيجية إدارة المياه فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا :

استعرضت الورقة حالة المياه فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا ووصفتها بأنها تتسم بالخطورة ، و أن مشاكل ندرة المياه وتلوثها تتسم بحدة مشابهة لما يحدث فى أى مكان أخر فى العالم . كما أن المياه العذبة المتجددة فى بلدان متعددة من المنطقة ستغطى بالكاد الإحتياجات البشرية الأساسية إلى القرن القادم . وتتسب الانهار ومستودعات المياه الجوفية التى تعبر الحدود الوطنية في نشوب منازعات ومشاكل صعبة تتعلق بالإدارة الفعالة للموارد .

وتناولت الورقة الوضع الراهن للمياه فى العالم واشارت الى انه اذا كانت المياه وفيرة فيمكن إستعمالها دون إيلاء إعتبار كبير لأثر ذلك فى أماكن أخرى ، لكنه مع تزايد الطلب ، كما حدث فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، تزايدت المؤثرات الخارجية والتفاعلات الشاملة لعدة قطاعات . ويمكن أن تكون المناهج المتبعة فى الإدارة التى تفشل فى تبرير هذه التفاعلات باهظة التكاليف ، وعلاوة على ذلك ، فمع الإقتراب من القيود المفروضة على الإمدادات المتجددة من الناحية الإقتصادية يجب التصدى للمشاكل الصعبة المتعلقة بإعادة تحديد الحصص ، ان الهدف هو معالجة الأزمة الوشيكة على نحو فعال ، وتجنب عمليات تحلية مياه البحر الباهظة التكلفة وغيرها من المصادر غير التقليدية.

واشارت الورقة الى ان البنك الدولى قد قام بدور بارز فى تنمية موارد المياه ومثلت القروض المخصصة لمشاريع المياه مايقرب من 14 فى المائة من القروض التى قدمها البنك على النطاق العالمى و 16 فى المائة منها فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا . وكانت

المنطقة متقدمة نسبياً فيما يتعلق بمعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بموارد المياه . إلا أنه بالإشتراك مع إدارات البنك الاخرى فقد ركزت معظم الأنشطة على قطاعات محددة بدلاً من التركيز على المورد مع حصول إمدادات المياه والصرف الصحى على النصيب الأكبر والرى على نصيب أقل مما حصل عليه فى مناطق أخرى . وكانت هناك على نحو مثير للدهشة مشاريع قليلة متعددة الأغراض وكان التركيز على قطاعات معينة يعنى أن فرصاً ذات قاعدة أكبر قد أهدرت .

وتقترح ورقة إستراتيجية إدارة المياه فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، التى قدمها خبير البنك الدولى ، وضع إستراتيجية تتمشى مع ورقة السياسات التى قدمها البنك وتستهدف مساعدة الحكومات وخبراء البنك على معالجة القضايا المتعلقة بالموارد بطريقة متكاملة ومستديمة . ونظراً للظروف الخاصة للمنطقة والخصائص التقنية والإقتصادية للمياه تقترح الورقة إتباع مناهج عملية تسعى لادراك الحاح وتعقيدات قضايا موارد المياه التى تواجهها المنطقة .

ثانياً : التقارير القطرية :

تضمنت جلسات عمل الحلقة قيام ممثلو الاحدى عشر دولة عربية المشاركة بتقديم تقارير قطرية وهى المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، سلطنة عمان ، فلسطين ، جمهورية لبنان ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية وجمهورية اليمن ، تضمن معظمها النقاط التالية :

- الملامح الرئيسية والمؤشرات الاقتصادية العامة الخاصة بالاقتصاد الوطنى .
- نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى للدولة ، وفرص العمل التى يتيحها القطاع الزراعى للسكان الريفيين .
- الوضع الراهن للموارد الطبيعية (الارضية والمائية) والموارد البشرية بالدولة .
- تطور الانتاج الزراعى من اهم المنتجات الزراعية مع التركيز على السلع الغذائية الرئيسية .
- تقويم اوضاع الامن الغذائى فى القطر ونسب الاكتفاء الذاتى من اهم المجموعات السلعية .
- اهم ملامح خطط التنمية الزراعية وتطور السياسات الزراعية المتبعة واهدافها .
- محددات وقيود تنمية الانتاج الزراعي بالدولة وكيفية التغلب عليها .
- الاجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار فى قطاع الزراعة والآليات المتبعة .
- الاستراتيجيات الزراعية التى يتم تطبيقها ومحاورها الرئيسية .

- تحليل الاوضاع المرتقبة للتجارة الخارجية وإنعكاساتها المحتملة على قطاع الزراعة بالدولة .

ثالثاً : نقاط المناقشة لمجموعات العمل بشأن اتفاقية الجات والامن الغذائى :

قام خبراء البنك الدولى وخبراء المنظمة بإعداد نقاط المناقشة الرئيسية لمجموعات العمل التى تم تشكيلها من ممثلى الدول المشاركة فى حلقة العمل ، وكانت نقاط المناقشة لمحور اتفاقية الجات واثرها على الامن الغذائى العربى كما يلى :

1- ماهى الفوائد التى تعود لبلدك من العضوية فى WTO ؟
2- ماهى المشاكل الرئيسية الناتجة عن إتفاقية الجات لبلدك ؟
3- هل هو واضح أن الجات سوف ينتج عنها آثار جانبية تؤدى الى تخفيض الدعم فى الدول المتقدمة ومساعدة المزارعين فى بلدك ؟
4- ماهى الاجراءات المحددة التى تحتاجها بلدكم لتحقيق الامن الغذائى ؟

نتائج مناقشة المجموعة الأولى :

أولاً الفوائد :

1- الاستفادة من مبدأ الشفافية والنفاذ الى الاسواق .
2- الاستفادة من المادة (12) والتى أتاحت فرض قيود كمية على الواردات فى حالات عجز ميزان المدفوعات .
3- الاستفادة من الجودة العالمية للمنتجات وباسعار مناسبة .
4- دعم البنية الاساسية والبحوث والارشاد .
5- إقامة منطقة تجارة حرة عربية للاستفادة من الاستثناء الذى نصت عليه الاتفاقية ومايمكن ان تحققه من مزايا .
6- اعادة النظر فى النمط الزراعى بما يتمشى مع اتفاقية الجات .

ثانياً : المشاكل :

1- ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء المستورد حيث انه من المتوقع ارتفاع اسعار السلع الغذائية وكذلك فاتورة مستلزمات الانتاج الزراعى .
2- ستتضرر الاقطار العربية من جراء تطبيق مبدأ حماية الملكية الفكرية وبصفة خاصة تكنولوجيا الهندسية الوراثية والغزو الفكري الناجم من الملكية الثقافية (الفكرية) .
3- إقامة مراكز متخصصة للمواصفات والمقاييس وارتفاع تكلفة انشاءها .

4- الحد من عمليات التصدير وبالذات من جراء مبدأ القيود الفنية وعدم القدرة على التنافس فى السوق العالمية .

5- انخفاض موارد الدولة السيادية من جراء انخفاض الرسوم الجمركية بعد تطبيق الاتفاقية مما سيؤدى الى زيادة حدة عجز موازين المدفوعات .

6- ستضيع الفوائد الناجمة من الاتفاقيات الثنائية التى سيتم الغاءها بموجب اتفاقية الجات.

7- تحتاج فلسطين الى برنامج خاص للمساعدة نظراً لان اسرائيل لا تلتزم بتطبيق إتفاقية الجات فى تبادلها التجارى مع فلسطين .

ثالثاً : الاجراءات القطرية والاقليمية لتحقيق الأمن الغذائى :

أ- على الصعيد القطرى :

1- زراعة محاصيل تصديرية لزيادة الدخل الزراعى وتحقيق فائض فى الميزان التجارى أو توازن أو تقليل العجز الى حده الادنى .

2- التحول الى الزراعة التجارية .

3- عقد اتفاقيات ثنائية للخروج من الحصار الاسرائيلى (فلسطين) .

4- اعادة النظر فى النمط الزراعى السائد بما يحقق اهداف الأمن الغذائى .

5- بناء مخزون استراتيجى يكفى لمدة مناسبة .

6- تحرير اسعار المحاصيل واستخدام المحفزات السعرية .

7- ترشيد الاستهلاك .

ب- على الصعيد القومى :

1- بناء مخزون استراتيجى عربى من الحبوب كما اشارت بذلك دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، يمكن استخدامه تجارياً فى حالات ارتفاعات الاسعار مما يحقق مكاسب مالية.

2- التكامل الزراعى العربى يمكن ان يحقق اكتفاء ذاتى فى الحبوب والمنتجات الحيوانية والالبان والفاكهة والخضروات ، وفق ماجاء فى دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتكون المنظمة هى الراعى والمشرف على هذا التكامل.

3- احياء مشروع السوق العربية المشتركة وما يمكن ان يحقق من مزايا عن طريق استخدام قوانين الميزة السنبية فى الانتاج وتوزيع الموارد والمنافسة ، حيث ترتفع الانتاجية الحدية للموارد وبالتالى الدخل الاجمالى .

نتائج مناقشة المجموعة الثانية :

1- فوائد الانضمام :

أ- كان هناك اجماع على فوائد العضوية فى ماتضمنته من تخفيضات فى الدعم المتعلق بحرية التجارة فى الدول المتقدمة ، والذى يؤمل ان يؤدى الى تحفيز الانتاج وتحفيز المزارعين على الاستثمار فى الانتاج الزراعى . كما اتفق الرأى على ان الفوائد فى المدى الطويل ستكون أهم من المدى القصير بسبب الانعكاسات السلبية المباشرة الناجمة عن القيود التجارية التى اغفلتها الجات ، أو القيود التجارية غير المقنعة فيها .

ب- كان هناك اجماع على ان اهم فوائد الجات هو فى انها تكاد لاتترك خياراً أمام البلاد العربية سوى التكتل فى اطار منطقة تجارة عربية حرة .

ج- اتفقت الاراء على ان هناك فائدة كبيرة من الانضمام الى هذا المنتدى الدولى لأن الانعكاسات السلبية ستكون اشد وطأة فى حال عدم الدخول ، ولان هناك فائدة من المشاركة لنقل وجهة نظر البلدان من أجل تكريس المحافظة على مصالحها التجارية ، وكذلك لأن معظم السلبيات التى اثيرت أثناء المناقشة ناجمة عن غياب عدد هام من البلاد العربية عن جولة المفاوضات الأخيرة.

2- ابرز المشاكل :

أ- ارتفاع اسعار السلع الغذائية الرئيسية سيشكل عبئاً على الموازين التجارية وموازين المدفوعات ، كما سيشكل اعباءً اضافية على الاسر المستهلكة للغذاء ، وستكون الاعباء اشد وطأة على الطبقات الفقيرة من السكان .

ب- مشكلة المنافسة غير المتكافئة مع السلع المصدرة من الدول الرئيسية المنتجة بسبب استمرار التفاوت الكبير فى الدعم الموفر للمزارعين ، وكذلك استمرار التفاوت الكبير فى استخدام التكنولوجيا . وفى المجال الاخير تم التركيز على دور البنك الدولى بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى توفير المساعدة المناسبة .

ج- الانخفاض المتوقع فى العائدات من الجمارك ، مما سيؤثر فى قدرة الدول على تمويل سياسات واجراءات الدعم المناسبة فى اطار مايسمى بالصندوق الاخضر. وفى هذا المجال اقترح ان يتم اعفاء البلاد العربية من اعباء ديونها الخارجية ، حيث من الممكن ان يتم ذلك من الارباح الكبيرة المتوقع ان تجنيها البلدان المتقدمة من نتائج جولة اوروجواى .

د- مشكلة قصر فترة السماح التى تتيحها الجات للدول النامية .

هـ- المشاكل الناجمة عن الحد من امكانيات التصدير بسبب عدد من القيود التجارية

والمتعلقة مباشرة بالاتفاقية ، أو المتعلقة بسياسات الدول المتقدمة الزراعية .

و- عدم مراعاة الجات لحقيقة ان السلبيات ستكون اشد وطأة لدى سوء الاحوال المناخية، وكذلك لدى وجود محددات فى نطاق الموارد الطبيعية ، مثلما هو الحال فى البلاد العربية .

3- فائدة المزارع من تخفيض الدعم فى الدول المتقدمة :

يبدو ذلك صحيحاً من الناحية النظرية . أما من الناحية العملية ، فإن الفائدة المتوخاة تعتمد على وجود سياسات تسعير مناسبة تعكس آلية السوق الحرة وتكون مجزية بما فيه الكفاية للمزارعين . والموضوع برمته يعتمد على مدى كفاءة السياسات المطبقة ، وبالاخص مدى وجود اعباء ضريبية مباشرة أو غير مباشرة .

4- السياسات الاجرائية الواجب اتخاذها :

اتفقت الاراء على اهمية قيام الدول العربية باتخاذ السياسات الاجرائية التالية :

أ- أهمية دور الحكومات فى اتخاذ السياسات التحفيزية المناسبة الموجهة والمشجعة على الاستثمار فى الانتاج الزراعى ، ودورها فى توفير البنيات الاساسية اللازمة والخدمات العامة والتسويقية .

ب- التركيز على تطوير الزراعة المطرية والجافة ، ودور الدول المتقدمة فى توفير وتمويل التكنولوجيا اللازمة لذلك .

ج- التأكيد على ضرورة المسارعة الى الغاء كافة الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية بين البلاد العربية ، والالتزام باقامة منطقة تجارة عربية حرة .

د- الاهتمام بتوفير مخزون احتياطى من السلع الغذائية الرئيسية مع التوجه الى تشجيع القطاع الخاص على ادارتها فى ظل اشراف من الحكومات ضمن عقود صارمة . وخاضعة للمساءلة نظراً لارتباط المخزون بالامن الغذائى .

هـ- أهمية وعى منظمة التجارة الدولية الى ان مفهوم الامن الغذائى بعيد عن القيود التجارية والقيود السياسية ، وباسعار واقعية تعكس آلية السوق الحرة . وأن هذا المفهوم يجب ان يتضمن كل من البيئة الزراعية وحرية الانتاج بعيداً عن المحددات الطبيعية والقيود والتهديدات السياسية على الموارد المائية .

نتائج مناقشة المجموعة الثالثة :

كانت هناك اراء قطرية منفصلة وفقاً لظروف كل دولة . نستعرضها فيما يلى :

1- بعض دول المجموعة لها رأى ايجابى بشكل عام لإتمام البنية الأساسية الزراعية ولها ميزان مدفوعات به فائض .

2- تعتقد بعض الدول انه لايوجد تخوف من الانضمام لاتفاقية الجات وهناك بعض الدول التى لها تجربة جيدة مع السوق الأوروبية المشتركة ولهم ميزة نسبية فى انتاج وتصدير زيت الزيتون.

3- بعض الدول لاتدعم المزارعين وتعتقد انه بالامكان التخلى عن دعم المزارعين وزيادة الاستثمار فى البنية الاساسية والتنمية الريفية والموارد المائية .

4- بعض دول المجموعة ذات امكانيات زراعية محدودة والقطاع الزراعى بها غير مدعوم، ولكنها تدعم الارشاد الزراعى وتحافظ على المواصفات العالمية فى الغذاء وخاصة السمك ، وتخشى من الدول المجاورة من تلوث المياه . ولاخوف لديهم من الانضمام للجات وتسعى لزيادة الاستثمار فى البنية الاساسية .

5- بعض دول المجموعة عليها بعض المحددات أولها محدودية الاراضى القابلة للزراعة وتفتت الملكيات الزراعية وتباين مناخها (وهذه ايجابية لانها تسمح بتنوع المحاصيل)، وعندها مايكفيها من مصادر المياه ، ولكنه يستخدم فقط جزء من المياه المتوافرة لعمليات الرى . وتقوم هذه الدول فى الوقت الحاضر باعداد ملف الانضمام للسوق الأوربية المشتركة والجات فى رأيهم سوف تؤدى الى دعم القطاع الزراعى .

6- بعض دول المجموعة مازالت الرؤية غير واضحة لديها وهم متخوفون من الدخول فى الجات ، وتعانى تلك الدول من إنخفاض الانتاج الزراعى وتناقص الرقعة الزراعية .

رابعاً : نتائج المناقشات الجماعية فى موضوع الجات والامن الغذائى :

يتلخص الانطباع العام للمشاركين فى المناقشة الجماعية للنتائج المترتبة على الجات والامن الغذائى فيما يلى :

1- الجات سوف يكون لها تأثير ايجابى على الزراعة فى دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا والدول العربية على المدى الطويل ولكن سوف يكون هناك صعوبات ملحوظة على المدى القصير .

2- ضرورة توفير رؤية معينة لتأكيد الأمن الغذائى على المستوى الوطنى ومستوى المنطقة.

3- يجب ان يوضع فى الاعتبار تنمية اتجاه محلى للوصول الى وعى خاص بالزراعة لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا خاصة بالنسبة للتجارة العالمية قبل وخلال الدورة التالية لمفاوضات WTO .

ويمكن تلخيص النتائج الخاصة بتأثير الجات على الزراعة من وجهة نظر الدول العربية

المشاركة فيما يلى :

أ- تعاظم الحركة فى التجارة الزراعية خلال الاقتراب أو الدخول فى اسواق الدول المتقدمة خاصة فى دول الاتحاد الأوروبى EU .

ب- الحماية من الاغراق الناتج عن فائض الانتاج من مزارعى الدول المتقدمة .

ج- الميل الى التركيز على استغلال مبدأ الميزة النسبية وتحسين التراكيب المحصولية .

هـ- الميل الى تحسين الانتاج كنتيجة لخفض المعونات بالنسبة لمزارعى الدول المتقدمة ، والميل الى تحسين الجودة فى المنتجات الزراعية ، والاستفادة من العوائد غير المباشرة للابحاث وانظمة المعلومات ودعم عملية التنمية الاقتصادية للبنية الاساسية فى البيئة والخدمات فى المناطق الريفية.

كما يمكن تلخيص المساوىء التى تنتج عن الجات فى الزراعة بالنسبة للدول العربيةفى الشرق الأوسط وشمال افريقيا فيما يلى :

أ- زيادة المخاطر واللايقين بالنسبة للانتاج الزراعى وتزايد الاسعار لمدخلات الانتاج الزراعى وزيادة المشاكل خاصة بالنسبة لصغار المزارعين .

ب- زيادة اسعار الغذاء والمخاطرة بانخفاض مستوى المعيشة خاصة بالنسبة للعائلات الريفية الفقيرة .

ج- انخفاض العائد من الجمارك مما يؤدى الى خفض العائد الحكومى ومن ثم تؤثر فى مستوى ميزان المدفوعات .

د- الاختلاف الكبير بين الدول الاقل نمواً والدول المتقدمة فى المستوى والتكنولوجيا المستخدمة فى الانتاج الزراعى .

هـ- المخاطرة بفقد الفوائد التكنولوجية الناشئة فى الدول الشرق اوسطية وشمال افريقيا (إنخفاض اسعار انواع التقاوى المحسنة) .

و- تحديد مستويات جودة عالمية للزراعة ينتج عنها فرص اقل للصادرات التقليدية من الدول العربية فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى الدول المتقدمة (يجب الاخذ فى الاعتبار انشاء شبكة معلومات لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا والدول العربية) .

الاجراءات المحددة التى يمكن ان تتخذها الدول العربية بالشرق الاوسط وشمال افريقيا لتحقيق الامن الغذائى وهى :

أ- تحديد المتطلبات الخاصة باستراتيجية الامن الغذائى على مستوى الدول العربية أو مجموعة الدول العربية بالشرق الاوسط وشمال افريقيا وخاصة فيما يتعلق بالمخزون

الاستراتيجي .

ب- استيعاب النمو المطرد فى الانتاج للمحاصيل المستديمة بازالة السيطرة أو التحكم فى الانتاج والاسعار والتسويق .

ج- اكتشاف امكانيات واستخدام البدائل فى الانتاج فى الانماط الغذائية المختلفة والتصنيع الغذائى بغرض خفض الاستيراد خاصة للحبوب .

د- انشاء اسواق مشتركة للدول العربية بالشرق الاوسط وشمال افريقيا لدعم الامن الغذائى فى المنطقة من خلال دعم استغلال مبدأ الميزة النسبية والاستغلال الامثل للموارد المتاحة .

هـ- التأكيد على انتاج المنتجات ذات العائد المرتفع وتحقيق اعلى العوائد للمزارعين والسماح بالاستيراد للمنتجات الزراعية ذات القيمة المنخفضة لتحقيق التوازن وتحسين التجارة .

خامساً : نقاط المناقشة لمجموعات العمل بشان قضية الموارد المائية :

فى مجال مناقشة قضية الموارد المائية وعلاقتها بتحقيق الأمن الغذائى ، قام خبراء البنك الدولى والمنظمة بتحديد نقاط المناقشة التالية :

1- ماهى مشاكل المياة الاكثر خطورة فى دولتكم ؟

2- ماهى تسعيرة المياة المتبعة لاغراض الاستهلاك الآدمى ولاغراض الزراعة فى بلدكم:

كاملة - جزئية - لايوجد .

3- كيف تنظر الى سياسة المياه المستقبلية فى بلدك للوصول الى :

- أعلى معدلات الامن الغذائى .
- أعلى معدلات التنمية الاقتصادية .

نتائج مناقشة مجموعة العمل الأولى لقضية الموارد المائية :

1- مشاكل المياه الاكثر خطورة :

أ- ندرة المياه (الاردن ، فلسطين ، السعودية) .

ب- ارتفاع نسبة الملوحة (الاردن ، فلسطين) .

ج- انخفاض معدلات سقوط الامطار (السعودية ، الاردن ، مصر) .

د- الاسراف فى استخدام المياه المتاحة .

هـ- عدم السيطرة على الموارد المائية المحلية كما هو الحال فى فلسطين حيث تسيطر اسرائيل على المياة

و- تتعدد مصادر المياه ، فهى سطحية (نهر النيل اساساً فى مصر) ومياه نهر الاردن المحدودة فى الاردن ، ومياه الآبار والينابيع فى السعودية وفلسطين - تحليه مياه البحر بالسعودية ومياه الصرف الصحى فى السعودية وفلسطين .

ز- مشاكل ملوحة الاراضى وانجراف التربة (مصر) .

2- تسعير المياه :

أ- للاستهلاك الادمى : المياه مسعرة بالكامل حسب شرائح ترتفع بارتفاع معدلات الاستهلاك. جميع دول المجموعة .

ب- لاغراض الزراعة :

1- لها تسعير فى الاردن وفلسطين وحسب الاستهلاك .

2- تسعير غير مباشر فى السعودية عن طريق رفع اسعار الطاقة 4 مرات .

3- غير مسعرة فى مصر ومن الصعب تسعيرها لاسباب اجتماعية واقتصادية .

3- السياسة المائية :

أ- رفع اسعار مياه الرى بشكل تدريجى حسب ماهو متفق عليه بين البنك الدولى والاردن.

ب- تقنين استخدام المياه باستخدام اساليب الرى الحديثة كالرى بالرش أو التنقيط

ج- نقل المياه السطحية بالانابيب بدلاً من القنوات المكشوفة كما هو فى الاردن .

د- التحول الى زراعة محاصيل اقل استهلاكاً للمياه وذات عائد مرتفع .

هـ- تنفيذ مشروعات خاصة بالحصاد المائى فى الاراضى المطرية .

و- استخدام مياه الرى بطريقة علمية .

ز- تغيير النمط أو التركيب المحصولى بما يتلائم مع الاستخدام الأمثل لموارد المياه .

ح- اعادة استخدام مياه المجارى فى الزراعة بعد معالجتها كيماوياً وبما لايضر بصحة الانسان .

ط- اقامة السدود بهدف تنمية المياه الجوفية 25 سد ولاغراض الرى .

ى- تقنين صرف الآبار .

ك- الحد من زراعات القمح والعمل على زراعة نباتات لاتحتاج الى كميات كبيرة من المياه كالنخيل ، وتنمية قطاع الدواجن .

ل- محاولة الزراعة على مياه البحر كما هو الحال بالنسبة لمحصول الهيلوفاير .

م- تغيير الفلسفة الاقتصادية لحساب العائد بالنسبة للمساحة المزروعة من المحاصيل

واستخدام العائد على وحدة المياه المستخدمة .

ن- إيقاف التوسع فى محصول قصب السكر والتحول الى زراعة البنجر أو الشوندر السكرى الأقل احتياجاً للمياه .

ص- العمل على خفض الفاقد من المياه واعادة استخدام مياه الصرف الزراعى باستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة .

نتائج مناقشة مجموعة العمل الثانية لقضية الموارد المائة :

1- مشاكل المياه الاكثر خطورة :

أ- تناقص كمية المياه المتاحة ، وبالاخص من مياه الانهار المشتركة بما انعكس سلباً على الزراعة الى الحد الذى اجبر الحكومات على تحويل جزء من المياه المخصصة للزراعة الى الاستخدام المنزلى . كما ان هناك مشكلة اخرى تتعلق بتلوث بعض انهار المياه المشتركة من جانب بلدان المنشأ .

ب- تناقص المياه الجوفية بسبب استخدامها بأكثر من قدرتها على التجدد ، وبسبب الحفر العشوائى للآبار .

ج- مشكلة الاعتماد على الامطار ، وبالتالى خضوع الزراعة الى التقلبات المناخية مما يرفع عوامل عدم الاستقرار فى الانتاج الى حد كبير .

د- استخدام المياه بعيداً عن الكفاءة التى تعكس انتاجية عالية فى ضوء الندرة المائية فى مجال المحاصيل غير الاساسية .

هـ- مشكلة عدم توفير الامكانيات المالية لتشييد شبكات التوزيع بين مناطق الاحواض والثروة المائية من جهة والمناطق القابلة للزراعة من جهة اخرى . وتم التركيز على دور البنك الدولى بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى توفير المساعدات الفنية والمالية اللازمة .

و- المشاكل المتفاقمة لتملح التربة الزراعية وتصحر الاراضى الزراعية .

ح- عدم توفر الموارد المالية الكافية لاستخدام التقنيات الحديثة لتنفيذ ترشيد استخدام المياه .

ط- مشاكل التلوث ونقص الوعى بندرة المياه وأهمية تقنين استخدامها واستعمالها بما يضمن قدرتها على التجدد .

ك- عدم الاسترشاد بها فى وضع السياسات المناسبة .

2- تسعيرة المياه فى الاستهلاك المنزلى وفى الزراعة :

فى سوريا : التسعير جزئى فى المجالين .

فى اليمن : التسعير المنزلى جزئى ، لكن مجانى فى الزراعة .

فى المغرب : جزئى فى المجالين ، وهناك اتجاه الى رفعه الى تسعير كلى .

3- سياسة المياه المستقبلية :

أ- بصورة عامة تهدف السياسات فى البلدان المعنية الى الوصول الى هدفين هما الامن الغذائى والتنمية الاقتصادية ، مع وجود تفاوت ، حيث تعطى الأولوية للزراعة فى سوريا واليمن ، بينما الأولوية فى المغرب للقطاع المنزلى والاستخدام الصناعى .

ب- التأكيد على حقوق الانتفاع التاريخية القديمة من المياه المشتركة فى الانهار ، وعلى احترام القوانين والمعاهدات والاعراف الدولية . والقلق من التلميحات حول توقع حروب المياه وتحول احواض المياه المشتركة الى بؤر للحروب المستقبلية ، علماً بأن تكاليف الحروب اكبر بكثير الى حد لايوصف من تكاليف استثمار المياه بما يراعى حقوق الانتفاع القانونية .

ج- تقنين استخدام المياه الجوفية بما يراعى قدرتها على التجدد .

د- التركيز على تطوير انتاج وانتاجية المحاصيل الاستراتيجية من خلال التكنولوجيا الحديثة . وترشيد استخدام المياه بما يحقق الكفاءة الاعلى حسب المستخدم من المياه بالنسبة للمحاصيل غير الاستراتيجية .

هـ- التركيز على الاهتمام بالزراعة المطرية والزراعة الجافة وشبه الجافة ، وتشجيع اعتماد الزراعات المناسبة لمقننات المياه .

و- تحديث اساليب وانظمة وشبكات توزيع الرى .

ز- الاستفادة من علوم الارصاد الجوية فى توجيه الخيارات الانتاجية ، وكذلك من أجل رصد أوضاع الاراضى الزراعية .

ح- قيام الحكومات بتوفير الحوافز المناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال آلات ومعدات الرى المناسبة لطبيعة الزراعة في البلاد العربية .

ط- اهتمام الحكومات بالاستثمار فى مجال تكنولوجيا تحلية المياه من اجل احداث فرق تكنولوجى يؤدى الى خفض تكلفة تلك التقانات .

ك- اهتمام البنك الدولى بدعم المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى مجال استكمال الدراسات الهيدرولوجية للبلاد العربية للاسترشاد بها فى وضع السياسات المائية.

ل- ادخال الارشاد المائى كعنصر رئيسى للارشاد الزراعى ، وايضاً تضمين السياسة المائية فى اى استراتيجية زراعية .

م- دعم دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى وضع سياسة مائية عربية ، واهمية تعاون الحكومات العربية معها فى هذا المجال وتوفير كل الدعم اللازم لذلك .

نتائج مناقشة مجموعة العمل الثالثة لقضية الموارد المائية :

اجابه على السؤال المطروح وهو عن مشاكل المياه الاكثر خطورة بالنسبة لدول المجموعة كانت الاراء كما يلى :

سلطنة عمان :

1- هناك ندرة نسبية فى الماء .
2- استنزاف المياه الجوفية .
3- تقوم الدولة فى الوقت الحاضر بتدعيم إنشاء انظمة الرى الحديثة ودعمها لتكاليف إنشائها بنسب حسب الحيازة .

الجزائر :

1- 80٪ من الزراعة فى الجزائر شبه جافة .
2- عدم وجود فرصة لتخزين المياه أو حصادها نظراً لتذبذب معدلات الامطار السنوية .
3- حفر الآبار العشوائى وإستنزاف المياه الجوفية .
4- إرتفاع مستوى ملوحة الاراضي والآبار معاً .
5- تقوم زراعة الاعلاف فى المناطق المروية ، وتعتمد مشاريع الاستصلاح الزراعى فى الجنوب على المياه الجوفية .

تونس :

تبلغ كمية الأمطار السنوية 32 مليار متر مكعب ، يستفاد بنسبة 65٪ من هذه الكمية . تبلغ المساحة الكلية للزراعة المروية بتونس 6٪ من اجمالى المساحة المزروعة والبالغة 5 مليون هكتار . وأهم المشاكل تتركز فيما يلى :

1- تراكم الرواسب أمام السدود مما يتسبب عنه إنخفاض فى السعة التخزينية للسد وكذلك إنخفاض نوعية المياه لنفس سبب الرواسب .
2- إستنزاف الياه الجوفية ، مما يؤدى الى زيادة كمية ومعدلات ملوحة الآبار لإنخفاض مستوى الماء الارضى وتسرب مياه البحر إلى الآبار .
3- عدم توازن توزيع كميات الامطار التى تهطل والتى تتراوح بين 100- 1000 ملم سنوياً بين الشمال والجنوب ، واراضى الشمال بصفة عام لاتصلح للزراعة .
4- تستخدم حديثاً وسائل الرى الحديثة مثل الرى بالتنقيط والرى بالرش ولكنها غير معممة وتغطى فقط 70000 هكتار .

لبنان :

* معدل الامطار السنوى يتراوح بين 800-1000 ملم . ولكن من اكثر عيوبها أنها تهطل خلال فترة زمنية قصيرة وتتذبذب من سنة إلى أخرى ، ومن منطقة لأخرى . ولكن منطقة البقاع الشمالية تقل فيها كميات الامطار التى تهطل لتصل الى مابين 200-300 ملم/سنوياً . تبلغ مساحة الاراضي المروية فى لبنان 750000 هكتار .
* ليس صحيحاً أن لبنان بلد غنى بالمياه وعنده وفره منها ، مع العلم بأن السهول فى لبنان تمثل مابين 25-30٪ من إجمالى مساحة البلاد بينما 70-75٪ من المساحة عبارة عن جبال.
* ليس لدى لبنان مصادر تمويل لإستثمارها فى بناء السدود لمنع مايفيض عن حاجتها من التسرب إلى البحر المتوسط .
* لايوجد تملح لابار الآراضى ولا المياه الجوفية اللبنانية ، وتتمثل أهم المشاكل فيما يلى:

1- تدهور منشآت الرى خلال الحرب الاهلية . حيث ان 80٪ من هذه المنشآت تم تدميره جزئياً و 20٪ تم تدميره كلياً :
2- تلوث المياه الجوفية .
3- استنزاف مياه الآبار .
4- نقص فى التشريعات والقوانين اللبنانية لمراقبة استغلال المياه الجوفية .

تعقيب المشاركين على أوراق العمل والمحاضرات الخاصة بقضية المياه

تضمن العرض المقدم من خبير المياة بالبنك الدولى الاشارة الى الآتى :

* تعانى دول الشرق الاوسط من ازمة مياه حالية ومستقبلية فى مصادر المياه المتجددة .
* البيانات الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة وامكانيات المياه بها سيؤثر من ناحية عدم توافرها على الحالة الاقتصادية للفلسطينيين .
* لابد من تطوير نظم الرى واستخدام تقنيات حديثة لزيادة كفاءة نظم الرى .
* تقوم دول كثيرة بالشرق الاوسط والتى تعانى من نقص فى المياه بشراء الغذاء من الخارج .
* تكاليف انتاج القمح وغيره من المحاصيل يتعدى تكاليف استيراده من الخارج ، لذا يجب التحول الى المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية (الخضروات - الفاكهة) .
* سوق المياه هو جزء من سوق الامن الغذائى .
* الآثار المحتملة لقيام اثيوبيا بتشييد سد لحجز المياه فى اعالى النيل .

ملاحظات المشاركين على العرض المقدم :

* الارقام المعروضة بالجداول بها اخطاء كثيرة ولاتتضمن كميات مياه الامطار لبعض الدول او كميات المياه الجوفية فقط لبعض الدول ، اما بالنسبة لمصر فقد تم عرض كميات الامطار ومياه النيل السطحية والجوفية ، وبالتالى فان نتائج التحليل الاقتصادى المقدم من البنك الدولى لايمكن الاعتماد عليها .
* ان السبب الرئيسى فى عدم توفر مياه للفلسطينيين هو استيلاء اسرائيل عليها .
* تتبنى مصر حالياً مشروعاً قومياً لتطوير نظم الرى وتطوير الرى الحقلى السطحى يعطى كفاءة اقرب الى كفاءة الرى بالرش والتنقيط .
* عمليات بيع وشراء المياه سابقة لأوانها لان المياه هى حق للاجيال القادمة وقد تستخدم فى المساومة ، ولاتوجد فى اى دولة عربية مياه فائضة عن حاجتها للمستقبل .
* لابد من توفير المياه للزراعة فى قطاع غزة بعد عشرة سنوات ولابد من اعادة المياه المغتصبة من موارد المياه الفلسطينية ولايجوز ان تترك المياه للقرصنة الاسرائيلية .

تضمن التعليق المقدم من ممثل وكالة التنمية الدولية الامريكية الاشارة الى الآتى:

* على مصر أن تحل مشكلة مياه قطاع غزة بتزويدها من مياه النيل التى ستذهب الى سيناء .
* يجب التفكير فى عمليات حقوق المياه وتسويق المياه وبيع وشراء المياه بجدية .
* يجب البدء من الان في سياسة تسعير المياه بمصر وان يتحمل المزارع لكل فدان حوالى 100 جنية مصرى .
* مصر تلقى بالبحر المتوسط حوالى من 4-6 مليار م3 (التقدير الفنى) وتلقى للبحر حوالى 10 مليار م^3 (التقدير الاقتصادى) .
* يمكن حل مشكلة مياه الضفة الغربية بمياه من لبنان وحل مشكلة غزة بمياه من نهر النيل .

ملاحظات المشاركين على التعقيب :

* موقف مصر واضح بالنسبة لمشكلة المياه بالشرق الاوسط وهى ان مياه نهر النيل لايجوز اخراجها خارج حوض النيل ولاتوجد مياه فائضه منها عن الحاجة ، وهناك اتفاقيات دولية بين دول حوض النيل ينبغى احترامها وهى خارج اطار المشكلة ، وبدلاً من ان تعطى مصر مياه لغزة فيجب على اسرائيل ان تعطيهم حقوقهم فى المياه .

* فيما يتعلق بالمياه التى تلقى بالبحيرات الشمالية والبحر الابيض ، فهى مياه صرف زراعى مطلوبة لاحداث الاتزان المحلى باراضى الدلتا بالشمال وهو من اسباب تفضيل زراعة الفلاحين للارز لغسيل الاملاح من اراضيهم بالاضافة الى مياه صرف صحى وصناعى .
* تشير احتياجات لبنان من المياه الى عدم وجود فائضاً عن حاجة لبنان منها ، وأن ظهور الفائض حالياً ناتج عن عدم وجود نظام جيد لتوزيع مياه لبنان على المناطق الزراعية والتجمعات البشرية .

التوصيات :

في نهاية أعمال حلقة العمل أوصى المؤتمرين بما يلي :

أولاً : إتفاقية الجات GATT وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO :

ترى الأقطار العربية المشاركة في حلقة العمل أن إتفاقية الجات وإنشاء الـ (WTO) ، مثلا منعطفاً تاريخياً هاماً في السعي الحثيث لتحرير التجارة العالمية . إلا أن هذه الإتفاقية لها آثارها الإيجابية وآثارها السلبية وتطغى الآثار السلبية المتوقعة على الآثار الإيجابية وبصفة خاصة في المدى القصير والمدى المتوسط على الأقل. ومع ذلك فإن الأقطار المشاركة ترى أهمية الإنضمام إلى إتفاقية الجات بعد دراستها جيداً والعمل العربي المشترك لتعظيم المكاسب التي يمكن تحقيقها وتقليل الخسائر التي يمكن التعرض اليها ، ويوصي المؤتمرون في هذا الشأن بما يلى :

1- مطالبة الأقطار المتقدمة الحد من القيود الفنية التي تفرضها على وارداتها من المنتجات الزراعية للدول العربية ، وعلى صادراتها من التكنولوجيا الضرورية لتطوير أساليب الإنتاج الزراعي ولتضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والأقطار العربية.

2- السعي إلى تحقيق قدر مناسب من التنسيق بين الأقطار العربية وبينها وبين الأقطار النامية في أية مفاوضات مقبلة في إطار إتفاقية الـ GATT أو الـ WTO وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب .

3- تطوير السياسات الزراعية في الأقطار العربية من أجل رفع كفاءة إستغلال الموارد الزراعية وتعديل التراكيب المحصولية وإخضاعها لقوانين الميزة النسبية ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للزراعة العربية.

4- الإهتمام بالتصنيع الزراعي في إطار الخطط القومية وضرورة التنسيق العربي في هذا المجال ، وذلك لرفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وحماية المزارعين من تقلبات الأسعار المحتملة وخلق إستقرار في دخولهم وفي الريف العربي بصفة عامة ، كما يشجع على زيادة الإنتاج ويوفر فرص عمل مناسبة للباحثين عن عمل.

5- تمثل منطقة التجارة الحرة العربية التي تدعوا اليها جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية أحد أهم خطوط الدفاع التي يمكن تبنيها للحد من الآثار السلبية لإتفاقية الجات على الزراعة العربية ، ذلك أنها ستستفيد من الإمتيازات التي منحتها إتفاقية الـ GATT إلى التكتلات الإقتصادية ، كما أنها تشجع التجارة البينية العربية مما يحفز على الإنتاج وفق قواعد الميزة النسبية.

6- العمل على رفع جودة المنتجات الزراعية العربية وترشيد إستخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية ، لكى تتماشى المنتجات مع المواصفات العالمية وتجد فرصتها في أسواق الدول المتقدمة ، وهذا بدوره يتطلب إنشاء مراكز لوضع لوائح تحدد كميات المبيدات المسموح بإستخدامها وفق المواصفات الدولية.

7- تحسين وتطوير الأعمال المزرعية في مجال التسويق والتخزين والخدمات التسويقية ووسائل النقل والتعبئة والتغليف ، والإهتمام بالإرشاد التسويقي ، وربط الأسواق العربية ببعضها البعض وبالأسواق العالمية من خلال شبكات الإتصال الدولية In-ternet مما يزيد من فرصة المنتجين الزراعيين العرب والمصدرين للتصدير للأسواق الدولية وبتكاليف مناسبة . والعمل على تحديث مؤسسات التسويق العربية لتتلائم مع روح العصر الحديث وتساير التقدم المستمر في هذا المجال.

8- تعميم تجارب الأقطار التي دخلت في مفاوضات مع الـ GATT أو اتفاقات الشراكة الاوربية وإنعكاساتها على الأقطار الأخرى التي لم تنضم بعد ، وذلك للإستفادة منها من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ثانياً : الأمن الغذائي العربي :

ترى الأقطار العربية المشاركة في حلقة العمل أن مفهوم الأمن الغذائي العربي يتمثل في تحقيق أعلى نسبة من الإكتفاء الذاتى على المستوى القومي العربي ، أما على الصعيد القطري فهو يتمثل في تحقيق حد أدنى من الإكتفاء الذاتي في الغذاء ومحاولة تقليل حجم فجوة الواردات الغذائية وتحسين الميزان التجاري الزراعي . ويأتي المفهوم القومي العربي للأمن الغذائي من كون الموارد الزراعية العربية قادرة على تحقيق إكتفاء ذاتي ، كما أن مخاطر الإرتفاعات الكبيرة في الأسعار وإحتمالات توقف الواردات أو فرض حظر على الإستيراد ، يجعل المفهوم العربي للأمن الغذائي مفهوماً صحيحاً ، ومن ذلك يوصي المؤتمرون بما يلي :

1- زيادة إنتاج الغذاء وذلك من خلال تبني الأقطار العربية سياسات زراعية تستهدف رفع كفاءة إستغلال الموارد المتاحة وتطوير أساليب الإنتاج وتحفيز الزراع وخفض الضرائب على الإنتاج الزراعي أو الغائها.

2- تشجيع الإستثمار الزراعي وتوفير مؤسسات التمويل المهتمة بتمويل المشروعات الزراعية بشروط ميسرة وإعفاء مشروعات إنتاج الغذاء من الضرائب والرسوم الجمركية لعدد مناسب من السنوات.

3- ترشيد الإستهلاك والحد من معدلات النمو السكانية وتوفير توليفات غذائية مما سيقلل من حجم الطلب الكلي على الغذاء وبالتالي خفض الفجوة الغذائية كمية وقيمة.

4- إحياء مشروعات التكامل الزراعي العربي بما في ذلك تنسيق السياسات الزراعية العربية ، وتوفير سبل نجاحها وخلق آليات عملية لتنفيذها ، بما يخدم الزراعة العربية وبرامج النهوض بها ، وتبني إستراتيجيات مشتركة وتحديد أهداف قومية عامة ، في مقدمتها تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.

5- بناء مخزون إستراتيجي قومي عربي من الحبوب وبصفة خاصة القمح وفق ما جاء في دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي إقترحت إنشاء مخزون من القمح يكفي إحتياجات المنطقة لمدة مناسبة وحددت نقاط إنشاء المخزون وآليات السحب منه ، وأكدت الدراسات أن إنشاء هذا المخزون ليس فقط لحماية الأقطار العربية من التقلبات الآنية الحادة في أسعار القمح ، بل ويحميها من أية مخاطر أخرى محتملة ، بل أيضاً يمكن أن يحقق مكاسب مالية عندما يتم بيع جزء من المخزون في حالة إرتفاع الأسعار. ومن المقترح أن تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية إدارة هذا المخزون.

6- تشجيع القطاع الخاص العربي ورجال الأعمال والمستثمرين العرب على الإستثمار الزراعي وتوجيه جانباً هاماً من إهتماماتهم الى هذا المجال ، وتوفير المناخ الملائم لهم وتسهيل إجراءات إنشاء المشروعات الزراعية وبصفة خاصة المشتركة ، والطلب من مؤسسات وصناديق التمويل العربية تمويل المشروعات الزراعية العربية المشتركة.

7- تنسيق برامج البحوث الزراعية العربية من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي تستهدف إستنباط أصناف جديدة عالية الإنتاج والجودة .

ثالثاً : المياه :

يشكل مورد المياه العنصر الحاسم في التنمية الزراعية وتكاد معظم الأقطار العربية تعاني

من ندرة حادة في هذا المورد الأساسي ، كما أن الأقطار ذات الوفرة النسبية في المياه معرضة لعجز مائي مع حلول القرن الحادي والعشرين ، بالإضافة إلى أن الموارد العربية المائية السطحية (الأنهار) تنبع من أقطار غير عربية ، كما هو الحال بالنسبة لنهر النيل ونهري الفرات ودجلة ، وهذا يتطلب من الأقطار العربية أن توحد جهودها الرامية إلى المحافظة على مياهها وحقوقها المشروعة وفق القوانين الدولية التي أعطت حقوقاً للدول المتشاطئة ودول المنبع ودول المجرى ودول المصب . ويوصى المؤتمرون بما يلى :

1- إدخال أساليب الري الحديثة في الزراعة العربية والتوسع فيما هو قائم بالفعل وبصفة خاصة الري بالرش والري بالتنقيط مما يقلل من إستهلاك المياه ويقلل الفاقد أيضاً.

2- زراعة المحاصيل الأقل إحتياجاً للمياه وتشجيع البحوث في هذا المجال وبصفة خاصة التي تستهدف إستنباط أصناف أقل إحتياجاً للمياه ومقاومة للجفاف وتعظيم الإستفادة من المياه المتاحة.

3- إدخال عنصر المياه ضمن تكلفة الإنتاج الزراعي وحساب العائد على الوحدة المستخدمة من المياه في المحاصيل المختلفة من أجل إعادة النظر في التراكيب المحصولية وفق العائد على الوحدة المائية وليس فقط الوحدة الأرضية المزروعة.

4- تنمية مصادر المياه غير التقليدية مثل تحلية مياه البحر وتنقية مياه المجاري والصرف الزراعي وإعادة إستخدامها في ري المحاصيل الزراعية بشرط عدم الأضرار بصحة الإنسان أو الحيوان أوالبيئة.

5- التوسع في أساليب الحصاد المائي في الأقطار العربية للإستفادة القصوى من مياه الأمطار التي يذهب جانب منها هدراً.

6- الحفاظ على منسوب المياه الجوفية وعدم اللجوء إلى الضخ الجائر حتى لا تتأثر الأحواض المائية وترتفع درجات الملوحة ويحدث خللاً في المخزون المائى .

7- حث الأقطار العربية علي رسم خارطة مائية للأحواض المائية العربية ، ووضع السياسات الملائمة لإستغلالها بما يكفل تحقيق أكبر فائدة منها والحفاظ على مناسيبها وحمايتها والحفاظ عليها. ويطلب إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية المساعدة في أعداد هذه الخرائط المائية بالتعاون مع الأقطار والمؤسسات الدولية المعنية.

8- تثبيت الحقوق العربية في المياه المشتركة بينها وبين الدول المجاورة خاصة حقوق كل من سوريا والعراق في نهري دجلة والفرات وفق القوانين الدولية . كذلك مطالبة إسرائيل الكف عن إستغلال مياه الضفة الغربية وقطاع غزة ونهري الحاصباني والليطاني اللبنانيين ، وضرورة إتخاذ موقف عربي موحد في هذا الشأن .

9- وضع برامج إرشادية وثقافية لتوعية المزارعين العرب بأهمية المياه وإن إستخدامها يجب الا يتجاوز الحدود الفنية التي حددتها الدراسات العلمية لكل محصول ، وذلك لضمان الحصول على أعلى إنتاج والحد من الفاقد من المياه.

10-الإهتمام بالإرشاد المائي في الأقطار العربية بصفة عامة وتوعية المستهلكين في الحفاظ على الثروة المائية العربية .

توصيات عامة

1- عقد ورشة عمل سنوية على هذا المستوى الرفيع ، وذلك بهدف التعرف على الجديد في السياسات الزراعية والأساليب الإنتاجية المتقدمة والتعرف على الجهود الدولية في هذا المجال ومتابعة أعمال هذه الورشة.

2- إستمرار التعاون والتنسيق بين البنك الدولي (معهد التنمية الإقتصادية) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعتبار أن المنظمة تمثل بيت خبرة عربي عال المستوى وتنال ثقة جميع الأقطار العربية.

3- الطلب من المنظمات الدولية المعنية بذل جهودها من أجل فك الحصار الظالم الذي فرضته سلطات الإحتلال الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، والذي تسبب في خسائر إقتصادية باهظة وكان نصيب القطاع الزراعي الأكبر منها .

4- نظراً لأهمية دور المرأة في التنمية الزراعية فإنه يوصى بضرورة الإرتقاء بمستوى المرأة الثقافي والإجتماعي ، وتنمية مهاراتها وإيجاد برامج خاصة تساعد على تنويع مصادر دخل الأسرة الريفية وبما يتناسب مع قدرات المرأة الريفية كربة منزل ومنتجة للغذاء .

الاوراق المحورية

الامن الغذائى العربي
فى ظل محددات التجارة والمياه

الأمن الغذائي العربي
في ظل محددات التجارة والمياه

ورقة المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مقدمة :

تستعرض هذه الورقة الوضع الحالي للأمن الغذائي العربي في ظل محددات التجارة والمياه ، مستعرضة المعوقات الرئيسية لتنمية التجارة الزراعية العربية وتنمية استخدامات المياه باعتبارهما اهم المحددات لتحقيق الامن الغذائي العربي، ومشيرة الى اهمية ربط سياسات الامن الغذائي بسياسات الامن المائي لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

1- تطور اوضاع الامن الغذائي العربي

1-1 مفهوم الامن الغذائي

ادي تفاقم مشاكل الغذاء في اوائل السبعينات واهتمام العالم اجمع بهذه المشكلة، نظرا لاهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الي اضافة كلمة امن للغذاء وصار العالم يتحدث عن الامن الغذائي. ولا يعني مفهوم الامن الغذائي ان تقوم الدولة بانتاج كل ما تحتاج من غذاء وان تنطوي الدولة على نفسها وتنعزل عن العالم فلا تربطها علاقات تجارية او مصالح متبادلة، كما لا يعني الامن الغذائي ان يتوفر للدولة العملات الصعبة التي تستطيع بها ان تستورد كل ما تحتاجه مواطنيهامن غذاء.

ان مفهوم الامن الغذائي يعني ان تنتج الدولة اكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة فى انتاج السلع الغذائية التي تحتاجها وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وان تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الاجنبية وان يتوفر صادرات زراعية او غيرها تحقق دخلا من العملات الاجنبية يمكن من خلالها استيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها منها ميزة نسبية في انتاجها، وان توفر لمواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكم والنوعية اللازمين للنشاط والصحة، مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل افراد الشعب وخاصة ذوي الدخل المحدود، وتحقق في نفس الوقت مخزونا كافيا من الغذاء بما لا يقل عن ثلاثة اشهر لمواجهة الظروف غير الطبيعية او الاضطرارية.

ومن هذا المنظور فانه يمكن تعريف الامن الغذائي من وجهة نظر المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، على انه:

"توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والحيوية، وبصورة مستمرة لكل افراد الامة العربية اعتمادا على الانتاج المحلي اولا، وعلى اساس الميزة النسبية لانتاج السلع الغذائية لكل قطر، واتاحته للمواطنين بالاسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكاناتهم المادية."

1-2 تطور انتاج الغذاء:

تزايد اهتمام الدول الغربية بانتاج الغذاء والعمل على تحقيق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي وذلك بعد ان برزت الاهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق الامن الغذائي العربي، واصبح استيراد الغذاء يمثل عبئا متزايدا على ميزان مدفوعات الدول المستوردة للغذاء. واضطرت الدول العربية وخاصة غير النفطية منها الي تحويل نسبة كبيرة من رصيدها من العملات الصعبة لاستيراد السلع الغذائية، بالاضافة الي ما يمكن ان تضيفه من اعباء سياسية.

ولقد شهد انتاج معظم المجموعات السلعية الرئيسية تطورات ملحوظة خلال الفترة السابقة، وخاصة في عقد الثمانينات والنصف الاول من التسعينيات، وهذه التطورات نتيجة للاهتمام الملحوظ الذي توليه الدول العربية لتنمية وتطوير قطاع الزراعة وبخاصة في انتاج الغذاء، والتي تاخذ عدة اتجاهات على المحورين الافقي والرأسي.

وبتتبع انتاج الغذاء العربي من مجموعات السلع الزراعية واهم السلع الزراعية خلال الفترة 1980 - 1994، وذلك كما يوضح الجدول رقم (1)، يلاحظ حدوث زيادة في معدل النمو السنوي، وان اختلفت معدلات الزيادة في تلك النسب لتلك المجموعات، وذلك باستثناء البقوليات، والتي انخفض انتاجها حيث بلغ في عام 1994 نحو 1079 الف طن وهو ما يوازي نحو 99.4٪ من نظيره في عام 1980 والمقدر بنحو 1085 الف طن.

ولقد بلغ معدل النمو السنوي للانتاج الكلي من مجموعة الحبوب خلال الفترة 1980 - 1994 نحو 2.8٪، حيث بلغت الكمية المنتجة عام 1994 نحو 43693 الف طن وتعد مصر والمغرب وسوريا والسودان والسعودية اهم الدول المنتجة للحبوب، ويلاحظ تباين الانتاج فيما بين الدول التي تعتمد على الزراعة المروية كما في مصر والسعودية، والدول

جدول رقم (1)

تطور انتاج الدول العربية من المجموعات الغذائية الرئيسية خلال الفترة 1980–1994

الوحدة : الف طن

السنة	مجموع الحبوب	القمح	الرزات	البطاطس	السكر الخام	البقوليات	الزيوت	الخضر	الفاكهة	لحوم الطيور	البيض	الألبان
1980	26359	10190	3445.21	3115.92	1155	1089	754	20190	11402	1989	449	8258
1981	23942	8719	3423.67	3096.47	1287	863	1181	21173	12212	2577	492	9784
1982	27331	9533	3323.84	2964.75	1350	1012	1226	21153	11315	3058	563	10162
1983	24021	8927	3531	3207	1686	1091	810	21954	11451	3116	651	10371
1984	22446	8832	4033	3484	1981	964	1020	23756	13377	3529	683	10583
1985	29495	12848	4235	4178	1725	1216	921	25274	13704	3633	779	10758
1986	32850	13316	4780	4319	1816	1599	961	26129	14347	3776	894	11278
1987	30143	13342	5011	4768	1889	1381	959	26057	14692	3908	883	11926
1988	34266	14594	5115	4704	2133	1461	1032	24996	14162	3443	884	12285
1989	35175	14187	5464	4992	2059	1280	991	25432	16897	3653	901	11841
1990	37634	17753	5307	4859	1956	1392	1033	20339	17770	3862	871	12572
1991	42932	21858	6020	5555	1965	1344	906	25922	19089	3764	852	12576
1992	39849	18623	5926	5443	2069	1048	1208	28928	20300	3914	834	13453
1993	40486	17713	5327	5065	2156	933	1212	27390	19973	4005	894	12755
1994	43693	19854	5690	5468	2239	1079	1483	26393	20924	4144	905	15117
معدل النمو السنوي	2.8	4.9	3.6	4.1	4.8	(0.04)	5.0	1.9	4.43	5.4	5.13	4.4

المصدر: المنظمةالعربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، اعداد متفرقة

التي تعتمد على الزراعة المطرية كما في السودان وسوريا والمغرب، كما تختلف المساحة المزروعة بين تلك الدول. وبالنسبة للقمح والذي يعتبر المحصول الغذائي الحيوي الاكثر طلبا واهمية فقد تزايد انتاجه ايضا وبمعدل سنوي بلغ نحو 4.9٪ خلال تلك الفترة. وهو ما يفوق نظيره بالنسبة للحبوب، مما يعكس مدي الاهتمام المتزايد للقمح. ولقد اولت جميع الدول العربية محصول القمح اهتماما خاصة مما ادي الي ارتفاع انتاج القمح حتي بلغ اقصي انتاج له في عام 1991 بنحو 21858 الف طن، إلا انه حدث تراجع في الانتاج خلال السنوات الاخيرة حتي بلغ نحو 19854 الف طن وذلك نتيجة انخفاض المساحة المزروعة في السنوات الاخيرة، بهدف زراعة محاصيل غذائية اخري.

اما بالنسبة للدرنات فقد تزايد انتاجها بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 3.6٪ خلال الفترة 1980 - 1994، ويتركز انتاجها في كل من مصر ولبنان والمغرب وسوريا. وتمثل البطاطس اهم محاصيل مجموعة الدرنات، ويمثل انتاجها نحو 96٪ من انتاج البقوليات. ويبلغ معدل النمو السنوي لإنتاج البطاطس نحو 4.1٪ مما يعني ان محاصيل باقي المجموعة قد شهدت انخفاضا في معدلات نموها.

كما تزايد ايضا انتاج السكر الخام، فقد تزايد معدل انتاجه السنوي خلال نفس الفترة بما يعادل نحو 14.8٪، حيث بلغ جملة الانتاج العربي من السكر الخام في عام 1994 نحو 2239.43 الف طن وذلك بما يقارب عن ضعف الانتاج المتحقق عام 1980، وتنتج مصر نحو 49٪ منه ويليها السودان والمغرب بنحو 23٪، 21٪ على الترتيب، اي ان هذه الدول الثلاث تنتج ما يوازي نحو 93٪ من جملة انتاج العالم العربي.

وفيما يتعلق بانتاج الزيوت تشير البيانات الي تزايد انتاجها بمعدل سنوي بلغ 5٪، ويتزايد انتاج الزيوت في كل من سوريا وتونس وقد حقق انتاج الزيوت خلال السنوات الثلاث الاخيرة تحسنا ملحوظا بالمقارنة بالسنوات السابقة.

وفيما يختص بجانب الانتاج الحيواني، فقد تزايد انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء بنحو 54٪ وتوضح هذه النسبة المرتفعة من معدل النمو السنوي الي الاهتمام المتزايد من معظم الدول العربية بانتاج اللحوم الحمراء والبيضاء. ويتوزع انتاج اللحوم بين العديد من الدول العربية وان تزايدت اهمية كل من مصر والسودان والسعودية والجزائر في الانتاج. بينما توضح الكميات المنتجة من الالبان والمقدرة بنحو 15117 الف طن في

عام 1994 الي حدوث معدل نمو سنوي يوازي نحو 4.4٪. وينتج السودان ما يقدر بنحو 39٪ من الانتاج في هذا العام، ويليها كل من مصر والصومال وسوريا والجزائر لترتفع النسبة الى نحو 79٪ من حجم الانتاج.

ويلاحظ ان معدلات الزيادة في الانتاج تفوق نظيرتها بالنسبة للمساحة فى معظم المحاصيل الزراعية، وذلك نتيجة لتحسن مستويات الانتاجية الهكتارية، كما انها في نفس الوقت تفوق نظيرتها بالنسبة لمعدلات النمو السكاني. إلا انه على الرغم من ذلك، فان الانتاج الزراعي العربي لا يزال غير كافي للوفاء بالاحتياجات السكانية مما ادي الي استمرار استيراد الغذاء للوفاء بالاحتياجات السكانية منها.

3-1 تطور استهلاك الغذاء في العالم العربي:

تزايد استهلاك الغذاء في العالم العربي خلال فترة الثمانينات وذلك نتيجة للتحسن الملحوظ في الدخول ومستويات المعيشة، بالاضافة الي تغير الانماط الغذائية في استهلاك بعض السلع الزراعية. ويشير الجدول رقم (2) الي الكميات المتاحة للاستهلاك من اهم السلع الزراعية الغذائية خلال الفترة 1980 - 1994. ويمكن من الجدول استخلاص عدة مؤشرات اهمها:

- يقل معدل النمو السنوي للاستهلاك بالنسبة لمجموعة الحبوب والقمح عن نظيرها بالنسبة لمعدلات الانتاج وهو ما يعني توفير قدر اكبر من الاحتياجات. وقد بلغت كمية الحبوب المستهلكة في الوطن العربي لعام 1994 نحو 43693 الف طن، ويقدر حجم المستهلك من القمح بنحو 46٪ وهو ما يوازي نحو 33704 الف طن.
- تزايد الاستهلاك من البقوليات وذلك بمعدل سنوي بلغ نحو 2.47٪، في الوقت الذي انخفض فيه معدل الانتاج السنوي، مما يعني تزايد الطلب الخارجي على تلك المجموعة.
- تزايد استهلاك السكر بمعدلات منخفضة للغاية، حيث بلغت نحو 0.73٪ وذلك مقابل نسبة اكبر لتزايد الانتاج وهو ما ادي الي تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من تلك السلعة.

جدول رقم (2)

تطور كميات المتاح للاستهلاك من المجموعات السلعية الرئيسية بالوطن العربي خلال الفترة 1980-1994

الوحدة : الف طن

السنة	مجموعة الحبوب	القمح	البطاطس	جملة البقوليات	جملة الخضر	جملة الفاكهة	السكر المكرر	الزيوت والشحوم	جملة اللحوم	البيض	الألبان
1980	45104	20189	3335	1182.21	19623	11131	4787	2033	2869	588	12647
1981	44950	22518	3508	1178	21416	12323	4077	2319	3623	616	17748
1982	52555	20881	3300	1258	22628	11668	4692	2873	4280	743	18005
1983	49238	21060	3707	1431	23777	11749	5439	2368	4269	799	19389
1984	55552	23526	3855	1204	24258	13461	5392	2521	4793	826	19847
1985	61202	28216	4565	1519	25613	13828	5323	2865	4856	904	21962
1986	63992	27711	4531	1830	26440	14273	5476	2764	5027	985	20501
1987	62786	28113	4921	1760	26718	14619	5785	2793	4739	985	21333
1988	66965	29321	4979	1839	25513	14294	5952	3161	4537	975	22643
1989	70550	32043	5079	1675	26906	16850	5723	3089	4417	984	21025
1990	68239	315003	4851	1741	26156	17654	6092	3253	4609	901	21364
1991	67626	5083	5855	2033	26379	19102	5193	3188	4546	884	21004
1992	67143	30833	5500	1482	29720	20541	4967	3742	5020	879	21830
1993	66549	28322	5276	1301	28063	20213	5148	3471	4883	940	21240
1994	73788	33704	5869	1663	27055	20999	5300	3376	5023	948	23975
معدل النمو السنوي	3.58	3.73	4.12	2.47	2.32	4.64	0.73	3.69	4.08	3.47	4.67

- يزيد معدلات استهلاك كل من الدرنات والخضر والفاكهة والالبان عن معدلات انتاجها ولكن بمعدلات قليلة وهو ما ادي الي انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من تلك السلعة.

- تقل معدلات النمو السنوي لاستهلاك كل من الزيوت والشحوم واللحوم والبيض بالمقارنة بنظيرتها للانتاج وهو ما يعني من تحسن الاوضاع الغذائية لتلك المجموعات السلعية

1-4 الفجوة الغذائية العربية:

1-4-1 الهيكل السلعي للفجوة الغذائية وتطورها:

ادي عجز الطاقات الانتاجية الزراعية لغالبية الدول العربية عن مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية للمواطن العربي الي اللجوء الي العالم الخارجي لسد النقص في سلع الغذاء الرئيسية. وقد يؤدي الاعتماد على قيمة الفجوة الغذائية الي استخراج نتائج غير واقعية لحجم الفجوة الغذائية في بعض الاحيان، حيث ان قيمة الفجوة الغذائية تتأثر بدرجات غير قليلة بتقلبات الاسعار العالمية وسياسات العون الغذائي والتغيرات في الفائض والمخزون لدي الدول المانحة والمصدرة. كما انها لا تبين الحجم الحقيقي للاحتياجات وما يمكن بذله من جهد ومتطلبات لتوفير تلك الكميات محليا.

ويلاحظ من التطور الكمي لحجم الفجوة الغذائية خلال الفترة 1980 - 1994 وذلك كما يوضح جدول رقم (3)، ازدياد حجم الفجوة الغذائية لمعظم المجموعات السلعية الغذائية وذلك باستثناء سلعتي السكر المكرر والبيض، حيث تناقصت كمية الفجوة بمعدل سنوي بلغ نحو 8.04٪ للبيض، 0.27٪ للسكر المكرر. وهو ما يعزي الي الاهتمام الذي حظي به قطاع الانتاج الحيواني وخاصة القطاع الداجني وانتاج السكر من اهتمام في معظم الدول العربية، كما انه حظي بدعم في كثير من الدول العربية وقد تتغير اوضاع تلك السلعتين مستقبلا في ظل اتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات) مستقبلا.

اما بالنسبة لتزايد حجم الفجوة لاهم المجموعات السلعية الرئيسية الغذائية، يلاحظ حدوث ما يشبه الطفرات في حجم الفجوة لبعض المجموعات السلعية وذلك كما في حالة الخضر، حيث تحول الفائض والذى يقدر بنحو 10 الف طن في عام 1980 الي عجز

جدول رقم (3)

حجم الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الزراعية الرئيسية بالوطن العربي

خلال الفترة 1980-1994

(الكمية : ألف طن - القيمة : مليون دولار)

البيـــان	1980		1985-1981		1990-1986		1994	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة الحبوب	18745.61	4556.18	27253.32	5950.13	32492.93	5372.14	30095.87	4296.92
القمح	9999.58	2200.60	13465.66	2646.09	15098.99	2488.65	13850.86	1865.60
البطاطس	214.07	69.18	404.17	92.95	124.17	59.47	400.16	124.31
البقوليات	91.57	03.15	308.82	176.34	366.95	192.03	583.62	189.11
جملة الخضر	-	-	411.51	224.54	528.74	272.49	611.68	275.01
جملة الفاكهة	271.21	163.53	194.14	332.19	98.0	91.61	74.68	38.15
السكر المكرر	3531.55	1930.44	3298.93	1167.63	3796.12	1226.26	3239.84	1083.72
الزيوت والشحوم	1279.14	1183.38	1541.54	1096.12	2017.16	1125.37	1843.31	658.21
جملة اللحوم	879.86	1359.01	1327.81	2389.65	1145.05	2221.91	977.40	1307.63
البيض	138.91	207.86	144.31	190.20	79.28	155.37	43.16	85.91
اللبن السائل	4388.61	1186.6	9051.86	1763.31	9392.46	1870.98	8858.00	2060.79

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، اعداد متنوعة

قدره 662 الف طن عام 1994، ويليها البقوليات والذي بلغ حجم الفجوة في عام 1994 نحو 584 الف طن، مقابل 91 الف طن عام 1980. والفاكهة والتي تحول ايضا الفائض في الانتاج والذى يقدر بنحو 271 الف طن في عام 1980 الي عجز قدره 75 الف طن عام 1994. اما باقي المجموعات السلعية الغذائية فقد ازدادت حجم الفجوة الغذائية بمعدلات تبلغ نحو 102٪ كما في الالبان، 87٪ للبطاطس، 60٪ لمجموعة الحبوب، 48٪ للزيوت والشحوم، 39٪ للقمح، اللحوم 11٪.

وبتحليل التطور الكمي للفجوة الغذائية يمكن استخلاص بعض المؤشرات لعل اهمها مايلى :

- ادي تزايد اهتمام الدول العربية بقطاع الانتاجي الحيواني الي انخفاض التزايد في حجم الفجوة بالنسبة لانتاج اللحوم الي اقل نسبة، هذا بالاضافة الي ما سبق الاشارة اليه من تناقص فجوة البيض.
- ادت رغبة الدول العربية في تقليل حجم الفجوة من الحبوب الى دعم انتاج تلك المجموعة وخاصة القمح، إلا انها لم تتمكن من تحقيق الاكتفاء النسبي من هذه السلعة وذلك لزيادة الطلب عليها نتيجة تغير الانماط الغذائية وتغير مستويات الدخول، بالاضافة الي انخفاض انتاجية الاراضي المطرية المزروعة بالحبوب والتي تمثل نسبة كبيرة من الاراضي المزروعة بالحبوب.
- تزايد المساحات المزروعة من الحبوب وبخاصة القمح، كان على حساب بعض السلع الغذائية الاخري والتي لم تتزايد المساحة المزروعة منها بنفس النسبة للحبوب، مما ادي الي عدم كفاية الانتاج لسد الاحتياجات الغذائية او تزايد الفجوة بدرجات كبيرة كما في مجموعات الخضر والبقوليات والفاكهة.
- تزايد فجوة الالبان الي درجة كبيرة وهو مايعزي الى تزايد الاحتياجات منها بنسبة اكبر من الانتاج نتيجة الي ارتفاع الوعي الغذائي وتحسين مستويات المعيشة لمعظم الدول العربية.

1-4-2 تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

لا تكفي دراسة وتحليل تطور الفجوة الكمية من السلع الغذائية، لتوضيح صيغة

الوضع الانتاجي لهذه السلع ومدي كفايتها للاستهلاك المحلي، حيث يمكن استخلاص بعض المؤشرات منه بالنسبة لنسب الاكتفاء الذاتي من تلك المجموعات السلعية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4).

- ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي الي درجة تقترب من الاكتفاء ذاتيا لسلع كل من الفاكهة والخضر والبيض. وذلك على الرغم ارتفاع حجم الفجوة لكل من تلك السلع باستثناء البيض.
- انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي الي اقل من 50٪ بالنسبة لكل من الزيوت والشحوم والسكر المكرر وذلك على الرغم من انخفاض حجم الفجوة لكل منهما.

تتراوح نسبة الاكتفاء الذاتي لباقي السلع ما بين 59٪ - 81٪، حيث تنخفض بالنسبة لمجموعة الحبوب والقمح، وترتفع بالنسبة للحوم.

1-4-3 التركز الجغرافي للفجوة الغذائية:

يختلف التركز الجغرافي للفجوة الغذائية بين الدول العربية فيما بين مختلف السلع، وذلك نتيجة لتباين ما تملكه الدول العربية فيما بينها من الموارد الزراعية والتي يمكن استغلالها وتوجيهها نحو انتاج تلك السلع الغذائية، كما تختلف ايضا نتيجة لما تملكه تلك الدول من موارد مالية تمكنها من استيراد تلك السلع او نتيجة لبعض العوامل والظروف الاخري.

ولقد تركزت الفجوة الغذائية للعالم العربي من الحبوب في بداية عقد الثمانينات في الدول النفطية نتيجة لزيادة عوائدها المادية وامكانية استيراد كميات كبيرة من الحبوب، ثم انعكست الصورة في فترة التسعينات نتيجة قيام معظم الدول النفطية وخاصة السعودية بتنفيذ برامج لزيادة انتاج الحبوب وخاصة القمح، حتي اصبحت دولة مصدرة للقمح. وتتركز حاليا الفجوة من الحبوب وبخاصة القمح في كل من الجزائر ومصر والعراق والمغرب.

اما بالنسبة للزيوت والشحوم فتتوزع النسبة بين معظم الدول العربية باستثناء بعض تلك الدول، وان زادت بدرجة اكبر في كل من الجزائر والعراق. وكذلك الوضع بالنسبة للسكر المكرر. في حين ترتفع فجوة الالبان في كل من الجزائر والسعودية ومصر.

ومن الملاحظ اختلاف الاسباب الخاصة بكل دولة لارتفاع نسبة العجز الغذائي بها، فقد تكون نتيجة لندرة المساحات الصالحة للزراعة وانخفاضها بالنسبة لاعداد السكان كما في مصر، او للظروف المناخية غير الملائمة او لاسباب اخري تتعلق بالظروف والاوضاع السياسية التي تمر بها البلاد كما في الجزائر والعراق والجماهيرية الليبية، او نتيجة لارتفاع الدخول وتحسن مستويات المعيشة كما في الدول الخليجية.

جدول رقم (4)

تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية الرئيسية بالوطن العربي

خلال الفترة 1980–1994

(٪)

السنة	مجموع الحبوب	القمح	البطاطس	البقوليات	جملة الخضر	جملة الفاكهة	السكر المكرر	الزيت والشحوم	جملة اللحوم	الاسماك	البيض	اللبن السائل
1980	58.44	50.47	93.58	92.25	100.05	102.44	26.23	37.09	96.33	100.42	76.36	65.30
1981	53.26	38.72	88.27	73.23	98.87	99.10	34.31	50.92	71.13	104.77	79.78	55.13
1982	52.01	45.65	89.85	74.48	97.90	96.96	31.28	42.37	71.43	108.26	75.73	56.44
1983	48.79	42.46	86.05	76.29	97.90	97.46	34.14	37.59	72.79	107.96	81.42	53.66
1984	40.41	37.54	90.38	80.06	97.93	99.37	36.73	40.47	73.62	112.43	82.74	53.32
1985	48.19	45.53	91.53	80.07	98.68	99.10	32.40	32.15	74.81	113.90	86.13	48.98
1986	51.34	48.05	95.32	78.85	98.75	100.52	33.16	34.78	75.12	115.47	90.74	55.01
1987	48.01	47.46	96.94	78.44	97.66	100.50	35.49	43.33	82.48	117.93	49.61	55.91
1988	51.17	49.77	97.03	79.82	97.55	99.08	35.23	32.64	75.89	108.02	90.73	54.25
1989	49.06	44.28	97.97	79.22	97.34	100.28	35.98	32.07	82.71	106.23	91.63	56.32
1990	55.15	56.36	100.13	79.94	98.67	100.66	32.11	31.74	83.80	104.35	96.67	58.85
1991	63.49	62.30	94.87	71.39	98.18	99.93	37.83	38.42	82.82	128.35	96.40	59.87
1992	59.35	60.60	98.97	70.75	97.79	98.63	41.65	33.23	83.04	119.00	94.84	61.65
1993	60.84	62.54	96.00	71.74	97.60	98.81	38.54	34.91	82.01	112.10	95.17	60.05
1994	59.21	56.90	93.18	64.90	97.55	99.64	38.87	74.92	80.54	110.65	95.45	63.05

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكمتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، اعداد متنوعة

2- التجارة الخارجية كمحدد للأمن الغذائي العربي:

2-1 الميزان التجاري الغذائي واهميته النسبية للميزان التجاري الزراعي:

تعتبر مؤشرات الاداء في قطاع التجارة الخارجية الزراعية من بين المؤشرات الهامة في الدلالة على الاداء الاقتصادي العام، وعلى قدره القطاع الزراعي للوفاء بالاحتياجات الغذائية للافراد باعتبار هذا القطاع هو المنتج للغذاء. كما وان الحجم النسبي للصادرات الزراعية الي وارداتها، وهو ما يعبر عنه بمعدل تغطية الصادرات للواردات، يعكس الي حد كبير مدي قوة وسلامة الاداء العام، ليس فقط للقطاع الزراعي وانما للنظام الاقتصادي بشكل عام.

وتشير البيانات الي ان الميزان التجاري الغذائي يحقق عجزا وذلك كنظيره الزراعي، كما يتماثل معه في التحسن الملحوظ في قيمة الصادرات الغذائية وانخفاض قيمة الواردات. وقد تناقصت قيمة العجز في الميزان الغذائي خلال الفترة 1985 - 1994، وذلك بنحو 31٪ حيث بلغت قيمة العجز الغذائي لعام 1994 نحو 12418.42 مليون دولار.

ويلاحظ ان حجم الانخفاض في الميزان التجاري الزراعي كان اكبر من نظيره في الميزان وذلك خلال الفترة 1985 - 1990 وهو ما ادي الي انخفاض نسبة الميزان التجاري الغذائي من الميزان الزراعي من نحو 91٪ اي نحو 84٪ إلا انه حدث العكس في خلال الفترة 1990 - 1994 حيث انخفض الميزان التجاري الزراعي بنسبة اكبر من نظيره الغذائي مما ادي الي ارتفاع نسبة الميزان التجاري الغذائي للزراعة الي نحو 99٪. وهذا يعني ان السلع الغذائية هي السلع الاكثر طلبا واحتياجا، وذلك لتغطية المتطلبات المتزايدة من الغذاء على مستوي الدول العربية. جدول رقم (5).

ومن ثم يمكن استنتاج انه على الرغم من التحسن في الميزان التجاري الزراعي والغذائي للاقطار العربية مجتمعة خلال الفترة السابقة، إلا انه لا زال الطريق طويلا امام تحقيق الامن الغذائي بانتاج او بتصدير سلع غذائية زراعية مقابل ما تستورده من الخارج.

جدول (5)

الأهمية النسبية للصادرات والواردات الغذائية والميزان التجارى الغذائى للدول العربية خلال الفترة 1980 – 1993

(مليون دولار)

البيان	1980	1985	1990	1991	1992	1993	1994
الصادرات الزراعية	3773.30	4646.92	6114.42	6438.76	5720.23	6932.08	7384.70
الصادرات الغذائية	2497.86	2111.74	4042.59	4204.95	3815.17	4395.08	4668.07
٪	66.20	45.44	66.12	65.31	66.70	63.40	63.21
الواردات الزراعية	21875.95	24409.44	21289.03	19161.56	20446.27	19896.97	19969.63
الواردات الغذائية	18126.92	19780.51	18564.52	16366.20	17528.92	17157.50	17086.49
٪	82.86	81.04	87.20	85.41	85.73	86.23	85.56
الميزان التجاري الزراعي (1)	18102.65	19762.52	15174.61	12722.8	14726.04	12964.89	12584.93
الميزان التجاري الغذائي (2)	15629.06	17668.77	14521.93	12161.25	13713.75	12762.42	12418.42
٪	86.34	89.41	95.70	95.59	93.13	98.44	98.68

(1) قيمة الواردات الزراعية مطروحاً منها قيمة الصادرات الزراعية .

(2) قيمة الواردات الغذائية مطروحاً منها قيمة الصادرات الغذائية .

المصدر : جمعت وحسبت من :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، اعداد متفرقة .

2-1-1 الهيكل السلعي لتجارة الصادرات العربية من السلع الغذائية واتجاهاتها:

سجلت قيمة الصادرات الغذائية تحسنا ملحوظا خلال الفترة 1980 - 1994 حيث بلغت قيمة الصادرات الغذائية عام 1994 نحو 4668.07 مليون دولار، وبما يزيد عن قيمة الصادرات للاعوام 1980، 1985، 1990 بنحو 87٪، 121٪، 23٪ على الترتيب. وتتجاوز نسبة الصادرات الغذائية ما يزيد عن 60٪ من الصادرات الزراعية وذلك باستثناء سنوات قليلة.

ويمكن ترتيب الصادرات الغذائية حسب الاهمية النسبية لاجمالي قيمة الصادرات للمجموعات السلعية الغذائية خلال الفترة 1980 - 1994. حيث تأتي في المرتبة الاولي الفاكهة، وتمثل في المتوسط بنسبة تقدر بنحو 26٪ من متوسط قيمة الصادرات للسنوات المذكورة. وقد اخذت نسبة الصادارات منها في التناقص خلال تلك الفترة، حتي بلغت نحو 19.69٪ وبما يوازي نحو 766.53٪ مليون دولار لعام 1994. وذلك لتزايد قيمة الصادرات من السلع الاخري.

بينما تأتي الاسماك في المرتبة الثانية من مجموعات سلع الصادرات الزراعية، حيث تمثل في المتوسط نحو 24٪ من قيمة الصادارات للمجموعات السلعية الزراعية خلال الفترة 1980 - 1994. وقد اخذت نسبة الصادرات منها في التزايد خلال تلك الفترة حتي بلغت نحو 26٪ من قيمة صادرات المجموعات السلعية الزراعية وبما يوازي 1022.12 مليون دولار لعام 1994. واصبحت في السنوات الاخيرة تحتل المرتبة الاولي بعد تراجع قيمة صادرات الفاكهة.

وتحتل الخضر المرتبة الثالثة وبأهمية نسبة تقدر في المتوسط للفترة بنحو 14٪، ويلاحظ انخفاض الاهمية النسبية لقيمة صادارات الخضر، إلا انه بنسب قليلة، وقد بلغت قيمة الصادرات من الخضر عام 1994 نحو 439.59 مليون دولار. ويلي ذلك مجموعتي الحبوب والزيوت والشحوم، كما تمثل باقي السلع الغذائية اهمية مختلفة من قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية خلال السنوات المختلفة. وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (6).

ويمكن استخلاص بعض المؤشرات التالية:

جدول رقم (6)

كمية وقيمة الصادرات للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية بالوطن العربي

خلال الفترة 1980-1994

(الكمية : ألف طن - القيمة : مليون دولار)

البيـــان	1980		1985-1981		1990-1986		1994	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة الحبوب	645.18	223.88	563.00	149.89	2068.55	311.90	3543.60	519.86
القمح	2.17	0.46	32.52	8.02	1532.93	171.12	2322.66	250.72
البقوليات	326.82	81.44	278.37	67.54	385.26	104.57	229.82	58.16
البطاطس	221.62	97.77	61.71	28.14	07.65	36.59	150.84	80.46
جملة الخضر	787.35	321.44	703.01	198.25	838.49	312.66	1080.17	439.59
جملة الفاكهة	1944.75	673.29	1402.25	503.95	1371.08	217.92	1502.31	766.53
السكر المكرر	-	-	57.23	21.44	86.59	34.03	313.55	123.35
الزيوت والشحوم	96.70	102.84	136.50	185.29	104.59	161.83	289.82	698.94
جملة اللحوم	10.79	18.71	87.09	284.52	40.40	109.25	41.82	81.20
الاسماك	130.98	242.24	313.92	309.02	378.74	693.61	507.90	1022.08
البيض	-	-	17.11	24.23	21.04	23.65	22.39	29.26
اللبن السائل	-	-	47.99	12.67	92.75	28.15	453.36	73.48
الجملة		1761.60		1789.01		2205.28		3892.91

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، اعداد متنوعة

- حدوث زيادة في قيمة الصادرات لمعظم السلع الغذائية الرئيسية وهو لا شك من المؤشرات الجيدة، إلا انه لا يجب ان يخفي واقع ان هذه السلع جميعها باستثناء مجموعة الاسماك ذات عجز صافي في الميزان التجاري لهذه السلع.
- الصادرات من السلع الغذائية الداخلة في عدد محدود من الدول يتراوح بين اثنين واربع دول، عدا مجموعات الاسماك والفاكهة والخضر وان تركزت ايضا في عدد محدود من الدول.
- تراجع الاهمية النسبية لصادرات الفاكهة خلال السنوات الماضية وذلك نتيجة لانخفاض الكميات المصدرة منها، وهو ما يعزي الي تزايد معدلات الطلب المحلي على تلك السلع بدرجة اكبر من معدلات النمو في الانتاج، واصبح يوجه الي الانتاج المحلي وخاصة بعد أن اقتربت اسعاره المحلية من اسعاره الخارجية.
- ان نسبة الصادرات الغذائية ما هي إلا تجارة عابرة وتبدو هذه الظاهرة لبعض السلع كما في الحبوب، وبعض الدول كما في دول الخليج العربية وبخاصة دولة الامارات.

باستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (7) الذي يعرض الأهمية النسبية للاسواق الرئيسية للواردات الزراعية الرئيسية العربية خلال عقد الثمانينات يمكن استخلاص المؤشرات التالية:

1- ان السوق الاوربية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية هي المصادر الرئيسية للواردات العربية من مجموعة الحبوب ومستخضراتها، حيث يتجاوز نصيبها ثلاثة ارباع قيمة الواردات العربية من هذه المجموعة. غير انه من الملاحظ اختلاف ترتيب الاهمية النسبية لهذين المصدرين خلال عقد الثمانينات، إذ فاق نصيب الولايات المتحدة نظيره للسوق الاوروبي في بداية التسعينات.

2- تراجع الاهمية النسبية لنصيب كل من السوق الاوربية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية من حوالي 80٪ في بداية الثمانينات إلي نحو 72٪ في بداية التسعينات، حيث اتجهت الدول العربية إلي تنويع مصادر حصولها على الحبوب، وذلك بالتعامل مع استراليا وهي منتج رئيسي للقمح. ولقد قدر نصيب استراليا بنحو 17٪ من الواردات العربية من الحبوب في بداية التسعينات.

جدول رقم (7)

الأهمية النسبية للأسواق الرئيسية للصادرات العربية من المجموعات السلعية الزراعية والغذائية خلال عامى 1980–1990

(٪)

المجموعات السلعية	1980				1990			
	السوق الأوروبية المشتركة	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول (1) النامية	الدول العربية	السوق الأوروبية المشتركة	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول (1) النامية	الدول العربية
الحيوانات الحية	0.77	-	0.12	99.11	-	-	0.02	99.98
اللحوم ومستحضراتها	48.16	0.01	3.89	47.95	65.24	0.04	10.85	23.87
منتجات الألبان والبيض والعسل	12.96	0.01	7.30	79.57	-	0.09	0.16	99.75
الأسماك ومستحضراتها	58.29	4.82	17.06	12.73	21.44	0.40	2.78	69.27
فواكه وخضروات	58.03	0.49	1.07	23.96	14.83	0.35	1.48	64.29
حبوب ومستحضراتها	5.51	0.001	7.85	77.22	40.36	1.56	8.25	48.01
السكر ومصنوعاته	19.06	0.002	11.29	66.21	98.65	0.07	-	1.16
قهوة وشاى وكاكاو وتوابل	28.49	2.72	12.48	53.77	7.36	1.31	75.83	3.30
أعلاف حيوانات ماعدا الحبوب	81.84	-	1.62	10.80	-	-	79.53	20.47
مواد غذائية أخرى	2.14	-	3.13	94.72	2.88	0.45	0.35	32.56
مشروبات	7.62	0.03	4.23	53.97	0.10	0.41	2.78	81.53
تبغ ومستحضراته	2.37	0.03	11.04	86.55	8.78	-	36.29	3.90
جلود	57.32	12.83	0.40	22.32	62.46	3.38	4.96	24.88
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	83.27	2.35	0.80	13.58	84.61	4.34	9.37	1.64
خشب وخشب الحطب والفلين	23.61	-	-	76.39	60.12	3.25	7.17	25.29

(1) لا تشتمل على الدول العربية.

لمصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، الخرطوم ، مارس 1994.

3- ان السوق الاوربية المشتركة كانت المورد الرئيسي لمنتجات الالبان والبيض والعسل في بداية الثمانينيات، حيث يمثل نصيبها من قيمة الواردات العربية من تلك المجموعة نحو 85٪ وعلى الرغم من استمرار احتلال السوق الاوربية لهذه المكانة في بداية التسعينات، إلا أن نصيب الدول النامية بدأ يتنافس معها حتي بلغ نحو 5/1 (خُمس) قيمة الواردات العربية، وذلك علي حساب النصيب الاوروبي بالدرجة الأولي.

4- استقرار أهمية السوق الاوربية كمصدر للحوم ومستحضراتها، حيث استمر نصيب هذه السوق خلال عقد الثمانينات أعلي بقليل من 40٪ من قيمة الواردات العربية من هذه المجموعة السلعية، وتعتبر اسواق الدول النامية مصدرا آخر للحوم، واصبح يعادل في آهميته السوق الاوربي، وبخاصة في بداية التسعينات، حيث ارتفع نصيب الدول النامية في قيمة الواردات العربية من اللحوم ومستحضراتها من نحو الثلث في بداية الثمانينات إلي ما يناهز الخُمسين (5/2).

5- تعاظم أهمية السوق الاوروبي كمصدر للواردات العربية من مجموعة السكر ومصنوعاته، حيث ارتفع نصيب هذه السوق إلي حوالي 58٪ مع بداية التسعينات. وكان هذا التزايد علي حساب نصيب دول التخطيط المركزي وبخاصة كوبا. هذا ومن الجدير بالملاحظة ان اسواق الدول النامية تعتبر مصدرا هاما ومستقرا للسكر، حيث تراوح نصيبها في واردات الدول العربية من هذه المجموعة السلعية بين حوالي 28.5٪ ونحو 30٪ خلال فترة الدراسة.

6- تعاظم نصيب أسواق الدول النامية في توريد مجموعة الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية الي الاسواق العربية، حيث تجاوز هذا النصيب ثلثي قيمة الواردات العربية من هذه المجموعة في بداية التسعينات، مقابل نحو 43٪ في اوائل الثمانينات، علي حين تراجع نصيب السوق الاوربية من نحو 26.5٪، أي ما يفوق الربع الي حوالي 12٪ فقط.

7- ان السوق الاوربي هي المصدر الرئيسي لاعلاف الحيوانات - ما عدا الحبوب - إذ انه علي الرغم من زيادة الاهمية النسبية للولايات المتحدة الامريكية

كمصدر لهذه المجموعة السلعية، فما زالت السوق الاوروبي تستحوذ علي النصيب الاكبر في قيمة الواردات العربية من الاعلاف (54.5٪). هذا ولقد ارتفع نصيب السوق الامريكي من حوالي 13.6٪ الي مايفوق الخمس (21٪) وذلك خلال فترة الدراسة. ومن الملاحظ ايضا ان اسواق الدول النامية تعتبر من المصادر الهامة والممكنة للأعلاف، إذ ان نصيبها آخذ في التزايد، ولكن بمعدلات منخفضة نسبيا.

2-1-2 الهيكل السلعي لتجارة الواردات العربية من السلع الغذائية ومصادرها:

حققت قيمة الواردات الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية خلال السنوات الاخيرة تراجعا، ويعطي هذا الانخفاض مؤشرا ذي دلالة علي تحسن اوضاع الامن الغذائي العربي، خاصة في ظل تحسن اوضاع الصادرات كما سبق شرحه، وزيادة الطلب علي الغذاء نتيجة تزايد اعداد السكان، وارتفاع مستويات الدخل والذي يوجه نسبة كبيرة منها للطلب علي السلع الغذائية. وقد بلغت قيمة الواردات الغذائية عام 1994 نحو 17086.49 مليون دولار، وذلك بانخفاض يوازي نحو 14٪ من قيمة الواردات لعام 1990. وتمثل قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية نحو 86٪ من قيمة الواردات العربية الزراعية، وتتذبذب تلك النسبة بدرجات بسيطة بالنسبة للاعوام السابقة.

ويمكن ترتيب الواردات الغذائية حسب الاهمية النسبية لاجمالي قيمة الواردات للمجموعات السلعية الغذائية خلال الفترة 1980 - 1994، حيث تقع الحبوب في مقدمة واردات الدول العربية من السلع الزراعية، وذلك بما يوازي نحو 40٪ من قيمة واردات مجموعات السلع الزراعية الرئيسية، وقد بلغت قيمة تلك الواردات من الحبوب عام 1994 نحو 4916.78 مليون دولار. وقد اتجهت تلك القيمة الي التنافص مقارنة بعام 1990 ولكنها تزيد عن عامي 1985، 1980.

ويمثل القمح اهم الواردات بالنسبة لمجموعة الحبوب، حيث يمثل 45٪ من قيمة واردات الحبوب في المتوسط لنفس الفترة، كما تمثل واردات القمح بالنسبة لاجمالي قيمة الواردات من المجموعات السلعية الرئيسية نحو 18٪ ومن ثم فانه يمثل اهم السلع الزراعية من حيث الواردات. وقد بلغت قيمة الواردات من القمح عام 1994 نحو

2116.32 مليون دولار، ويلاحظ انخفاض تلك القيمة عن مثيلاتها في السنوات السابقة.

وتأتي الالبان في المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية بالنسبة لسلع الواردات الغذائية وذلك بما يمثل نحو 13٪ في المتوسط. وقد بلغت قيمة الواردات عام 1994 نحو 2134.27 مليون دولار، ومن الملاحظ ان هناك تزايد مستمر في قيمة تلك الواردات، حتي فاقت قيمة واردات القمح عام 1994.

وتمثل اجمالي الواردات من اللحوم والتي تأتي في المرتبة الثالثة، ما يوازي نحو 11٪ في المتوسط لقيمة واردات مجموعات السلع الزراعية، ويلاحظ تذبذب قيمة تلك الواردات خلال السنوات المختلفة وهو ما يعزي الي اختلاف الظروف المناخية والتي تؤثر علي مساحة وانتاجية الاعلاف والمراعي وبالتالي زيادة او انخفاض الانتاج المحلي من الحيوانات، ومن ثم زيادة او انخفاض الواردات لسد النقص في الاحتياجات الغذائية منها. وقد بلغت قيمة الواردات من جملة اللحوم عام 1994 نحو 1388.83 مليون دولار.

أما الزيوت والشحوم فتمثل نحو 10٪ في المتوسط لقيمة واردات مجموعات السلع الزراعية. وقد بلغت قيمة واردات الزيوت والشحوم عام 1994 نحو 1357.15 مليون دولار. ويلاحظ الثبات التقريبي لقيمة واردات الزيوت والشحوم خلال السنوات المختلفة، وذلك كما هو موضح بجدول رقم (8).

ويمكن استخلاص بعض المؤشرات والتي اهمها:

- هناك انخفاض ملحوظ في قيمة واردات الحبوب وبخاصة القمح وهو ما يعكس اهتمام الدول العربية بتلك المجموعة السلعية والعمل علي زيادة الانتاج المحلي لتقليل الاعتماد علي الخارج من هذه السلعة الاستراتيجية.
- تزايد الواردات من الالبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء وذلك علي الرغم مما تحوزه الدول العربية من اعداد كبيرة من الحيوانات ومساحات كبيرة من المراعي، وهو ما يعزي الي بعض العادات في الاحتفاظ بالحيوانات، وتدني انتاجية تلك الحيوانات، وعدم الاهتمام الكافي بالمراعي.
- ارتفاع قيمة الواردات من الزيوت والشحوم وهو ما يدعو الي الاهتمام بالصناعة المحلية لتلك المنتجات وزيادة الانتاج الزراعي للسلع الزراعية الداخلية في انتاجه.

جدول رقم (8)

كمية وقيمة الواردات للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية بالوطن العربي

خلال الفترة 1980-1994

(الكمية : ألف طن - القيمة : مليون دولار)

البيـــان	1980		1985-1981		1990-1986		1994	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة الحبوب	19390.79	4780.06	27823.22	6100.02	28095.81	5669.64	33639.47	4916.78
القمح	10001.75	2201.06	13498.19	2636.31	16632.00	4359.78	16173.52	2116.32
البطاطس	540.89	150.61	682.54	160.50	508.88	164.04	629.98	182.47
البقوليات	313.19	160.92	370.53	204.53	434.6	228.62	74.46	269.57
جملة الخضر	777.03	289.55	1114.52	422.79	1367.23	585.14	1741.85	714.60
جملة الفاكهة	1673.54	836.82	1596.38	837.14	1335.17	640.42	1576.99	804.66
السكر المكرر	35351.55	1830.44	3356.16	1189.07	3888.72	1260.25	3553.39	1207.07
الزيوت والشحوم	1375.64	1286.22	1678.04	1281.41	2121.75	1287.20	2183.13	1357.15
جملة اللحوم	890.25	1377.72	1270.76	2821.1	977.47	1783.92	1019.22	1388.83
الاسماك	126.16	146.45	196.26	254.99	200.25	209.83	252.24	287.82
البيض	138.91	207.86	161.41	237.00	100.32	178.92	65.55	115.17
اللبن السائل	4388.61	1186.60	9110.26	1776.00	9485.19	1899.12	9311.36	2134.27
الجملة		12253.2		15284.55		17426.8		13378.41

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، اعداد متنوعة

وبدراسة الاهمية النسبية للاسواق الرئيسية للصادرات العربية من المجموعات السلعية الزراعية الغذائية خلال عقد الثمانينات، يمكن استنتاج مجموعة من المؤشرات الرئيسية فيما يختص بالسلع والمنتجات التي تحقق المنطقة العربية فيها فوائض تصديرية وذلك على النحو التالي :

1- إن السوق الاوربية المشتركة كانت تستوعب اكثر من نصف صادرات الدول العربية من الفواكه والخضروات (58٪) وذلك في بداية الثمانينات، وكان يليها في الترتيب الاسواق العربية، اي التجارة الزراعية العربية البينية، والتي كانت تستوعب نحو الربع (24٪). أما السوق الرئيسية الثالثة فكانت دول التخطيط المركزي.

2- تراجعت اهمية السوق الاوربية نتيجة القيود والسياسات الحمائية التي تمارسها، حيث انخفض نصيب هذه السوق من قيمة الصادرات العربية من مجموعة الفواكه والخضر إلي حوالي 15٪ في بداية الثمانينات. ولقد حلت الاسواق العربية محل السوق الاوروبية في استيعاب فوائض هذه المجموعة، حيث ارتفع نصيب هذه الاسواق إلي 64٪، فيما استقر نصيب اسواق الدول المخططة مركزيا بصفة تقريبية.

3- ان الفرصة التصديرية للدول العربية في الاسواق الاوروبية تكاد تكون معدومة بالنسبة للحيوانات الحية، اما بالنسبة للحوم ومستحضراتها فتستوعب هذه الاسواق نحو ثلثي الصادرات العربية منها. ويعزي ذلك بالدرجة الاولي للقيود الصحية وترتيبات الحجر الصحي المفروضة من قبل هذه الاسواق، إضافة لضعف منافسة هذه الحيوانات مع نظيراتها المحلية من حيث متوسط وزن الذبيحة والنوعية.

4- ان السوق الاوروبي يستوعب غالبية الصادرات العربية من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية، حيث يمثل نصيبه من هذه الصادرات حوالي 84٪ في المتوسط خلال فترة الدراسة.

5- ان الولايات المتحدة الامريكية لا تعد سوقا للصادرات العربية من مختلف المجموعات الزراعية والغذائية، باستثناء الجلود التي يصدر منها نصيب لابأس به لهذه السوق.

6- ان الاسماك ومستحضراتها، وهي من السلع الغذائية التي يحقق إنتاج الوطن العربي منها فوائض قابلة للتصدير، كانت تتجه صادراتها بالدرجة الاولي الي الاسواق الاوروبية. ونتيجة لاستيعاب الاسواق العربية من خلال التجارة البينية لما يفوق ثلثي قيمة الصادرات العربية من تلك المجموعة (69.3٪)، فقد تناقصت اهمية الاسواق الاوروبية الي نحو 21.4٪.

2-2 أهم المتغيرات الدولية ذات الاثر التجاري:

مع بداية عقد الثمانينات بدأت تظهر ملامح عصر وعالم جديد ورغم ان مقومات ذلك العصر لم تكتمل بعد، إلا ان اثارها بدأت تنعكس علي النشاطات الاقتصادية المختلفة ومسيرة التنمية الزراعية في المنطقة العربية وعلي الامن الغذائي العربي. وبخاصة بعد ان ازدادت النزعة الي التكتل الاقتصادي وتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. ويصبح من الاهمية بمكان رصد هذه التغيرات وتحليل ابعادها بالنسبة للامن الغذائي العربي في الواقع الراهن وفي المستقبل المنظور، بهدف اخذها في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات والسياسات الملائمة الخاصة بتحقيق الامن الغذائي العربي.

وتتمثل اهم تلك المتغيرات الدولية ذات الاثر المباشر او غير المباشر علي اوضاع الامن الغذائي في تدهور اسعار النفط والتحولات في النظام العالمي ونمو التكتلات الاقتصادية وتوقيع اتفاقية تحرير التجارة الدولية والمعروفة باسم اتفاقية الجات وقيام منظمة التجارة العالمية.

ونظرا لتعدد الابعاد والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك المتغيرات او التحولات، فانه سوف يتم تناول عرضا موجزا لهذه المتغيرات بابعادها الرئيسية المتصلة بالامن الغذائي العربي.

2-2-1 انخفاض العوائد النفطية:

لعب النفط دورا هاما في برامج العون الانمائي العربي، حيث مكن الدول المصدرة للنفط من الاستفادة من عوائده في تقديم العون الانمائي للدول العربية، وعلي سبيل المثال، فقد تراوحت نسبة ما قدمته الدول العربية المصدرة للنفط، وبخاصة دول الخيج العربية، من مساعدات انمائية ما بين 1.7٪ - 3.3٪ من ناتجها المحلي الاجمالي خلال الثمانينات، في حين لم تتجاوز هذه النسبة المقدمة من الدول الصناعية المتقدمة نحو

0.36٪ في نفس الفترة. ولقد بلغ اجمالي العون العربي الميسر خلال الفترة من 1970 – 1990 حوالي 94 مليار دولار .

ولقد تأثرت المساعدات العربية الميسرة بصورة حادة بانخفاض اسعار النفط، حيث انخفض حجم تلك المساعدات من نحو 8217 مليون دولار عام 1980 الي نحو 1340 مليون دولار عام 1989، إلا ان تلك المساعدات قد زادت بدرجة كبيرة لاسباب اخري في عام 1990 وبلغت نحو 5882 مليون دولار، ثم عاودت الانخفاض في عام 1991 الي نحو 2650 مليون دولار.

ومما يجب الإشارة اليه ان جزءا هاما من تلك المساعدات كان يوجه الي مشروعات التنمية الزراعية ومشروعات الامن الغذائي في الاقطار العربية، حيث حصل القطاع الزراعي علي نحو 16٪ من اجمالي القروض الميسرة من الصناديق العربية والتي بلغت قيمتها نحو 18.2 مليار دولار منذ بداية نشاطتها حتي نهاية عام 1989.

2-2-2 التحولات في النظام العالمي:

ادي الانهيار التدريجي لمعظم دول اوروبا الشرقية ومن بعده انهيار الاتحاد السوفيتي السابق الي حدوث تغيرات كبيرة في النظام العالمي كان لها اكبر الاثر علي العالم العربي استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا. ولقد ادي انهيار تلك الدول وبخاصة الاتحاد السوفيتي الي تحويلها من دول مشاركة، ولو بدرجة قليلة نسبيا، في تقديم المعونات والقروض الي الدول المتحالفة في المنطقة العربية، الي دول يقدم لها العون واصبحت تستحوذ علي جزء من المساعدات الغربية، الامر الذي ينعكس بدوره علي فرص حصول الدول النامية ومنها الدول العربية علي قروض ومساعدات الدول الغربية.

كما اثر انهيار دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي علي الموازين التجارية لبعض البلدان العربية. حيث كانت تمثل مستوردا اساسيا للعديد من منتجاتها وخاصة المنتجات الزراعية ومن اهم الدول التي تأثرت من هذا الانهيار مصر حيث كان الاتحاد السوفيتي السابق اكبر مستورد لعدد كبير من المنتجات الزراعية المصرية. حيث يلاحظ ان نسبة الصادرات العربية الزراعية لتلك الاسواق انخفضت الي نحو 4.13٪ في عام 1990، وذلك مقابل 19٪ في عام 1977، ونحو 32٪ في عام 1978.

كما يجب الاشارة الي أن اهم ما يميز التجارة مع هذه البلدان هو انفتاحها امام المنتجات الزراعية مقبولة الجودة (متوسطة الجودة)، في الوقت الذي تفرض فيه الاسواق الاخري وخاصة الاوروبية معايير صارمة علي جودة ومواصفات السلع الزراعية المصدرة اليها.

2-2-3 نمو التكتلات الاقتصادية:

مع بداية عقد التسعينات شهدت الساحة العالمية قيام عدد من التكتلات الاقتصادية والعالمية، والتي من اهمها:

1- قيام الاتحاد الاوروبي في بداية عام 1993.
2- تكوين منطقة للتجارة الحرة فيما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والمعوفة باسم NAFTA.
3- تكوين منطقة للتجارة الحرة فيما بين البرازيل والارجنتين، كنواه لانضمام المزيد من دول امريكا اللاتينية مستقبلا.
4- تكوين الرابطة الآسيوية والتي تستهدف تكوين منطقة للتجارة الحرة لانعاش جنوب شرق آسيا، والتي تضم كل من بروناي واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند.

ومن الملاحظ ان الطابع الذي يميز معظم هذه التكتلات، وخاصة المجموعة الاوروبية، هو العمل علي رفع زيادة نسبة التجارة البينية داخل كل كتلة ووضع العديد من الحواجز التي تعزل اسواقها عن اسواق العالم وذلك عن طريق الحواجز الكمية وغير الكمية. بالاضافة الي تضع مواصفات قياسية بالنسبة لعدد كبير من المنتجات الزراعية من ناحية الصحة النباتية تفوق نظيرتها من المواصفات العالمية.

ولا شك ان ظهور تطور هذه التكتلات الاقتصادية، يؤثر بصورة مباشرة وفعالة علي الاقطار العربية في اتجاهات متعددة، ومن اهمها انكماش السعات السوقية المتاحة امام المنتجات الزراعية العربية، وكذلك التأثير علي شروط التبادل التجاري بين لاقطار العربية ودول هذه التكتلات لغير صالح الدول العربية. وقد سبق وان تأثرت الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية في شمال افريقيا وخاصة المغرب والجزائر وتونس من انضمام اسبانيا والبرتغال الي السوق الاوروبية في عام 1986.

2-2-4 اتفاقية تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية:

يشكل التوقيع عل اتفاقية الجات والاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية احد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في التسعينيات وما بعدها. ولقد شهد العالم خلال السنوات الاخيرة مفاوضات مطولة لتحرير التجارة الدولية و علي امتداد ثماني سنوات (1986 - 1993) استهدفت الحد من حواجز التصدير وتعزيز حركة التجارة الدولية. وقد انتهت هذه المفاوضات والتي عرفت بجولة اورجواي بتوقيع 109 دولة علي اعلان عرف باسم اعلان مراكش وهو يمثل الصورة النهائية للاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة والمعروفة باسم الجات.

ولقد تميزت هذه المفاوضات بأنها تعرضت ولأول مرة في تاريخ المفاوضات التجارية الدولية الي تجارة السلع الزراعية وتتضمن الجوانب الزراعية في الاتفاقية عدة موضوعات اساسية واهمها:

* تحويل جميع الحواجز والقيود غير الجمركية مثل القيود الكمية ونظام الحصص وحظر الاستيراد الي رسوم جمركية.
* فتح اسواق الدول الاعضاء امام الواردات الخاضعة حاليا لقيود غير جمركية وبحيث يمثل نسبة هذه الواردات نحو 5٪ من الاستهلاك في عام 2000.
* خفض الدعم الممنوح للصادرات الزراعية في الدول الصناعية بنسبة 36٪ علي مدي ستة سنوات، وبنسبة 24٪ علي مدي 10 سنوات للدول النامية.
* خفض قيم الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية في الدول العربية الصناعية بين 20٪ وفي البلاد النامية بما يوازي ثلثي تلك النسبة، مع اعفاء الدول الاقل نموا من هذه التخفيضات.
* لا ينطبق مبدأ تخفيض الدعم علي الاجراءات الحكومية الخاصة بالحد من المعوقات المباشرة وغير المباشرة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية، ولا علي دعم الاستثمارات الزراعية. وكذلك الدعم المقدم للابحاث الزراعية او مكافحة الآفات والامراض او للخدمات التدريبية والارشادية وخدمات التسويق والترويج بنسبة اساسية، وكذلك ما تخصصه الحكومات للمعونات الغذائية للسكان المحتاجين.

إلا ان اثار هذه الاتفاقية سواء كانت سلبية او ايجابية لن تكون ملموسة بشكل فوري، نظرا لان الاتفاقية يبدا العمل بها فعليا من بداية عام 1995، إلا انه يوجد اتفاق بين الباحثين علي ان لهذه الاتفاقية اثار سلبية علي الدول النامية وخاصة الدول صافية الاستيراد للغذاء والتي تضم بينها الدول العربية، حيث ترتفع اسعار العديد من المنتجات العذائية الاساسية نتيجة الحد من دعم هذه المنتجات، وكذلك انخفاض كمية المخزون العالم ما يؤثر سلبا علي حجم مساعدات الغذاء.

2-2-5 اتفاقات المشاركة الاوروبية:

يسعي الاتحاد الاوروبي الي اجراء مفاوضات مع دول جنوب وشرق البحر الابيض المتوسط في سبيل اقامة منطقة تجارة حرة اوروبية - بحر متوسطية واسعة النطاق، وتتمثل الاهداف الاساسية لاتفاقيات الشراكة الاوروبية - البحر متوسطية في قيام تبادل تجاري حر بين دول الاتحاد الوروبي ودول البحر الابيض المتوسط بالنسبة لمعظم السلع المصنعة ومنح المنتجات الزراعية التفضيل والنفاذ المتبادل، وتهيئة الظروف لتحرير تدريجي في تجارة الخدمات وانتقال رؤوس الاموال وتشجيع التكامل الاقتصادي لدول البحر الابيض المتوسط.

ورغم التزام دول اوروبا كاعضاء في اتفاقية الجات بازالة جميع حواجز التجارة واستبدال نظام التعريفة بنظام الحصص، يظل الاتحاد الاوروبي متمسكا بسياسة حماية منتجاته الزراعية، حيث تضمن اتفاقية تأسيسه جدول منتجات لا تزال تتمتع بحماية خاصة دون المنتجات الاخري.

ومن ناحية اخري تتضمن اتفاقية الشراكة فرض تعريفة ثابتة علي المكون الزراعي في المنتجات الصناعية الزراعية لمعادلة اسعار المدخلات الزراعية الوطنية بمثيلاتها الاوروبية التي تستخدم في التصنيع الزراعي، الامر الذي يؤثر علي هيكل الانتاج والتجارة للمصنوعات الوطنية. كما تحتل المواصفات الفنية للمنتجات اهمية خاصة ضمن قواعد الاتفاقية لما لها من تأثير جوهري علي حرية التجارة وحركة البضائع.

ولقد اكدت الدول البحر متوسطية خلال مفاوضاتها مع الاتحاد الاوروبي علي اربعة مطالب اساسية، اولاً آليات انتقالية طويلة المدي وتأمين الوقاية، والحصول علي نفاذ افضل لصادراتهم الزراعية، وثالثا زيادة التدفقات التمويلية، واخيرا تقديم الجماعة

للمساعدة الممكنة بصدد الاسراع في تحديث النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول البحر متوسطية.

وكانت اول شراكة اوروبية – بحر متوسطية تم توقيعها مع تونس في مايو 1995، وبعد ذلك تم التوقيع مع تركيا واسرائيل والمغرب، ومازالت المفاوضات حاليا مع مصر والاردن. كما ستجري المفاوضات في مرحلة لاحقة مع سوريا ولبنان وليبيا. وفي حالة اكتمال تلك المفاوضات بما تشمل تلك المنطقة اكبر تجمع اقتصادي في العالم.

2-3 الانعكاسات والآثار المرتقبة للمتغيرات الدولية علي الامن الغذائي العربي:

2-3-1 الانعكاسات في مجال تغطية الواردات الغذائية العربية:

تعد الدول العربية منطقة صافية الاستيراد للغذاء، ومن ثم يكون من الاهمية بمكان التعرف علي آثار تلك التغيرات والتطورات العالمية علي الواردات الغذائية العربية، وكما سبق فان اهم المجموعات السلعية الاستيرادية من جانب الدول العربية تتمثل في كل من مجموعة الحبوب والسكر والبذور الزيتية واللحوم ومنتجات الالبان.

وبصورة عامة فان من المتوقع في ظل تخفيض معدلات الدعم الذي تمنحه الدول للتصدير وفقا لاتفاقية الجات او في اطار اصلاحات دول السوق المشتركة لسياستها الزراعية ان تشهد السوق الدولية ارتفاع في اسعار السلع المنتجة والمصدرة من الدول المتقدمة بمعدلات اعلي من اسعار السلع المنتجة والمصدرة من الدول النامية نظرا لان معدلات تخفيض الدعم تكون اكبر نسبيا في الاولي مقارنة بالثانية. كما انه يتوقع ان ترتفع اسعار السلع المتداولة في اسواق الدول التي تزيد فيها معدلات الدعم عن اسعار تلك السلع المنتجة في الدول التي لم تمكنها ظروفها الاقتصادية من التوسع في برامج الدعم.

وعلي اية حال فانه من الصعوبة بمكان تقدير المدي الذي سترتفع به الاسعار العالمية بعد تطبيق الاتفاقية ولكن العامل الاهم هو المدي الذي سترتفع به الاسعار العالمية للحبوب والمنتجات الاخري نتيجة انخفاض الصادرات من الدول المنتجة الرئيسية كالاتحاد الاوروبي وغيره من الدول التي تدعم بكثافة صادراتها كالولايات المتحدة وهي اكبر مصدري الحبوب ومستحضراتها.

وكمحصلة اجمالية وباعتبار ان المنطقة العربية تعد من اكثر مناطق العالم عجزا في امدادات الغذاء، فلقد توصلت بعض الدراسات الي ان جميع الدول العربية بلا استثناء ستتكبد خسائر في صورة نقص حصيلتها من النقد الاجنبي لارتفاع قيمة وارداتها الصافية بعد تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية، وتقدر الخسارة الكلية المتوقعة لمجموعة الدول العربية نتيجة لتحرير التجارة لعالمية في السلع الزراعية حوالي 659 دولار امريكي في السنة، تتوزع بين الدول العربية وفقا لنوعية تلك الواردات والطاقات الاستيرادية منها..

وعلي الرغم من التشابك القائم والتأثير المتبادل فيما بين تلك المجموعات السلعية الاستيرادية من جانب الدول العربية انتاجا واستهلاكا وتجارة، بالاضافة الي تأثرها جميها بعوامل مشتركة طبيعية كانت او اقتصادية. إلا انه يمكن استعراض انعكاسات المتغيرات الدولية فيما يتعلق بكل تلك المجموعات علي حدة.

اولاً: مجموعة الحبوب:

باعتبار ان الحبوب تمثل الجزء الاكبر من الواردات الغذائية العربية، حيث تمثل نحو نصف قيمة الفجوة، وان القمح يمثل نحو خمس هذه الفجوة. فانه من الاهمية بمكان التعرف علي موقف الحبوب والقمح.من تلك المتغيرات ويتوقف مدي التأثير علي قطاع الحبوب علي مجموعة من العوامل اهمها الدرجة التي سيرتفع اليها السعر العالمي، والمدي الذي سوف تزيد به انتاجية الحبوب في الوطن العربي ومقدرة المزارعين في المنطقة العربية علي الانتاج باسعار اقرب الي المستويات السعرية للاسواق العالمية. كما يتوقف ايضا ذلك علي الاستجابات المتوقعة في كل من استراليا وكندا والارجنتين للكميات المنتجة من الحبوب، ووفقا للمستويات السعرية التي سوف تسود بعد تطبيق الاتفاقية ووفقا للتوقعات التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، فان الزيادات الاضافية الاجمالية من قيمة الميزان التجاري لسلعة القمح علي مستوي الوطن العربي يمكن ان تتراوح بين 70.5 مليون دولار كحد ادني، ونحو 342.2 مليون دولار كحد اقصي وذلك نتيجة للارتفاع المتوقع في سعر القمح والذي يمكن ان يتراوح ما بين 3.5٪ - 17٪ كاحد الآثار المحتملة لتخفيض معدلات الدعم بعد تطبيق الاتفاقية.

ثانياً: منتجات الالبان:

تعد الالبان من اهم الواردات الغذائية العربية وقد فاقت فجوة الالبان نظيرتها القمحية في السنوات الاخيرة وذلك نتيجة لتزايد الطلب علي منتجات الالبان وقصور الانتاج المحلي للوفاء بتلك الاحتياجات.

ويعد الاتحاد الاوروبي أهم مصدري الالبان ومنتجاتها للدول العربية، وقد تضمنت تعديلات واصلاحات السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس بعض الجوانب التي تمس هذا القطاع والمتمثلة في خفض حمولة الوحدة الحيوانية لوحدة المساحة للمراعي وكذلك تعديل كميات الانتاج المضمونة، وذلك بالاضافة لتلك التعديلات التي سوف تتم في اطار الاتفاقية العامة لتحرير التجارة.

ومن المتوقع ان تنعكس محصلة الاجراءات والتعديلات في سياسة المجموعة والاتفاقية العامة للتجارة على انخفاض انتاج الزبدة واللبن المجفف والجبن نتيجة للالتزام بتخفيض الصادرات الي الحدود التي حددتها اتفاقية الجات، والسماح بدخول واردات اضافية الي اسواق الاتحاد الاوروبي. كما ستنخفض الصادرات من الالبان كاملة الدسم والمكثف والجبن بوجه عام، فان صناعة الالبان ستتأثر بمحصلة العوامل المتعلقة بخفض الحصص والاسعار.

وبطبيعة الحال، ستنعكس هذه التأثيرات سلبا علي الدول العربية، خاصة وان قيمة واردات الدول العربية من هذه المجموعة تتزايد بصورة كبيرة. وقد بلغت قيمتها في عام 1994 نحو 201 مليار دولار،حيث تشير التوقعات الي ان الزيادات المتوقعة في اسعار منتجات الالبان في المتوسط خلال السنوات التالية تتراوح ما بين 7.2٪-9.3٪.

ثالثاً: السكر:

يعتبر السكر من السلع الغذائية التي لا تتمتع غالبية الدول العربية بميزة في انتاجها وتفوق وارداتها المليار دولار وتبلغ نسبة الإكتفاء منها نحو الثلث تقريبا. ويلقي السكر دعما مهما في دول الاتحاد الاوروبي، حيث تقدر نسبة الدعم بحوالي 67٪ عام 1991 وبلغت مخصصات دعم السكر في هذا العام

نحو 2.85 مليار دولار وحدة نقد اوروبية.

ووفقا لاتفاقية التجارة، سوف تقوم المجموعة الاوروبية بتخفيض وارداتها من السكر الي 1.6 مليون طن للموسم 1996/1995، ثم الي 1.45 مليون طن في الموسم 1998/1997، والي 1.58 مليون طن عام 2001/2000. ومن ثم فانه من المتوقع زيادة اسعار السكر في السنوات القادمة، ولكن بمعدل محدود نسبيا وذلك لان كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة غير مطالبين بتخفيض دعم الاسعار، كما انهما لن يقوما إلا بتغيرات طفيفة للغاية في حجم الواردات، ومن ثم لن تتأثر اسعار السكر العالمية.

وتختلف التقديرات حول نسبة الزيادة في اسعار السكر، حيث يتوقع البعض زيادة ما بين 2٪ - 5٪ بحلول عام 2000 وذلك نتيجة زيادة الطلب في الدول النامية، وبخاصة الصين. بينما يرفع البعض الآخر تلك الزيادة الي نحو 7٪ - 8٪ لنفس الاسباب الخاصة بزايدة الطلب في الدول النامية.

رابعاً: مجموعة البذور الزيتية:

تعد الزيوت والشحوم من السلع الغذائية التي تقل فيها نسبة الاكتفاء الذاتي عن 50٪، وتبلغ قيمة الفجوة الغذائية منها في عام 1994 نحو 658 مليون دولار. وكانت السياسة الاوروبية تتجه نحو دعم انتاج محاصيل البذور الزيتية، وقد بلغ مقدار هذا الدعم في عام 1993 نحو 3.35 مليار وحدة نقد اوروبية. وقد ادت تلك السياسة الى تصاعد المشاكل التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، غير انه تم التوصل الي حل لتلك المشكلة، واتجهت السياسة الاوروبية الي خفض المساحات الزراعية من الحبوب الزيتية، كما اجريت تخفيضات في مستويات الاسعار المزرعية.

ومن المقرر ان يؤدي ذلك الي تزايد الأسعار فى أسواق المحاصيل الزيتية العالمية وذلك بما يتراوح ما بين 1.5٪ - 4.5٪ وهو بلا شك سوف يكون له تأثير على ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة من البذور الزيتية، و تزداد فيه الواردات الغذائية العربية من تلك السلعة بدرجة أكبر.

خامسا: مجموعة اللحوم:

تتفاوت الدول العربية فى طاقاتها الاستيرادية والتصديرية للحوم الحمراء عامة. وتمتلك الدول العربية موارد رعوية وثروات حيوانية إلاّ انها لا تستغل الاستغلال الكافى، بالاضافة الى ظروف الجفاف الذى شهدته المنطقة فى السنوات الأخيرة. وهو ما أدى الى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من مجموعة اللحوم الى نحو 80٪. ويعد الاتحاد الأوروبى أحد المصدرين الرئيسيين للحوم البقرية (نحو 25٪ من الصادرات العالمية)، وسوف يؤدى التزام الاتحاد الأوروبى باتفاقية الجات والقيام باصلاحات السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس الى تخفيض الصادرات من اللحوم البقرية من حوالى 1.2 مليون طن عام 1996/1995، الى حوالى 998 ألف طن عام 1998/1997، ثم الى 817 آلف طن عام 2001/2000.

ونتيجة للانخفاض فى صادرات أحد المصدرين الرئيسيين للحوم البقرية ، وهو الاتحاد الأوروبى ، فانه يتوقع أن ترتفع الأسعار العالمية لها. وتتضارب التقديرات بشأن الآثار السعرية المترتبة على الاصلاحات فى قطاع اللحوم، فبينما يبالغ البعض فى أن الأسعار العالمية سترتفع الى نحو 13٪، يقدر البعض الآخر تلك النسبة بنحو 0.5٪ فقط. وتبين التقديرات المتوسطة أن معدل الارتفاع السعرى المرتقب فى السنوات القادمة للسوق العالمى للحوم يتراوح بين 4.7٪ -6.1٪.

2-3-2 الانعكاسات فى مجال استيعاب الصادرات العربية وزيادتها :

تتمثل أهم الصادرات الزراعية العربية من السلع الغذائية فى عدد محدود من تلك المجموعات، ولعل أهمها الفاكهة والأسماك والخضر ولاشك أن المتغيرات والتطورات العالمية السابقة ذكرها سوف يكون لها انعكاساتها على تلك الصادرات.

ولعل أهم الاعتبارات التى سوف تلقى بانعكاساتها على الصادرات العربية الغذائية ، هى تلك التى تضمنتها اتفاقية تحرير التجارة فيما يتعلق بمعايير الجودة والمواصفات المعتمدة للتجارة الدولية من قبل ISOVIEC واعتماد هذه المواصفات فى اطار الاتفاقية حول الحواجز التقنية للتجارة. وسوف يؤدى العمل بهذه المواصفات الى وضع

قيود على الصادرات الزراعية العربية. خاصة ،ان مستوى البنية التسويقية الزراعية اللازمة لتوفير تلك المواصفات فى معظم الدول العربية لا تزال غير كافية لتحقيق تلك المواصفات المطلوبة وبخاصة فى بعض أصناف الفاكهة والخضر والمنتجات المصنعة والتى تتجه الى الأسواق الأوروبية.

كما يرتبط بهذا أيضا الترتيبات الصحية والصحة النباتية، والتى تتمثل فى مواصفات السلامة الصحية والرقابة الخاصة بالأمراض والحجر الزراعى والمعاملات الكيماوية والهرمونية ، والظروف والخصائص العامة ليس للمنتج فقط، وانما أيضا لمواقع الانتاج وحقوله و مراكز التعبئة والتجهيز ومواصفاتها و مواد التعبئة ، والى غير ذلك من المعاملات المتعلقة سواء ما قبل أو ما بعد الحصاد والتى تبالغ قوانين السوق الأوروبية فى معايير ها ومدى صرامة الالتزام بها.

ويضاف الى ما سبق بعض الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند التعامل مع الاتحاد الأوروبى ، وذلك نظرا لأهميتها فى قائمة الصادرات العربية. وكما تبين فى أجزاء سابقة فان الصادرات الزراعية العربية الى دول المجموعة الأوروبية تكاد تنحصر فى عدد محدود من السلع، فى مقدمتها مجموعة الخضر متمثلة فى البطاطس والبصل، والفاكهة والأسماك والقطن، اضافة الي بعض الصادرات من الأرز وزيت الزيتون وبعض البذور الزيتية كالسمسم والفول السودانى. وأهم تلك الاعتبارات التى يجب مراعاتها فى هذا الشأن:

- اكتمال عضوية كل من اسبانيا والبرتغال، حيث تعول اسبانيا كثيرا على هذه المرحلة لتطوير صادراتها الى الدول الأخرى فى السوق على حساب المنتجات المنافسة من الدول غير الأعضاء.
- ما تمثلة السوق الأوروبية من أهمية لعدد من دول شرق ووسط أوروبا المنتجة للخضر والفاكهة، حيث تتطلع هذه الدول الى فرص متزايدة وأنصبة أكبر داخل السوق.
- أصبحت الاحتمالات بدخول دول شمال أوروبا (السويد- النرويج- النمسا- فنلندا) حقيقة وما يعنيه ذلك من انخراطها فى المجموعة وزيادة اعتمادها على ما تتيحه التجارة البينية التى يمكن أن تضيق من حجم الصادرات العربية الحالية الى هذه الدول.

- الاتجاه نحو تطبيق آليات الأسعار المرجعية على مدار العام، بدلا مما كان متبعا من استخدام هذه الآلية البالغة الآثر فى الحساسية، خلال مواسم معينة ترتبط بمواسم الانتاج الداخلى للسوق

ويضاف الى ما سبق أن الكفاءة الانتاجية التى تستند الى الميزة النسبية من متوسط التكلفة الانتاجية لم تعد تمثل فى الظروف الحاضرة - وبصورة أكبر فى المستقبل - العامل المحدد من المنافسة الدولية، فقد أصبحت الجوانب المتعلقة بمعاملات ما بعد الحصاد وتقنيات الأعداد والتجهيز والتعبئة والنقل والتخليص والتأمين والعمليات المصرفية والاتصالات والمعلومات، والتى تعبر عن كفاءة التجارة ، الى غير ذلك من الأمور التى تعتمد على التقنيات البالغة التطور هى الأكثر أهمية فى اضفاء القدر الأكبر من القدرة التنافسية فى مجال المبادلات التجارية الدولية.

وفى اطار مختلف تلك العوامل والاعتبارات، فان السنوات القادمة تحمل بعض الآثار السلبية على الصادرات العربية الى الخارج، وبخاصة من منتجات الخضر والفاكهة، غير أن العامل الحاسم فى هذا الشأن سيظل معقودا على قدرة الدول العربية المصدرة على المواءمة والتطوير وتعظيم الافادة من الظروف والمتغيرات العالمية والأوروبية الجديدة ، خاصة وان العامل الموسمى فى تجارة تلك المنتجات ذا شأن بالغ الأهمية، ويصعب الى حد بعيد مواجهته وتلافيه. وسوف تتفاوت التأثيرات السلبية السابق عرضها على مستوظ التحليل للسلع الفردية، بل وعلى مستوى الأصناف المختلفة للسلعة الواحدة.

3-3-2 الانعكاسات فى مجال الأوضاع الانتاجية الزراعية و الأنشطة المرتبطة بها:

تعتبر الآثار الضمنية التى تعكسها أوضاع التجارة الخارجية فى إطار المستجدات الأوروبية والعالمية الأخيرة على القطاعات الزراعية العربية، هى الآثار الأكبر أهمية. فاذا ما جرى التسليم بأن مناخ التجارة الزراعية الدولية يتوجه حقيقة نحو نظام أكثر شفافية وأقل حمائية ، ينزع بمعدلات متزايدة نحو التجارة الأكثر حرية على أساس من المنافسة الدولية، وفقا لاعتبارات المزايا النسبية والكفاءة الاقتصادية، فإن أهم النتائج المترتبة على ذلك تتمثل فى الحد من التشوهات السعرية التى سادت مناخ التجارة الدولية، وأدت الى استجابات مختلة ومشوهة أيضا من جانب القطاعات الانتاجية الزراعية فى الدول العربية،

خاصة وأن تلك القطاعات تعتبر الى حد كبير عالية التآثر والحساسية للمتغيرات فى الأسواق العالمية، حيث تقل أو تكاد تنعدم تدابير حمايتها أو عزلها عن المتغيرات فى تلك الأسواق، لا سيما فى حقبة الاصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية التى سادت المنطقة العربية فى السنوات الأخيرة، فى إطار هذه البرامج زادت الاقتصاديات العربية عامة والقطاعات الزراعية خاصة شفافية ،انفتاحا على العالم الخارجى واعتمادا على الآليات السوقية، وتراجعت الى حد بعيد العديد من صور التدخل الحكومى والتوجيه المركزى.

وفي اطار الزيادات السعرية المرتقبة، فان استجابات متفاوتة في جانب العرض سوف تتحقق في صورة زيادة المساحات للمنتجات المختلفة، وفقا لتركيبة الاسعار النسبية الجديدة بعد الزيادات المرتقبة.ومن الاهمية بمكان في هذا الصدد الاشارة الي بعض التحفظات او الملاحظات :

- من المتوقع حدوق استجابات في جانب العرض علي المستوي السلعي، حيث ترتفع الي حد ما مرونة استجابات العرض علي هذا المستوي، بينما تقل الي حد كبير الاستجابة الكلية علي مستوي القطاع الزراعي، ومن ثم تكون الزيادات المحتملة في المساحة لبعض المنتجات غالبا علي حساب المساحات لمنتجات اخري. ورغم ذلك فان تحسنات بدرجة مناسبة في المستوي العام لاسعار المنتجات الزراعية ، قد يحفز علي زيادة مرونة الاستجابة الكلية للعرض للقطاع الزراعي، ويساعد علي ذلك مثلا إضافة مساحات جديدة من الاراضي التي كانت سابقا تصنف كاراضي حدية او تحت حدية اقتصاديا، او عن طريق ترشيد استخدام بعض الموارد وبخاصة المياه ورفع كفاءة استغلالها، الي غير ذلك من العوامل.
- تتفاوت الاستجابات بين الدول المختلفة والانماط الزراعية المختلفة، فالدول الزراعية الرئيسية سوف تعكس استجابات اكثر مرونة نظرا للقواعد الموردية من جهة، وارتفاع الاهمية النسبية للزراعة في اقتصادياتها القومية من جهة اخري. كما ينتظر ان تكون الاستجابة اكثر مرونة في الزراعة المروية عنها في الزراعة المطرية.

- تتفاوت الاستجابات المتوقعة من جانب القطاعات الانتاجية التصديرية الحديثة، وبين القطاعات الانتاجية التقليدية ، فالاولي اكثر تنظيما وقدرة علي التفاعل مع الاستجابة للمتغيرات المختلفة مقارنة بالمزارعين التقليديين.
- تلعب الانشطة الخدمية الزراعية ومرافق البنية الاساسية الزراعية دورا هاما في قدرة القطاع الزراعي علي الاستجابة للمتغيرات الجديدة. ويذكر في هذا الشأن بصفة خاصة التنظيمات المؤسسية للمزارعين، ونظم المعلومات، والانباء السوقية، والخدمات البحثية والارشادية.

وإذا كانت الاصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية قد احدثت بالفعل تحولات هامة في السياسات الزراعيةالعربية، تلك السياسات التي تتضمن سياسات وبرامج الامن الغذائي القائم علي الحد من الواردات ورفع معدلات الاكتفاء ، الي سياسات اكثر توجها نحو تشجيع قطاعات التصدير، فربما كانت التعديلات المرتقبة تميل بدرة اكثر نحو السياسات التي تتواءم بدرجة اكثر ومرونة اكبر مع متغيرات الاسواق العالمية ، مستغلة في ذلك مبادئ الميزة النسبية والكفاءة الاقتصادية مع الاهتمام المتزايد باعتبارات التنمية المستدامة التي تراعي صيانة الموارد والحفاظ البيئي. وربما يتوقف نجاح تلك التوجهات بدرجة كبيرة علي ما يمكن بلوغه من تطوير في الانشطة الخدمية ذات العلاقة ، وبصفة خاصة نظم المعلومات والانباء السوقية التي تحقق التواصل والتفاعل مع كافة المتغيرات الخارجية والداخلية على السواء.

ان ما يمكن بلوغه من نجاحات في اعادة هيكلة وتأهيل القطاعات الزراعية العربية في إطار المتغيرات المرتقبة ، يمكن ان يفوق اثره بكثير كافة الآثار السلبية المحتملة في الموازين التجارية الزراعية، لا سيما انه نتيجة تحرير التجارة الدولية تميل مستويات الاسعار للمنتجين في الدول المتقدمة نحو الانخفاض بينما تميل نحو الارتفاع في الدول النامية، فاذا ما كانت الاستجابات مرنة وفعالة فربما اصبحت المتغيرات الجديدة قطبا رائدا من اقطاب التنمية الزراعية والانتعاش الريفي على وجه العموم.

3- المياه كمحدد لتحقيق الأمن الغذائي العربي:

3-1 العلاقة بين كفاءة استخدامات المياه والامن الغذائي:

تعتبر الموارد المائية المتاحة للاستثمار في كافة النشاطات واساليب التخطيط لها وتنميتها وترشيدها، انطلاقا من استراتيجية واضحة المعالم، من القضايا ذات الاولوية المطلقة في العالم العربي وخيارا لبناء اقتصاد زراعي متطور وهادف.

حظيت عملية تنمية الموارد المائية باهتمام متزايد علي مدي العقود السابقة من مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية وبدرجات متفاوتة وسوف تبقي احدي المرتكزات الرئيسية والفاعلة في خطط التنمية المقبلة وخاصة وانها مصدر استقرار لغذاء السكان في وقت تبرز فيه مشكلة الامن الغذائي كواحدة من اكثر المشاكل تعقيدا علي المستويات الدولية والاقليمية والقطرية.

يتميز العالم العربي بندرة موارده المائية مقارنة بدول العالم الاخري وتعتبر المنطقة العربية من اكثر مناطق العالم نموا للسكان والتي تتراوح بين 2.5 – 3.8٪ ووفقا لهذه المعدلات فمن المتوقع ان يصل عدد سكان العالم العربي في عام 2030 الي ما يقارب 750 مليون نسمة وهو ما يقدر بثلاثة اضعاف تعداده عام 1990، وقد رافق الزيادة السكانية تطورات كبيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية في معظم الاقطار العربية ونتيجة لذلك فقد ازداد الطلب علي المياه بشكل كبير من قبل كافة القطاعات (الزراعة – الصناعة – مياه الشرب)، لذلك فمن المتوقع ان ينخفض نصيب الفرد في حلول عام 2030 الي 329م3/فرد/سنة كمعدل علي مستوي الوطن العربي إلا انه سيكون دون ذلك بكثير في عدد كبير من الاقطار العربية وهذا سيؤدي الي انخفاض نصيب الفرد من الاراضي الزراعية الي الثلث مما يعني ان مشكلة الفجوة الغذائية ستكون اكثر صعوبة وتعقيدا.

ويزيد من حدة المشكلة المائية في الوطن العربي ان الاساليب التقليدية في الري الحقلي مازالت سائدة في الزراعة المروية العربية اذ يشكل الري السطحي التقليدي نسبة 75.6٪ من المساحة المروية والري بالرش 14.4٪ والتنقيط 10٪، ويقدر الاستخدام المائي الكلي الحالي للهكتار المروي بحدود 14 الف م3/هكتار/سنة وتتفاوت بشكل كبير بين دولة عربية واخري تبعا لتقلبات الري ونسب التكثيف والتراكيب المحصولية.

لقد ادركت معظم الدول العربية الحاجة الماسة لادارة وتنمية الموارد المائية

وتخطيطها بنظرة اكثر تكاملا وشمولية والاهتمام بموضوع ادارة الطلب علي المياه بمفهوم اقتصادي وفني وبيئي يضمن الديمومة للموارد الطبيعية الزراعية والتنمية المستدامة للزراعة. ومع الترابط الكبير بين موضوعي الامن الغذائي والامن المائي من حيث المضمون والمفهوم والمقتضيات اصبح من الضروري التركيز علي المفهوم التكاملي لموضوع ترشيد استخدامات المياه في الزراعة العربية، يقوم علي مبدأ الادارة المتكاملة المبنية علي النهج الشمولي والتشاركي واعتبار المياه سلعة اقتصادية.

ان المفهوم الحديث للري يقصد به جملة من الاجراءات المترابطة والمتكاملة فيما بينها «ادارية – فنية – اقتصادية – اجتماعية – تشريعية» لتحقيق اكبر عائد اقتصادي من وحدة المياه المستغلة في انتاج محصول ما او لتركيب محصولي لدورة زراعية مناسبة للظروف المناخية السائدة في الموقع المحدد ويعبر عن ذلك (كغ/م3/هـ او قيمة/م3/هـ) وبما يحقق ديمومة المورد المائي وحماية الموارد الطبيعية الاخري من التصحر والاستنزاف والتلوث.

لذلك فان عملية ترشيد المياه بمفهومها التكاملي هي الملاذ الرئيسي في توفير موارد مائية اضافية تغطي جزءا من الطلب علي مدي عقود محدودة. فاذا كانت الزراعة تستهلك اكثر من 90٪ من اجمالي المياه المستخدمة وان ما يقارب 76٪ من اجمالي المساحة المروية في العالم العربي تستقي بالري السطحي بكفاءة لا تزيد عن 40٪ لتبينت اهمية ترشيد استخدامات المياه في الزراعة باستخدام التقنيات المتقدمة التي يجب ان تزيد الكفاءة الهندسية لاستخدام المياه الي 80 – 90٪ اضافة الي الزيادة الكبيرة في المردود التي قد تصل الي 100 – 200٪ في حال استخدام المدخلات الاخري بشكل صحيح مما يمكن الدول العربية من بلوغ اعلي تحقيقا لامنها الغذائي. وقد حققت بعض الدول العربية نجاحات كبيرة في هذا المجال خاصة في دول الخليج والاردن.

3-2 ندرة الموارد المائية في المنطقة العربية:

تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بندرتها من الناحيتين المطلقة ، ممثلة في متوسط نصيب وحدة المساحة او نصيب الفرد، والنسبية مقارنة مع باقي مناطق العالم، كما تتصف بسوء توزيعها جغرافيا وبصعوبة تهيئة الكثير منها واستغلاله، وبتفاقم ندرتها فيما يتعلق بنصيب الفرد فالوطن العربي الذي يعادل من حيث مساحته 10.4٪ من اجمالي مساحة اليابسة، ويعادل من حيث عدد سكانه 4.26٪ من اجمالي سكان العالم

طبقا لبيانات عام 1992، يحتوي علي 0.7٪ فقط من اجمالي الجريان السطحي في العالم، ويتلقي سنويا نحو 2.1٪ فقط من اجمالي امطار اليابسة، علما بان حوالي 15٪ من امطار المنطقة العربية تعتبر عديمة الفائدة، وان كميات هائلة اخري، تصل احيانا الي 80 – 90٪ تضيع بالتبخر. وبعبارة اخري، فان متوسط نصيب الهكتار الواحد في المنطقة العربية من المياه السطحية الجارية هو في حدود 0.05 ليتر/ثانية/كم2 مقابل متوسط عالمي قدره 9.5 ليتر/ثانية/كم2 اي اكبر بمقدار 15 ضعف. ومن حيث مياه الامطار، فان متوسطها في المنطقة العربية هو 156مم مطر سنويا او 1560م3/سنة/هكتار، مقابل متوسط عالمي قدره 7200م3/سنة/هكتار اي اكثر من المنطقة العربية بنحو 4.6 ضعف. وفيما يخص العلاقة ماء/انسان، نجد ان متوسط الفرد العربي من الجريان السطحي يعادل 1345م3/سنة مقابل 7839م3/سنة للفرد علي المستوي العالمي، آخذا في الاعتبار ان هذا المؤشر، ماء/انسان يتدهور بسرعة مخيفة في المنطقة العربية، فعلي سبيل المثال فقب انخفض المتوسط السنوي لنصيب الفرد من مياه النيل من 3428م3 عام 1927 الي 1660م3 عام 1970 ثم الي 1050م3 عام 1990، ومن المتوقع ان يهبط الي حوالي 820م3 عام 2000.

3–3 مصادر الموارد المائية في المنطقة العربية:

هنالك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، ثلاثة تقليدية هي الامطار والمياه السطحية والمياه الجوفية، واثنان غير تقليديين هما مياه التحلية ومياه التنقية، تتلخص الاهمية الكمية النسبية لكل منها في البيانات الواردة بجدول (9).

3–4 الانماط الراهنة لاستخدامات الموارد المائية المتاحة:

تتباين الاهمية النسبية لاوجه استخدامات المياه في المنطقة العربية تبعا لمدي توفر المياه ومصادر الحصول عليها وتكلفتها. ووفقا للاحصاءات والمعلومات المتاحة يتضح ان جملة استخدامات الاقطار العربية من المياه بلغت نحو 140 مليار متر مكعب وذلك في عام 1985، وقد ارتفعت الكميات المستخدمة الي نحو 157.7 مليار متر مكعب في عام 1990، وهي موزعة علي الاستخدامات المختلفة علي النحو التالي:

* 143.3 مليار متر مكعب للاستخدامات الزراعية، وهو ما يشكل نسبة 90.86٪.

جدول رقم (9)

الموارد المائية العربية المتاحة من مصادرها المختلفة

وفقا لتقديرات عام 1990

(مليار متر مكعب)

الأمطار بالسنة	الموارد السطحية	الموارد الجوفية		مجموع الموارد السطحية والجوفية بالسنة	الموارد غير التقليدية	
		الوارد السنوي	اجمالى المخزون		مياه التحلية	مياه التنقية
2282	204.60	35.04	7734	239.64	2.045	5.537

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة السياسات العامة لاستخدام موارد المياه فى الزراعة العربية ، الخرطوم 1994.

* 6.0 مليار متر مكعب للاستخدامات الصناعية وبنسبة 3.82٪.
* 8.4 مليار متر مكعب للاستخدامات المنزلية وبنسبة 5.32٪.

كما تتوزع جملة الكمية المستخدمة علي الاقاليم العربية الاربعة علي النحو التالي:

* المشرق العربي يستخدم كمية تبلغ 53.0 مليار متر مكعب وهو ما يعادل 33.61٪.
* الجزيرة العربية تستخدم كمية تبلغ 12.5 مليار متر مكعب وبنسبة 7.93٪.
* الاقليم الاوسط ويستخدم كمية تبلغ 75.7 مليار متر مكعب بنسبة 48.0٪.
* المغرب العربي يستخدم كمية تبلغ 16.50 مليار متر مكعب بنسبة 10.46٪.

وعلي المستوي القطري تتباين الاستخدامات من دولة الي اخري تأثرا بالعديد من العوامل التي ياتي في مقدمتها مدي اتاحة الموارد المائية، والثقل السكاني، ومدي التطور في الانشطة الصناعية المستهلكة للمياه.

3-5 توقع زيادة الطلب علي الماء في المنطقة العربية:

رغم ان هنالك عوامل تؤدي الي زيادة الطلب علي الماء وعوامل اخري تقلل من هذا الطلب في المنطقة العربية، إلا انه من المتوقع ان يزداد الطلب علي الماء خلال العقود القادمة، وبمعدلات تراكمية كبيرة، تحت تأثير مجموعة من العوامل اهمها:

- تزايد عدد السكان وتزايد متوسط استهلاك الفرد من المياه، والذي بلغ في اواسط الثمانينات 120 - 130 ليتر/يوم، ومن المتوقع ان يتزايد وسطيا بمقدار 25 ليتر/فرد/يوم كل عشر سنوات، الي ان يبلغ حدا معقولا يتراوح بين 200 - 300 ليتر/فر/يوم.

- احتياجات التنمية الزراعية المتزايدة من المياه وكأنها تتزايد بمعدلات أُسيّة. فتأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء، او الاقتراب منه يحتاج الي زيادة مياه الري بنسب كبيرة، مضاعفتها تقريبا. وبالنسبة للمستقبل المنظور مع تزايد السكان وتحسن دخول بعض الفئات. فإنه من المتوقع ان يتطلب ذلك زيادة الإنتاج الزراعي لمواكبة تزايد الطلب، وهو ما يشكل بدوره عامل اضافي آخر يزيد من الطلب علي الماء، وذلك بالرغم من التحسنات المتوقعة في كفاءة الري. ولا يتسع

المجال هنا لحساب الحاجات المستقبلية تفصيلا.جدير بالذكر ان معدل النمو في السكان والذي يتراوح بين 2.5 - 3.8٪ يفوق معدل النمو في مجموعة الحبوب والذي يقدر بحوالي 2.86٪ مما انعكس علي معدل النمو في الاستهلاك مقارنا بمعدل نمو الانتاج جدول رقم (10).

- تزايد معدلات تطور التنمية الصناعية، وتغير نوعية الصناعات القائمة، واحتياجات تلك الصناعات من المياه، فعلي سبيل المثال فإن انتاج طن اسمنت يتطلب 4.5 طن ماء وانتاج طن ورق يحتاج الي 100 طن ماء.

وتتجلي اهم عوامل تقليل الطلب علي الماء، باختصار شديد، في تطوير تقنيات استخدام الماء في الزراعة والصناعة وتطوير تقنيات التحلية والتنقية، وفي اجراءات تخفيض معدلات الفقد والتسرب والهدر، وتقنين استخدام المياه المنزلية وترشيد استخدام الماء في الاغراض الاهلية والرسمية، كما يمكن ان تتجلي في تطوير «سلوكيات مائية» ان جاز التعبير، او ممارسة مزيد من الحرص علي هذا المورد النادر، وتطوير مفهوم «إدارة الموارد النادرة» وتطبيقه علي الماء الذي يزداد ندرة (نسبيا علي الاقل) يوما بعد يوم.

3-6 الانتاجية تحت الانظمة الاروائية المختلفة:

تعد الموارد المائية اهم العوامل المحددة للانتاج الغذائي في الدول العربية، فبالرغم من اهمية الموارد الارضية والموارد المالية (التمويلية) إلا ان الموارد المائية تعتبر العامل الاكثر تحديدا للانتاج الغذائي فهي العامل الذي يحد التوسع الزراعي ويتحكم في التركيبة المرحلية هذا الي جانب تأثيرها المباشر علي الانتاجية الهكتارية من خلال امكانية استخدام المدخلات الحديثة للانتاج عند توفر الري. أما الانتاجية الهكتارية تحت ظروف الانتاج المطري فتتحكم فيها الكثير من عوامل المخاطرة نسبة لتقلب مستويات هطول وتوزيع الامطار مما لا يشجع علي استخدام المدخلات الحديثة للانتاج من عمليات فلاحية وبذور محسنة واسمدة ومبيدات ... الخ. ويوضح جدول رقم (11) التباين الكبير في الانتاجية لبعض المحاصيل الغذائية الهامة تحت ظروف الاروائية المختلفة.

ويتضح من الجدول ان الانتاجية الهكتارية للقمح المطري تحت معدل الامطار يساوي او يزيد قليلا عن 300مم/سنة تعادل نحو 49٪ من انتاجية القمح المروي وتنخفض الانتاجية لتعادل فقط حوالي 15٪ من انتاجية القمح المروي اذا ما تدني معدل الامطار عن 300ملم/سنة.

جدول رقم (10)
معدل النمو السنوى للانتاج والمتاح للاستهلاك (70-1992)
ونسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الرئيسية

(٪)

السلعة	معدل النمو السنوي للانتاج	معدل النمو السنوى المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)				
			75-71	80-76	90-86	85-81	92-91
الحبوب	2.86	4.92	73.6	61.3	48.5	51.1	61.7
القمح	4.06	4.64	59.3	48.3	42.0	49.2	60.4
اللحوم	4.34	7.17	79.9	78.2	72.7	80.0	83.1
الالبان	4.14	5.36	54.4	57.2	53.5	56.1	60.8
السكر	4.11	4.40	36.4	31.1	33.0	34.5	38.0
الزيوت	3.07	6.21	54.9	46.5	40.3	34.9	30.8

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، مجلد 1 الى 13، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، 1981-1993.

جدول رقم (11)

مقارنة الانتاجية في القطاعين المروي والمطري

القطاع	القمح	الشعير	الذرة الرفيعة
المروي	4.42 (100)	2.85(100)	4.2 (100)
المطري			
300ملم أو اكثر	2.15 (48.6)	1.65 (57.9)	1.9 (45.2)
أقل من 300ملم	0.65 (14.7)	0.93 (33.6)	0.72 (17.1)

الارقام بين الاقواس هي الارقام القياسية

وفي حالة الشعير والذرة الرفيعة وعند معدل امطار يقل عن 300ملم/سنة تعادل انتاجية الهكتار نحو 33٪ و 17٪ من انتاجية الشعير والذرة الرفيعة بالقطاع المروي علي التوالي. ومن هنا يتضح ان عنصر المياه هو بلا شك العنصر الحاسم في تحقيق الامن الغذائي العربي مما يستدعي العمل علي تطوير الزراعة المطرية باستخدام التقنيات الملائمة مثل الري التكميلي للهنوض بالانتاجية الهكتارية بهذا القطاع خاصة وان حوالي 80٪ من المساحات المستفيدة بالقطاع الزراعي العربي تروي مطريا (جدول رقم 12).

وتنعكس ندرة الموارد المائية في عدم امكانية التوسع افقيا في الرقعة المزروعة بدرجة تتسق والنمو السكاني، الامر الذي يترتب عليه عدم الوفاء باحتياجات السكان الغذائية وعليه يعد توفير المياه وكفاءة استخدامها من اهم التحديات التي تواجه التنمية الزراعية العربية مما يستلزم سياسات مائية ارضية فعالة. ولارتباط الطلب علي المياه والارض بالزراعة العربية بالطلب النهائي علي المحاصيل والمنتجات الزراعية فان السياسة السعرية والتسعيرية للمحاصيل والمنتجات الزراعية تؤثر تأثيرا مباشرا علي برمجة الموارد الارضية والمائية الزراعية بل وتؤثر علي النمط والتركيب المحصولي السائد والتعامل مع مياه الري علي انها عنصر جيد عند مستوي الزراعة الامر الذى يضع الموارد المائية الاروائية كمحدد اقل اهمية لتنمية الزراعة حيث يؤدي ذلك للاستخدام غير الرشيد لهذا المورد الهام وهذا الوضع ادي الي ما يلي:-

1- تدهور واضح في التربة الزراعية تختلف من منطقة الي اخري وكل قطر ومن قطر الي آخر.

2- بناء النمط المزرعي والزراعي وفقا لمحدودية عوامل الانتاج خلاف مياه الري وفقا لاسعار تلك العوامل الانتاجية واسعار المنتجات الزراعية النهائية فقط.

3- سياسة المستوي التكنولوجي التقليدي في مجال نظم واساليب الري فالتحسينات التكنولوجية في نظم الري تساهم في توسيع فرص الانتاج وترشيد التوزيع المائي علي مستوي الحقول وانتظام ذلك التوسيع.

4- تعاظم الندرة النسبية لمياه الري علي المستوي القطري وعلي مستوي التوسع الزراعي الافقي وبالتالي اعتبار مياه الري المحدد الاول للتنمية الزراعية الافقية.

جدول رقم (12)

الأهمية النسبية للزراعة المطرية والمروية بالدول العربية والتركيز القطرى للزراعات المطرية والمروية عام 1990

القطر	المساحة المزروعة الف هكتار	المساحة المروية الف هكتار	المساحة المطرية الف هكتار	المساحة المروية الي المساحة المزروعة٪	المساحة المطرية الي المساحة المزروعة٪	الاهمية النسبية للمساحة المروية والمطرية		
						المساحة المزروعة٪	المساحة المروية ٪	المساحة المطرية ٪
الاردن	205	60.5	144.5		70.5		1.46	.42
العراق	3267	1347	1920		58.8	.47	19.45	5.61
لبنان	83	17	66	29.5	79.5	7.4	.67	.19
سوريا	4810	693	4117	41.2	85.6	.19	41.7	12.02
السعودية	1185	475	710	20.5	59.9	10.9	7.19	2.07
الامارات	39	39	-	14.4	-	2.69	-	-
البحرين	4	4	-	40.1	-	.09	-	-
الكويت	3.8	3.8	-	100	-	.01	-	-
عمان	56	56	-	100	-	.01	-	-
قطر	5.7	5.7	-	100	-	.13	-	-
اليمن	1423	250	1173	100	82.5	.01	2.53	3.42
السودان	11890	2100	9790	100	82.3	3.32	21.27	28.57
الصومال	1123	200	923	17.5	82.2	26.94	2.03	2.69
مصر	3024	3024	-	17.7	-	2.54	30.63	-
الجزائر	4242	377	3865	17.8	91.1	6.85	3.82	11.28
المغرب	7011	713	6298	100	89.8	9.61	7.22	18.38
ليبيا	1624	270	1354	8.9	83.4	15.89	2.74	3.95
موريتانيا	223	85	138	10.2	61.9	3.68	0.86	0.40
تونس	3915	153	3762	16.6	96.1	0.51	1.54	10.98
				38.1		8.87		
المجموع	44133	9872	34261	3.9	77.6	100	100	100

المصدر: جمعت وحسبت من : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ،المجلد11 ، 1991.

3-7 الانماط الزراعية والتراكيب المحصولية وتطورها:

يتضح من دراسة التراكيب المحصولية في الدول العربية مايلى :

1- مجموعة الحبوب الغذائية هى السائدة على باقي مكونات التركيب المحصولي وان اختلفت الاهمية النسبية من قطر لآخر. فقط زادت الاهمية النسبية لمجموعة الحبوب من حوالي 56.8٪ عام 1984 لتصل لحوالي 68٪ عام 1994 (جدول رقم 13) وتحدد الكميات الاروائية للمحاصيل التركيبة المحصولية الي حد كبير. ونسبة لان الموارد الاروائية تقدم كخدمة مجانية للمزارعين في معظم الدول العربية فان احتياجات المحاصيل من المياه لا تمثل فقدا على الزراعة او على واضعي سياسات الانتاج الزراعي والسياسات السعرية الزراعية والتى على ضوئها يتم وضع التراكيب المحصولية وذلك عند اختيار البدائل المحصولية التي تعظم العائد الصافي.

3-8 مشاكل ومعوقات استخدام الموارد المائية في الزراعة العربية:

لما كانت الموارد المائية المحدودة في الوطن العربي هي العنصر الحاسم في تحقيق الامن العذائي فقد بذلت جهود قطرية وتوجيه لتنمية هذا المورد الهام وتعظيم الاستفادة منه في القطاع الزراعي حيث يستهلك القطاع الزراعي حاليا حوالي 90٪ من اجمالى المياه المستقلة ولكن هذا المجهود يجابهة عدد من الصعوبات والمعوقات على النحو التالي:-

3-8-1 المعوقات الطبيعية والبيئية وتشمل:

- التقلبات المناخية حيث تتباين كميات هطول وتوزيع الامطار وهي المصدر الرئيسي للزراعة والري والموارد الغابوية لغالبية السكان.
- المتغيرات النوعية في المياه نتيجة تعرضها لبعض التأثيرات الناتجة عن اقامة مشاريع الري الكبري والخزانات (التلوث بالاسمدة والمبيدات ... الخ).
- تملح التربة في مناطق عديدة من الوطن العربي.
- قضايا المياه المشتركة مع دول اخري حيث تقف عائقا في سبيل التخطيط المستقبلي والتنمية المائية للموارد السطحية بشكل رئيسي خاصة وان 45٪-50٪ من اجمالي الطلب على المياه يتم توفيره من الموارد المائية المشتركة مع الدول المجاورة.

جدول رقم (13)

الاهمية النسبية لمساحات الحبوب والقمح فى الوطن العربى خلال الفترة 1984-1994

الوحدة : الف هكتار

السنة	المساحة الكلية المزروعة بالمحاصيل الموسمية	جملة الحبوب		محصول القمح		
		المساحة	النسبة	المساحة	النسبة (1)	النسبة (2)
1984	42027.40	23882.38	56.83	6785.85	16.15	28.41
1985	41745.80	25576.01	61.27	7431.65	17.80	29.05
1986	40008.00	26844.97	67.10	7505.44	18.76	27.96
1987	40885.52	26794.94	65.54	7474.52	18.28	27.89
1988	40350.50	23861.72	59.14	7281.10	18.04	30.51
1989	44548.50	30379.10	68.19	9101.06	20.43	29.95
1990	41424.20	28203.32	68.08	9352.83	22.58	33.16
1991	44511.60	28460.49	63.94	9681.61	21.75	34.02
1992	46101.90	27932.49	60.59	8054.94	17.47	28.84
1993	42029.88	29284.56	69.68	7913.52	18.83	27.02
1994	45860.36	31214.26	68.06	7676.31	16.74	24.59

* تشمل الرقعة الموسمية المطرية باستثناء الرقعة المتروكة .

(1) بالنسبة للمساحة الكلية المزروعة .

(2) بالنسبة لمساحة جملة الحبوب .

المصدر : جمعت وحسبت من :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية ، أعداد متفرقة .

3-8-2 المعوقات التكنولوجية وتشمل:

- القصور في البحث العلمي وكوادره المتخصصة والضعف الشديد في اجهزة الارشاد.
- انخفاض كفاءة استخدام موارد مياه الري.

سبق الاشارة الى ان الزراعة تعد المستخدم الرئيسي لموارد المياه المتاحة في المنطقة العربية، حيث تقدر الاستخدامات المائية لهذا القطاع بحوالي 143 مليار متر مكعب للهكتار سنويا. ويتفاوت هذا المعدل تفاوتا واضحا من دولة الى اخري حيث يبلغ نحو 7.0 الف متر مكعب للهكتار في المغرب. ويرتفع الى ان يصل الى نحو 32 الف متر مكعب للهكتار في دولة البحرين.

وتعرف كفاءة الري لاي من مشروعات الري بغض النظر عن المساحة بانها النسبة بين الكمية التي يستهلكها النبات من المياه في وحدة المساحة للقيام بوظائفه الفسيولوجية والكمية المسحوبة من مصدر الري الرئيسي لوحة المساحة تبعا للظروف المناخية السائدة في الموقع والمردود المخطط. وبذلك تتحدد كفاءة الري باربع عناصر رئيسية هي:

- كفاءة قنوات الري.
- كفاءة فنوات الري الحقلي.
- كفاءة التوزيع.
- كفاءة الري الحقلي.

وتتوقف كفاءة هذه العناصر على طبيعة البني الانشائية والهندسية والهيدرولوكية لمشروعات الري، وكذا على تقنيات وطرق الري على مستوي الحقل وذلك من ناحية، وكذا التشغيل والاستثمار من ناحية اخري.

وفي هذا المجال تشير الدراسات التطبيقية الى انه في حالة اعتماد نظام دوري للتشغيل ، والقنوات الموزعة للمياه تكون غير مبطنة وغير انبوبية تنخفض الكفاءة الى حدودها الدنيا والمقدرة بنحو 51٪ للري الموضعي، ونحو 35٪ للري بالخطوط، 38٪ للاحواض، 38٪ للري بالرش في المناخ الجاف الحار.

كما لوحظ ان كفاءة الري الحقلي تكون هي نقطة الضعف الرئيسية اذا اعتمد نظام مستمر للتشغيل (التوصيل والتوزيع) وتبطين القنوات حيث ان ذلك يتيح كفاءة تصل الى نحو 80٪، الا أن كفاءة الري على مستوي الحقل تتراوح بين 50 - 80٪ بالنسبة للري السطحي، والى نحو 60 - 80٪ بالنسبة للري بالرش والى نحو 55 - 70٪ للري السطحي حسب قوام التربة. وفي حالة واحدة فقط يمكن ان تتساوي فيها كفاءة الحقل وكفاءة التوزيع وهي عند استعمال تقنية الري الموضعي على مستوي الحقل حيث تقدر الكفاءة بنسبة 80٪.

وتشير التقديرات الى ان اكثر من 90٪ من المساحات المروية في المنطقة العربية تعتمد بالدرجة الاولي على نظم للري ذات كفاءة متدنية تهدر الى حد بعيد الكفاءة العالية التي اتاحتها بعض مشروعات الري المتطورة. ومن الجدير بالذكر انه عند البحث في موضوع كفاءة الري يجب التميز بين حالتين:

الحالة الاولي :

الري المستقر نسبيا مثل مشاريع دجلة والفرات في كل من العراق وسوريا، والجزيرة والرهد في السودان، والسد العالي في مصر وتعمل هذه المشروعات وفق نظام العمل او التشغيل المستمر.

الحالة الثانية:

وهي تلك المساحات المروية من المياه الجوفية بواسطة الآبار. وتشكل هذه المساحات في بعض البلدان ثقلا كبيرا في المساحات المروية فتتراوح بين 100٪ في معظم بلدان اقليم شبه الجزيرة العربية (السعودية، الامارات، البحرين) وبحدود 30 - 80٪ في كل من سوريا، الغرب، تونس، اليمن، وليبيا.

في الحالة الاولي فان واقع شبكات الري وفق مكوناتها وطريقة الري السائدة على مستوي الحقل المحددة بالري السطحي بالاحواض والخطوط فتكون كفاءتها الاجمالية كفاءة النظام بحدود 40 - 50٪ و 70٪ اذا اخذا بعين الاعتبار استعمال مياه الصرف ، وفي الجمهورية العربية السورية - صمم مشروع بئر الهشم بمساحة عشرة الاف هكتار في منطقة الفرات الاسفل بكفاءة تصميمية 85 - 90٪ لقنوات النقل والتوزيع والحقل على اعتبار انها مبطنة ومجهزة بمستلزمات التحكم على ان تكون الكفاءة الاجمالية للمشروع 65٪ الا ان القياسات الفعلية بينت ان الكفاءة تقدر بحدود 51٪ فقط.

اما في الحالة الثانية فمن المرجح ان تكون الكفاءة اعلى منها في الحالة الاولي لأن مصدر الري يقع في نفس الارض الزراعية ومسافات توصيل المياه تكون محدودة وعلى الاغلب بواسطة الانابيب، وتتحدد الكفاءة بشكل رئيسي بطريقة الري المتبعة في الحقل . وبقدر ما تكون هذه التقنية محكمة ومناسبة من حيث التصميم والتجهيز والتركيب وملائمة لظروف التربة والمناخ تكون الكفاءة أعلى ما تكون، اذ تبلغ نحو 90٪ للري الموضعي ونحو 70 – 80٪ في حالة الري بالرش، وفي هذا المجال قد يكون من المفيد ذكر بعض التجارب مثل تجربة قبرص كنموذج حيث قدرت الكفاءة الاجمالية لمشروع باقوس المجهز بشبكة ري مضغوطة على كامل مراحل المشروع مع استعمال الري الموضعي على مستوي الحقل بحدود 85٪، ومما ساعد على تحقيق ذلك ان المزارعين يتحملون قيمة المياه الري التي يستخدمونها ويتم تقديرها باستخدام عدادات تجهز بها كل حيازة، وفي الاردن فقد تحققت كفاءة تصل الى 70 – 75٪ في الاغوار عند استعمال الري بالتنقيط للخضار والاشجار المثمرة، وفي الامارات العربية المتحدة ادي الري بالتنقيط للخضر الى وفر في المياه يقدر بنحو 45٪ وزيادة في الانتاجية وصلت الى 190٪ مقارنة بالري السطحي، اما طريقة الري بالرش للخضر وانبطاطا (البطاطس) فقد وفرت نحو 30٪ في المياه كما ادت الى زيادة في الانتاج بحدود 70٪ مقارنة بالري السطحي.

وتشير التقديرات الى ارتفاع كبير في مخصصات الهكتار الواحد في كل من السعودية والبحرين والعراق وعلى الرغم من ان كل من السعودية والبحرين تستخدمان افضل نظم الري المتقدمة كنظم الري بالرش والري الموضعي ، الا ان ظروف المناخ الجاف والحار ومواصفات التربة الرملية وملوحة مياه الري والتركيب المحصولي للدورة الزراعية ودرجة التكثيف الزراعي وزراعة المحاصيل العلفية، كل ذلك ادي الى ارتفاع مخصصات الهكتار من مياه الري لتصل الى نحو 30 – 32 الف متر مكعب سنويا، اما في العراق فالري السائد هو الري السطحي الى جانب زراعة الارز لذلك تكون مخصصات الهكتار عالية. كذلك في مصر حيث تنخفض كفاءة نظام ري الارز فتكون بحدود 30٪. وفي المغرب بلغت مخصصات الهكتار نحو 7 الاف متر مكعب/سنة ويرجع ذلك الى ان المشاريع مجهزة ببني تحتية جيدة من ناحية ولان المغرب يعتمد على الري التكاملي في الزراعات الشتوية وخاصة الحبوب في ظروف ملائمة من الهطولات المطرية والمناخية والاستعمال الواسع لطريقة الري بالرش. وقد ساعدها في ذلك مساحة الحيازات التي

سهلت استخدام نظام الري المحوري ونظام الري المتنقل في الحيازات الصغيرة. وفي الاردن فان 45٪ من اجمالى المساحة المروية في عام 1992 تروي بطرق الري الموضعي ونحو 15٪ بالرش ، والباقي يروي بطرق الري السطحي كما بلغت كفاءة الري في منطقة الاغوار حيث تشح المياه ويتم نقلها وتوزيعها عن طريق شبكة من الانابيب المائية حوالى 70٪ أما الري السطحي في هذه المنطقة فلا تتجاوز كفاءته نحو 40 - 45٪.

ولقد اظهرت نتائج البحوث المتقدمة في بعض البلدان العربية ان كفاءة الري السطحي باستعمال الري الموضعي قد تصل الى 80-90٪ مع زيادة كبيرة في الانتاج. وعلى سبيل المثال، تشير التجربة القطرية في مجال استخدامات المياه ذات التراكيز الملحية المرتفعة والمياه العادية باستعمال طرق وتقنيات مختلفة والري السطحي المتطور الى تحقيق كفاءة عالية في مجال استخدامات المياه حيث ثبت جدوي ذلك. وقد توصلت البحوث التي تم اجراؤها بهدف مقارنة طرق الري المختلفة من حيث كفاءة استعمالات المياه والمردود وذلك باستعمال مياه تتراوح ملوحتها بين 5200 - 4000 جزءا بالمليون الى النتائج التي تعرضها الجداول ارقام (14-16) ومنها يتضح ما يلي:

- توفير نسبة عالية من المياه تتراوح بين 16-36٪ وتحسين كفاءة استخدامها (كجم/م3/هـ) بنسبة تتراوح بين 140-611٪ وذلك عند ري الخضر المختلفة تحت ظروف الري السطحي المحسن، وفي التربة الجيرية - الطينية، وان نسبة التوفير في مياه الري نتيجة للري الموضعي تصل الى 77٪، وان الكفاءة النسبية ترتفع الى 318-626٪، وذلك في حالة الري بالتنقيط لزراعات الخضر مقارنة بالري السطحي.

- عند مقارنة الري بالرش بالري السطحي لسقي الحبوب والاعلاف والدرنات في ظروف التربة الرملية، واستعمالات مياه مالحة (4000 جزء بالمليون)، تبين ان الري بالرش يؤدي الى توفير مياه الري بنسبة 71٪، مع زيادة في الكفاءة النسبية من 223 الى 340٪، هذا بالاضافة الى الزيادة الكبيرة في الانتاجية، والتي تصل الى 300٪ مقارنة بالري السطحي التقليدي.

جدول رقم (14)

مقارنة الاستهلاك المائى وكفاءة استعمالات المياه حسب طرق الري فى دولة قطر[1]

المحاصيل	الاستهلاك المائى م3/هـ		النسبة المئوية لتوفير المياه ٪	الانتاج طن/ هكتار		كفاءة استعمال كغ/م3/هـ		الكفاءة النسبية لاستعمال المياه مطور/ التقليدى (٪)
	الري السطحى	الرى السطحى المحسن		الري السطحى	الرى السطحى المحسن	الري السطحى	الرى السطحى المحسن	
البندوره /طماطم	16000	11000	31.3	30	70	1.88	6.36	338.3
البصل	15000	12000	20.0	15	45	1.00	3.00	300.0
ملفوف/كرنب	10000	7500	25.0	25	50	2.50	5.00	200.0
الزهرة/قنبيط	9000	75000	16.7	16	20	1.88	2.60	138.0
الكوسة	7000	5000	28.6	25	35	3.57	7.00	196.0
البامية	25000	16000	36.0	08	14	0.32	10.88	275
الباذنجان	13500	9000	33.3	30	55	2.22	6.11	611

(1) مزرعة روضة الفرس بالشمال

المصدر: جمعت وحسبت من : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،ندوة استخدام وسائل الري الحديثة فى الدول العربية ، القنيطرة ، المملكة المغربية، 1991.

جدول رقم (15)

مقارنة الاستهلاك المائي وكفاءة استعمالات المياه حسب طرق الري في دولة قطر[1]

المحاصيل	لاستهلاك المائي م3/هـ		النسبة المئوية لتوفر المياه ٪	الانتاج طن/ هكتار		كفاءة استعمال المياه كغ/م3/هـ		الكفاءة النسبية لاستعمال المياه تنقيط/ سطحي (٪)
	ري سطحي	ري بالتنقيط		ري سطحي	ري بالتنقيط	ري سطحي	ري بالتنقيط	
خيار	22130.8	5238.7	76.32	12.84	14.56	0.58	2.78	479.3
بندوره/طماطم	54637.6	12238.5	77.60	58.95	84.35	1.10	6.89	626.4
بطاطا	44107.9	9695.4	78.0	26.66	18.53	0.60	1.91	318.3

(1) محطة بحوث واد العريق

مصدر: جمعت وحسبت من : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،ندوة استخدام وسائل الري الحديثة فى الدول عربية ، القنيطرة ، المملكة المغربية، 1991.

جدول رقم (16)

مقارنة الاستهلاك المائي وكفاءة استعمالات المياه حسب طرق الري في دولة قطر[1]

المحاصيل	الاستهلاك المائى م3/هـ		النسبة المئوية لتوفر المياه ٪	الانتاج طن/ هكتار		كفاءة استعمال المياه كغ/م3/هـ		الكفاءة النسبية لاستعمال المياه رش/ سطحى (٪)
	ري سطحى	ري بالرش		ري سطحى	ري بالرش	ري سطحى	ري بالرش	
القمح	27170	8530	68.6	3.95	2.89	0.14	0.33	235.7
البطاطا	18930	5890	68.9	33.83	23.48	1.79	3.99	223.0
البرسيم	116130	30560	73.7	130.8	117.6	1.13	3.85	340.1

(1) محطة بحوث وادى العريق.

مصدر: جمعت وحسبت من : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،ندوة استخدام وسائل الري الحديثة فى الدول عربية ، القنيطرة ، المملكة المغربية، 1991.

كما نفذت في الجمهورية العربية السورية بحوثا لمقارنة كفاءة استعمالات المياه لزراعة القطن باستعمال طرق وتقنيات متقدمة مثل الري الموضعي باستعمال نقاطات بتصاريف 2-4 لتر/ساعة، ومرشات بتصريف 1.25م3/ساعة، وري بالرشح، وري سطحي، حيث يتم توزيع المياه بواسطة انابيب مجهزة ببوابات تصريف 2 لتر/ثانية. وقد تمت المقارنة مع الري السطحي المطور لحساب معدلات الوفر في المياه والزيادة في الانتاج وبالتالى كفاءة استعمالات المياه كجم/م3/هـ او قيمة/م3/هـ. وكانت نتائج هذه المقارنة كما يلي:

- ان نسب التوفير في المياه قد تراوحت بين 13.2٪ بطريقة الري بالرش و 41.5٪ للري الموضعي و 36.5٪ للري بالرشح.
- ان الانتاج كان اكبر ما يمكن في حالة الري بالرش (5.1طن/هـ)، تليها طريقة الري بالرشح (4.3 طن/هكتار)، ثم للري بالتنقيط 3.81 طن/هكتار. وانه كان اقل ما يمكن في حالة الري السطحي المطور (3.2 طن/هكتار).
- ان كفاءة استعمالات المياه كغ/م3 تراوحت بين 0.5-0.59 كغم/م3/هـ للري بالرش والري بالتنقيط والرشح وان اعلى كفاءة حققتها طريقة الري بالرشح (0.59 كغ/م3/هـ) وادني كفاءة للري السطحي، وكانت بحدود 0.27كغ/م3/هـ.
- ان الكفاءة النسبية لاستعمالات المياه، اي مقارنة كفاءة استعمالات المياه لطرق الري المتقدمة بالري السطحي، قد تراوحت بين 218.5٪ للري بالرشح و 207٪ لكل من الري بالرش والري بالتنقيط.
- ان كفاءة النسبية لاستعمالات المياه معبرا عنها بقيمة المتر المكعب للهكتار قد كانت بنفس ترتيب الاهمية الواردة في الفقرة السابقة.

مما سبق عرضه يمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

اولاً: ان كفاءة استخدام مياه الري المتاحة تتوقف بالدرجة الاولي وفي معظم الحالات على كفاءة الري الحقلي والنظم المتبعة في عمليات الري ذاتها.

ثانياً: ان المساحات التي يتم ريها في اطار نظم الري المطورة تعد محدودة للغاية في المنطقة العربية اذ لا تشكل في معظمها اكثر من 15٪ من المساحة الاجمالية المروية الامر الذي يؤثر بفعالية على كفاءة استخدام المتاح من الموارد المائية.

ثالثاً: ترتفع كفاءة الري الحقلي ارتفاعا ملحوظا في حالة تقنين استخدام موارد مياه الري وربط هذا التقنين بتقدير قيمة لمياه الري يؤديها المستفيدين حسب الكميات التي يستخدمونها من هذا المورد.

رابعاً: ان تطوير نظم الري باستخدام الري الموضعي او الري بالرش لا ينعكس ايجابا فقط على ترشيد كفاءة استخدام المياه وانما يحقق زيادة في الانتاجية تبلغ في حدها الادني نحو 30٪ في العديد من المحاصيل.

* الاساليب والممارسات الزراعية التقليدية.
* زيادة السعات المزرعية الصغيرة حيث تقدر بحوالي 65٪ من جملة عدد المزارع في الدول العربية بينما تستغل مساحة تزيد عن 4.3٪ من جملة المساحة الزراعية بالوطن العربي الامر الذي يعوق الاستخدام الفاعل لمياه الري.

3-8-3 المعوقات الاقتصادية وتشمل:

* محدودية مصادر الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات الزراعية.
* انخفاض مستويات الدخول الزراعية وتباينها خاصة في الزراعة التقليدية مما ينعكس على الكفاءة التكنولوجية في استخدام الموارد خاصة المياه.
* الاختلالات السعرية في اسواق المنتجات الزراعية وتؤثر بصفة مباشرة على اختيار التركيبة المحصولية حيث ان الاسعار تعطي المؤشرات لاستخدام الموارد المتاحة حسب الافضلية النسبية.

3-8-4 المعوقات البشرية وتشمل :

* ارتفاع معدلات نمو السكان
* التوسع الحضري

* انخفاض مستوي الكوادر الارشادية.

3-8-5 معوقات مؤسسية وتشريعية:

وتشمل ضعف الحيازة للاراضي الزراعية والتدخلات الحكومية في توجيه وتخطيط العملية الانتاجية بطريقة مباشرة وغير مباشرة والتشريعات والقوانين المنظمة للانتاج الزراعي.

3-9 امكانية تطوير استخدام المياه لتحقيق الامن الغذائي العربي

تعتبر قضايا الامن الغذائي من القضايا التي نالت اهتماما كبيرا في العقدين الماضيين حيث رفعت الكثير من الدول العربية شعار الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الزراعية الاساسية ولقد اتضح ان سياسات الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي غيرالمرتبطة بالسياسة المائية لم تؤد الى نتائج ايجابية ويمكن ان يعزي التحسين الملموس الذي شهده المغرب في هذا الاتجاه للربط الذي حدث بين السياسات الزراعية والاروائية. ولقد اتضح ايضا انه اصبح من الضروري تبني مفاهيم ومناهج للامن الغذائي في ضوء مفاهيم ومناهج الامن المائي. فقد ابرزت هذه الورقة الاختلافات الكبيرة في انتاجية المحاصيل تحت النظم الاروائية المختلفة حيث ترتفع كفاءة وفعالية استخدام عنصر المياه بتحقيق انتاجية عالية تحت نظم الري الحديثة حيث يصبح ممكنا استخدام التقانات الحديثة في الانتاج وفي هذا الاطار لابد من تحديد قيمة للمياه كآلية فعالة لترشيد استخدام المياه مع ازالة التشوهات في اسعار المحاصيل بازالة المعوقات التسويقية وكل ما يحد من سهولة النفاذ للاسواق الامر الذي يمكن المزارعين من وضع التراكيب المحصولية في ضوء الميزات النسبية للمحاصيل.

- الاختلاف الكبير في كفاءة استخدام مياه الري بين انظمة الري التقليدية والحديثة والذي يتمثل في الاختلاف في الانتاجية لوحدة المياه ليؤكد امكانية تحقيق الامن الغذائي العربي في ظل الموارد المائية المتاحة اذا ما قامت الدول العربية باتخاذ الاجراءات التالية:
- مراجعة واصلاح سياسات الري واستراتيجياته وربطها بسياسات تحقيق الامن الغذائي

- تقنين استخدام موارد المياه وربط ذلك بتقدير قيمة نظير توفير المياه في المواقع المستهدفة ليقوم بدفعها المستفيدين من الخدمة وذلك من اجل ترشيد الاستخدام.
- تطوير النظم المستخدمة في الري لرفع كفاءة الاستخدام
- تدعيم الخدمات الانتاجية والتسويقية وتوفير البينات الاساسية لازالة المعوقات غير المباشرة التي تؤدي إلي التشوهات السعرية.

4- التوجهات المستقبلية لسياسات الامن الغذائي ودور المنظمة العربية فيها:

تناولت هذه الورقة موضوع الامن الغذائي العربي في ظل محددات المياه والتجارة. وتعتبر الموارد المائية هي العامل الاكثر تحديدا واكبر الدعامات لتحقيق الامن الغذائي العربي حيث يستغل حاليا ما يقارب نحو 90٪ من الموارد المائية المتاحة. ومع الزيادة المضطردة في السكان بمعدلات عالية تتراوح بين 2.5-3.8٪ سنويا يصبح من الضروري تعظيم الاستفادة من المياه المتاحة وذلك عن طريق رفع كفاءة استخداماتها عن طريق ترشيد الاستخدام من جهة والانتاج بناءا على معيار الافضلية النسبية للمحاصيل مع مراعاة الاحتياجات من المياه من جهة اخري

هذا الوضع يستدعي العمل على تحرير الاسعار الزراعية وزيادة القدرة على النفاذ الى الاسواق المحلية والعالمية والاقليمية من خلال الاستثمار في مشروعات البنيات الاساسية من طرق ومياه والخدمات المساعدة من بحوث وارشاد ..الخ مع العمل على توجيه البحوث الزراعية القطرية لاستنباط الاصناف التي لها القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية في ظل استخدام كفء للموارد المائية.

وفي ضوء ما فان تتقدم الورقة تتقدم بالمقترحات الآتية:-

* تطوير انماط استخدام الموارد المائية بما يحقق اعلى قيمة مضافة من استخدام هذا المورد النادر وذلك في ظل العوامل الحاكمة في التجارة الدولية والاقليمية وبما تحقق التوازن بين الصالح الاقتصادي العام دون التضحية بالحواجز الانتاجية.

* التركيز على تطوير تكنولوجيا استخدام الموارد المائية سواء تمثل ذلك في تطوير نظم الري او تطوير الاصناف الاقل في احتياجاتها المائية ويتطلب ذلك بدوره تطوير الاداء في المجالات البحثية والارشادية

* تضمين تكلفة الانتاج الزراعي لتكلفة اتاحة عنصر المياه او جزء منها وذلك لتحقيق الاستخدام الرشيد لهذا المورد الاقتصادي الهام دون التضحية بالعدالة بين المنتجين او بمبدأ ان الموارد المائية تعد من الموارد الطبيعية الحرة القيمة.

* الاستثمار في مشروعات البنيات الاساسية من طرق ومياه وخدمات مساندة من بحوث وارشاد وازالة التشوهات السعرية وايقاف التدخلات المباشرة في تحديد الاسعار.

ان التقييم الموضوعي لاوضاع الزراعة العربية والامن الغذائي للدول العربية، وفي اطار ما يحتاجه العالم من تغيرات اقتصادية وسياسية، وتمشيا مع الاوضاع الامنية للقطاعات الزراعية العربية، يمكن تحديد مجموعة من التوجهات التي يمكن ان تسهم في تحسين اوضاع الزراعة والامن الغذائي في الدول العربية. ويمكن التعرض بايجاز لتلك التوجهات مع الاشارة الى دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

1- العمل على تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية ودول العالم المتقدمة في المجال الزراعي على ألا يقتصر الامر على مجرد نقل هذه التكنولوجيا دون احراز تقدم واضح في مجالات تطوير او خلق التكنولوجيات الملائمة للبيئات الزراعية العربية.

وفي هذا الاطار فان المنظمة تعمل على :

* رصد ما يتحقق على الساحة الدولية من تغيرات تكنولوجية في المجالات الزراعية والتعريف بها، وذلك بهدف المساهمة في التخفيف من حدة الفجوة التكنولوجية التي تعاني بها المنطقة.

* الاسهام في حشد الجهود العربية لتخطيط وتنفيذ برامج بحثية مشتركة لتطوير ما تملكه المنطقة من تقنيات اكثر ملائمة للبيئات المحلية.

* اتاحة الفرصة للمختصين والخبراء العرب لتبادل نتائج تجاربهم في مجالات نقل التكنولوجيا وبما يحقق اقتصاداً في الجهد والمال المنفق على بحوث التطوير.

2- توجيه المزيد من الاهتمام بمجالات تنمية الموارد وخاصة المائية وصيانتها مع مراعاة معايير الكفاءة وترشيد استخدامها ليس فقط، بل ايضا واخذ البعد البيئي في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية.

وفي هذا الاطار فان المنظمة تقوم على :

* رصد ما تحرزه مراكز البحوث الدولية من تطور في مجال استحداث نظم ري اكثر ترشيدا للمياه، واستنباط اصناف محاصيل اكثر قدرة على تحمل ظروف الجفاف، او نظم رعوية اكثر تطورا تتناسب مع البادية العربية، واتاحة تلك المعارف لمتخذي القرار والخبراء العرب.

* اتاحة الفرصة للكوادر الزراعية للتدريب على استخدام نظم الري الحديثة وادارة منشآت الري.

* العمل على تطوير وتنمية القدرات الانتاجية للمراعي الطبيعية والمصايد المحلية من خلال تنفيذ المشروعات المناسبة.

3- العمل على احراز تقدم ملموس في انتاج وانتاجية الزراعات المطرية والتي تمثل الشق الاكبر من النمط الزراعي العربي، وان يتسع نطاق العمل ليضم العديد من الجوانب التي تعني باختيار الطرق والاساليب الملائمة للبيئة العربية.

وفي هذا الاطار فان المنظمة تقوم:

* بتوجيه اهتمام خاص للزراعة المطرية، وان يكون هذا الاهتمام في صورة مشروعات تتسم بالتكامل التنموي لزيادة فرص نجاحها.

* التعاون مع الجهات المختلفة لصياغة عدد من المشروعات التنفيذية لتطوير هذه المناطق وتحسين انتاجيتها.

4- تطوير الزراعة العربية بما يتلائم مع الاوضاع والتغيرات التي تسود المنطقة سواء كانت محلية فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي والاصلاح الهيكلي ،

او اقليميا فيما يختص بجهود السلام في الشرق الاوسط، او عالميا وما يرتبط بالاتفاقيات العالمية والتكتلات الاقتصادية، وان يتم ذلك دون حدوث اي تعارض بين السياسات المختلفة وذلك حتي يمكن تعظيم الاستفادة من الاوضاع والحد من الآثار الجانبية لها. وفي هذا الشأن فان المنظمة تعمل على :

* دراسة الآثار لهذه الاوضاع والمتغيرات الجديدة، والتعرف على ايجابياتها وسلبياتها.
* التقويم الدوري لما يحدث من تطورات وتحديد اثارها الجانبية واستنباط السياسات التكميلية الضرورية للحد من الآثار الجانبية على الزراعة وتطوير ادائها.
* المساهمة في تطوير قواعد المعلومات الاحصائية، بالمستوي المطلوب، لاتخاذ القرار المناسب في ظل سياسات تحكمها عوامل وقوي السوق.
* المساهمة في تطوير الانتاج والانتاجية الزراعية، وخاصة السلع التي يتوقع ان تشهد اسعارها ارتفاعا واضحا للسلع ذات الميزة التنافسية والارتقاء بنوعية وجودة المنتجات الزراعية.
* المساهمة في تطوير المعدات الانتاجية والتسويقية، للسلع والمنتجات الزراعية لزيادة قدرة الاقتصادات العربية ومرونتها في التعامل مع مقتضيات السوق الدولية.

تعتبر زيادة فعالية الاستثمار العربي في قطاع الزراعة، سواء كان من قبل الحكومات او القطاع الخاص ، احد المجالات الرئيسية المستهدفة للتعاون الزراعي العربي. ويتأتي ذلك عن طريق الوسائل التالية:

1- زيادة فاعلية المؤسسات القطرية المعنية بالاستثمار الزراعي، وهذا يعني العمل على جذب الفوائض المالية والعربية لاستثمارها داخل المنطقة العربية. ويعد القطاع الخاص منوطا بتحمل مسئولية كبيرة في الاستثمارات العربية الخاصة المشتركة. وقد اوضحت الدراسات التي اعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعي مدي ضآلة تلك الاستثمارات في السنوات الاخيرة. ولزيادة فاعلية تلك

المؤسسات القطرية فإن الأمر يستلزم:

أ) تحسين المناخ الاستثماري في الاقطار العربية بوجه عام وما يتطلبه ذلك من الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ب) وضع خريطة للاستثمار الزراعي في الاقطار العربية تعني بتوضيح المجالات والمشروعات الزراعية التي يمكن الاستثمار فيها، وتحديد مواقعها، وتقديم مشروعات تمت دراستها بصورة اولية توضح العائد والتكاليف والمزايا المكفولة للمستثمرين.

ج) توفير قاعدة من البيانات الاقتصادية الزراعية التي يمكن من خلالها التعرف على الوضع الاقتصادي العام في الدولة امام المستثمرين.

2- البدء في تقييم عام وشامل للمشروعات الزراعية المشتركة، والوقوف على مستوي الإداء فيها. ويتضمن ذلك التقييم الوضع المالى والاقتصادي لهذه المشروعات والآثار الاجتماعية بوجه عام، وانتاج الغذاء بوجه خاص. وبناء على تلك النتائج يمكن اتخاذ قرار بشأن تلك المشروعات بهدف تعديل مسارها وتطوير ادائها وتحسين كفايتها الانتاجية.

3- زيادة فعالية مؤسسات وصناديق التمويل العربية القطرية والقومية في مجال تقديم القروض والمساعدات الفنية على ان تتنوع تلك المسارات لتشمل ما يلي:

أ) إقراض القطاع الخاص الزراعي (مع توافر الضمانات المطلوبة)، عبر خطوط إئتمان لمؤسسات التمويل الوطنية ومن خلال الحكومات.

ب) الاهتمام بتمويل مشروعات التنمية الريفية المتكاملة ، والتي تهتم اضافة الى زيادة معدلات التنمية الزراعية ، بالقضايا الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ، مما يستدعي وضع صيغة مناسبة لتلك القروض خاصة ما يتصل بسعر الفائدة وفترات السماح والسداد والاقساط.

ج) إحداث آليات مناسبة لتقديم قدر من التمويل لدعم المزارعين في الدول العربية خاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات المساندة للانتاج الزراعي.

اما فيما يتعلق باتفاقيات التعاون الزراعي العربي فينبغي العمل على تفعيلها باستخدام الآليات الاتية:

1- إعمال اتفاقيات تحرير التجارة الزراعية بين الدول العربية او البعض منها.

2- زيادة فاعلية برنامج تمويل التجارة في تنشيط التجارة البينية الزراعية ، بحيث يمكن إقراض الدول التي يمكن ان تضار من اجراء إلغاء التعريفة الجمركية على بعض منتجاتها الزراعية.

3- تشجيع الاتفاقيات القطاعية بهدف إستغلال الموارد الذاتية المتاحة في الدول العربية طبقا لمبدأ الميزة النسبية. وفي هذا الاطار يمكن ان تكون هناك اتفاقيات خاصة بانتاج السكر والزيوت النباتية واللحوم والاسماك وغيرها حسب الاولويات التي يتم اقرارها.

4- زيادة فعالية الاتحادات النوعية مثل اتحاد منتجي الاسماك ، واتحاد منتجي الاسمدة الكيماوية واتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية ، وألا يقتصر دورها على اقتراح المشروعات فقط، وانما يمتد ذلك ليشمل ترويج تلك المشروعات بالبحث عن مصادر التمويل من قبل القطاع الخاص او القطاعات المشتركة.

5- التوسع في انشاء مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية والتي من شأنها زيادة الاستثمارات وجذبها وتوطينها داخل المنطقة العربية. وبما لا يتعارض والاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية على مستوياتها المختلفة. فان مثل هذه المناطق الحرة سوف تساهم كثيرا في زيادة معدلات التنمية الزراعية ، حيث تعمل على جذب العمالة من كافة الاقطار، وجذب الاستثمارات وتنشيط التجارة البينية، إلا ان ذلك يستلزم الاعداد الجيد للوائحها وتوفير الشروط الميسرة لدخول المنطقة والاستثمار فيها والحق في تحويل رأس المال او الارباح، وغيرها من التشريعات المحفزة للاستثمار.

6- إستخدام اسلوب «حق الامتياز» الذي يعني منح الدول العربية حقوق الامتياز لاستغلال الموارد المتاحة لفترات زمنية طويلة حيث ان هذا الاسلوب معمول به

في دول كثيرة من العالم. وقد ثبت نجاحه واعطي نتائجا ايجابية، خاصة وانه ياخذ في الاعتبار توزيع المنافع والاعباء.

7- زيادة فعالية التنسيق بين المنظمات العربية المتخصصة، والذي يعني توزيع الادوار والاختصاصات بما يضمن تحسين فعالية وكفاءة الاداء . ويتم ذلك على مستويات ثلاثة:

- التنسيق فيما بين المنظمات العربية.
- التنسيق بين تلك المنظمات والمراكز والاجهزة القطرية.
- التنسيق بين تلك المنظمات ونظيراتها العالمية والاقليمية.

كما ينبغي احداث تنسيق بين المنظمات والاقطار العربية لخدمة اهداف استراتيجيات التنمية الزراعية القطرية، وذلك من خلال تعرف المنظمات على المشروعات والانشطة اللازمة للدولة وفقا لترتيب الاولويات، والمشاركة في دراسة تلك المشروعات لتتعرف الدولة على امكانيات المؤسسات التمويلية والصناديق التنموية في تمويل تلك المشروعات.

8- التنسيق بين الدول العربية (ثنائيا او اقليميا او جماعيا) في التجارة الخارجية الزراعية مما يعطي فرصا تفاوضية اكبر عند الشراء وفي عقد الصفقات المتكافئة مع دول العالم المتقدم في مجالات تبادل المنتجات الزراعية بسلع مصنعة او استيراد التكنولوجيا الملائمة.

ان من اسباب انخفاض حجم التجارة البينية العربية اختلال هيكل التجارة العربية، فالتجارة ترتبط بالانتاج ومدي تحقيق الوفرة التصديرية. وفي هذا الاطار يمكن تقديم سياسات طويلة الاجل تسعي الى تحقيق ما يلي :

1- التنسيق في مجالات الانتاج، بمعني التخصص في انتاج منتجات زراعية معينة في دولة او عدة دول يكون لها ميزة نسبية في انتاجها. ويمكن حساب الميزة النسبية في اتجاهين : ميزة نسبية للحاصلات الزراعية بشكل عام، وميزة نسبية لحاصلات التصدير. ومن خلال هذا التخصص وتقسيم العمل يمكن تخفيض حدة التنافس في الاسواق العربية والعالمية لدول عربية تشترك في

انتاج معين.

2- اصلاح الهياكل الانتاجية العربية، وهذا يستلزم توفير الموارد الراسمالية والبشرية في الدول العربية، والتي يتوقع ان يتم انتقالها تلقائيا في اطار من مبادىء المنافع والتكاليف.

واخيرا فان اقامة مخزون استراتيجي عربي من الغذاء فكرة تناولتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مطلع الثمانينات في اطار دراساتها حول الامن الغذائي العربي ومازالت تسعي لتحقيقها. حيث قامت في عام 1993 باعداد دراسة للجدوي الفنية والاقتصادية لاقامة مخزون طوارئ من الحبوب. والتي احيلت الى الاقطار العربية لأبداء الرأي حولها.

المراجع :

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، اعداد متفرقة.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية وقضية الامن الغذائي، ورقة عمل مقدمة الي الندوة العلمية حول انتاج الغذاء ومشاكل الجفاف، كلية الزراعة، جامعة دمشق 14-1995/10/15، الخرطوم، 1995.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مواجهة قضية الامن الغذائي العربي: المهام والمجهودات والتوجهات، ورقة مقدمة الي الاجتماع الدوري الحادي والعشرين للاتحادات العربية النوعية المتخصصة - القاهرة 21-1995/10/23، الخرطوم،1995.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الامن الغذائي العربي ودور الاستثمار العربي المشترك في تحسين اوضاعه، ورقة مقدمة الي مؤتمر فرص الاستثمار والامن الغذائي العربي، عمان 9-1995/12/14، الخرطوم، 1995.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي الزراعي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية (رؤية شاملة)، ورقة مقدمة الي اجتماع الخبراء لمناقشة آثار المتغيرات الدولية والاقليمية علي اتجاهات السياسات الزراعية في دول اقليم الشرق الادني، القاهرة 18-1995/12/21. الخرطوم، 1995.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اوضاع الزراعة والغذاء وحالة الامن الغذائي في الدول العربية، تقرير مقدم الي المؤتمر الاقليمي الخامس والعشرين للشرق الادني لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة - الرباط 2-1996/3/30، الخرطوم، 1996.

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقييم الاستراتيجيات البديلة لتحقيق الامن الغذائي العربي، الخرطوم 1994.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة السياسات العامة لاستخدام موارد المياه في الزراعة العربية، الخرطوم 1994.

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القرار السياسي ضرورة حتمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب في الوطن العربي - ورقة مقدمة للندوة الدولية التي نظمها مركز الدراسات العربية في لندن حول الحبوب والماء والقرار السياسي، القاهرة، الخرطوم 1996.

إتفاقية تحرير التجارة الدولية
فى جولة أورجواي وأثارها المحتملة
على أوضاع السوق المصرية

إتفاقية تحرير التجارة الدولية في جولة أورجواي وأثارة المحتملة على أوضاع السوق المصرية

أ. د. محمد حمدى سالم

1- مقدمة :

شهد العالم وعلى إمتداد ثماني سنوات (1986-1993) مفاوضات معقدة ومطولة إستهدفت الحد من حواجز التصدير ، وتعزيز حركة التجارة الدولية ، والإزدهار العالمي وقد انتهت هذه المفاوضات والتي عرفت بجولة أورجواي بتوقيع 109 دولة على أعلان عرف باسم إعلان مراكش ، وهو يمثل الصورة النهاية للاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة والمعروفة باسم الجات .

وتعد هذه الجولة في المفاوضات التجارية الثامنة في الترتيب ، حيث بدأت هذه المفاوضات في جولتها الأولى في عام 1947 بمشاركة 23 دولة منها دولتان عربيتان فقط هما سوريا ولبنان ، وعقدت الجولة الثانية في عام 1949 بمدينة أنسى بفرنسا وشاركت فيها 13 دولة فقط ، وفي الجولة الثالثة المعروفة باسم مفاوضات توركواي بانجلترا شاركت 38 دولة وامتدت خلال عامي 1950 ، 1951 . وعقدت الجولة الرابعة في جنيف خلال الفترة 1959-1992 والتي عرفت باسم جولة ديلون وشاركت فيها 26 دولة ، ثم جاءت جولة كيندي بجنيف ايضاً خلال الفترة 1963 - 1967 بمشاركة خمسون دولة، ثم جولة طوكيو خلال الفترة 1973-1974 بمشاركة 78 دولة، واخيرا جولة ارجواى حيث شاركت 117 من بينها 87 دولة من الدول النامية وتضم من الدول العربية سبع دول هي مصر ، والمغرب ، والبحرين ، والكويت ، وقطر، وتونس ، والامارات العربية المتحدة .

ولقد شهدت الساحة الدولية وايضاً الساحة المحلية ظهور اراء متباينة حول الاثار المحتملة لهذه الاتفاقية على الاوضاع الاقتصادية بصفة عامة ، وعلى اسعار السلع والخدمات بصفة خاصة، فهناك من يرى ان تحرير التجارة الدولية في الاطار وبالحدود التي تسعى اليها الاتفاقية سوف يزيد من حدة فقر الدول الفقيرة لتحقق الدولة الغنية المزيد من الفوائض ، وهناك من يرى ان التحرير الدولي للتجارة سوف يسهم في مواجهة حالات الركود والكساد الاقتصادي العالمي ويزيد بالتالي من الرفاهية الاقتصادية لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ومما يزيد من معدلات التباين في هذه الأراء ان العديد من

الدول النامية ومن بينها جمهورية مصر العربية قد بدأت في تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وما تخلفه هذه السياسات من ارتفاع محسوس في أسعار السلع والخدمات وخاصة في المراحل الأولى للتطبيق، ومن هنا ظهر على الساحة تساؤل مؤداه هل هذه الاتفاقية سوف تضيف المزيد من الاعباء على المجتمعات الفقيرة التي بدأت في تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي خاصة على الفئات الفقيرة في هذه المجتمعات ؟ وهل العمل في اطار هذه الاتفاقية سوف يدعم السياسات الاصلاحية الوطنية أم ان المزيد من صعوبات التطبيق سوف يبرز الى الواقع .

وتستهدف هذه الورقة القاء الضوء على طبيعة هذه الاتفاقية وآثارها المحتملة على أوضاع السوق المصرية، وكذا المشاركة في الجهود المبذولة لوضع تصور لسياسات التكيف المقترحة للمواءمة مع مقتضياتها.

2- المعالم الرئيسية لنتائج مفاوضات جولة أورجواى :

ينص الاتفاق الذي يقع في 26 الف صفحة على انفتاح أكبر للاسواق العالمية، وتتوقع الجات ان يضيف هذا الاتفاق دخلاً سنوياً يقدر باكثر من 200 مليار دولار الى الاقتصاد العالمي وأن تزداد الحركة التجارية العالمية باكثر من 750 مليار دولار سنوياً ، وذلك في غضون العشر سنوات القادمة والتي ستشهد مراحل تنفيذ الاتفاقية بجوانبها المختلفة .

وتتميز مفاوضات جولة أورجواي بأنها اكثر جولات الجات طموحاً حيث شملت المفاوضات الجوانب التالية :

التجارة الزراعية ، المنسوجات ، النفاذ الى الاسواق ، الخدمات ، حماية حقوق الملكية الفكرية ، تسوية المنازعات والمسائل التأسيسية .

كما تميزت هذه المفاوضات بأنها تعرضت ولاول مرة في تاريخ المفاوضات التجارية الدولية الى تجارة السلع الزراعية ، وكذلك التجارة في الخدمات .

2-1 أهداف إتفاقية الجات :

تنص الوثيقة الختامية للمنظمة العالمية للتجارة (WTO) والتي جرى الاتفاق على تشكيلها بموجب مفاوضات أورجواي على ان أهداف الاتفاقية هي كالآتي :

* رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء .
* السعى نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل للدول الاعضاء .
* تنشيط الطلب الفعال .
* رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الاعضاء .
* الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية العالمية .
* تشجيع حركة الانتاج ورؤوس الاموال والاستثمارات .
* خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية .
* اقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية .

كما حددت لمنظمة التجارة العالمية خمس وظائف أساسية هي :

* ادارة الاتفاقية ومواكبة تنفيذها .
* انشاء منبر للمفاوضات فيما بين أعضاء الاتفاقية في شئون علاقاتهم الجماعية .
* ادارة القواعد والاجراءات الخاصة بتسوية المنازعات .
* إدارة جهاز مراجعة السياسة التجارية .
* التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالاتهما الفرعية .

2-2 المبادىء الاساسية لاتفاقية الجات :

ترتكز اتفاقية الجات الى خمس مبادىء أساسية يمكن الاشارة اليها بايجاز في التالي:

2-2-1 مبدأ عدم التمييز (الدولة الاولى بالرعاية) .

ويعنى هذا المبدأ عدم التمييز بين الدول الاعضاء في الاتفاقية في منح الرعاية او المزايا الخاصة ، حيث أن أية ميزة تجارية تمنحها احدى الدول الاعضاء الى دولة عضو أخرى يستفيد منها بقية الاعضاء دون مطالبة أو اتفاق جديد .

ويتحدد هذا المبدأ في اطار المادة الاولى من الاتفاقية والتي تنص على ضرورة منح كل طرف متعاقد ، وفوراً وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والاعفاءات التي تمنح لبلد آخر دون الحاجة الى اتفاق جديد .

ويستثنى من هذا المبدأ الحالات الثلاث التالية :

* الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تقوى على المنافسة الدولية .
* الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الدولية . حيث تعفى الدول الصناعية من مبدأ عدم التمييز بشرط أن يربط بين هذه الدول تكتل اقتصادي وان تكون هذه الدول منتمية جغرافياً الى اقليم اقتصادي معين .
* كما يتسع نطاق هذا الاعفاء بالنسبة للدول النامية المتكتلة اقتصادياً دون تطبيق شرط الانتماء الى اقليم جغرافي معين .
* العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية وبعض البلدان النامية التي كانت قديماً مستعمرات لها .

2-2-2 مبدأ الشفافية :

يقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية كأداة للحماية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر الى الشفافية) كحصص الاستيراد .

ويستثنى من هذا المبدأ ثلاث حالات هي :

* حالة الدول التي تواجه عجزاً حاداً في موازين مدفوعاتها .
* السماح في حالات خاصة مبرره بأستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية .
* حالة الزيادة الطارئة في الواردات من سلع معينة وبالقدر الذي يهدد الانتاج المحلي بخطر جسيم، وعلى الاخص بالنسبة للصناعات الوليدة وهو ما يعرف بالشرط الوقائي .

2-2-3 مبدأ المفاوضات التجارية :

ويعنى هذا المبدأ ان يكون التفاوض هو الاداء الاساسية لحل المنازعات التجارية ، وذلك في اطار منظمة الجات .

2-2-4 مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية :

ويعني هذا المبدأ منح الدول النامية مزايا تجارية تفضيلية في علاقتها مع الدول المتقدمة ، وذلك بهدف تنشيط حركة التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

2-2-5 مبدأ التبادلية :

ويقضى هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الاعضاء بتحرير التجارة الدولية من القيود أوتخفيضها وان يتم ذلك من خلال مفاوضات متعددة الاطراف، بحيث أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما لابد وان يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها الدول الاعضاء، والنتائج التي تتوصل اليها المفاوضات تعد ملزمة لكل دولة ولايجوز اجراء أية تعديلات عليها الا في اطار مفاوضات جديدة .

ويستثنى من ذلك :

* حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تكون قادرة على المنافسة الدولية .
* ترتيبات المنتجات متعددة الاطراف (مثل المنسوجات القطنية) .

2-3 الجوانب الزراعية في اتفاقية الجات (اتفاق الزراعة) :

ادخل ملف التجارة في السلع الزراعية للمرة الاولى في المفاوضات وذلك خلال جولة اورجواى وبعد مفاوضات مضنية تم التوصل الى اتفاقية زراعية مضمنة في وثيقة الاتفاقية النهائية . وتقع في 13 جزء وخمسة ملاحق ، وتتضمن 21 بند وتشمل السلع والمنتجات الزراعية الواردة في الجدول المرفق رقم (1) ، ولا تتضمن الاسماك ولا المنتجات السمكية التي تم ادراجها ضمن مجموعة السلع الصناعية ، وتعالج الاتفاقية خمسة موضوعات حيوية على النحو التالي :

* تحويل جميع الحواجز والقيود الجمركية الى قيود سعرية، وبمعنى آخر تحويل القيود غير الجمركية مثل القيود الكمية، ونظام الحصص، وحظر الاستيراد الى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولاً لدى مستواها خلال الفترة 1986-1988 ثم تخفيضها بنسبة 36٪ خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة ، وبنسبة 24٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية. على الا يقل التخفيض لاى من السلع بالنسبة للدول الصناعية عن 15٪ ويتراوح التخفيض بين 25٪ على المنتجات المشتقة من الحليب الى 48٪ على الزهور، ويوضح الجدول رقم (2) المرفق بياناً بمعدلات التخفيض والواردة .

جدول رقم (1)

MTN/FA 11-AIA-3
Page 15

AGREEMENT ON AGRICULTURE
PRODUCT COVERAGE

1. This Agreement shall cover the following products:

(i) HS Chapters 1 to 24 less fish and fish products, plus

(ii) HS Code	29.05.43	(mannitol)
HS Code	29.05.44	(sorbitol)
HS Heading	33.01	(essential oils)
HS Headings	35.01 to 35.05	(albuminoidal subsistances modified starches, glues)
HS Code	38.09.10	(finishing agents)
HS Code	38.23.60	(sorbitol n.e.p)
HS Headings	41.01 to 41.03	(hides and skins)
HS Heading	43.01	(raw furskins)
HS Heading	50.01 to 50.03	(raw silk and silk waste)
HS Heading	51.01 to 51.03	(wool and animal hair)
HS Heading	52.01 to 52.03	(raw cotton, waste and cotton carded or combed)
HS Heading	53.01	(raw flax)
HS Heading	53.02	(raw hemp)

2- The foregoing shall not limit the product coverage at the agreement on Sanitary and phytosanitary measures.

بموجب العروض المقدمة من الدول حتى 1993/11/19 :

* فتح أسواق الدول الاعضاء أمام الواردات الخاضعة حالياً لقيود غير جمركية وبحيث تصل نسبة هذه الواردات الى 3٪ من جملة الاستهلاك في عام 1995 ، ثم ترتفع هذه النسبة لتصل الى نحو 5٪ من الاستهلاك في عام 2000 .

* خفض قيم الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية في الدول الصناعية بنسبة 20٪ على مدى 6 سنوات وذلك من مستويات هذا الدعم خلال فترة الاساس 1986-1988.

* تخفيض دعم الصادرات الزراعية في الدول الصناعية تدريجياً وبنسبة 36٪ على مدى ست سنوات، مع خفض قيمة الصادرات المدعومة بنسبة 21٪ على مدى السنوات الستة .

* حددت نسبة التخفيضات في التعريفات الجمركية وفي دعم الصادرات وفي الدعم المحلي للدول النامية بنسبة ثلثي المستويات المحددة للبلدان الصناعية والسابق بيانها. مع اعفاء الدول الاقل نمواً من هذه التخفيضات (1).

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الجوانب الاضافية التي تتمتع بها الدول النامية في هذه الاتفاقية يمكن الاشارة اليها بايجاز على النحو التالي :

* رغم التزام الدول النامية بتخفيض الدعم الممنوح للصادرات الزراعية بالنسب السابق الاشارة اليها، إلا انه يستثنى من ذلك الدعم المقدم للحد من التكاليف التسويقية مثل تكاليف النقل والشحن الدولي وغيرها ، هذا بالاضافة الى الدعم المخصص للنقل الداخلي .

* لاينطبق مبدأ تخفيض الدعم على البرامج الحكومية المستهدفة تقديم المعونات المباشرة او غير المباشرة لزيادة معدلات النمو الزراعية والريفية ولا على دعم الاستثمارات الزراعية، أو الدعم المقدم للمدخلات الزراعية .

---

(1) منظمة العمل الدولية : الاتفاقية العامة الجمركية والتجارة (الجات) وانعكاساتها على مستقبل الاقتصادات العربية بوجه عام ومسائل العمل بوجه خاص .

الجدول رقم (2)

التخفيض في تعريفات البلدان الصناعية والواردات الزراعية

(مليون دولار)

المنتجات الزراعية	قيمة الواردات		نسبة التخفيض في التعريفة (٪)
	جميع الجهات	البلدان النامية	
جميع المنتجات الزراعية	84240	38030	36
منها : البن والشاي والكاكاو والسكر وغيره	13634	10280	32
الفاكهة والخضر .	14575	8887	35
البذور الزيتية والدهون والزيوت	12584	6833	37
غيرها	15585	4233	46
الحيوانات ومنتجاتها	9596	2690	32
المشروبات والمشروبات الروحية	6608	2012	39
الازهار والنباتات ومنتجات الخضار	1945	1187	47
التبغ	3086	1135	34
الحبوب	5310	725	38
منتجات الالبان	1317	48	25
منتجات البلدان النامية	74343	33751	35
المنتجات الاستوائية	24022	18744	42
منها : المشروبات الاستوائية	8655	8041	45
النقولات والفاكهة الاستوائية	4340	3672	63
الزيوت وبذور زيتية محددة	3443	2546	38
الجذور والارز والتبغ	4591	2497	38
التوابل والازهار والنباتات	2992	1987	51

* ترجع الارقام الواردة الى العروض المقدمة من الدول لغاية 93/11/19

المصدر : Gatt Secertariat, An Analysis of the proposed Uruguay Round Agreement, with Particular Emphasis on Aspects of Interest to Dereloping Wconomies"29 November 1993, Table (20)

* كما لا ينطبق مبدأ تخفيض الدعم على ذلك المقدم من الحكومات للابحاث الزراعية ومكافحة الآفات والأمراض ، أو الى الخدمات التدريبية والارشاد الزراعي او لوسائلة، او للخدمات الصحية، والخدمات التسويقية والترويجية وكذا البنية التحتية(1) .

* لا يخضع للتخفيض ما تقدمه الحكومات للسكان المحتاجين من معونات غذائية، او النفقات الخاصة بتأمين المخزونات الغذائية الاحتياطية .

* تطلب الاتفاقية من الدول المصدرة للغذاء والتي تنوى الحد من التصدير وفق ظروف محددة في النصوص ، أن تولى الاعتبار لتأثير مثل هذه الاجراءات على الأمن الغذائي للدول الاعضاء المستوردة للسلع الغذائية .

* تعفى الاتفاقية المنتجات الغذائية التي تعتبر من المكونات الاساسية للوجبات الغذائية في البلدان النامية من الالتزامات المتعلقة بالتعريفات، مع ابقاء الالتزمات المتعلقة بالحد الادنى لدخول الاسواق والذي يجب زيادته في هذه الحالة من 1٪ من الاستهلاك المحلي في فترة الاساس الى 4٪ عند نهاية فترة التنفيذ المحددة بعشرة سنوات .

* بالنسبة للدول النامية التي تعتبر مستورداً كبيراً للمواد الغذائية كما هو الحال بالنسبة لمصر وبعض الدول العربية ، فقد أمكن خلال المفاوضات الاعتراف بالآثار السلبية لعدم توافر المواد الغذائية بشروط مقبولة ، هذا الى جانب صعوبة تمويل الواردات التجارية من المواد الغذائي ، ومن ثم فقد تم الاتفاق على الجوانب التالية :

- اجراء مفاوضات بمعرفة منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة لتحديد مستويات المساعدات الغذائية الكافية لاحتياجات الدول النامية وذلك خلال الست سنوات الاولى من تنفيذ الاتفاق .
- تقرير نسب كبيرة من المنح التي لاترد أو المبيعات الميسرة من المواد الغذائية .
- المعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للغذاء بكميات كبيرة عند منح الائتمان ، والمتمثلة في طول فترة السداد أو فترة السماح ، أو معدلات الفائدة .
- عدم الربط بين الواردات الغذائية بالشروط التجارية العادية والمساعدات الغذائية .

(1) جامعة الدول العربية ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية : ورقة عمل مقدمة الى اجتماع الخبراء العرب لدراسة اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول العربية القاهرة 4-94/7/7

أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء في الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية، وذلك في توفير احتياجاتها الغذائية.

2-4 الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية :

تعتبر براءات الاختراع من ابرز نصوص اتفاقية جولة اورجواي والمنتظر ان تحدث اثاراً بعيدة المدى على المبادلات التجارية خاصة بالنسبة للسلع الزراعية ومدخلاتها،نظراً لما اثير حول هذا الموضوع من امور لاتزال عالقة ، رغم أن نصوص الاتفاقية تراعي عدم تعريض الزراعة والمبادلات الزراعية للدول النامية الى الانعكاسات السلبية المحتملة .

وقد ورد هذا الموضوع في القسم الخامس من الجزء الثاني في المواد 27 الى 34 من اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، والمضمنه في وثيقة الاتفاقية النهائية للجات .

وبموجب البند الثاني من المادة 27 من هذه الاتفاقية ، يحق للدول الاعضاء في الاتفاقية منع الاستغلال التجاري لبراءات الاختراع في بلدانهم من اجل حماية حياة وصحة الانسان ، وحماية حياة وصحة الحيوان والنبات ، اوتجنب الاضرار المدمرة للبيئة ، كما يحق لها بموجب البند الثالث من هذه المادة استثناء النباتات والحيوانات والمعالجات البيولوجية الاساسية لانتاج النباتات او الحيوانات من حقوق البراءات . وتدعو الاتفاقية الدول الاعضاء الى اتخاذ الاجراءات والتدابير الكفيلة بحماية التنوع النباتي من خلال البراءات او أي نظام آخر .

2-5 الحواجز التقنية للتجارة :

تنص اتفاقية الجات فى مادتها الرابعة صراحة على وجوب قيام حكومات الدول الاعضاء بقبول الالتزام بالمواصفات المعتمدة للتجارة الدولية من قبل ISOVIEC وذلك من أجل تحقيق الانسجام في مواصفات السلع المتبادلة تجارياً ، الا أن الاتفاقية تلحظ في الوقت نفسه المصاعب الخاصة التي قد تواجهها البلدان النامية في مجال تطبيق هذه المواصفات . وتدعو الدول الاعضاء الى منحها الرعاية الخاصة ، كما تسمح باستثناءات محددة الزمن من الالتزامات التي تتطلبها الاتفاقية لهذه الغاية .

3- الآثار المتوقعة للاتفاقية الزراعية في جولة اورجواي :

اشارت العديد من الدراسات الى أنه من المتوقع ان تشكل اتفاقية الجات مصاعب جمه للدول الاقل نمواً (LDCs)[1] خاصة التي لا تنتج ما يكفيها من سلع الغذاء ، اذ أن اختلال موازينها الغذائية سوف يؤدى الى احداث خلل شديد في موازين مدفوعاتها نتيجة للارتفاع المتوقع في أسعار المواد الغذائية .

ومنذ وقت بعيد، أي قبل اجتماع هيسل Heysel في ديسمبر 1990 تم التعرف على هذا الجانب السلبي من تأثير اتفاقية الجات على الدول النامية ، وذلك نتيجة الدراسات التي قامت بها سكرتارية الجات وخبراء الدول الكبرى الاعضاء في الاتفاقية ، وبناء على ذلك تضمنت مسودات الاتفاقية ترتيبات لقيام مشروعات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بتقديم تعويضات للدول الاقل نمواً لحمايتها من أثار ارتفاع اسعار السلع الغذائية الاساسية نتيجة تطبيق اتفاقية الجات .

وقد تم تحديد حجم المشكلة وابعادها في الدراسة التي اجرتها منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) (2) ، حيث أوضحت هذه الدراسة ان اجمالي المكاسب في الدخول العالمية من هذه الاتفاقية يقدر بنحو 213 مليار دولار امريكي وذلك في الفترة بعد عام 2000 ، أما الدول الاقل نمواً فستفقد من دخولها سنوياً نحو 7.000 مليار دولار نتيجة ارتفاع اسعار الغذاء .

وقد اكدت دراسة اخرى اجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية هذه النتائج حيث تبين أن الدول الاقل نمواً ستفقد نحو 7.000 مليار دولار سنوياً في المتوسط نتيجة ارتفاع اسعار سلع الغذاء الاساسية ، والتي يعزى ارتفاعها الى تقلص فرص صادرات الدول الاقل نمواً في الوصول الى الاسواق العالمية، كما تفيد نتائج هذه الدراسة ان اسعار القمح يمكن ان ترتفع نسبياً وبما يتراوح بين 3.5٪ الى 17٪ ، كما ان اسعار السلع الغذائية الاخرى من المتوقع ان ترتفع بنسب متفاوته . وقد حظيت الاثار السلبية لاتفاقية اورجواى بالجدل ،

---

(1) Less Developed Countries (LDCs) .
(2) Organization for Economic co-operation and Development.

حيث تركزت الحجج والانتقادات الموجهة لهذه الاتفاقية على أن التحرير الجزئي للتجارة الدولية في ظل جولة أورجواي سيضعف اقتصاديات الدول النامية والاقل نمواً في ثلاث جوانب رئيسية هي .

* أن واردات السلع الغذائية ستكلف مبالغ اكبر ، خاصة للدول التي لاتستطيع زيادة انتاجها من سلع الغذاء .
* تلاشى الشروط التفضيلية (الامتيازية) للتجارة مع الدول الغنية في ظل التوسع والتحرير التجاري بعد اتفاقية الجات .
* أن حقوق الملكية الفكرية تعنى ان تدفع الدول الفقيرة اكثر على السلع والخدمات التي سوف تساعد اقتصادياتها على الانطلاق .

وقد جاء دفاعات سكرتارية الجات على هذه الانتقادات على النحو التالي :

* ان الاقطار الاقل نمواً ستفقد في تجارة السلع الزراعية ، لكنها ستكسب في حقول اخرى مثل صادرات التعدين في الدول الافريقية .
* ان الغاء العمل بنظام الحصص من قبل الدول الغنية على بعض السلع مثل المنسوجات سيفيد عدد كبير من الدول النامية مثل مصر .
* ان جميع دول العالم ستستفيد من المشاركة التلقائية للنمو العالمي الذي ستحققه الاتفاقية .

4- إتفاقية أورجواي وخيارات السياسة الوطنية :

بالنظر الى التعهدات الواردة في الاتفاقية الزراعية، فان الدول النامية ستواجه مجموعة متغيره من خيارات السياسة الوطنية في اوضاع ما بعد جولة اورجواي ، وهذه المجموعة من السياسات المتغيرة تسرى على جميع الدول النامية. ويقيد اتفاق الزراعة في جولة اورجواي استخدام بعض السياسات التي من شأنها ، حسب معايير معينة أن تشوه الانتاج والتجارة، ويشمل هذه العديد من السياسات المستخدمة في البلدان النامية، مثل الحد الادنى من الاسعار المضمونة ، وبرامج تثبيت الاسعار وذلك على الرغم من وجود بعض الاعفاءات لاغراض كفالة الأمن الغذائي . وفي الحالات التي تكون فيها الاسعار المحددة محلياً أعلى من الاسعار العالمية ، يجوز للدول أن تستبقى تطبيق هذه الاسعار ،

غير أنه يجب الا يتجاوز المبلغ الاجمالي المنفق على هذه السياسات وما يماثلها من سياسات اخرى مستوى المنفق في المتوسط خلال الفترة 1986-1988 في حالة أقل الدول نمواً ويجب على الدول الناميةان تخفضه .

وتعرف السياسات المقبولة في اطار الاتفاق بسياسات "الصندوق الاخضر" (1) على انها التدخلات التي لا تنطوى على اى تشوهات أو التي تنطوى على ادنى تشوهات في الانتاج الوطني او في التجارة الدولية . وحتى تكون السياسات مؤهلة للادراج في هذه الفئة ، فانه يجب ان تكون ممول من الحكومة ولاتستتبع تحويلات من المستهلكين الى المنتجين عن طريق ادارة هيكل الاسعار مثلاً أو دعم الاسعار مباشرة، ولقد وردت قائمة لهذه السياسات في المرفق رقم (2) باتفاق الزراعة ، ولقد تم استعراض مجموعة مختارة من أدوات السياسة الزراعية مع الاشارة الى مدى امتثالها لاتفاقية اورجواى في ملاحق هذه الاتفاقية، والسياسات المشار اليها باعتبار انها جيدة هي السياسات المدرجة في الصندوق الاخضر السابق الاشارة اليه .

ويتضمن الجدول المرفق رقم (3) استعراض لبعض السياسات الزراعية المتاحة للبلدان النامية بما فيها مصر، والتي يمكن استخدام بعضها لزيادة القدرة على التكييف مع مقتضيات هذه الاتفاقية .

5- الاثار المحتملة لاتفاقية أوجواى على اوضاع السوق المصرية :

سبق الاشارة الى ان اتفاقية اورجواى المتعلقة بالزراعة اشتملت على تعهدات بتحويل التدابير غير التعريفية الي رسوم جمركية ، وباجراء تخفيضات بنسب مئوية محددة من مستويات أسعار الاساس يبلغ عنها مسبقاً من الدول الاعضاء بغية خفض التعريفات الجمركية الزراعية ومكافآت التعريفات (تحويل التدابير غير التعريفية الى رسوم جمركية) والدعم المحلي للقطاع الزراعي ، واعانات الصادرات الزراعية .

وترتبط ، مصر في تجارتها الخارجية الزراعية سواء الواردات أوالصادرات بعدد من الدول يأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي ، وكندا ،وعلى ذلك فقد يكون من المفيد استعراض ما تشير اليه جداول مجموعة البلدان الرباعية (كندا ، الاتحاد الاوربي، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان) لتنفيذ تلك التعهدات (2) (1).

---

(1) Green Box Policies

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة حول الآثار المتوقعة الجات على الزراعة العربية .

جدول رقم (3)

استعراض بعض بدائل السياسات الزراعية المتاحة للبلدان النامية

في نطاق اتفاقية الزراعة بجولة اورجواى بشأن الزراعة

السياسة	الامتثال لاتفاق وجولة اورجواي	التعليقات
تدابير الدعم المحلي دعم اسعار المخرجات	ضعيف: خاضع لقيود ، يترتب على تجاوزه تشوه في الاسعار ويزيد من تدابير الدعم الاجمالي .	قد توجد حاجة الى تثبيت الأسعار بما يتضمن اتاحة عم محدود في بعض البلدان النامية .
اعانات المدخلات	متوسط/جيد:ذات اثر تشويه ادنى وامكانية اعفاء	شكل من التدخل اكثر تفصيلاً ويمكن تركيزه على هدف معين بسهولة
اعانة الائتمان	متوسط /جيد : يمكن ان تتم المشتريات والمبيعات باسعار محددة اداريا ، ولكن يجب ان تدرج الاعانة المقدمة الى المنتجين في تدابير الدعم الاجمالي ويجب تكون هذه المخزونات جزءاً لا يتجزاء من برنامج الأمن الغذائى الوطني.	يجب تكون عملية تحقيق تراكم المخزون وتصريفه شفافه مالياً .
توزيع الاغذية المعانة	جيد : يجب أن تكون الاهلية للحصول على الاغذية و/أو المال لشراء الاغذية بأسعار السوق او باسعار مدعومة مستندة الى معايير محددة المعالم وان تكون اعانة الاسعار على اسس منتظمة مسموح بها ايضاً .	يجب ان تكون المشتريات الحكومية من الاغذية من أجل دعم البرامج المعانة بأسعار السوق: ويقتضى توزيع الاغذية المدعومة شفافية مالية وادارية .
مدفوعات الدخول المباشر	جيد : لاتوجد أثار مشوهة ، ولا توجد زيادة في تدبير الدعم الاجمالي بشرط ان تفى بالمعايير .	غير ممكنة عملياً في معظم سياسات البلدان النامية .
الاستثمار العام (الارشاد والبحث للبنية الاساسية ومرافق التسويق والتخزين)	جيد : لاتوجد عموماً اى اثار مشوهة او اى زيادات في تدبير الدعم الاجمالي .	قد تكون النتائج طويلة الاجل باكثر مما ينبغى ، ولاسيما في البنية الاساسية ويعتبر الاستثمار في التسويق والتخزين استثمار اكثر ربحية ويتعذر تركيزه على هدف معين .
الوصول الى الاسواق : التدابير غير التعريفية	ضعيف : ينبغى ان تحل التعريفات محل التدابير غير التعريفية	يمكن ان تحتاج الى ازالة تدريجية .
	متوسط : جائزة في اطار التعهد بالخفض	ـــــ
اعانات الصادرات	ضعيف : خاضعة لقيود	

أولاً : الحصص التعريفية :

في كندا سوف تطبق الحصص التعريفية على منتجات اللحوم، والالبان والقمح والشعير. وباستثناء منتجات القمح والشعير، لايوجد فرق ، أو يوجد فرق ضئيل فقط، بين كميات الحصص الاولية (1) والنهائية(2) . أما الحصص المتعلقة بمنتجات الالبان والزبد فهي حصص ثنائية (3) .

وفي الاتحاد الاوربي سوف تطبق الحصص التعريفية على منتجات اللحوم ، والالبان والسكر ، والجذور ، وثمار الموالح، والموز ، والذرة، والقمح ، وتقسم هذه الحصص التعريفية الى حصص توريد جارية (ولا يوجد بشأنها فرق بين كميات الحصص الاولية والنهائية ، وحصص توريد ذات حد أنى، وتوجد بشأنها في حالات كثيرة، زيادة كبيرة في الحصص النهائية ، بالقياس الى الحصص الأولية) وباستثناء الذرة، فان جميع حصص التوريد الدنيا هي حصص عالمية . اما حصص التوريد لمنتجات اللحوم البقرية، والضأن ، ومنتجات الالبان والسكر فهي حصص ثنائية.

وفي اليابان، سوف تغطى الحصص التعريفية منتجات الالبان، والقمح ، والشعير، والارز، والفول السوداني ، ودود القز ، وهناك زيادة كبيرة بين الحصص الاولية والنهائية لبعض منتجات الالبان (مصل اللبن) والارز ، والفول السوداني اما الزيادة فمتواضعه بالنسبة للقمح والشعير ، وجميع هذه الحصص عالمية .

وفي الولايات المتحدة ، سوف تغطى الحصص التعريفية اللحوم، ومنتجات الألبان ، ومسحوق الكاكاو والشيكولاته ، والقطن، وجميع هذه الحصص نهائية . أما حصص اللحوم، والجبن ، والشيكولاته ، والقطن ، فهي في اغلب اجزائها حصص ثنائية.

ثانياً : الدعم المحلي :

يوضح الجدول رقم (4) التخفيضات في اجمالي تدابير الدعم الكلية في مجموعةالبلدان الرباعية بين عامي 1995، 2000 ، ومنه يتبين ان اجمالي مستوى الاساس لتدابير الدعم الكليةللبلدان الرباعية يبلغ 143.2 مليار دولار، ومن المتوقع ان ينخفض هذا الاجمالي الى 117.1 مليار دولار في عام 2000 .

---

(1) Initial Quota
(2) Final Quota
(3) Bilateral Quota

جدول رقم (4)
التخفيضات في اجمالي تدابير الدعم الكلي
من مجموعة الدول الرباعية خلال الفترة 1995-2000

الدول / السنوات	كندا	الاتحاد الاوربي	اليابان	الولايات المتحدة الامريكية	مجموع البلدان الرباعية
القاعدة الاجمالية لتدابير الدعم الكلي	4.1	81.4	33.8	23.9	143.2
1995	3.9	79.1	32.6	23.1	1387
1996	3.8	76.8	31.5	22.3	134.5
1997	3.7	74.5	30.4	21.5	130 1
1998	3.5	72.3	29.3	20.7	125.8
1999	3.4	70.0	28.1	19.9	121.4
2000	3.3	67.7	27.0	19.1	117.1

المصدر : الجزء الرابع من جداول التنازلات المرفقة ببرتوكول مراكش

ثالثاً : اعانات التصدير :

يشير جدول التخفيضات في نفقات الميزانية والكميات المعانة في مجموعة البلدان الرباعية الى أنه لن يتم تخفيض نفقات الميزنية ولا الكميات عن مستويات الاساس الى مستوى الصفر بحلول عام 2000 وذلك في كل الاسواق . وجدير بالملاحظة انه في عدد من الحالات تمت جدولة نفقات الميزانية والكميات المعانة بحيث ترتفع مبدئياً ثم تبدأ في الهبوط الى مادون مستويات الاساس في عام 1997 فقط .

وكإستنتاج اولى يفترض العرض السابق أنه من غير المحتمل ان تؤدي التخفيضات التي سوف تجريها مجموعة البلدان الرباعية ، باستثناء حالات قليلة ، الى زيادة في فرص وصول المنتجات الزراعية المعنية الى الأسواق في المستقبل القريب. وبصورة اجمالية يمكن تتبع الاثار المحتملة لاتفاقية الجات على النحو التالي :

5-1 الآثار المحتملة لتخفيض معدلات الدعم :

نظراً لارتكاز اتفاقية التحرير على عدة مبادىء يأتي في مقدمتها تخفيض معدلات الدعم الذي تمنحه الدول للتصدير فانه من المتوقع في المدى المنظور ان تشهد السوق الدولية المتغيرات التالية :

ارتفاع اسعار السلع المتداولة في السوق والمنتجة في الدول تزيد فيها معدلات الدعم والذي سيجري تخفيضه عن اسعار تلك السلع المنتجة في الدول التي لم تمكنها ظروفها الاقتصادية التوسع في برامج الدعم، وذلك بصرف النظر عن كون هذه الدول تنتمي لمجموعة الدول المتقدمة أو النامية .

ارتفاع اسعار السلع المنتجة والمصدرة من الدول المتقدمة بمعدلات اعلى من اسعار السلع المنتجة والمصدرة من الدول النامية نظراً لان معدلات تخفيض الدعم تكون اكبر نسبياً في الاولى مقارنة بالثانية .

ولما كانت الحبوب وبصفة خاصة القمح ، وكذلك الالبان ومنتجاتها ، والسكر ، واللحوم تعد من أهم سلع الغذاء التي يستوردها السوق المصرية ، كما أنها تشكل جزءاً هاماً في الانفاق الاستهلاكي للمواطن المصرى فيهتم الجزء التالي بتقدير اتفاق الجات على الاوضاع الاقتصادية لهذه السلع .

وبالنسبة للقمح فيتوقف مدى التأثير في المدى المتوسط والبعيد على عدة اعتبارات أهمها .

* قدرة القطاع الزراعي المصرى على الاستجابة لعوامل رفع الانتاج والانتاجية بمعنى المدى الذي يمكن احرازه في معدلات تنمية الانتاج المحلي من الحبوب بصفة عامة والقمح على وجه التحديد .

* معدلات الطلب على الحبوب لتوفير الاحتياجات الغذائية البشرية وغير البشرية .

* الدرجة التي سيرتفع اليها السعر العالمي والتي ستأتي محصلة للعرض والطلب الكلي في السوق الدولية . وهذه الدرجة ستتوقف بالضرورة على مدى الاستجابات المتوقعة للدول المنتجة الرئيسية مثل استراليا وكندا والارجنتين ، اذ تشير التقديرات الى انه في الوقت الذي يحتمل فيه زيادة انتاج الارجنتين باعتبار انها اقل الدول في تكلفة الانتاج، فان الانتاج في كل من استراليا وكندا من المحتمل ان يحقق انخفاضاً بسبب الاحلال بمحاصيل اخرى والتي ستصبح اكثر ربحية في الاسواق بعد اتفاقية الجات. وسيحدد ذلك النسب السعرية بين اسعار القمح واسعار كل من الشعير والصوف والضأن والابقار، ويتوقف ذلك على مستوى الارتفاع في سعر القمح. وعموماً فالتقديرات المتاحة بالنسبة للقمح الاسترالي تتراوح بين انخفاض بنسبة 3٪ وارتفاع بنسبة 10٪ ، اما في كندا فاحتمالات احلال الشعير والشلجم محل القمح كبيرة نسبياً ، والتقديرات المتاحة أنه سينخفض بنسبة تتراوح بين 3٪ ، 8٪ .

وكمحصلة اجمالية فانه من المتوقع ان الزيادات في المعروض العالمي من الحبوب – إن تحققت – سوف تكون طفيفة وبالقدر غير الكافي للحد من الزيادات في الاسعار العالمية المرتبطة بتطبيق بنود الاتفاقية خاصة المتعلق منها بانخفاض معدلات الدعم

ولتقدير الآثار المحتملة لاتفاقية الجات على اوضاع السوق المصرية خاصة بالنسبة لسلع الغذاء الرئيسية فقد تم تقدير هذه الاثار لاربع مجموعات سلعية غذائية رئيسية هي القمح والسكر، والالبان ، واللحوم حيث استندت هذه التقديرات الى الاسس التالية .

* قدرت الصادرات والواردات في عام 1995 استناداً الى معدلات النمو المحققة خلال الفترة 1982-1993 .

* اعتمدت الفترة 1990-1993 كفترة اساس لحساب متوسط قيمة الوحدة من الواردات او الصادرات ، والتي قدرت على أساسها قيمة الزيادة الاضافية في عام 1995.

وقد قدرت الآثار المحتملة ، بالنسبة للقمح كما هي مبينة في الجدول رقم (5) وباعتبار ان الزيادة في الاسعار العالمية ينتظر ان تتراوح بين 3.5٪ ، 17٪ حيث قدرت الاعباء الاضافية للاستيراد بما يتراوح بين نحو 21.0 ، 103 مليون دولار .

اما بالنسبة للالبان : ومنتجاتها ، والتي يأتي الاتحاد الاوربي كمصدر رئيسي لهذه المجموعة الرئيسية للسوق المصرية، فان اتفاقية اورجواي تعنى بالنسبة للاتحاد الاوربي في مجال منتجات الالبان ما يلي :

* ان مستويات اعانات التصدير لعام 1993 لن يتم الحصول عليها بعد ذلك .

* ان الاسعار التي سادت بعد التسعينات يجب ان تنخفض بنسبة 15٪ بموجب اتفاقية للتعديلات في نطاق دول الاتحاد الاوربي Mac sharry reform

* زيادة فرص الواردات من دول العالم الثالث من هذه المنتجات .

ومن المتوقع ان تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى انخفاض انتاج الزبد واللبن المجفف والاجبان نتيجة الالتزام بتخفيض الصادرات الى الحدود التي حددتها اتفاقية الجات، والسماح بدخول واردات الاجبان الى اسواق الاتحاد الاوربي. وكنتيجة لهذه الاوضاع فمن المتوقع ان ترتفع اسعار منتجات الالبان بنسب تتراوح بين 29٪ ، 31٪ .

ولتقدير الاثر بالنسبة للسوق المصرية فقد جرى اتباع نفس المنهجية السابق الاشارة اليها عند تناول سلعة القمح، حيث قدرت الزيادة في الاعباء بما يتراوح بين 62.2 ، 66.5 مليون دولار في عام 1995 . وتجدر الاشارة الى ان هذه المجموعة السلعية تأتي في الترتيب مباشرة بعد القمح لاهميتها في هيكل الواردات الغذائية المصرية، وذلك على النحو الموضح تفصيلاً بالجدول رقم (5) السابق الاشارة اليه .

وبالنسبة للحوم : فان تأثير اتفاقية الجات على اللحوم البقرية في دول الاتحاد الأوربي باعتبار انه من اكبر المناطق المصدرة لهذه السلعة تتمثل في انها ستؤدي الى تقليص صادراتها بدرجةكبيرة نتيجة انخفاض الانتاج والارتفاع النسبي في الاستهلاك ، كما أنه

من الصعب تحقيق زيادة ملموسة في الانتاجية خلال السنوات المتبقية من عقد التسعينات وكنتيجة لهذه التغيرات فانه من المنتظر ان ترتفع الاسعار العالمية للحوم البقرية بنسب تتراوح بين 1.5٪ ، 5٪ .

جدول ملحق رقم (5)

الزيادات الاضافية المتوقعة في قيمة الصادرات والواردات المصرية من سلع الغذاء الرئيسية والاثر على الميزان السلعي نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية بتأثير اتفاقية الجات.

السلع	عام 1993			عام 1995		
	الكمية الفعلية	الزيادة الاضافية في القيمة		الكمية المتوقعة	الزيادة الاضافية المتوقعة في القيمة	
		الحد الادنى	الحد الاعلى		الحد الادنى	الحد الاعلى
الواردات						
القمح	5463.81	296.41	1439.71	3934.58	213.45	1036.76
السكر	558.99	147.52	189.67	572.92	151.19	194.39
اللحوم	139.82	21.92	73.06	148.45	23.27	77.57
الالبان	1138.43	108.42	543.49	1398.80	624.70	667.79
الصادرات						
القمح	—	—	—	—	—	—
السكر	0.96	0.21	0.27	1.16	0.25	0.32
اللحوم	2.95	1.80	6.00	3.45	2.10	7.01
الالبان	9.36	2.99	3.19	7.60	2.42	2.59
الميزان السلعي						
القمح	5463.81	296.41	1439.71	3934.58	213.45	1036.76
السكر	558.03	147.31	189.40	571.76	150.94	194.07
اللحوم	136.87	20.12	67.06	145.00	21.17	70.55
الالبان	1129.07	505.44	540.29	1391.20	622.28	665.20

المصدر : جمعت وحسبت من : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قاعدة بيانات أساك 2.0

وبالنسبة للسوق المصرية فقد قدر الاثر الصافي بزيادة أعباء الاستيراد بنحو 2.1 مليون دولار كحد أدني ، ونحو 7.1 مليون دولار كحد اقصى وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالجدول رقم (5) السابق الاشارة اليه .

وفيما يتعلق بالسكر والذي تستورد مصر منه سنوياً نحو 550 الف طن فانه من المتوقع ان تشهد اسعاره العالمية ارتفاعاً بنسب تتراوح بين 3٪ ، 5٪ وذلك بتأثير خفض الحصص المدعومة، والحد من دعم اسعار السكر بتأثير الاتفاقية الجديدة، وتقدر الزيادة الاضافية المتوقعة في كلفة الواردات من السكر بنحو 15.1 مليون دولار كحد ادنى ، ونحو 19.4 مليون دولار كحد اقصى .

وكمحصلة اجمالية وكما تشير المعلومات المتضمنه في الجدول رقم (5) فان الاعباء الاضافية المترتبة على تطبيق اتفاق الجات تقدر بالنسبة للسلع الغذائية الاربع السابق الاشارة اليها بنحو 100.8 مليون دولار كحد ادنى ، ونحو 196.7 مليون دولار كحد اقصى وذلك وفق تقديرات عام 1995 .

وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه التقديرات ما هي الا مؤشرات للأثار المحتملة وان قيمها تخضع للعديد من الاعتبارات خاصة المتعلق منا بقدرة الاقتصاد القومي على المواءمة مع مقتضيات هذه الاتفاقية من ناحية وبالقدرة على الاستفادة من الاستثناءات وبرامج المعونة التي تمنحها المؤسسات الدولية للتخفيف من حدة هذه الآثار من ناحية اخرى .

5-2 الآثار المحتملة لتطبيق مبدأ الشفافية والتبادل .

سبق الاشارة الى أن اتفاق تحرير التجارة في جولة أورجواى اقر مبدأ احلال القيود السعرية محل القيود الكمية ، كما اقر ان يتم تخفيض هذه القيود السعرية والمتمثلة في الرسوم الجمركية بصورة تدريجية ، وأيضاً اتاح الاتفاق امكانية كل دولة من الدول ذات الفائض القابل للتصدير الى النفاذ الى اسواق باقى الدول الاعضاء وفي حدود نسب معينة من الطاقة الاستيعابية لكل دولة وبما لايهدد الانتاج المحلي بصورة واضحة .

وبتطبيق هذه المبادىء على اوضاع السوق المصرية فان الصورة تشير الى امكانيات طيبة لزيادة الصادرات المصرية من بعض السلع ذات الفائض وبصفة خاصة الخضر والفاكهه والمسنوجات والملابس الجاهزة وغيرها من السلع التي تتمتع مصر بميزة نسبية في انتاجها، وذلك شريطة توافر الشروط والمواصفات القياسية المطلوبة في السلع

المصدرة ، ومن ثم فان الاستفادة بما اتاحته هذه الاتفاقية من ميزات في هذا المجال يقتضي اتخاذ تدابير واجراءات لتدعيم التجارة الداخلية خاصة ما يتعلق منها بالتجهيزات التسويقية والرقابة على المواصفات وبما يدعم القدرة على التصدير، هذا الى جانب الاجراءات الخاصة بالترويج للسلع المصرية في الاسواق الخارجية .

6- التوجهات الرئيسية للسياسات التكيفية مع مقتضيات اتفاق تحرير التجارة الدولية:

من المعروف ان المعدلات الانمائية التي يمكن تحقيقها في الانتاج والانتاجية تتأثر عادة بمجموعة من العوامل التي يمكن تصنيفها الى فئتين هما :

* فئة العوامل والمؤثرات الخارجية :

وتضم هذه الفئة العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة المنتج الزراعي او الصناعي مثل مدى اتاحة العناصر التكنولوجية الاغزر انتاجاً والاقل تكلفة ومدى القدرة على تصميم وبناء برامج الترويج والدعاية للمنتجات في الاسواق الخارجية، وكذا مدى القدرة على الحد من الأثار السلبية للقصور في التسهيلات التسويقية المحلية .

* فئة العوامل والمؤثرات الداخلية :

وتضم هذه الفئة العوامل التي يمكن السيطرة عليها من قبل المنتج ومن اهمها مستوى اداء المعاملات الزراعية بأنواعها بالنسبة للمنتج الزراعي وكذا مدى الالتزام بالمواصفات القياسية بالنسبة للمنتج الصناعي .

وبطبيعة الحال يصعب في العديد من الاحوال الفصل الكامل بين العوامل والمؤثرات الخارجية ونظيرتها الداخلية، اذ تؤدي التكنولوجيا المطبقة الى الحد احياناً من اثر بعض العوامل الخارجية وجعلها عوامل قابلة للتحكم والسيطرة نسبياً .

ومن خلال هذا المنظور يمكن الاشارة هنا بايجاز الى أهم التوجهات المقترح ايلائها عناية خاصة في المرحلة المقبلة لزيادة القدرة الوطنية على التكيف مع مقتضيات اتفاق تحرير التجارة الدولية وذلك على النحو التالي :

* تصميم برامج لتطوير ونشر التكنولوجيا الاكثر ملاءمة لزيادة الانتاج المحلي من سلع الغذاء الرئيسية خاصة القمح، والسكر والالبان ومنتجاتها ، واللحوم . على أن تتوزع

الجهود المبذولة في هذا المجال في اتجاهين احدهما لتنمية الانتاجية بتطوير مدخلات الانتاج والمعاملات الزراعية ، وثانيهما بالتوسع الزراعي الافقى في الاراضي الجديدة.

وتجدر الاشارة الى ان مصر قد احرزت تقدماً ملموساً في هذا الاتجاه الا ان الاوضاع المستحدثة تقتضى تضافر الجهود لتحقيق المزيد من التطور في هذا الاتجاه .

* تصميم وبناء برامج اعلامية مكثفة لتطوير الانماط الاستهلاكية في اتجاه التوليفات الغذائية الاكثر ملاءمة من الناحية الصحية والمعتمدة على السلع الغذائية الاكثر اتاحة في السوق المصرية وبأسعار معتدلة نسبياً مثل الخضر والدرنات واللحوم البيضاء في مقابل الحد نسبياً من استهلاك الحبوب والسكر ، واللحوم الحمراء .

* تقوية وتدعيم قاعدة التجارة الداخلية لتكون منطلقاً مناسباً للولوج الى الاسواق الخارجية من ناحية ، وللحد من الهوامش والفواقد التسويقية من ناحية اخرى ، ويتحقق ذلك باتباع العديد من السياسات لعل من اهمها :

- تطوير الاطار التشريعي المنظم للتجارة الداخلية باستصدار القوانين الملائمة لهذه المرحلة او تطوير القائم منها. وفي هذا المجال تجدر الاشارة الى ان وزارة التموين والتجارة الداخلية قد قطعت شوطاً بعيداً في هذا الاتجاه، اذ صدرت التشريعات الخاصة بمكافحة الغش التجاري ، كما بدأ في الاعداد لاصدار القانون الخاص بمنع وتقييد الاحتكار، هذا الى جانب تشكيل التنظيمات الخاصة بحماية المستهلك وغير ذلك من الاجراءات التي تصب جميعها في مجال تنظيم التجارة الداخلية للسلع والخدمات.
- بلورة الفرص الاستثمارية المناسبة والرامية الى تنمية التجارة الداخلية وبصفة خاصة في مجال التسهيلات والمعدات التسويقية وكذا التصنيع الزراعي وذلك باعداد دراسات ما قبل الاستثمار لهذه الفرص الاستثمارية والترويج لها لدى رجال الاعمال وتقديم الدعم الفني والمعنوى للمستثمرين لاخراج هذه المشروعات الى حيز التطبيق .
- التوسع في بناء المخزونات الغذائية الاحتياطية والتي قد تساعد على التخفيف من وطأة الارتفاع الحاد في الاسعار لبعض سلع الغذاء الرئيسية القابلة للتخزين ، وبخاصة الحبوب الغذائية، وهو اجراء يأتي في اطار ما تسمح به الاتفاقية ، حيث لا يخضع الدعم الوارد بالاتفاقية على الانفاق المخصص لتأمين مخزون غذائى احتياطي في اطار برامج الدولة للأمن الغذائي .

- تطوير المواصفات القياسية للسلع المتداولة في السوق بما يتلاءم مع المواصفات الدولية وبصورة تدريجية ، والاعلام عن هذه المواصفات بين المنتجين لتعديل اوضاعهم الانتاجية . وبطبيعة الحال فان تطوير هذه المواصفات يحقق من ناحية حماية السوق المصرية من دخول سلع اقل جودة، وفي نفس الوقت يهيء المناخ المناسب للارتقاء بالانتاج المصرى وبالمستوى الذي يجعله قادراً على المنافسة داخلياً وخارجياً .

- تطوير قواعد المعلومات السوقية للسلع والمنتجات المصرية، وتسهيل انسياب هذه المعلومات لفئة المتعاملين في السوق ، وتجدر الاشارة الى ان وزارة التموين والتجارة الداخلية قد بدأت بالفعل برنامجاً مكثفاً في هذا الاتجاه .

- اتخاذ التدابير المناسبة لحماية السوق المحلية من سياسات الاغراق التى قد تنتهجها بعض الدول أو الشركات المصدرة وذلك بعد الغاء نظام الحواجز الكمية ويقتضى ذلك تطوير القدرات الفنية والتسهيلات المتاحة للقائمين على تتبع مجريات السوق المحلية وماتنتهجه الدول والشركات الاجنبية خاصة متعددة الجنسية من سياسات اغراقية ، وخاصة وان الاتفاقية رغم انها تتيح امكانية معاقبة منتهجي سياسات الاغراق الا ان اعباء الكشف عن هذه السياسات تقع بالدرجة الاولى على الدول المتضررة .

* استخدام الاستثناءات التي تمنحها الاتفاقية في حالات الضرورة لحماية السوق المصرية إذ أن الاتفاق يستثنى من مبدأ الشفافية الدول التي تواجه عجزاً حاداً في موازين مدفوعاتها، أو في حالة حدوث زيادة طارئة في الواردات من سلع معينة وبالقدر الذي يهدد الانتاج المحلي بخطر جسيم .

* استخدام بعض الاستثناءات التي تمنحها الاتفاقية لدعم وتطوير الانتاج الزراعي في بعض المجالات وكذا التسويق الزراعي وذلك بما لايتعارض مع برامج وسياسات الدولة للاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وفي هذا المجال تجدر الاشارة الى ان الاتفاقية تستثنى من تخفيضات الدعم ذلك المقدم في صورة اعانات للمدخلات الزراعية والائتمان الزراعي وكذا الدعم المقدم للابحاث الزراعية والخدمات التدريبية والارشادية ، هذا بالاضافة الى الدعم الخاص بالحد من تكاليف التسويق الزراعي شاملاً عمليات المناولة ، والنقل الداخلي ، والشحن الدولي .

* العمل على اقامة وتدعيم علاقات تجارية مع الدول النامية والصديقة الى جانب الدول العربية، والتي يمكن ان تحل محل الاسواق التقليدية المصرية في الاستيراد والتصدير وفي هذا الاطار فانه من المفيد الاتجاه لاقامة تكتل اقتصادي عربي ، أو احياء وتنشيط اتفاقية السوق العربية المشتركة، واستكمال بناء هياكلها واجهزتها المؤسسية الفنية والادارية والتشريعية وكذا تدعيم العلاقات التجارية مع الدول النامية في افريقيا وامريكا الجنوبية وآسيا، ويمكن ان يتسع نطاق هذه العلاقات بقيام روابط اقتصادية ترقى الى ان تأخذ شكلاً من اشكال التكتلات الاقتصادية ، خاصة وأن الاتفاقية تستثنى من مبدأ الدولة الاولى بالرعاية (مبدأ عدم التمييز) الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الدولية. ويتسع نطاق هذا الاعفاء من التمييز بالنسبة للدول النامية المتكتلة اقتصادياً دون تطبيق شروط الانتماء الى اقليم جغرافي معين .

ملخص لمحاضرة
الاستراتيجية الزراعية للدولة
وعلاقتها بخدمة قضايا التنمية الزراعية

ملخص لمحاضرة الإستراتيجية الزراعية للدولة وعلاقتها بخدمة قضايا التنمية الزراعية

دكتور/ سعد نصار
مدير مركز البحوث الزراعية
والمشرف على قطاع الشئون الاقتصادية

تستهدف إستراتيجية الزراعة المصرية إحداث التنمية الزراعية في اطار منظور اقتصادي واجتماعي قومي شامل يغطي الانتاج وزيادته والخدمات وإتساع مجالها ، وكذلك انماط السلوك الاجتماعي والقيم السائدة إستجابة للمتغيرات السياسية والتكنولوجية والمؤسسية على الاصعدة المحلية والإقليمية والدولية . وقد تم وضع استراتيجية للتنمية الزراعية بحيث تتوائم وتتسق بصورة افضل مع متغيرات عصر التسعينات.

وتهدف استراتيجية الزراعة المصرية في التسعينات الى تحقيق التنمية الزراعية المتواصلة والحفاظ على البيئة ، ذلك ان التنمية الاقتصادية مرتبطة بالموارد القابلة للتجدد فالنمو الاقتصادي يلقى بضغوط متزايدة على البيئة الطبيعية حيث ان النشاط الاقتصادي الآخذ في الارتفاع يمكن ان يتسبب في مشكلات للبيئة وان كان في وسعه ايضاً ، بفضل السياسات والمؤسسات المناسبة ، ان يساعد على التصدي لها .

وهكذا تعتبر التنمية المتواصلة من الاهداف الهامة في التسعينات بإعتبار انها تجمع بين تحقيق الكفاءة والاستمرارية والعدالة في توزيع الدخل وإستغلال الموارد بين الاجيال وصيانتها والحفاظ على البيئة .

فبالنسبة للموارد الارضية تستهدف الاستراتيجية زيادة انتاجية الارض مع الاحتفاظ بقدرتها الانتاجية وصيانتها وعدم ضياعها بالتجريف ، وتحسين الخواص الاقتصادية والفيزيقية للأرض الزراعية القديمة ، وحمايتها من التدهور الانتاجي، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور اكبر في استصلاح واستزراع الاراضي الجديدة والحد من التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية.

وبالنسبة للموارد المائية فإن الاستراتيجية تستهدف ترشيد استخدام المياه وزيادة مصادرها وحمايتها من التلوث . وتوجيه استخدام المياه بين الانشطة الانتاجية والقطاعات المختلفة بما يضمن الحصول على اعلى قيمة مضافة لعنصر المياه وتقليل التوجه لانتاج المحاصيل ذات الاحتياجات العالية في استخدام مياه الري . وتوفير المياه اللازمة لاستصلاح واستزراع

الاراضي الجديدة، والعمل على التنسيق بين دول حوض النيل فيما يتعلق بتوزيع ايراد النهر لضمان استقرار حصة مصر من المياه واعادة استخدام مياه الصرف الزراعي دون الاضرار بخواص التربة الزراعية ، واعادة النظر في مدة السدة الشتوية بهدف توفير مياه الري المهدرة، والتحول من نظم الري بالراحة الى الري بالرفع لتوفير المياه من ناحية والحفاظ على خصوبة الارض من ناحية اخرى.

وبالنسبة للموارد البشرية تستهدف الاستراتيجية تحسين اوضاع التنمية البشرية لسكان الريف المصري وتنمية وتطوير المجتمعات الريفية الى مجتمعات واعية قادرة على تحقيق اهدافها وحل مشاكلها في ضوء الاستخدام الامثل لمواردها المتاحة في اطار المشاركة الشعبية واللامركزية في التخطيط الاقليمي الزراعي . وزيادة فعالية دور اجهزة الارشاد والتعليم والتدريب الزراعي . واستقرار العلاقة بين المالك والمستأجر بالشكل الذي لايترتب عليه حدوث اي اختلالات في السلام الاجتماعي . مع ضرورة ادماج المرأة الريفية في التنمية ادماجاً فعالاً يتفق مع الاطار الاجتماعي لدور المرأة في الريف المصري بإعتبارها نصف عدد سكان الريف . وتستهدف الاستراتجية خلق فرص عمل منتجة للشباب في الريف والمساهمة في حل مشكلة البطالة .

كذلك تستهدف الاستراتيجية تنمية الموارد الرأسمالية وزيادة مصادرها وصيانتها ، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور اكبر في الإستثمارات الزراعية حيث يقتصر الدور المستقبلي للحكومة في تهيئة المناخ الملائم للإستثمار وليس الانتاج وذلك بتوفير المعلومات للقطاع الخاص حول فرص ومجالات الاستثمار ، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في اعمال استصلاح واستزراع الاراضي ، وتخلى الحكومة تدريجياً عن تجارة وتوزيع مستلزمات الانتاج لصالح القطاع الخاص .

ولتحقيق فرص الاستخدام المتكامل والرشيد للموارد وحمايتها لتغطية الاحتياجات المستقبلية للأعداد المتزايدة من السكان في جمهورية مصر العربية مع الحفاظ على القدرة الانتاجية لمواردها المتاحة ، قامت الاجهزة المختصة في مصر بالعديد من الدراسات والبحوث تستهدف في جملتها معرفة الطاقة الإنتاجية الحدية لكل مورد ، وما يمكن تجنبه من فقد عند الاستغلال او الاستخدام او مايمكن توفيره اذا ما استخدمت مقننات وضوابط تتفق والمعايير الدولية الحديثة.

وفي هذا الصدد تتجه الاجهزة المسئولة عن الموارد المائية في مصر الى ترشيد استخدام المياه، فضلاً عن انشاء السدود والخزانات او مشروعات لتطوير نظم نقل وتوزيع المياه لاستقطاب الفواقد المائية . وهي وغيرها من وسائل انما تعني توفير فرص افضل للإستخدامات المائية .

ويواكب ذلك مايتم تحقيقه في مجال التنمية الزراعية واستصلاح الاراضي سواء في تحديد

الاراضي القابلة للإستصلاح على مياه النيل او المياه الجوفية او تلك التي يتم استصلاحها للزراعة في مناطق مختلفة من جمهورية مصر العربية.

كذلك تتجه جهود الدولة في مجال الثروة الحيوانية الى التوسع في انتاج اللحوم والبيض والالبان مع التدخل في انماط الاستهلاك وعدم اغفال القدرة الوراثية للحيوان ومكافحة مايصيبه من امراض سائدة.

وبالنسبة للثروة السمكية كبديل معاون للإنتاج البروتيني تتجه الدراسات لتحديد فرص التوسع في الاستزراع السمكي والوصول الى الانتاج الامثل من المصادر الطبيعية.

وتستهدف الاستراتيجية تحقيق الامن الغذائي والتوسع في الصادرات الزراعية من خلال التوسع في الانتاج افقياً ورأسياً مع خفض تكلفة الانتاج وتحسين الجودة وزيادة القدرة على المنافسة الدولية .

واذا كانت الصحارى تمثل اكثر من 96٪ من المساحة الكلية لمصر فانه يصبح من اللازم ازاء التزايد السريع لمعدلات النمو السكاني ، زيادة المساحة المخصصة للسكن والنشاط الحيوي بعيداً عن الاراض الزراعية التي تعاني من زحف العمران اليها . ويتطلب ذلك تحديد المناطق ذات الامكانات الانمائية في تلك الصحارى وانشاء واقامة تجمعات عمرانية وفق الضوابط العمرانية المتعارف عليها .

كما ان الاهتمام بالجوانب البيئية والحفاظ على البيئة يعتبر من القضايا الهامة التي تتزايد الحاحاً خلال التسعينات، وذلك بمفهومها الشامل الذي يتضمن ليس فقط جانب الموارد المائية او الارضية، وانما ايضاً يتضمن برامج المقاومة المتكاملة للآفات وتقليل الاثار الضارة على البيئة من مختلف انشطة الانتاج الزراعي ، ولاشك ان تحقيق هذا الهدف يساهم في تحقيق هدف التنمية المتواصلة بمفهومه الشامل ويضمن استمرارية النمو.

الامن الغذائى
ومحددات التجارة واستخدام المياه
حالة دراسية
للجمهورية العربية السورية

الامن الغذائي ومحددات التجارة وإستخدام المياه
حالة دراسية للجمهورية العربية السورية

إعداد
الدكتور محمد أبريق

1- تمهيد :

يعتبر القطاع الزراعى فى الجمهورية العربية السورية من أهم القطاعات الانتاجية فهو يساهم بجزء هام من الناتج المحلي الاجمالي ويشكل مصدر رزق لاعداد كبيرة من السكان ، اضافة لكونه القطاع المنتج للغذاء وللمواد الخام اللازمة لصناعات متعددة وللسلع التصديرية التى تساهم فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات.

ولقد حظيت التنمية الزراعية باهتمام خاص فى الاستراتيجيات الانمائية اعتبارا من النصف الثاني من الثمانينات وكانت لها الافضلية فى تأمين المستلزمات على كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى ، نظرا لتميز سورية بوفرة مقومات التنمية الزراعية من الموارد الطبيعية والبشرية.

كما هيأت برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى المناخ الاقتصادى المناسب لمعالجة الاختلالات الهيكلية فى البنيان الاقتصادى وزيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة وزيادة قوة العمل المنتجة ورفع انتاجيتها.

2- مؤشرات الاداء الاقتصادى :

يتضمن الجزء التالى عرضا لبعض مؤشرات الاداء الاقتصادى فى سورية بهدف التعرف على الملامح الرئيسية لاداء القطاع الزراعى وللآثار التى خلفتها السياسات الزراعية التى انتهجتها الدولة فى نهاية الثمانينات.

2-1 : الناتج المحلي الاجمالى والناتج الزراعي :

بلغ الناتج المحلي الاجمالى بسعر السوق وباسعار 1985 الثابتة نحو 20578 مليون دولار وذلك كمتوسط للفترة 1984-1986 وارتفع هذا الناتج الاجمالي مع بداية التسعينات حيث بلغ فى المتوسط خلال الفترة 1992-1994 نحو 28999 مليون دولار وتقدر نسبة التغير بنحو 40.9٪ فيما بين الفترتين . الجدول رقم (1) . وقد شهد الناتج المحلي

جدول رقم (1)

الناتج المحلى الاجمالى والزراعى ونصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى والزراعى بسعر السوق
خلال الفترة (1984-1986) والفترة (1992-1994)
(بأسعار 1985 الثابتة)

البيان	السنوات			متوسط الفترة	السنوات			متوسط الفترة
	1984	1985	1986		1992	1993	1994*	
عدد السكان فى منتصف العام (1000 نسمة)	9934	10267	10612	10271	12958	13393	13844	13398
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (مليون دولار)	20110	21340	20284	20578	27187	29001	30810	28999
نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (دولار)	2024	2078	1911	2004	2098	2165	2225	2163
الناتج المحلى الزراعى بسعر السوق (مليون دولار)	4221	4478	4767	4489	5810	6041	6510	6120
النسبة المئوية للناتج المحلي الزراعي	21	21	23	22	21	21	21	21
نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي (دولار)	425	436	449	437	448	451	470	456

المصدر : جمعت وحسبت من المكتب المركزى للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لعام 1995 ، دمشق 1995
* أرقام مبدئية

الاجمالي بعض التقلبات متأثرا بالعديد من العوامل الاقتصادية والطبيعية أسفرت احيانا عن معدلات نمو سالبة ، فتراجع الناتج المحلي الاجمالى فى عام 1986 نتيجة تناقص مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرق وقطاع الصناعة والتعدين بسبب تدهور أسعار النفط .

بلغ الناتج المحلي الزراعى بسعر السوق وبأسعار 1985 الثابتة نحو 4489 مليون دولار كمتوسط للفترة 1984-1986 ، وازداد هذا الناتج الزراعي الى نحو 6120 مليون دولار كمتوسط للفترة 1992-1994، و بذلك تقدر نسبة التغير فيمابين الفترتين على الترتيب بنحو 36.3٪.

ومع أن الزراعة فى سورية تتميز بمعدلات للاداء غير منتظمة وغير مستقرة ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى اعتمادها على الامطار بصفة أساسية الا أن المجهودات المكثفة نحو التوسع فى الاراضى المروية وكذلك استقرار كميات الهطولات المطرية خلال السنوات الماضية أديا الى ثبات الانتاج الزراعى خلال تلك الفترة .

على الرغم من التطور الكبير الحاصل فى القطاع الزراعى الا أن مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى انخفضت خلال فترتتى الدراسة وذلك من نحو 22٪ لمتوسط الفترة 1984-1986 الى نحو 21٪ لمتوسط الفترة 1992-1994 ويعزى ذلك بالدرجة الاولى الى زيادة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين من نحو 17٪ الى نحو 31٪ خلال تلك الفترة .

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالى مؤشرا لمدى التقدم فى البنيان الاقتصادى للدولة حيث لايمكن الاعتماد على القيمة الاجمالية للناتج المحلي الاجمالي للحكم على المستوى الاقتصادى للدولة دون الاخذ فى الاعتبار عوامل عديدة وأهمها عدد السكان.

ويبين الجدول رقم (1) ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالى من 2004 دولار لمتوسط الفترة 1984-1986 ، لنحو 2163 دولار لمتوسط الفترة 1992-1994 . وذلك بمعدل نمو سنوى بلغ 0.9٪ وهو مايعنى أن معدل النمو فى الناتج المحلي الاجمالى فاق معدل نمو السكان.

حظى قطاع الزراعة فى نهاية الثمانينات والتسعينات بدفعة قوية وكثير من الدعم والاهتمام، وبلغ معدل النمو فيه نحو 4٪ سنويا وفاق معدل النمو السكانى والبالغ 3.4٪ وهو ما أدى الى تزايد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعى خلال فترتى الدراسة 1984-1986 ، 1992-1994 ، من نحو 437 دولار الى 456 دولار.

2-2 : ميزان المدفوعات :

من المعروف أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن محصلة الموازين التجارية السلعية ، وصافى السلع الاخرى والخدمات والدخل ، وصافى التحويلات دون مقابل ، وميزان الحساب الجارى ، وميزان حساب رأس المال ، بالاضافة لصافى السهو والخطأ، وتبين تقديرات موازين المدفوعات خلال الفترة 1980-1994 أنها شهدت تذبذبا كما تفاوت العجز أو الفائض السنوى خلال الثمانينات حيث سجلت عجزا يقدر بنحو 229.1 مليون دولار عام 1980 وفائضا بنحو 101 مليون دولار عام 1982، ثم بدأت تسجل فائضا مع بداية التسعينات قدر بنحو 36 مليون دولار عام 1990 ارتفع الى 76 مليون دولار عام 1992 (1) ثم عاد واصبح سالبا خلال عامى 1993-1994.

وتشير بيانات الميزان السلعى الغذائي خلال الفترة 1990-1994 الى انخفاض قيمة العجز وتقلص الفجوة الغذائية خلال تلك الفترة ، فبعد أن كانت قيمة العجز الغذائي نحو 201.27 مليون دولار عام 1990 انخفضت الى نحو 46.19 مليون دولار عام 1994.

فبالنسبة للحبوب تشير البيانات الى انخفاض قيمة العجز من نحو 376 مليون دولار عام 1990 الى نحو 105.29 مليون دولار عام 1994 ، واذا ما أخذ بعين الاعتبار المخزون السنوى المتوفر من القمح اعتبارا من عام 1992 حيث بلغ الانتاج 3.04 مليون طن ، 3.63 مليون طن ، 3.70 مليون طن فى الاعوام 1992 ، 1993 ، 1994 على الترتيب، على حين أن الاستهلاك السنوى لمتوسط تلك الفترة يقدر بنحو 2.5 مليون طن ، الامر الذى يمكن معه بأن سورية قد حققت الاكتفاء الذاتى فى مجال الحبوب.

كما حققت مجموعة الخضر زيادة فى قيمة الفائض من نحو 95.6 مليون دولار عام 1990 الى نحو 193.57 مليون دولار عام 1994.

كما زادت قيمة الفائض لمجموعة الفاكهة من نحو 57.3 مليون دولار عام 1990 الى نحو 106.64 مليون دولار عام 1993 ، ثم تحولت قيمة الفائض الى عجز قدر بنحو 88.6 مليون دولار عام 1994 وذلك بسبب السماح باستيراد الموز بعد المنع الذى دام عدة سنوات ومانتج عن ذلك من اقبال شديد لاستهلاك هذه المادة فبلغت قيمة مستورداتها نحو 150.54 مليون دولار عام 1994.

كذلك زادت قيمة الفائض لمجموعة البقوليات من نحو 31.7 مليون دولار عام 1990

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية فى عقد الثمانينات - التقرير الشامل - الخرطوم 1994

الى نحو 67.11 مليون دولار عام 1994.

بالمقابل تزايدت قيمة العجز لمجموعة الزيوت والشحوم من نحو 12.4 مليون دولار عام 1990 لنحو 88.75 مليون دولار عام 1994.

كما تزايدت قيمة العجز لمجموعة اللحوم من نحو 0.22 مليون دولار عام 1990 الى نحو 3.93 مليون دولار عام 1994 ، وهذا العجز ناتج عن نقص فى اللحوم الحمراء الذى يقابله فائض باللحوم البيضاء .

وتراوح العجز فى مجموعة الاسماك بين نحو 0.35 مليون دولار لكل من عامى 1990 و 1994 وبين نحو 0.76 مليون دولار عام 1993.

كما تشير بيانات الجدول رقم (2) الى تزايد قيمة العجز للالبان والبيض من نحو 3.1 مليون دولار عام 1990 الى نحو 19.95 مليون دولار عام 1994 ، ونتج هذا العجز عن نقص فى منتجات الالبان ، فى حين حقق البيض فائضا فى جميع سنوات الدراسة.

3- برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى سورية :

3-1 : منهجية التطبيق :

طبقت سورية برامج الاصلاح الاقتصادى لعلاج الاختلالات الهيكلية فى بنياتها الاقتصادية والناجمة عن المتغيرات الخارجية والداخلية ، ويتلخص مضمون برامج التعديلات الهيكلية السورية فى تهيئة المناخ الاقتصادى المعافى والمستقر لتحقيق النمو المتواصل لمعالجة الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد ، وتتمحور الاصلاحات الاقتصادية حول مايلى :

- الاصلاح المالى والنقدى ونظم الائتمان.
- تحرير نظم التسويق والتسعير من التدخل الحكومى المباشر وغير المباشر.
- تقليص دور القطاع العام فى النشاطات الاقتصادية الانتاجية ، وتركيزه فى اعداد البنية الاساسية المساعدة للانتاج والتشريعات والاشراف والرقابة.
- الاعتماد بنسبة أكبر على القطاع الخاص . فى إطار من الحوافز التشجيعية للاستثمار والتشغيل . وقد اعتمدت سورية على التكيفت السياسي بفعل العوامل الذاتية وبدون التدخل من جهات خارجية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى واستشعرت ضرورة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية دون الدخول فى أزمات إقتصادية .

وتبنت سورية سياسات الاصلاح الاقتصادى فى مجالات التعديلات الهيكلية التالية :

جدول رقم (2)

الميزان السلعى الغذائي لاهم المجموعات السلعية الرئيسية لسورية

من عام 1990 - 1994

(مليون دولار)

البيان / السنوات	(1) 1990	(1) 1991	(1) 1992	(2) 1993	(2) 1994
الحبوب	376.00 -	252.60 -	195.60 -	172.29 -	105.29 -
الخضر	95.60	95.10	108.40	130.39	193.57
الفاكهة	57.30	20.80	27.60	106.64	88.60 -
البقوليات	31.70	14.60	11.40	25.40	67.11
الزيوت والشحوم	12.40 -	19.50 -	29.30 -	94.99 -	88.75 -
اللحوم	0.22 -	0.22 -	0.99 -	2.36 -	3.93 -
الاسماك	0.35 -	0.68 -	0.52 -	0.76 -	0.35 -
الالبان والبيض	3.10	8.00 -	16.40 -	24.09 -	19.95 -
المجموع	201.27 -	150.50 -	95.41 -	32.06 -	46.19 -

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية فى عقد الثمانينات ، التقرير الشامل الخرطوم ، كانون أول 1994

(2) المكتب المركزى للاحصاء ، احصاءات التجارة الخارجية عامى 1993 ، 1994 ، دمشق 1994 ، 1995

- سياسات مالية ونقدية تقشفية .
- تخفيض الانفاق الحكومى .
- سياسات مرنة لسعر الصرف .
- اصلاح القطاعات الانتاجية واعادة هيكلتها .
- إنهاء احتكار المؤسسات والشركات العامة فى مجال التسويق .
- الغاء تدخل الحكومة فى الاسعار ، والغاء التسليم الاجبارى للانتاج .
- رفع الدعم الحكومى عن السلع ومستلزمات الانتاج .
- تقليل القيود الحمائية الجمركية على الاستيراد .
- الاعتماد على آلية السوق فى تحديد الاسعار وتنظيم استغلال الموارد الزراعية والاقتصادية .
- تنشيط الانتاج عن طريق الحوافز وتشجيع وضمان الاستثمار .

وبالنسبة لسورية التى تكيفت سياسيا دون الحصول على قروض من صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى فقد ارتبط التدرج فى سياساتها بواقع التطور الاقتصادى ودرجة تفاعل الادارة الاقتصادية مع هذه التطورات التى بدأت اعتبارا من عام 1988 .

ففى مجال السياسات المالية والنقدية التقشفية شهدت النفقات العامة، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى، تراجعا هاما خلال الفترة من 1985-1990 حيث انخفضت من نحو 28.3 ٪ عام 1985 الى نحو 14٪ عام 1990 ومن المتوقع أن تصبح 15.1٪ عام 1995 (1) ، وقد أنعكس هذا التراجع فى النفقات على عجز الميزانية العامة ، حيث تراجع العجز كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ويرجع هذا التحسن أساسا الى السياسات الاقتصادية التى تطبقها الحكومة والهادفة الى خفض النفقات الاستهلاكية وتوجيه الجزء الاكبر منها الى الانفاق الاستثمارى. كما طبقت سياسة نقدية غير توسعية بهدف السيطرة على معدل التضخم الذى انخفض من نحو 56.1٪ عام 1987 الى نحو 7.7٪ عام 1995 (1) . ويعود ذلك الى التحسن الذى شهده قطاع الانتاج نتيجة مشاركة القطاع الخاص بشكل كبير فضلا عن امتصاص السيولة المتداولة من طرف المصارف على شكل ودائع بهدف توجيهها الى المجالات الاستثمارية . حيث ارتفع اجمالى الودائع المصرفية من 33.7 مليار ليرة سورية عام 1985 الى 66 مليار ليرة سورية عام 1990 ثم الى 140.6 مليار ليرة سورية عام 1994 (2).

كما بدىء بشكل تدريجى بخفض سعر الصرف للنقد المحلي عن طريق تطبيق أسعار

(1) محمد سراقبى ، واقع الاستثمار فى الجمهورية العربية السورية ، دمشق 1995

(2) المكتب المركزى للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1995 ، دمشق 1995

مختلفة لصرف النقد الاجنبى بدءاً بالسعر الرسمي وإنتهاءاً بأسعار الدول المجاورة بهدف توحيد هذه الاسعار وجعل أسعار النقد فى الدول المجاورة هى الاسعار الوحيدة السائدة .

وسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فى مجالات الانتاج الصناعى والتعدينى وإشادة البنى التحتية التى كانت محصورة بالقطاع العام أو المشترك . ففى الصناعات التحويلية سمح للقطاع الخاص بالاستثمار فى (31) مجالا جديدا من أهمها صناعة الغزل والنسيج ، والسجاد الآلي والموكيت والزجاج والاطارات وطحن الحبوب والسكر والزيوت النباتية والاسمنت ، وفى مجال التعدين سمح للقطاع الخاص باستخراج ملح الطعام وفى مجال البنى التحتية سمح للقطاع الخاص باقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ، وفى مجال النقل البحرى سمح له أيضا باقامة شركة بمساهمة مشتركة سورية وسعودية.

وفى مجال التسويق الزراعى أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة فى التسويق الداخلى للقطن والحمص والعدس والشعير والقمح الى جانب القطاع العام وترك تسويق المحاصيل الاخرى كالحمضيات ، والتفاح ، والفول السودانى وفول الصويا للمنافسة ، كما تركت أسعار كافة المحاصيل الزراعية التى لاتشارك الدولة فى شرائها لتحدد اعتمادا على آلية السوق وحسب قانون العرض والطلب ، ورفع الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج من أسمدة ومواد مكافحة وبذور محسنة وانقص هذا الدعم علي المحروقات ومياه الرى . وسمح للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الانتاج وقطع الغيار مع تحمل اعباء التمويل ، وأعطيت المرونة المطلوبة للتعرفة الجمركية لتتماشى مع الاسعار ، وشجع كل مايمكن تصديره بدلا من تصدير الفائض.

وفى سبيل تنشيط الانتاج عن طريق الحوافز وتشجيع وضمان الاستثمار صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم (10) لعام 1991 بهدف استثمار اموال المواطنين العرب السوريين المقيمين منهم والمغتربين ورعايا الدول العربية والاجنبية فى المشاريع الزراعية والصناعية والنقل وغيرها من المجالات التى يقررها المجلس الاعلى للاستثمار وفقا لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة العامة للدولة.

كما يهدف الى توجيه الفوائض النقدية نحو التنمية والانتاج والاستفادة من الامكانيات المتاحة للقطاعين الخاص والمشترك وتشجيعها بشتى الطرق والوسائل على المشاركة مع القطاع العام فى بناء القاعدة الاقتصادية للبلاد وتنفيذ خطة التنمية وزيادة الموارد المتاحة للتنمية عن طريق خلق المناخ الاستثمارى المناسب الذى يساعد على جذب رؤوس الاموال

المحلية والاجنبية وتوظيفها فى القنوات الانتاجية بمايعود على البلاد بالخير والفائدة سواء فى تلبية الاحتياجات المتنامية لمواطنيها ، وفى توفير متطلبات خطط البناء القائمة فيها ، أو فى دعم الفعاليات الاقتصادية المختلفة بهدف زيادة التصدير والحد من الاستيراد وتحقيق عائدات أوفر من القطع الاجنبى فضلا عن ايجاد فرص عمل جديدة للاعداد المتزايدة من السكان فى مجالات الاستثمار :

أ- حددت المادة الثالثة من القانون مجالات الاستثمار التى يشملها هذا القانون بالمشاريع التالية :

- المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني بمافى ذلك مشاريع تصنيع سائر المنتجات الزراعية.
- المشاريع الصناعية المتاحة للقطاعين الخاص والمشترك.
- مشاريع النقل.
- المشاريع التى يقرر المجلس الاعلى للاستثمار شمولها باحكام هذا القانون.

ب - وقد أجازت المادة الحادية والثلاثون منه تشميل بعض المشاريع القائمة بالاعفاءات والمزايا والتسهيلات (باستثناء الاعفاءات من الضرائب والرسوم) وذلك وفقا لاهميتها وحيويتها للاقتصاد الوطني .

3-2 : الشروط الواجب مراعاتها فى المشاريع :

أشترطت أحكام المادة الرابعة عند الموافقة على إقامة المشاريع وفق احكام هذا القانون :

- أن تكون منسجمة مع أهداف الخطة الانمائية.
- أن تستخدم ما أمكن الموارد المحلية المتاحة.
- أن تساهم فى انماء الناتج القومى وزيادة فرص العمل.
- أن تؤدى الى زيادة التصدير وترشيد الاستيراد.
- أن تستخدم الالات والتقنيات الحديثة الملائمة لحاجات الاقتصاد الوطنى وبموجب هذه المادة فان تطبيق احكام مشروع القانون والاستفادة من مزاياه ستنحصر فى اطار المشاريع ذات الحيوية الاقتصادية.

3-3 : المزايا والتسهيلات والاعفاءات :

بموجب احكام المادة الحادية عشرة من القانون يحق للمشاريع أن تستورد استثناء من احكام وقف ومنع وحصر وتقييد الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ واحكام أنظمة القطع :

- جميع احتياجاتها من آلات وآليات واجهزة وتجهيزات ومعدات وسيارات عمل وباصات لتخديم المشاريع وغيرها من المواد اللازمة لاقامتها او توسيعها أو تطويرها شريطة تحديد هذه الاحتياجات من الجهة المختصة.
- سيارات الخدمة السياحية ويحدد عددها طبقا لطبيعة كل مشروع.
- المواد والمستلزمات اللازمة لتشغيل المشاريع.

ونصت المادة الثانية عشرة من القانون على اعفاء المستوردات المنصوص عنها فى الفقرة (أ) من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية وغيرها شريطة استخدامها حصرا فى اغراض المشروع كما أشترطت عدم التخلى عنها الا بموافقة المجلس الاعلى للاستثمار وبعد دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليها وفق حالتها الراهنة.

وقد ميز القانون فى الاعفاء من الضرائب بين المشاريع التى تقوم بها شركات مشتركة تساهم الدولة بجزء من رأسمالها فأعفاها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل لمدة سبعة سنوات اعتبارا من تاريخ بدء الانتاج أو الاستثمار الفعلى وفقا لطبيعة المشروع.

كما منح القانون اعفاءات اضافية لمدة سنتين للمشاريع التى تتجاوز حصيلة صادراتها السلعية او الخدمية (50٪) من مجموع انتاجها خلال مدة الاعفاء وقضى القانون بوجوب حسم الفترة التى تزيد عن ثلاث سنوات لتأسيس المشروع من أصل مدة الاعفاء.

وتجدر الاشارة الى أن قانون ضريبة الدخل على الارباح الصادر بالقانون رقم 20 لعام 1991 قد خفض نسبة الضرائب السارية المفعول حيث أصبحت هذه النسب تتراوح بين 10٪ و 45٪ حسب شرائح الدخل المحددة بهذا القانون بمافى ذلك اضافات الدفاع الوطنى ورسوم المدارس ، وأعطي قانون ضريبة الدخل رقم 20 لعام 1991 ميزة خاصة للشركات المساهمة والشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة فى القطاعين الخاص والمشترك والتى مركزها فى سورية عن جميع نشاطاتها فجعل الضريبة نسبة مقطوعة حددت كمايلى :

32٪ للشركات المساهمة الصناعية.

40٪ للشركات المساهمة الاخرى غير الصناعية.

42٪ للشركات المساهمة الصناعية ذات المسؤولية المحدودة التى تتجاوز قيمة الالات المستخدمة فيها للعمل الصناعى خمسة ملايين ليرة سورية.

كما أعطى ميزة خاصة أيضا للارباح الصافية الناجمة عن عمليات التصدير الى دول القطع الحر حصرا فجعل هذه الضريبة 35٪ عوضا عن 45 ٪ من الاحوال العادية.

وبموجب المادة 16 من القانون يسمح للمستثمر أن يفتح لصالح مشروعه المرخص حسابا بالنقد الاجنبى لدى المصرف التجارى السوري يقيد فى الجانب الدائن منه 100٪ من حصيلة رأسمال المشروع المدفوع بالنقد الاجنبى ومن القروض التى يحصل عليها بالعملات الاجنبية وكذلك 75٪ من حصيلة العملات الاجنبية الناتجة عن عائدات التصدير والخدمات المتحققة من نشاطاته . ويقيد فى الجانب المدين من الحساب المذكور المبالغ اللازمة لتغطية جميع اعباء ومتطلبات واحتياجات المشروع من النقد الاجنبى بمافى ذلك الاستحقاقات المسموح بتحويلها للمغتربين السوريين والمستثمرين العرب والاجانب وكذلك اجور العاملين غير السوريين فى المشروع.

وبموجب المادة 24 من القانون سمح للمستثمرين من السوريين المغتربين ومن رعايا الدول العربية والاجنبية (الذين كانت مساهمتهم مدفوعة أصلا بالعملة الاجنبية) باعادة تحويل قيمة حصتهم الصافية من المشروع بالنقد الاجنبى الى الخارج بعد انقضاء خمس سنوات على استثمار المشروع ، كما سمحت الفقرة (ب) من المادة نفسها باعادة تحويل المال الخارجى الى الخارج بعد ستة أشهر من تاريخ وروده اذا حالت دون استثماره ظروف خارجة عن ارادة المستثمر وبموجب الفقرة (ج) من هذه المادة يسمح سنويا بتحويل الارباح والفوائد التى يحققها المال الخارجى المستثمر الى الخارج.

3-4 : نتائج قانون تشجيع الاستثمار :

بعد مرور حوالى اربعة سنوات على تطبيق قانون تشجيع الاستثمار رقم (10) الصادر فى 1991/5/4 نجح هذا القانون حتى الان فى جذب عدد كبير من المستثمرين السوريين والعرب والاجانب وان قيمة الاستثمارات التى قاربت على 6.5 مليار دولار لدليل يبين نجاح

القانون وذلك يعود الى المناخ الاستثمارى الملائم الذى تتمتع به الجمهورية العربية السورية وقناعة المستثمرين بسلامة هذا المناخ.

فقد بلغ عدد المشاريع المشملة باحكامه حتى نهاية شهر آب 1995 (1349) مشروعا استمثاريا بلغت تكاليفها الاستثمارية التقديرية 255198448 الف ليرة سورية منها بالقطع الاجنبى 194827504 ألف ليرة سورية وقدرت قيمة الالات والتجهيزات المستوردة لهذه المشاريع 147292480 ألف ليرة سورية وبلغ عدد فرص العمل المتاحة حتى ذلك التاريخ 93643 فرصة عمل .

4- محددات التجارة :

4-1 : سياسة الحماية :

تطبق سورية سياسة تجارية حمائية إذ تفرض بعض القيود على عمليتى الاستيراد والتصدير ، الا أن قدرا من تحرير التجارة قد تحقق فى إطار التعديلات الهيكلية.

أ- الحواجز الجمركية :

تعتبر معدلات التعرفة الجمركية فى سورية عالية نسبيا مقارنة مع دول العالم الاخرى ، وتطبق هذه التعرفات الجمركية لعدة أسباب أهمها حماية الانتاج الوطنى ، خلق ايرادات للدولة ومعالجة العجز فى ميزان المدفوعات . ويتميز هيكل التعرفة الجمركية بمعدلات جمركية تصاعدية ، اذ أن السلع المصنعة تخضع لمعدلات تعريفية أعلى من السلع الاساسية ، فالتعرفة الجمركية على المنسوجات والملابس أعلى منها على الاغذية والزراعة . (1-30٪ على الاغذية والزراعة 50-100٪ على المنسوجات والملابس) .

ب - رخص الاستيراد والحصص :

تفرض سورية نظام رخص الاستيراد والحصص على الواردات بمافى ذلك الواردات الزراعية، وتشمل رخص الاستيراد كافة الواردات التى تتجاوز قيمتها 2000 ليرة سورية باستثناء بعض السلع المستوردة من السوق العربية المشتركة ، وتساعد رخص الاستيراد فى معالجة عجوزات ميزان المدفوعات وحماية المنتجات الوطنية.

ج – إحتكار الحكومة للانتاج والتجارة :

تقوم الحكومة باحتكار إنتاج واستيراد وتصدير بعض السلع الاساسية والمدخلات الصناعية والتى تشمل المنتجات النفطية والخامات كما تحتكر استيرادا وتصديرا القمح والقطن الخام وتقوم الحكومة بهذه الاجراءات لضمان توافر المدخلات فى السوق المحلي وتحقيق الكفاية الذاتية من بعض المنتجات ، كما تقوم بها احيانا بغية تثبيت الاسعار المحلية وحماية المنتجين المحليين من تذبذبات السوق العالمى . قبل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كانت الحكومة تحتكر استيراد نحو 80٪ من اجمالى الواردات والتى تمثل النفط ومشتقاته والحبوب والاعلاف والملح والحديد والصلب والاسمنت والاخشاب والسكر والارز والشاى والمعدات والالات الزراعية وغيرها ، اما الان فقد أصبح الاحتكار يقتصر على عدد محدود من السلع التى سبق ذكرها .

د – الحواجز غير الحكومية الاخرى :

هنالك العديد من الحواجز غير الجمركية والتى تشمل التدابير والقيود النقدية على التجارة الخارجية والتى تشترط الايداع المسبق لمبالغ تعادل 100٪ من قيمة السلعة (سيف) بالعملة الاجنبية ، وكذلك هناك القيود شبه الجمركية والتى تفرض على شكل رسوم اضافية على الصادرات والواردات وتبلغ هذه الرسوم 2٪ على جميع السلع المستوردة للجهات غير الحكومية و 20٪ ضريبة اضافية موحدة.

هـ – أسعار الصرف والرقابة على النقد الاجنبى :

تلعب الرقابة على النقد الاجنبى بوسائلها المختلفة دورا هاما فى تحركات السلع واتجاهاتها، وسورية تمارس تدخلا واضحا فى النشاط التجارى والرقابة على النقد الاجنبى فيها قوية ، مدعمة بقوانين ولوائح منظمة لتداول النقد الاجنبى ، كما أن الحكومة تمارس قيودا على سعر الصرف للعملات الاجنبية مثل القيود على المدفوعات حيث يشترط على المصدرين تسليم جزء من عوائد صادراتهم للجهاز المصرفى المختص ويخصص الجزء الاخر لتغطية قيمة مستوردات المصدر من الخارج.

وتطبق سورية نظام سعر الصرف المتعدد ، حيث تعامل مجموعات الصادرات والواردات وتحويلات المغتربين وغيرها باسعار صرف مختلفة ولقد أدت كل هذه الاجراءات الى التمييز بين سلعة وأخرى .

و – حظر الاستيراد وتقييده :

ويعنى منع استيراد بعض السلع وذلك بهدف حماية الانتاج الوطنى من المزاحمة الاجنبية وترشيد الواردات .

ونتيجة لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بدأت سياسة الحماية بالانكماش تدريجيا فزادت نسبة مستوردات القطاع الخاص الى مجموع الواردات من نحو 42.5 عام 1989 الي نحو 62.4٪ فى عام 1994 ، أما صادرات القطاع الخاص فقد تميزت بالتذبذب وعدم الثبات حيث بلغت أعلى مساهمة لها نحو 48٪ عام 1989 وأقل مساهمة نحو 21.2٪ عام 1992 والجدول رقم (3) يوضح ذلك .

4–2 : محددات أخرى :

أ – تخلف الهياكل التسويقية :

يعتبر تخلف الهياكل التسويقية من القيود الرئيسية التى تحد من تطوير وتنمية قطاع التجارة، وتعد أنظمة التسويق وهياكلها التقليدية مسؤولة عن ضيق الطاقات التصديرية وعجز المنتجات عن المنافسة فى الاسواق الدولية . ويعزى ذلك الى بدائية العمليات والخدمات التسويقية من حيث مدى ملائمتها للمواصفات العالمية (الجودة – التعبئة) وطرق الحفظ والتبريد ، ومدى كفاية وكفاءة التوكيلات المحلية وعلاقتها بالتوكيلات العالمية وتدفق المعلومات والبيانات التسويقية ، وكذا الدعاية والاعلان وغيرها من العوامل الهامة.

ب – عدم كفاية خدمات الفرز والتدريج والتعبئة :

الافتقار الى نظام متكامل كفء لمباشرة عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والتغليف للخضر والفواكه ، وتقتصر عمليات الفرز على استبعاد الثمار التالفة والمصابة بالافات قبل تعبئتها وشحنها الى اسواق الجملة ، ويقوم بعض تجار التجزئة والجملة ببعض عمليات الفرز والتدريج وفقا لاحتياجات المستهلكين . وتتسم العبوات المستخدمة فى العديد من اسواق الجملة والتجزئة بتباينها الشديد ورداءة صنعها مما يسبب العديد من المشاكل أثناء النقل والبيع.

جدول رقم (3)

الصادرات والواردات للقطاعين العام والخاص فى سورية

1994 - 1989

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الواردات			الصادرات		
	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع
1989	1202.3	890.5	2092.8	1567.0	1445.5	3012.5
1990	1292.1	1102.2	2394.3	2336.9	1884.7	4221.6
1991	1288.1	1473.3	2761.4	2219.2	1218.6	3437.8
1992	1301.1	2181.4	3482.5	2442.0	657.9	3099.9
1993	1574.8	2555.7	4130.5	2364.1	789.3	3153.4
1994	2051.0	3404.4	5455.4	2333.7	1221.5	3555.2

المصدر : المكتب المركزى للاحصاء ، احصاءات التجارة الخارجية لعامى 1993 ، 1994 ، دمشق 1994 ، 1995

ج – تخلف الهياكل الادارية :

هنالك اجراءات حكومية مطولة ومعقدة يجب أتباعها عند تنفيذ عمليات التجارة الخارجية سواء تصديرا أو استيرادا ، لان هذه العمليات تخضع لنظام تراخيص التصدير والاستيراد ، ويتطلب هذا الروتين من المستورد او المصدر بذل جهد كبير واضاعة الوقت بسبب نوعية وطبيعة الاجراءات اللازم اتباعها . هذه الاجراءات المطولة تحد من التجارة وخاصة تجارة المنتجات الزراعية التى تعتبر فى معظمها سريعة التلف .

5– إستعمالات الاراضى وإستخدام المياه :

عندما نتحدث عن استخدام المياه فى الزراعة لابد لنا من التحدث عن استعمالات الاراضى لانهما يكملان بعضهما البعض ولايمكن لاحدهما أن يكون منتجا زراعيا بمعزل عن الاخر.

5–1 إستعمالات الاراضى :

تبلغ المساحة الاجمالية لسورية نحو 18.5 مليون هكتار تشكل الاراضى المنبسطة السهلية جزءا كبيرا منها والاراضى الجبلية المرتفعة نحو 5٪ وأن هذا الوضع يوفر امكانات كبيرة للتوسع فى الزراعة فى الاراضى السهلية فى حالة توفر مياه الري لها.

وتشير احصائيات عام 1994 المتعلقة باستعمالات الاراضى أن مساحة الاراضى القابلة للزراعة تبلغ 5971 الف هكتار تشكل نحو 32.3٪ من اجمالى المساحة الجغرافية وتتوزع كمايلى:

تبلغ المساحة المزروعة الكلية نحو 4852 الف هكتار وتشكل نحو 81٪ من مساحة الاراضى القابلة للزراعة يزرع اروائيا منها مساحة 1082 الف هكتار أي بنسبة 22٪ ، كما يزرع منها مطريا مساحة 3770 الف هكتار تشكل 78٪.

تبلغ مساحة الاراضى المتروكة نحو 1119 الف هكتار وتشكل نحو 19٪ من مساحة الاراضى القابلة للزراعة ، وتشمل الاراضى المتروكة سبات للراحة (635 الف هـ) والاراضى القابلة للزراعة وغير مستثمرة (484 الف هـ)

وتوضح بيانات الجدول رقم (4) أن مساحة الاراضى المروية قد زادت من نحو 693 الف هكتار عام 1990 الى نحو 1082 الف هكتار عام 1994 بمعدل نمو سنوى قدره 11.75٪.

جدول رقم (4)

توزيع الاراضى القابلة للزراعة والمستغلة زراعيا فى سوريا وفقا للنظم الزراعية خلال الفترة(1990-1995)

(1000 هكتار)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
الاراضى القابلة للزراعة	6149	6079	6045	5939	5971
المساحة المزروعة الكلية	5466	4853	5121	4939	4852
نسبة المساحة المزروعة للمساحة القابلة للزراعة ٪	89	80	85	83	81
الاراضى المزروعة اروائيا	693	788	906	1013	1082
نسبة الاراضى المروية للاراضى المزروعة ٪	13	16	18	20	22
الاراضى المزروعة مطريا	4773	4065	4215	3926	3770
نسبة الاراضى المطرية للاراضى المزروعة ٪	87	84	82	79	78
الاراضى المتروكة (1)	683	1226	924	1000	1119
نسبة الاراضى المتروكة للاراضى القابلة للزراعة ٪	11	20	15	17	19

(1) تشمل الاراضى المتروكة سبات للراحة والاراضى القابلة للزراعة وغير مستثمرة .

المصدر : جمعت وحسبت من : المكتب المركزى للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لعام 1995 ، دمشق 1995

أما الاراضى المزروعة مطريا فقد تراوحت مساحتها بين نحو 4773 الف هكتار عام 1990 و 3770 الف هكتار عام 1994.

ولقد قسمت سورية زراعيا الى خمس مناطق استقرار استنادا الى معدلات هطول الامطار السنوية وهذه المناطق هى :

- منطقة الاستقرار الاولى : وتزيد معدلات أمطارها السنوية عن 350 مم ولاتقل عن 300مم فى ثلثى السنوات المرصودة.
- منطقة الاستقرار الثانية : وتتراوح أمطارها السنوية بين 250-350 مم ولاتقل عن 250مم فى ثلثى السنوات المرصودة.
- منطقة الاستقرار الثالثة : وتزيد معدلات الامطار فيها عن 250مم سنويا ولاتقل عن هذا المعدل فى نصف السنوات المرصودة .
- منطقة الاستقرار الرابعة : (الهامشية) ويتراوح معدل الامطار السنوية فيها بين 200-250مم ولاتقل عن 200مم فى نصف السنوات المرصودة.
- منطقة الاستقرار الخامسة : (البادية) ويقل معدل الامطار فيها عن 200مم سنويا.

وتوضح البيانات الواردة بالجدول رقم (5) أن الاراضى المزروعة مطريا . تتوزع على مناطق الاستقرار الخمس كمايلى : نحو 29٪ فى الاولى ونحو 35.6٪ فى الثانية ونحو 15.6٪ فى الثالثة ونحو 14.2٪ فى الرابعة ونحو 5.6٪ فى الخامسة، أي أن نحو 64.6٪ من الاراضى المزروعة مطريا تقع فى منطقتى الاستقرار الاولى والثانية.

2-5 : مصادر واستخدامات المياه :

تتكون مصادر المياه فى سورية من الامطار والانهار والمياه الجوفية ، وتقدر كميات المياه من مختلف تلك المصادر بنحو 82574 مليون م3 وفيما يلى تحليل لكل من المصادر المذكورة.

أ - الامطار :

تهطل الامطار عادة فى فصل الشتاء وتتفاوت كمية الهطول من سنة الى أخرى . وتتوزع الامطار فى مختلف انحاء سورية بمعدلات سنوية متفاوتة تتراوح بين أكثر من 1000 مم فى المنطقة الساحلية الى أقل من 200مم فى منطقة البادية ، ويستفاد من جزء من الامطار فى تغذية المياه الجوفية والابار والينابيع وزيادة الرطوبة فى التربة المزروعة مطريا ، كما

جدول رقم (5)

توزيع الاراضى القابلة للزراعة حسب مناطق الاستقرار الزراعي فى سورية

عام 1994

(1000 هكتار)

البيان	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	المجموع
الاراضى القابلة للزراعة	1758	1847	823	934	609	5971
- المساحة المزروعة الكلية	1476	1643	662	630	441	4852
* الاراضى المزروعة اروائيا	383	299	74	95	231	1082
* الاراضى المزروعة مطريا	1093	1344	588	535	210	3770
- الاراضى المتروكة (1)	282	204	161	304	168	1119

(1) تشمل الاراضى المتروكة سبات للراحة والاراضى القابلة للزراعة وغير مستثمرة .

المصدر : جمعت وحسبت من : المكتب المركزى للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لعام 1995 ، دمشق 1995

يذهب جزء من الامطار الهاطلة الى البحر على شكل سيول او يفقد بالتبخر . ويوضح الجدول رقم (6) أن نحو 31.6٪ من مجموع كميات الامطار السنوية تهطل فى منطقة الاستقرار الاولى التى تشكل مساحتها 14.5٪ من مساحة سورية، نحو 32.5٪ من مجموع كميات الامطار السنوية. فى حين يهطل فى منطقة الاستقرار الخامسة التى تبلغ مساحتها 54.7٪ من مجمل المساحة .

ومن المعروف أن هناك علاقة قوية طردية بين كميات الهطول السنوية وانتظام توزيعها خلال الموسم الزراعى وبين كميات الانتاج وخاصة من المحاصيل المطرية كالحبوب .

ب – المياه السطحية :

تكتسب الانهار كمصدر مائي أهمية خاصة من بين المصادر المائية الاخرى وذلك لكونها مصدرا يمكن الاعتماد عليه فى إقامة مشاريع الري .

وتقدر الموارد المائية السطحية المتاحة فى سوريا بنحو 30276 مليون م3 سنويا تشكل الموارد المائية لنهر الفرات نحو 26175 مليون م3 تعادل نحو 86.4٪ من مجموع الموارد المائية السطحية ، وذلك كماهو واضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (7) . ونظرا لان نهر الفرات ينبع من تركيا الامر الذى يجعل تأمين هذا المورد على درجة عالية من الاهمية ، خاصة وأن تركيا تتوسع فى إقامة السدود ومشروعات الري ، فمن الضرورى زيادة الاستفادة من هذا المورد .

تبلغ المساحة المروية من المياه السطحية نحو 388.5 ألف هكتار (1) تعادل نحو 35.9٪ من مجموع المساحة المروية عام 1994.

ج– المياه الجوفية :

تمتلك سورية مخزونا لابأس به من المياه الجوفية يقدر بنحو 5662 مليون م3 سنويا تشكل نحو 15.75٪ من مجموع الموارد المائية تروى من هذه المياه مساحة نحو 693.6 ألف هكتار (2) من الاراضى الزراعية تعادل نحو 64.1٪ من مجموع المساحة المروية عام 1994.

لاتزال الموارد المائية المتاحة فى سورية غير مستغلة استغلالا كاملا على الرغم من التطور الكبير الحاصل خلال السنوات الخمس الماضية ، مما يدعو الى بذل مزيد من الجهد

---

(1) المكتب المركزى للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1995 ، دمشق 1995

(2) المكتب المركزى للاحصاء ، احصاءات التجارة الخارجية لعامى 1993 ، 1994 ، دمشق 1994 ، 1995

جدول رقم (6)

معدل وكميات الهطول المطرى السنوى حسب مناطق الاستقرار فى سورية

المناطق	المساحة الكلية الف هكتار	٪ من اجمالى مساحة القطر	معدل الهطول المطرى السنوى مم	كميات الهطول السنوى مليار م٣
منطقة الاستقرار الاولى	2682.5	14.5	اكثر من 350مم(1)	14.752
منطقة الاستقرار الثانية	2460.5	13.3	350مم	8.612
منطقة الاستقرار الثالثة	1332.0	7.2	250مم	3.330
منطقة الاستقرار الرابعة	1905.5	10.3	أقل من 250مم	4.763
منطقة الاستقرار الخامسة	10119.5	54.7	أقل من 200مم(2)	15.179
المجموع	18500	٪100		46.636

(1) حسبت كمية الهطول فى المنطقة الاولى بمعدل 550 مم بالسنة
(2) حسبت كمية الهطول فى المنطقة الخامسة بمعدل 150 مم بالسنة
المصدر : وزارة الري ، بيانات غير منشورة ، دمشق 1996

جدول رقم (7)

الموارد المائية السطحية والجوفية في احواض سورية

أسم الحوض	المساحة كم٢	معدل الهطول المطري السنوي مم	مليون م٣	عدد سكان الحوض	متوسط الموارد المائية السنوية مليون م٣ سطحي + أودية + سيول	جوفي آبار	جوفي ينابيع	جوفي مجموع	المجموع الكلي	ملاحظات
بردى والاعواج	8630	268	2297	3.459	-	272	578	850	850	
العاصي	21624	403	6822	2.3268	1110	473	1134	1607	2717	يتضمن واردات الينابيع التغذية الجوفية للنهر
الساحل	5049	1294	6603	1.230	1557	290	488	778	2335	
الجزيرة (دجلة الخابور)	21129	402	8493	0.786	788	483	1117	1600	2388	بدون واردات نهر دجلة عند الحدود التركية
الفرات	40083	182	7295	0.881	26175	25		25	26200	مع واردات نهر الفرات عند الحدود التركية
اليرموك	6724	287	1930	0.720	180	18	247	265	445	
البادية	70786	138	9800	0.227	163	187	4	191	354	
حلب	11155	304	3396	2.0199	303	279	67	346	649	تقوم تركيا ببناء سد على وادي الساجور 130 مليون م٣
المجموع	185180		46636		30276	2027	3635	5662	35938	

المصدر : وزارة الري ، بيانات غير منشورة ، دمشق 1996

لانشاء شبكات الري فى الاراضى القابلة للزراعة لزيادة الرقعة المروية وخاصة فى حوض الفرات حيث يتواجد أكبر مصدر مائي .

6- النتائج والمناقشة :

أدت السياسة الاقتصادية المطبقة فى الجمهورية العربية السورية خلال السنوات الاخيرة الى تحسن ملحوظ فى الاداء الاقتصادى بشكل عام والزراعى بشكل خاص ، ويمكن ايجاز ذلك بمايلى:

1- بدأت الدولة اعتبارا من عام 1988 بتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فاجرت تعديلات فى سياسة التجارة الخارجية وفى مجال السياسات التسويقية والسعرية وسياسة سعر الصرف على أساس تكامل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والائتمان والتجارة الخارجية وتحديد الاسعار على أساس قوى العرض والطلب ، والغاء الدعم على مستلزمات الانتاج، وتخفيف القيود على قطاع التجارة الخارجية.

2- حصلت زيادة كبيرة فى مساحة الاراضى المروية اعتبارا من عام 1990 وبلغت النسبة السنوية لهذه الزيادة نحو 11.75٪ ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة فى السنوات القادمة نظرا لتوفر الاراضى القابلة للزراعة والموارد المائية ، كما أن هنالك العديد من مشاريع الري الحكومية قيد الانجاز.

3- حقق الميزان التجارى الزراعى لاول مرة منذ أكثر من عشر سنوات فائضا بلغ نحو 287.1 مليون دولار عام 1993 ونحو 311.5 مليون دولار عام 1994(1).

4- تقلصت الفجوة الغذائية بشكل كبير ، ويمكن القول أن سورية حققت الامن الغذائي ، وان هذا الاتجاه يمكن أن يتدعم وان يتوفر فائضا أكبر للتصدير من الحبوب (وخاصة القمح والشعير) والخضر والفاكهة والبقوليات واللحوم البيضاء والبيض.

5- أن تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات فى إطار تطبيق إتفاقية تحرير التجارة الدولية فى الدول المتقدمة سيؤدى الى ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الزراعية المدعومة وان أثر هذا الارتفاع على الانتاج المحلي يعتمد على مرونة العرض للمنتجات الزراعية ، فكلما كانت مرونة العرض لتلك المنتجات أكبر كلما زادت فرصة الدولة فى الاستفادة من هذا الارتفاع فى الاسعار والعكس صحيح، وتعتمد مرونة العرض على مجموعة من العوامل غير السعرية أيضا ومنها المجالات التى تتطلب جهدا منظما لزيادة الاستثمارات العامة التى تشمل البنية الاساسية بعناصرها المختلفة والبحوث الزراعية ، والارشاد الزراعى ، ومؤسسات التعليم والتسويق والتمويل الزراعي .

المراجع :

1- محمد سراقبى ، واقع الاستثمار فى الجمهورية العربية السورية ، دمشق 1996.

2- المكتب المركزى للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1995 ، دمشق 1995.

3- المكتب المركزى للاحصاء ، احصاءات التجارة الخارجية لعامى 1993 ، 1994 دمشق 1994 ، 1995.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية فى عقد الثمانينات ، التقرير الشامل ، الخرطوم 1994.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تنمية التبادل التجارى للسلع الزراعية بين الاقطار العربية ، الخرطوم 1993.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، الخرطوم 1994.

7- وزارة الري ، بيانات غير منشورة ، دمشق 1996.

آفاق الامن الغذائى العربي
فى ضوء المتغيرات العالمية
فى مجالي الانتاج والتجارة

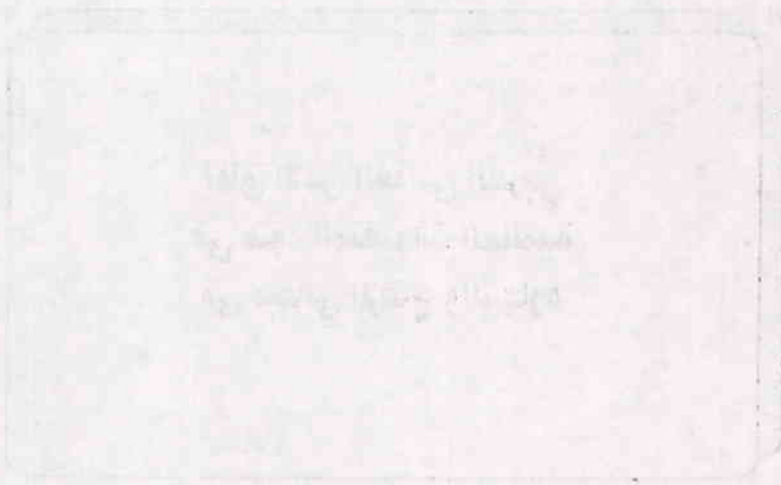

آفاق الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات العالمية في مجالي الإنتاج والتجارة

إعداد/ مي دمشقية سرحال
مديرة في دائرة الأبحاث الاقتصادية
الأمانة العامة للإتحاد العام
لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

أولاً: التحديات المستجدة على الساحة الدولية :

ما أن بدأت البلاد العربية تحصد ثمار عودة الإهتمام الى الزراعة بفضل الجهود التي بذلت منذ منتصف الثمانينات في مجال التنمية الزراعية، حتى ظهرت في الأفق متغيرات دولية جديدة تستدعي وقفة جادة ومتمتعة في الأبعاد والخلفيات من أجل إستكشاف الإحتمالات والتأثيرات الممكنة على الأمن الغذائي العربي، وكذلك إستبيان وسائل ومجالات التعامل مع المستجدات، وتحديد الفرص المتاحة من أجل متابعة مسيرة التنمية الزراعية بأعلى قدر من الكفاءة الممكنة، وعلى نفس المستوى مع التحديات المطروحة من أجل تحقيق اسباب الكفاية الغذائية للشعوب العربية وتأمين العيش الكريم لها .

فقد شهدت السنوات الاخيرة، وخلال مدة لاتتجاوز أربع سنوات فقط، تحول سوق الحبوب الدولي بشكل مفاجيء من الوفرة الى الندرة، كما تحول ايضاً المخزون الدولي ومخزون الدول الرئيسية المصدرة من أعلى مستوى له في ظل اسعار منخفضة الى ادنى مستوى يسجله وبأسعار باهظة .

وفي نفس الوقت، تعالت مؤخراً صيحات التحذير أن العقد القادم سيكون محل صدام من أجل السيطرة على الثروات المائية، وأن هذه الموارد مرشحة لأن تكون بؤراً للحروب المقبلة .

وبين أزمة في سوق الحبوب الدولي وإنحسار في الثروة المائية، جاءت القواعد والإلتزامات التي حددتها إتفاقية جولة الاوروغواي بشأن الزراعة لتؤكد إحتمالات إرتفاع فواتير الاستيراد للبلاد العربية من المنتجات الزراعية والسلع الغذائية، لسبب رئيسي هو

إرتفاع أسعار بعض المواد الغذائية في الأسواق العالمية، نتيجة التخفيض المنتظر في إعانات التصدير للبلدان المصدرة .

وهذه التطورات تستدعي نظرة متأنية في الابعاد الواقعية للمتغيرات المستجدة، لأن قضية الغذاء أكثر تعقيداً من مجرد ظواهر طارئة، ولها خلفيات اقتصادية وسياسية لطالما اختبرتها الساحة الدولية، كما عرفتها البلاد العربية اكثر ما عرفتها حين اوقفت الولايات المتحدة المعونات الغذائية الى مصر عام 1964، ثم حين هددت بوقف الإمدادات من القمح خلال الحظر النفطي الذي نفذته البلدان العربية المصدرة للنفط في عام 1973 .

ولذلك فإن فهم الخلفيات الاقتصادية والسياسية للإنتاج والتجارة في المنتجات الزراعية والسلع الغذائية يساوي في أهميته العائدات من المياه ومن الإستثمار الزراعي من خلال السياسات والتدابير التشريعية والاقتصادية والتكنولوجية . والأمران يتطلبان من الدول العربية ان توحد جهودها في إستراتيجية واحدة وأن تعمل ضمن توجه متناسق لدرء المخاطر اذا ما ارادت ان تستجمع القدرات من اجل أمنها الغذائي، وكذلك من أجل إستقلال قرارها السياسي .

ثانياً : أبعاد المتغيرات الدولية في مجالي الإنتاج والتجارة :

1- المتغيرات الأساسية في السوق الدولية للحبوب :

تتصف البلاد العربية بحساسية شديدة تجاه تقلبات السوق العالمي لانها تستورد حوالي ربع تجارة العالم من القمح[1]، وحوالي 17٪ من إجمالي التجارة الدولية في الحبوب[2].

ولاشك أن التطورات الأخيرة في سوق الحبوب الدولية تبعث على القلق الشديد . فمنذ عام 1993/1992 أخذ المخزون العالمي للحبوب في الإنخفاض الى مستويات لم يشهدها منذ ثلاثة عقود، فيما إستجابت الاسعار مع مؤشرات تراجع العرض صعوداً، وهي على الأرجح ستبقى في المستقبل المنظور مرتفعة. وتتوقع منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) ان يصل المخزون العالمي للحبوب في نهاية السنة الموسمية 1997/1996 الى 14٪ أو 15٪ فقط من إجمالي مستوى الإستهلاكمع نسبة 21٪ عام

1- جدول رقم (1) في الملحق الإحصائي .
2- جدول رقم (2) في الملحق الإحصائي .

مع نسبة 21٪ عام 1993/92، وتدعو المنظمة الى تجنب إستمرار انخفاض هذه النسبة مما سيؤدي الى تضاعف الأخطار التي تهدد الأمن الغذائي الدولي، وتأمل من أجل ذلك تحقيق زيادة في الإنتاج الدولي بنسبة 4٪ كحد أدنى[3] . لكن يبدو أن توجهات البلدان الرئيسية المصدرة للحبوب مختلفة كلية، حتى أن مصادر وزارة الزراعة الأمريكية تنظر بتفاؤل الى إستجابة المزارعين لعوامل السوق الجديدة، وتتوقع إنخفاضاً في نسبة المخزون الى الإستهلاك العالمي الى حوالي 11٪، وهو مايقل عن تقديرات منظمة الفاو بنحو 3٪ أو 4٪، كما أنه أقل مستوى مسجل عالمياً[4].

وتظهر المعلومات الإحصائية المتوفرة أن المخزون العالمي من القمح إنخفض بنسبة 28٪ من 144 مليون طن عام 1993/92 الى 103 مليون طن عام 1996/95، كما انخفض المخزون العالمي من الحبوب الخشنة بنسبة 37٪ من 168 مليون طن الى 106 مليون طن خلال الفترة ذاتها . وأكثر ماتظهر وطأة الأزمة في مؤشر إنخفاض مخزون الحبوب في البلدان الصناعية بنسبة 50٪ في نفس الفترة، وهي المصدر الرئيسي للإمدادات، وذلك من 213 مليون طن الى 107 مليون طن[5]، وهو الأمر الذي يشير الى دور هذه البلدان في توجيه متغيرات السوق .

وقد كان تأثير ذلك على الأسعار ملحوظاً . وفي نهاية كانون الثاني (يناير) 1996 بلغ سعر تصدير القمح الأمريكي 215 دولاراً للطن وهو أكثر بنسبة 40٪ عن العام السابق، ثم وصل في شهر اذار (مارس) 1996 الى 220 دولار للطن، كما أفيد عن توقع تعرض الأسعار الى تأثيرات الظروف المناخية والإرتفاعات المفاجئة في الطلب الى أن يحين موسم الحصاد المقبل في أول عام 1997[6]. وبالفعل، يتوقع أن تتأثر الأسعار بالصقيع الذي ضرب الوسط الغربي للولايات المتحدة والذي عادة ماينتج معظم المحصول الأمريكي، وتظهر آخر التقديرات أن سعر طن القمح يتراوح بين 215-220 دولاراً (سيف الى مرفأ بيروت)، يضاف اليها 25 دولاراً للزيادة في كلفة النقل و5 دولارات كلفة معاملة، فتصبح الكلفة بين 245-250 دولاراً[7]. ومن المرجح أن يشهد العام القادم تحسناً في المخزون الدولي مما سيساهم في كبح الاسعار،

3- المؤشرات محتسبة من: جريدة Financial Times، 16 كانون الثاني (يناير) 1996، ص 27.
4- المصدر السابق .
5- د. حمدي سالم، "التجارة الدولية والعربية للحبوب في ظل المتغيرات الراهنة" جدول رقم (5)، ص 17، قدمت الى ندوة مركز الدراسات العربية حول "الحبوب والماء والقرار السياسي"، القاهرة، آذار (مارس) 1996.
6- مجلة Meed، 22 آذار (مارس) 1996.
7- تقديرات مصدر مسؤول في مكتب الحبوب والشمندر السكري في لبنان .

الانه من غير المنطقي توقع عودة الاسعار الى سابق عهدها

ويمكن تحديد الأسباب الرئيسية لهذا الوضع بمايلي :

1- الإنخفاض الحاد في مشتريات دول الإتحاد السوفياتي السابق بسبب التغيرات التي شهدتها منذ اوائل التسعينات وأدت الى تقليص قدراتها الشرائية . وهو ما دفع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي الى الإتفاق على عدة إجراءات لخفض إنتاج الحبوب من أجل رفع الأسعار، وأهمها تطبيق برنامج عدم زراعة الأراضي الزراعية مقابل دفع تعويضات مغرية للمزارعين خلال الفترة 1990 الى 1994، الامر الذي ادى الى عدم زراعة نسبة 13٪ من المناطق المخصصة لزراعة القمح في الدول الرئيسية المصدرة، بمافيها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وكندا وإستراليا والارجنتين، أي ما يوازي مساحة حوالي 10 مليون هكتار كان يمكن في حال زراعتها ان تنتج حوالي 25 مليون طن من القمح سنويا [8]. كما قلت المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب الخشنة، وبالتالي قل الإنتاج منها . وقد كان ممكناً لو لم تتخذ سياسة الحد من الإنتاج ان تستيعد السوق الدولية للحبوب اتزانها .

2- سوء الأحوال المناخية في بعض المناطق الرئيسية المنتجة، خاصة في الولايات المتحدة.

3- تحول الصين من مصدر رئيسي للحبوب الي مستورد رئيسي لها إعتباراً من عام 1994 [9].

4- إبتداء تطبيق إتفاقية الجات منذ نيسان (أبريل) 1995 ومايترتب منها من رفع الدعم عن القمح في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي .

5- قيام الإتحاد الأوروبي بفرض ضريبة على صادرات القمح إبتداء من كانون الأول (ديسمبر) 1995 من أجل الحفاظ على أوضاع العرض والأسعار في السوق الدولية وتخفيض الأسعار داخل دول الإتحاد [10].

6- إرتفاع تكاليف النقل، والتي يتوقع ان تضيف الى كلفة الطن الواحد من القمح حوالي 30 دولاراً [11].

8- ج. دنيس، "الإنتاج والإستهلاك العالمي المتوقع من الحبوب"، دراسة قدمت الى ندوة "الحبوب والماء والقرار السياسي"، مصدر سابق، ص 3-4 .

9- مجلة The Economist، 3 شباط (فبراير) 1996، ص 106، وج دنيس، مصدر سابق، ص 4 .

10- مجلة The Economist، 3 شباط (فبراير) 1996، ص 106.

11- مجلة Meed، 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1995، ص 16.

وقد إنعكس ذلك على الدول النامية المستوردة للحبوب، وفي طليعتها الدول العربية التي تعاني اصلاً من ندرة العملات الصعبة اللازمة للإستيراد، فضلاً عن التراجع الذي طرأ على برامج المعونات الغذائية . وتظهر المعلومات المتوفرة ان المعونات الغذائية الدولية من الحبوب انخفضت بنسبة 42٪ من 13.1مليون طن عام 1992/91 الى 7.6 مليون طن عام 1996/95 [12].

واللافت ان سياسة الدعم للدول الصناعية لها من المقاييس مكيالين، فهي تفرض تخفيض الدعم عندما تتحمل الدول النامية وزد انعكاسات ذلك، فيما انها في نفس الوقت تسخي بتقديم مايحلو لها من الوان وأشكال الدعم تحت عناوين مختلفة عندما يتعلق الامر بمصالحها الحيوية ورفاهية شعوبها . وفيما كانت الولايات المتحدة منذ اوائل التسعينات تدفع تعويضات للمزارعين مقابل عدم زراعة مساحة محددة من الاراضي، فإنها أصدرت خلال شهر نيسان (أبريل) 1996 تشريعاً يقضي بتسديد مدفوعات مباشرة للمزارعين بحوالي 36 مليون دولار على مدة سبع سنوات سواء قاموا بزراعة الارض او لم يقوموا بزراعتها [13]. ويخشى من أن يؤدي هذا الاجراء الى دفع الحكومة الامريكية الى فرض ضرائب الصادرات مثلما فعل الإتحاد الاوروبي، اذا ماتبين انه سيحث على زيادة الإنتاج الى الحد الذي يعاكس سياستها في ابقاء سقوف الأسعار الدولية مرتفعة في مقابل بقاء الأسعار المحلية منخفضة .

ومن الباكر معرفة ما اذا كانت ازمة مخزون الحبوب الدولي هي دلالة على شح غذائي طويل الامد، ام ان الموضوع لايتعدى إختلالاً زمنياً مؤقتاً تضافرت على أحداثه عوامل متعددة. إلا أن المعطيات المتوافرة تبين انه من المستبعد ان يعود زمن الوفرة السابق كما كان الوضع في الثمانينات، أن من حيث المستويات السابقة للمخزون، أو من حيث المستويات السابقة للأسعار .

على كل، فإن مصادر مؤسسة البحوث الدولية لسياسة الاغذية في واشنطن لحظت إستجابة المزارعين في كل من كندا والولايات المتحدة وروسيا واوكرانيا لعوامل السوق المستجدة من خلال التوسع في زراعة القمح [14]. أما مجلس الحبوب الدولي، فيتوقع

12- د. حمدي سالم، مصدر سابق، جدول رقم 6، ص 18 .

13- سيتم ادخال تحسينات اضافية على هذا التشريع في العام القادم من اجل تعويض المزارعين عن أي إنخفاض محتمل في الدخل الزراعي بسبب الكوارث الطبيعية او الطارئة. المصدر جريدة The Financial Times، 4 نيسان (أبريل) 1996.

14- المصدر السابق .

تراجع الأزمة خلال الاشهر القادمة لعام 1996، حيث يقدر أن يبلغ الإنتاج الدولي من القمح 553 مليون طن بنهاية العام في مقابل 531 مليون طن عام 1995 [15]. كما أن تقرير لجنة البنك الدولي الخاصة بإتجاهات أسعار المحاصيل تشير الى ابتداء انخفاض اسعار القمح اعتباراً من عام 1997 وحتى عام 2005 [16].

ومن المرجح ان يتأثر السوق الدولي للحبوب مستقبلاً بعاملين رئيسيين، أولهما هو مدى ملاءمة الظروف المناخية للنشاطات الزراعية، وثانيهما يتعلق بمدى توفر الإستثمارات الكافية واللازمة لزيادة الإنتاج، ولاسيما في كل من الصين ودول اوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي السابق فضلاً عن البلاد العربية. على كل، فان إتجاهات تصاعد الطلب على الحبوب قد اخذت طريقها الآن مع عامل طرأ مؤخراً ويتمثل بمرض "جنون البقر" الذي ضرب قطاع المنتجات الحيوانية في بريطانيا ودفع المستهلكين الى الإستعاضة عن أكل اللحوم بالحبوب والخضار .

2- أزمة المياه بين الخفو من العطش وهاجس الإرتهان :

دخلت البلاد العربية منذ عام 1970 في مرحلة عجز جدى في المياه، حينما انخفض المخزون الى دون المستوي اللازم وتجاوز الإستهلاك قدرة الموارد المائية على التجدد [17].

ويوضح جدول رقم (3) في الملحق الاحصائي تطور نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة والتوقعات لعام 2025، وكذلك التوزيع النسبي لإستخدام هذه المياه محلياً وفي الصناعة والزراعة . ولدى الاخذ بالإعتبار مؤشر الفقر المائي المتعارف عليه دولياً بنحو 1000م^3 /للفرد/عام، يتبين ان غالبية البلدان العربية تعاني حالياً او ستعاني قريباً من نقص حاد في المياه. اما لدى الاخذ بمؤشر الفقر المائي المعوق للتنمية والمحدد بنحو 500 م /للفرد/عام. فان 6 بلدان من أصل 13 بلداً تتوفر عنها احصاءات دخلت عام 1990 في هذا التصنيف، وهي كل من سوريا (439م^3)، والاردن (224 م^3)، واليمن

15- مجلة The Economist، 3 شباط (فبراير) ، ص 106

16- ج. دنيس، مصدر سابق، ص 13.

17- ج. أنتوني آلن، "العجز المائي للزراعة في البلاد العربية والحاجة الى زيادة انتاجية المياه"، دراسة قدمت الى ندوة الحبوب والماء والقرار السياسي"، مصدر سابق، ص 1-3 .

(214 م^3)، والامارات (189 م^3)، والسعودية (156 م^3)، وليبيا (154 م^3). ومن المتوقع ان ينضم الى هذا التصنيف ايضاً عام 2025 كل من الجزائر وعمان وتونس.

وتؤكد مصادر البنك الدولي ان خمسة بلدان هي الاردن وليبيا والسعودية والامارات واليمن تستخدم حالياً 100٪ سنوياً من مصادر المياه المتجددة لديها، فيما تستخدم مصر 90٪ سنوياً منها [18]، ويتوقع ان ينخفض نصيب الفرد من المياه لديها بحوالي الثلث في العقد القادم [19].

ولاشك أن هاجس تأمين الأمن الغذائي قد أثر كثيراً في توزيع إستخدامات المياه في البلاد العربي، حيث تفوق نسبة الإستخدام في الزراعة 80٪ من جملة الإستخدامات، وتستأثر الزراعة بنسبة 94٪ من الإمدادات المائية في عمان، و93٪ في اليمن، و92٪ في العراق، و91٪ في كل من المغرب والسعودية، و88٪ في مصر [20].

وإذا كانت البلاد العربية تخشى من العطش مرة واحدة فإنها تخشى من الإرتهان السياسي مرتين اثنتين. وتكمن المشكلة في أن الأنهار الرئيسية تنبع من خارج البلاد العربية تحت سيادة دول أخرى، فيما تستنزف المياه الجوفية بأكثر من قدرتها على التجدد. ومن المعروف ان حوالي 60٪ من المياه السطحية تنبع من خارج المنطقة العربية وتصل اليها عن طريق انهار مشتركة. وفي ظل الندرة النسبية والتوقعات حول توجهات دول الجوار، يخشى من الإتجاه الى دفع البلاد العربية الى مرحلة سياسية حرجة بشأن امنها المائي، في الوقت الذى قد دخلت بالفعل في مرحلة حرجة بالنسبة الى مخزونها المائي. ومن محاذير التبعية المائية التي بدأت تفرض ظلالها على بعض البلاد العربية تلك القيود التي تضعها ليس على الإستراتيجيات الطموحة للبلاد العربية فحسب، بل وفي بعض الاحيان على الحد الادنى المعقول لسياستها المائية.

فتركيا قامت بتحويل معظم منسوبي دجلة والفرات عن سوريا والعراق لخدمة قطاعها الزراعي ومشاريعها الكهرمائية، وهي تربط مسألة تقاسم المياه بالمشكلة الكردية، في

18- مجلة Meed، 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1995، ص 6

19- مجلة World Link، "المياه هي المصدر التالي للمشاكل"، نوفمبر/ديسمبر 1996، ص 37.

20- جدول رقم (3) في الملحق الإحصائي

حين ان لديها مشروعاً لضخ المياه الى اسرائيل عبر البحر المتوسط من ميناء انطاليا [21]. واسرائيل استولت على منابع نهر الاردن في مرتفعات الجولان وجنوب لبنان خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 وإجتياح الجنوب اللبناني عام 1978. ولدى انسياب هذا النهر الى البحر الميت عبر الاردن والضفة الغربية تقوم اسرائيل بإستخدام 83٪ من موارده [22]. كما استولت اسرائيل على قسم من مياه الليطاني ونجحت في شل مشاريع استثماره وعطلت جميع مشاريع الري الى الجنوب من النهر، في دلالة على توجهاتها المستقبلية . أما نهر النيل الذي تحيا مصر على ضفافه، فان اقامة مشاريع في اعاليه في أي من البلاد التسعة الاخرى التي يعبرها قد تهدد مستقبل التنمية في مصر، فيما تعلن هذه البلدان عن حاجتها لاطلاق عدد من المشاريع في سبيل توفير احتياجاتها المائية والزراعية والكهربائية . حتي أن مصر تخشى ايضاً من ان يؤدي استنزاف المخزون الجوفي في آبار كفرا في الجنوب الليبي والذي يغذى مشاريع النهر العظيم في ليبيا الى انخفاض مصادر نهر النيل من الآبار الغربية له .

والجانب الآخر من المشكلة يتعلق بعدم إستغلال الأنهار الاخرى بالشكل الكافي، وإستخدام المياه الجوفية بشكل مكثف وجائر، وضياع قسم كبير من الامطار . ومع أن إجمالي الامطار الهاطلة على المنطقة العربية يصل الى حوالي 2280 مليار م^3 سنوياً، فإن حصيلة المياه السطحية منها تبلغ 352 مليار م^3 ويفقد الباقي ضياعاً عن طريق البحر او التسرب او التبخر [23].

وسيتم لاحقاً في هذ البحث التعرض الى بعض شؤون التعامل مع إدارة وكفاءة وتوزيع المياه في كل من جانبيها الإيجابي والسلبي . الا انه يمكن الإستنتاج بدون شك ان محدودية الموارد المائية ستؤثر الى حد كبير على مشاريع البلاد العربية للتوسع الإنتاجي الزراعي، وخاصة في مجال الحبوب .

21- يخشى من أن يكلف مشروع "جنوب شرق الأناضول "الذي يتضمن 21 سداً لإستصلاح 107 مليون هكتار و17 محطة للتوليد كل من سوريا والعراق 40٪ و90٪ على التوالي من حصتيهما في مياه نهر الفرات، علماً بأن ملىء سد أتاتورك عام 1989 ادى الى قطع المياه عنهما لمدة شهر كامل، كما تقلص منسوب النهر اليهما في مابعد ذلك . المصادر: 1) مجلة World Link، مصدر سابق، ص 37. 2) جريدة الشرق الأوسط. "حروب المياه والنزاعات القادمة" – تعقيب على كتاب "حروب المياه" لجون بولوك وعادل درويش، 20 شباط (فبراير) 1994 .

22- لابد من الإشارة هنا الى ان الاردن لايستطيع سوى إنتاج موسم زراعي واحد، فيما ان اسرائيل تنتج ثلاثة مواسم زراعية المصدر: مجلة World Link، مصدر سابق، ص 39 .

23- د. محمود ابو زيد، تعقيب على ورقة عمل قدمت الى ندوة "الحبوب والماء والقرار السياسي"، مصدر سابق، ص 3-6 .

3- التدابير التجارية التقييدية لإتفاقية جولة الاوروغواي :

في السابق إستطاعت البلدان العربية أن تعوض عن ضعف إنتاجها الزراعي والغذائي الناجم بشكل أساسي عن شح المياه والظروف المناخية غير الملاءمة بالحرية التجارية النسبية التي إتسمت بها الأسواق الدولية، الأمر الذي مكنها من توفير الإمدادات الغذائية اللازمة للمواطنين بصورة شبه مستقرة . أما الآن، فيخشى من أن يمثل ترابط أزمة مخزون الحبوب مع إتفاقية جولة الأوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (الجات) إنعكاساً للإتجاه نحو تقييد الحرية التجارية على البلدان المستوردة للمنتجات الغذائية والمصدرة بشكل محدود لها، مثلما هي حال البلاد العربية .

وفي الوقت الذي يبدو العنوان الرئيسي لأتفاقية الجات هو تحرير التجارة، فإن هذه الإتفاقية في جوانبها الزراعية تحمل في طياتها مظاهر تقييدية مقنعة . وهناك إجماع لاخلاف عليه في أن الجوانب الزراعية لهذه الإتفاقية التي تشمل الإتفاقية الزراعية والإتفاقيات الاخرى التي لها علاقة بالزراعة، مثل الإتفاقية المتعلقة بتدابير الصحة النباتية، والإتفاقية بشأن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ستكون لمصلحة البائعين الصافين للمنتجات الزراعية، فيما أن المشترين الصافيين هم من الخاسرين .

فإرتفاع أسعار المستوردات بسبب التدابير التي نصت عليها الجات لتخفيض بعض أشكال الدعم، والإرتفاع النسبي الملحوظ في كفاءة المصدرين من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بسبب السياسات التعويضية التي إنتهجتاها، وشروط المعايير الصحية التقييدية، وإرتفاع كلفة المدخلات الزراعية المتطورة فنياً بسبب الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، كل هذه المظاهر تدل على وجود سياسات وإجراءات تقييدية على التجارة الحرة في المنتجات الزراعية .

وهناك مظهران آخران يضافان الى هذه المظاهر التقييدية ويعطيانها أبعاداً ضاغطة وشمولية في نفس الإتجاه . أول هذه المظاهر هو انخفاض المعونات الغذائية، والقلق من إنخفاضها اكثر فأكثر في المستقبل، نظراً لانها ارتبطت على مر السنين بمستوى فوائض المخزون الغذائي للدول المانحة . والمستويات الحالية والمتوقعة لهذا المخزون تؤكد هذا الإتجاه . صحيح ان المعونات الغذائية لعبت في السابق دوراً سلبياً في ما ادى الى تراخي الحكومات العربية في إعتماد سياسات انتاجية فاعلة، الا ان التقلص المفاجيء

للمعونات له سلبيات شديدة على أوضاع الأمن الغذائي . أما المظهر الثاني، فهو زيادة أهمية التكامل الإقتصادي الإقليمي والترتيبات التجارية الإقليمية وإنتشار وتوسع الإقاليمية دولياً، وهو ما بدأ يعرض البلدان الى مواجهة التقييدات التجارية الناجمة عن التكتلات الاقتصادية، وبالأخص منها الإتحاد الأوروبي .

وثمة توافق في الآراء على أن البلدان المنضوية ضمن الأقاليم التجارية أكثر قدرة وكفاءة في التعامل مع مجمل المتغيرات الدولية التجارية. وهو الأمر الذي يستدعي من البلاد العربية أن تحزم أمرها وتنضوي ضمن منطقة تجارة حرة عربية .

ونظراً الى أن معظم البلاد العربية هي مستوردة صافية للأغذية، فإن إتفاقية الجات سيؤدي الى إرتفاع فواتير الواردات الغذائية كنتيجة لتقييد دعم المنتجات الزراعية في الدول المصدرة، وأن تكن النتائج الفعلية ستظهر بعد 6 سنوات، وهو تاريخ إكتمال التزامات التخفيض للبلدان المتقدمة [24].

وفي ظل ذلك، نحت الدول الرئيسية المصدرة الى إتخاذ سياسات وتدابير من شأنها أن تحقق لإنتاجها كفاءة تنافسية عالية وتعوض عن التخفيضات في الدعم التي نصت عليها الجات، حتى أنها إستبقت هذه الإتفاقية في إجراءات دعيت بسياسات الإصلاح الزراعي، وقد شملت سياسة الإصلاح الزراعية للإتحاد الأوروبي التي إنطلقت في عام 1992 بصورة رئيسية الحبوب، والبذور الزيتية، ومنتجات الثروة الحيوانية، حيث طبق نظام للتعويض مماثل لنظام الولايات المتحدة يزيل الآثار السلبية على دخل المزارعين عند تدهور الأسعار . كما أعلن الإتحاد الأوروبي نيته الإستمرار بنظام سعر الإستيراد الأدنى لبعض الفواكه والخضار الطازجة [25].

24- تقضي الإتفاقية بتخفيض الدعم الإجمالي المحلي المقدم في 1986-1988 والمحدد بمقياس (AMS) بنسبة 20٪ في البلدان المتقدمة و13.3٪ في البلدان النامية. كما أنها تقضي بتخفيض إعانات التصدير بنسبة 21٪ لحجم الصادرات المستفيدة، وبنسبة 36٪ على إعانات التصدير .

25- Swinbank, A., & Ritson, C. 1994, "Implications of the Uruguay Round for European Union Trade with third countries with special reference to fresh fruit and vegetable trade with the Near East Region", FAO-RNE/807/EC/3. FAO/RNE, Cairo.

وبنهاية عام 1995 حققت مداخيل المزارعين في الإتحاد الأوروبي (بالأسعار الحقيقية) أعلى مستوى لها منذ 20 عاماً بنتيجة سياستها للإصلاح الزراعي التي يتوقع ان تستمر حتى نهاية القرن الحالي، حيث إزداد دخل المزارعين بنسبة 2.6٪، تضاف الى زيادة بنسبة 8.4٪ عام 1994، كما أن النسبة هذه قد فاقت 10٪ في كل من الدنمارك والمملكة المتحدة [26]. وقد حققت هذه الزيادة بفضل الإرتفاع في المدفوعات المباشرة التي قدمت للمزارعين للتعويض عن التخفيضات المتصاعدة في دعم أسعار الحبوب ولحوم الأبقار . وساهم ارتفاع الاسعار ايضاً في زيادة الدخل الزراعي، حيث استفادت الإسواق من التخفيضات الكبيرة في احتياطات المخزون الغذائي، كما استفادت من الإنخفاض في الإنتاج في السنوات السابقة، والذي حصل بسبب إنتهاج سياسات متشددة شملت سياسة تبوير الاراضي الزراعي والتي يتم بموجبها تقديم مدفوعات مالية مباشرة للمزارعين مقابل عدم زراعة نسب محدودة من أراضيهم الزراعية . وذلك في الوقت الذي إعتمدت الدول الصناعية الرئيسية المصدرة للمنتجات الغذائية سياسات وتدابير فاعلة لدعم البحوث والتطور الزراعي والريفي، مثل انشاء صندوق الريف الامريكي الذي أقره الكونغرس عام 1996، او التشريعات التي صدرت عنه في نفس العام لتوفير دعم سخي للأبحاث والتجارة في المنتجات الزراعية [27].

وإذا ما اضيف الى برنامج الولايات المتحدة بالإستعاضة عن سياسية التبوير ببرنامج تقديم مدفوعات بحوالي 36 مليار دولارا مع ترك الخيار في الزراعة للمزارع على مدى سبع سنوات، والتدبير الذي اتخذه الإتحاد الأوروبي منذ اوائل 1995 بفرض ضرائب على الصادرات الزراعية ومعظمها الى البلاد النامية، يتضح مدى ضعف القدرة التنافسية للمزارعين في البلاد العربية مقابل نظرائهم في الدول الصناعية، كما يتضح مدى وجود تقييدات مقنعة تجاه حرية التجارة في المنتجات الزراعية .

وسيكون لإتفاقية الجات بشأن التدابير الصحة والصحة النباتية إنعكاسات قد تؤدي الى خسارة بعض أسواق التصدير اذا لم يتم تحسين إجراءات الإلتزام بالمعايير وبمراقبة الجودة . وذلك ناهيك عن شروط الإتحاد الأوروبي المعيارية والصحية وفي طليعتها الايزو وملحقاته.

26- جريدة Financial Times، 16 كانون الثاني (يناير) 1996.
27- جريدة Financial Times، 4 نيسان (أبريل) 1996.

ومن أبرز معالم القيود التجارية الجديدة، الإرتفاع المتوقع في اسعار بعض المدخلات المتطورة، خاصة في مجل الهندسة الجينية، مثل البذور، كنتيجة لإتفاقية الجات حول حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وهو الامر الذي سيحمل انعكاسات بالغة السوء على صغار المزارعين في البلاد العربية .

كل ذلك فيما لم يمض بعد عام واحد على ابتداء تطبيق هذه الإتفاقية . وما يفاقم من المظاهر التقييدية للتجارة الدولية في المنتجات الزراعية ان البلاد العربية تعاني من المعوقات الرئيسية التالية :

1- ضعف القدرة الشرائية للدول والاسر في معظم البلدان العربية، وعدم توفر الموارد المالية الضرورية لتوفير التعويض المناسب في ظل اعباء الديون الخارجية المتراكمة .

2- النقص الحاد في إمدادات المياه والمجالات المتاحة لتوسع في الإنتاج الزراعي بالشكل الذي يفي بالإحتياجات .

3- المعوقات الطبيعية الاخرى والمعوقات الاقتصادية والإدارية التي تؤثر في فعالية سياسات تخصيص الموارد عبر سياسات التسعير الموجهة نحو آلية السوق والإصلاحات المؤسسية .

على أن مايدعو الى التفاؤل ان النهج المتشابه الذي يظهر في توجه البلاد العربية للتعامل مع هذه الإتفاقية [28]، سيسهل التعاون العربي المشترك في هذا المجال، خاصة وأن جميع البلاد العربية بحاجة الى ان تحسن مستوى كفاءتها التنافسية لكي تتمكن من تأمين الإمدادات الغذائية اللازمة ولإتاحة المجالات التسويقية لمنتجاتها الزراعية، وكذلك لمواجهة الصعوبات الناشئة عن الإنعكاسات المباشرة والمحتملة للإتفاقية والتي سيتم بحثها في القسم التالي من هذه الدراسة .

28- إنضمت الى عضوية منظمة التجارة العالمية كل من مصر والمغرب وتونس والكويت وموريتانيا، وقدمت كل من الجزائر والاردن والبحرين والسودان وسوريا ولبنان والسعودية طلبات الحصول على هذه العضوية . عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، NERC/96/5.

ثالثاً : تداعيات المتغيرات الدولية في ظل الأوضاع الحالية للزراعة العربية :

1- تداعيات الإنكماش في سوق الحبوب :

تعتبر المغرب أول البلاد العربية المرشحة للتأثر بمجريات السوق الدولية للحبوب، بسبب الجفاف الذي ضرب الإنتاج في العامين الماضيين، فضلاً عن الفيضانات التي إجتاحت البلاد في عام 1996. لقد إنخفض إنتاج المغرب من القمح في عام 1995 بنسبة 80٪ عن العام السابق وبلغ 1.1 مليون طن، فيما انخفض إنتاج الشعير بنسبة 150٪ في عام 1996 لتبلغ 3 مليون طن . كما أن تونس لحظت انخفاضاً في محصولي القمح والشعير للعام الثاني على التوالي الى اقل من المعدل العام، ويتوقع ان تزداد وارداتها من القمح بنسبة 60٪ الى حوالي 1.3 مليون طن عام 1996/95 . وعلى العكس من ذلك، فإن الجزائر التي تأثرت أيضاً بالجفاف قد نجحت في حصاد محصول أعلى من المعدل العام في عام 1995 . أما مصر التي تعتبر من اكبر الدول المستوردة للقمح بمعدل 6 مليون طن سنوياً، فإن مستوى وارداتها لن يتغير في العام الحالي بسبب الطلب المتنامي رغم تحسن محصول عام 1995. وأما العراق، فإن وارداتها من القمح قبل أزمة حرب الخليج كانت تقارب 3 مليون طن سنوياً، وفي حال نجحت المفاوضات الجارية مع الأمم المتحدة، فإنها مرشحة لأن تنضم مجدداً الى الدول الرئيسية المستوردة. وفي مقابل ذلك، فإن السعودية التي تمكنت من تحقيق فائض معتبر من القمح، لاتزال تستورد كميات كبيرة من الحبوب الاخرى . وهي أول دول العالم استيراداً للشعير، ويتوقع ان تبلغ وارداتها منه ومن الحبوب في عام 1996 حوالي 5.5 مليون طن [29].

وتشير التوقعات الى زيادة في واردات الاردن من القمح من 735 الف طن عام 1994/93 الى حوالي 800 الف طن في عامي 1995/94 و1996/95 [30]. وقد استورد لبنان عام 1995 وماقبله معدل 380 الف طن من القمح المعد للطحن وصناعة رغيف الخبز، ومعدل 200 الف طن من الحبوب الباقية. ومن المتوقع ان تبلغ واردات القمح عام 1996 حوالي 400 الف طن، وتبقى الواردات من الحبوب الخشنة على

29- مجلة Meed، 22 آذار (مارس) 1996، ص 7.

30- أنظر جدول رقم (1) في الملحق الإحصائي .

مستواها [31]. أما في اليمن، فقد أدى النزاع الداخلي منذ عامين الى إهمال المحاصيل في بعض المناطق، ولم يتم ري المحاصيل الصيفية والفواكه، مما تسبب بتلف الإنتاج الى حد كبير . وتقدر احتياجات الاستيراد لليمن من الحبوب واساساً من القمح بحوالي 2 مليون طن [32].

2- الإنعكاسات الأولية والمحتملة لإتفاقية جولة الأوروغواي :

لن تكون متطلبات تخفيض التعريفات بموجب إتفاقية الجات صعبة على البلدان العربية، كما لن يكون لتخفيض دعم الصادرات حسب الإلتزامات تأثير يذكر، ذلك ان المشكلة الاساسية ليست في التعريفات بل في القيود الجمركية، كما ان معظم البلاد العربية لاتمنح إعانات لتصدير المنتجات الزراعية. لكن سيكون من الصعب عليها في ظل برامج اعادة الهيكلة التي بدأت بتطبيقها ان تفسح المجال لإرتفاع اسعار المنتجات الزراعية من دون ان يؤدي ذلك الى حدوث انعكاسات على العجز في موازناتها العامة وتأثيرات تضخمية على الصعيد الاستهلاكي .

كما أن استثناء الاسماك ومنتجاتها من الإتفاقية الزراعية للجات وإعتبارها سلعة صناعية يأتي لغير صالح البلاد العربية، لانها تتصدر قائمة المنتجات القليلة التي لدى عدد من البلاد العربية فوائض هامة منها، وذلك بالرغم من تدني الإنتاجية في هذا المجال حالياً .

ولن يكون لتخفيض الدعم في الدول الرئيسية المصدرة للمنتجات الزراعية بموجب مانصت عليه الإتفاقية سوى تأثير ايجابي ضئيل على مستوى القدرة التنافسية للبلاد العربية لان مستويات الدعم في هذه البلدان ستظل عالية، كما انها قد استبقت هذا الامر بالتدابير التعويضية التي سبق بحثها في هذه الدراسة . بل ان الآثار السلبية ستطغي، ولاسيما وانه من المتوقع ان تكون كلفة رفع الدعم في الولايات المتحدة على المستوردين

31- في السابق كانت تصل واردات الحبوب الخشنة الى 700-800 الف طن عندما كانت صناعة الدواجن مزدهرة . عن مصدر مسؤول في مكتب الحبوب والشمندر السكري في لبنان .

32- أنظر جدول رقم (1) في الملحق الإحصائي .

من البالد العربية عام 1996/95 حوالي 2 مليار دولاراً [33]. لقد بلغ الدعم الذي قدمته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمزارعين عام 1993، والذي يتكون من تسهيلات مختلفة تتضمن مدفوعات مباشرة، وقروض ميسرة، واسعار مدعومة ومضمونة للمنتجات، وبمافيه الدعم الذي يوفر للمحاصيل غير الرئيسية، شكل هذا الدعم حوالي 42٪ من دخل المزارعين [34]. وتقدر امانة الجات قيمة الدعم المخل بالتجارة في الدول الصناعية بحوالي 150 مليار دولاراً ، مقابل 19 مليار دولاراً في الدول النامية [35]، وحصة البلاد العربية منه تكاد لاتذكر . وحتى حينما نقترض تخفيض الدعم بنسبة 20٪ بموجب الجات، فان الدعم في البلدان الصناعية المذكورة سيبقى عالياً واغراقياً في مواجهة قدرة تنافسية ضعيفة للبلاد العربية .

ثم ان الدعم المسموح بموجب "الصندوق الاخضر" في مجال الخدمات العامة والمدفوعات المباشرة للمنتجين والمساعدات العامة لاغراض الامن الغذائي والمساعدات الغذائية المحلية والمعاملة الخاصة والمتميزة، والذي تتيح بموجبه اتفاقية الجات الابقاء على دعم مجالات اساسية وهامة، فإن نسبته مرتفعة في الدول الصناعية، فيما انها تكاد توازي الصفر في غالبية البلاد العربية . وحقيقة الامر ان اغلب الدول النامية (61 دولة من اصل 71 دولة) لم يكن لديها على الإطلاق معيار اجمالي للدعم للفترة 1986-1988، وهي فترة الاساس الواجب احتساب قيمة الدعم بأسعارها الثابتة [36].

33- توقعات مجلس القمح الدولي، المصدر : مجلة Meed، 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 95، ص 16.

34- مجلة The Economist، 11 حزيران (يونيو) 1994، ص 10 ..

35- GATT Secretarist, "An Analysis of the Proposed Uruguay Agreement, with particular Emphasis on Aspects of Interest to developing Economiec". 29 November 1993, p. 3.

36- إستثني من إجراءات التخفيض كل من الخدمات العامة التي تشمل البحث، والتحكم بالامراض والآفات، وخدمات التدريب، وخدمات الارشاد وخدمات الرقابة والفحص، وخدمات التسويق والترويج، وخدمات البنية التحتية، والخدمات العامة غير المحددة، والمدفوعات المباشرة للمنتجين، بما فيها دعم الدخل الفردي، وبرامج التأمين على الدخل وبرامج صافي الدخل الآمن، والتأمين على المحاصيل ضد الكوارث، ومساعدات الإصلاحات الهيكلية المقدمة من خلال برامج التقاعد للمنتجين وبرامج التقاعد للمصدرين والمساعدات الاستثمارية، والبرامج البيئية ، وبرامج المساعدات الإقليمية، واخرى غير محددة، بالإضافة الى المساعدات العامة لأغراض الامن الغذائي، والمعاملة الخاصة والمتميزة في نطاق دعم الاستثمار وتحويل الزراعة عن زراعة المحاصيل المخدرة الممنوعة ودعم مدخلات الإنتاج الزراعية . المصدر : جرين فيلد وكوناندريس " تأثير نتائج الاوروغواي علي وضع السياسات الزراعية الوطنية" قدمت الى إجتماع الخبراء الذي عقدته الفاو حول تأثير التغيرات في البيئة التجارية الدولية على تجارة المنتوجات الزراعية في منطقة الشرق الأدنى، 1994 .

والواقع ان مسألة "الصندوق الاخضر" قد اخذت بالإعتبار مصالح الدول الصناعية، خاصة بإدراج الخدمات العامة غير الموجهة للمنتجين الزراعيين، اضافة الى المدفوعات المباشرة للمنتجين. وهي تهدف بشكل رئيسي الى عدم التأثير على الإنتاج من خلال التأثير على اسعار السوق . ومن الواضح ان هذه الفرضية كنت بعيدة جداً عن الواقع .

وفي المقابل، فإن صافي الدعم الزراعي في معظم البلاد العربية يكاد يكون سلبياً بسبب الاعباء والضرائب غير المباشرة وحتى الضرائب المباشرة في بعض الحالات، كما سيبين لاحقاً . ومن المهم الاشارة الى انه حتى لو تم تطبيق تخفيض الدعم على عدد من البلاد العربية، فلن يكون هناك ماهو بحاجة الى ترشيد، بل هناك ضرورة الى زيادة الدعم والى حد كبير في المجالات التي أتاحها " الصندوق الأخضر" وهي مجالات حيوية وغير اغراقية ومشجعة على الإنتاج. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو : هل ان جميع الدول العربية تملك الموارد المالية اللازمة لاحياء "صندوقها الاخضر" ؟ .

ولاشك أن هناك صلة وثيقة بين تأثيرات جولة الاوروغواي والتغيرات في السياسات الزراعية للإتحاد الاوروبي . ولاينتظر ان يؤدي تحول الاتحاد الاوروبي من نظام الاسعار المرجعية الى الترتيبات الجديدة لاسعار الدخول الى توفير فرص تجارية لتصدير الفاكهة والخضار الى الاتحاد الاوروبي. فالترتيبات الاخيرة تتطلب تطبيقها على مدار السنة، فيما أن نظام الاسعار المرجعية لم يكن يطبق الا في المواسم الزراعية الاوروبية. وذلك سيؤدي الى انعكاسات سلبية على منتجات تصديرية هامة، مثل الطماطم والزيتون. وفيما كانت البلدان العربية المتوسطية في السابق تتأقلم مع الروزنامة الزراعية الاوروبية مستفيدة من المناخ المناسب للزراعة في الشتاء، فإنها أصبحت عرضة للحواجز التعريفية علي مدار السنة. وذلك في الوقت الذي ادى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في نطاق الجات الى إزالة الإمتيازات التي حصلت عليها البلاد العربية بموجب اتفاقيات التعاون التفضيلية المعقودة مع الإتحاد الأوروبي .

3- الموقف الحالي للزراعة والأمن الغذائي العربي :

أخذت البلاد العربية منذ منتصف الثمانينات تعي الأهمية البالغة للقطاع الزراعي والقطاعات الغذائية في الانماء والتطور، كما في تحقيق المنعة الذاتية للإقتصاد تجاه شتى الإحتمالات، وفي القدرة علي تكوين موقع تنافسي متكافيء في الاسواق التجارية الدولية

التي تنحو الى تصاعد واحتدام في المنافسة . وادى ذلك الى تحسن الإنتاج والإنتاجية وتحسن مستويات الإكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الاستراتيجية وخاصة الحبوب التي شهدت توسعاً ملحوظاً في زراعتها . فعلى المستوى العربي العام، تضاعف انتاج الحبوب من 22.4 مليون طن عام 1984 الى 43.7 مليون طن عام 1994، كما إزداد انتاج القمح بأكثر من 120٪ من 8.8 مليون طن الى 19.9 مليون طن للفترة ذاتها، وبالتالي تحسنت نسبة الإكتفاء الذاتي بين الأعوام 1984 و1994 للحبوب من 35 و40٪ الى 21 و59٪، كما تحسنت بالنسبة للقمح من 37.54٪ الى 58.9٪ [37].

وقد سجلت أبرز التطورات في هذا المجال في كل من مصر والسعودية وسوريا . ففي مصر ازداد انتاج القمح بحوالي ثلاثة أضعاف منذ عام 1975 وبلغ 17 مليون طن عام 1995، حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي 55٪ . وتأمل الحكومة المصرية من خلال تنفيذها لبرنامج انتاجي طموح يعتمد على تكثيف الإنتاجية بإستخدام البذور المرتفعة المردود وتقنين إستخدام المياه الى التمكن من اقفال الفجوة الغذائية في القمح في غضون عشرة سنوات [38].

أما في السعودية، فقد تمكنت الجهود الحثيثة من مواجهة التحديات الناشئة من الطبيعة القاسية للمناخ والتربة، ونجحت في توسيع الرقعة الزراعية من 150 الف هكتار عام 1975 الى اكثر من 2 مليون هكتار عام 1996. واخذ انتاج القمح بالتنامي حتى بلغ 4.12 مليون طن عام 1992، حيث تمكنت بذلك السعودية للمرة الأولى من دخول اسواق التصدير. ثم اخذ الإنتاج بالتراجع بسبب السياسة التي اعتمدتها المملكة في التركيز على تأمين الإحتياجات المحلية، بما فيها تأمين مخزون احتياطي، من اجل تقنين استخدام المياه، وبلغ الإنتاج عام 1994 حوالي 2.68 مليون طن، وذلك بسبب تخفيض المساحة المزروعة قمحاً لصالح زراعة الشعير . ولقد كان السبب الرئيسي في النجاح المحقق في الدعم الذي وفرته الحكومة للمزارعين، وبالأخص القروض التي وفرها البنك الزراعي السعودي التي بلغ مجموعها حتى منتصف عام 1995 حوالي 454 مليون دولارا [39].

37- د يحيى بكور، تعقيب على ورقة عمل قدمت الى ندوة "الحبوب والماء والقرار السياسي"، مصدر سابق .

38- مصادر مسؤولة في الحكومة المصرية .

39- المؤشرات مستخلصة من: الشيخ عبدالله الابراهيم الحبيب، "زراعة القمح في المملكة العربية السعودية"، 1996

وفي سوريا ارتفع إنتاج القمح من 1550 الف طن عام 1975 الى 4185 الف طن عام 1995 وبمتوسط سنوي قدره 4.8٪ وهو مايفوق معدل نمو السكان البالغ 3.1٪، وقد جاء هذا التحسن بسبب زيادة مساحة الزراعة المروية، وكذلك بسبب التطور في مردود الوحدة لإنتاجية. حتى أن الزراعة المروية في سوريا باتت تستأثر بأكثر من 91٪ من إجمالي الموارد المائية المستخدمة [40].

وفي العراق تمت مضاعفة المساحة المزروعة بالقمح والشعير من 1500 هكتار عام 1989 الى 3000 هكتاراً عام 1994، كما ازداد معدل إنتاجية الهكتار، مما ادى الى زيادة إنتاج هذين المحصولين بنسبة 138٪ الى 2.7 مليون طن سجلت بين عامي 1989 و1994 على التوالي [41].

كما تتجه معظم البلاد العربية الاخرى الى زيادة الإهتمام بالزراعة والقطاعات المرتبطة بالشأن الغذائي. الا ان ثمة حاجة الى تكثيف الجهود في عدد منها، وبالأخص السودان والمغرب وتونس والاردن ولبنان واليمن .

4- الثغرات الأساسية :

هناك ثغرات أساسية في نطاق الإنتاج الزراعي وقطاعات الصناعات الغذائية وقطاعات الآلات والمعدات الزراعية التي تؤدي أدواراً محورية في مجال التنمية الزراعية وفي تحديد القدرة على الوفاء بالإحتياجات الغذائية وتحقيق الامن الغذائي. وبصورة عامة، يمكن تحديد أبرز مواطن الضعف بما يلي :

أ- إغفال السياسات الحكومية لاهمية دور الدولة في ضبط إيقاع التنمية وفقاً للإحتياجات الفعلية في مجال تأمين الامن الغذائي. ومن ذلك توفير الحوافز التسعيرية والضرائبية المناسبة في اطار آلية السوق الحرة، فضلاً عن توفير الدعم المناسب للتشجيع على الزراعة والتصنيع الغذائي ولإستخدام المكننة الزراعية. وفي هذا الاطار، فإن اتاحة التسعير المجزي للمزارعين تلعب دوراً رئيسياً في التحفيز

40- المؤشرات مستخلصة من : د. حسن سعود، "الحبوب والماء والقرار السياسي في الجمهورية العربية السورية"، 1996 .

41- اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة، 1994، نيويورك : 1995 .

على الإنتاج في مواطن الحاجة. وثمة امثلة صارخة عن دور الاسعار في تحفيز انتاج محصول معين مثل الشعير على حساب محصول آخر مثل القمح كما يحدث في المغرب، مما ادى ومازال يؤدي الى حدوث إختناقات تسويقية بالنسبة للمحصول الاول مقابل حدوث عجز فاضح في المحصول الثاني .

ب- أن ما يؤخذ على برامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول العربية هو انها لم تراع خصائص الزراعة في البلاد العربية، كإعتمادها على الأمطار وتدني انتاجيتها. ومن ثم، فقد خلت البرامج من الاجراءات والتدابير التي تعنى بتشجيع اعتماد التقنيات المناسبة لتحقيق النتائج التي يعتد بها. كذلك تحت البرامج الى الغاء الترتيبات التي كانت تتخذها لحماية المزارعين من تأثير العوامل الطبيعية، دون ان تستبدلها بترتيبات تتوافق مع آلية السوق الحرة . اما دخل المزارعين، فان النظر اليه من جانب ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية يبقى مبتوراً في ظل ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج في نفس الاتجاه .

ج- ضعف مؤسسات ادارة النشاط الزراعي مع وجود ازدواجية وتداخل في الصلاحيات ومشاكل في التنظيم، الامر الذي غالباً ما يؤدي الى العجز عن التحديد المناسب والواضح للأهداف ولآليات تحقيقها. ومن أبرز مظاهر هذا الخلل غياب السياسات الزراعية، وتدني الخدمات الزراعية وإهمال الارياف الذي يتبدى في انتشار الفقر، وتدني مستوى المرافق البنيوية والصحية، وتصاعد معدلات الهجرة بسبب ضيق وسائل العيش .

د- تدني الانتاجية لسببين رئيسيين، أولهما يتعلق بالمشاكل الطبيعية، وثانيهما له علاقة بالمشاكل الاقتصادية. ويأتي في مقدمة العوامل الطبيعية السلبية المعوقات المتصلة بالمناخ والمياه وبالآفات والاعشاب والامراض الحيوانية وبتدهور التربة. اما العوامل الاقتصادية المعاكسة، فتشمل المخاطر التي تهدد الربحية، وعدم توفر مستلزمات الانتاج والإئتمانات الزراعية، وضعف الاستثمارات العامة في البنى التحتية، وصغر وتباعد الحيازات الزراعية، والإنخفاض العام في مستوى المعارف بالتقنيات الحديثة. ويمكن تحديد ابرز عوامل تدني الانتاج على الشكل التالي :

1- الاعتماد في معظم البلاد العربية على الزراعة المطرية، والتعرض لقساوة

الظروف المناخية وتقلباتها . وهذه مشكلة عامة لجميع البلاد العربية .

2- محدودية المياه المستخدمة للري، خاصة في الاردن وفلسطين وتونس والجزائر وسوريا واليمن وجيبوتي والامارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت [42].

3- إزدياد ملوحة التربة والمياه الجوفية بسبب الاستنزاف الجائر للموارد المائية، بالاخص في البحرين وعمان وفلسطين وموريتانيا [43].

4- تدهور خصوبة التربة بسبب الزراعة والرعي الجائر . وهذه مشكلة عامة في جميع البلاد العربية، وموجودة في مصر في الاراضي الزراعية القديمة .

5- إستمرار وجود الضرائب المباشرة على الزراعة في بعض البلاد العربية، وكذلك الضرائب غير المباشرة الناجمة عن التأخر في تحرير أسعار العملات فى بعض الحالات أيضا، ومن الامثلة على الضرائب المباشرة ضرائب العبور التي لاتزال تفرض في السودان على السلع الغذائية بالرغم من قرار الغائها [44].

6- تخفيض الدعم المقدم الى المزارعين بسبب السياسات غير المدروسة .

7- إستمرار وجود الاسعار غير المجزية لبعض المنتجات الزراعية، مما ينعكس سلباً على قرارات المنتجين .

8- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، وبالاخص في مصر والاردن واليمن ولبنان [45].

9- إنخفاض معدلات التسميد، خاصة في الجزائر وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وتونس والعراق وسوريا واليمن [46].

42- مجلة MEED، جدول إحصائي حول مستويات توافر وإستخدامات المياه، 26 كانون الثاني (يناير) 1996، ص 7، عن مؤسسة الموارد الدولية من تقديرات للبنك الدولي .

43- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 1994، الخرطوم، 1995، ص 95-185.

44- المصدر السابق، ص 123.

45- المصدر السابق، ص 95-185.

46- الأمانة العامة لإتحاد الغرف العربية، التنمية الزراعية في البلاد العربية وآفاقها المستقبلية، الدورة 33 لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الدوحة، 1994، جدول رقم (3)، ص 35.

10- إنخفاض مستوى المكننة الزراعية في جميع البلاد العربية .

11- عدم توفر التقاوي والبذور المحسنة والمبيدات بالشكل الكافي، كما هو الحال في السودان والعراق وليبيا وموريتانيا والصومال واليمن [47].

12- إرتفاع الفاقد على مستوى المزارع وفي مراحل بعد الحصاد، كما في مصر وسوريا والسودان والمغرب .

13- إستمرار وجود الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية، كما في السودان وموريتانيا والصومال، وعدم إعتماد برامج وقائية للحماية منها في بعض المواسم في باقي البلاد العربية [48].

14- نقص توفر الأعلاف الحيوانية والمركزات منها، خاصة في المغرب والسودان والعراق واليمن [49].

15- استمرار الضعف في البنيات الخدمية والتسويقية للنشاط الزراعي .

هـ- ضعف وسائل التخزين من الاهراءات والصوامع ومن وسائل التخزين المبرد الخضار والفاكهة والمنتجات الحيوانية، حيث غالباً مايسود التخزين التقليدي الذي يتم معظمه في العراء، فيؤدي سوء الحفظ قبل البيع او التصنيع الى إتلاف او هدر قسم من الغلال . كما أن هناك نقصاً ايضاً في وسائل معاملة وتصنيع المنتجات الحيوانية، خاصة الحليب الخام. واكثر ماتبدو هذه المشاكل في كل من مصر وسوريا والمغرب والسودان. وغالباً ما يؤدي النقص في مرافق التخزين الى معاكسة الجهود التي تبذل لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية. ففي سوريا مثلاً لاتتجاوز الطاقة الإستيعابية لصوامع الحبوب القائمة ربع احتياجات التخزين [50]. وكذلك الأمر في عدد آخر من البلدان العربية، كما هو الحال في المغرب حيث اساليب التخزين المتوفرة للمزارعين غير ملائمة وتؤدي الى تلف نسب عالية من الإنتاج [51].

47- المنظمة لعربية للتنمية الزراعية، مصدر سابق، ص 95-185.

48- الأمانة العامة لإتحاد الغرف العربية، تقرير عن المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون للشرق الادنى وشمال أفريقيا لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، الرباط، آذار (مارس) 1996.

49- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصدر سابق، ص 95-185.

50- مي دمشقيه سرحال، تحديث سياسات ومؤسسات إدارة النشاط الزراعي، ندوة إتحاد الغرف العربية حول تحديث القطاع الزراعي في البلاد العربية، دمشق، 1994، ص 8 .

51- عبدالرحيم بن ياسين، "قطاع الحبوب بالمغرب"، 1996.

و- وجود ثغرات أساسية في قطاعات الصناعات الغذائية في مجال الحبوب الغذائية الرئيسية، ورغيف الخبز، والبذور الزيتية، والشمندر السكري، والزيتون، والنخيل، والألبان، والمعلبات الغذائية، وأغذية الأطفال، بالإضافة الى الأعلاف الضرورية للثروة الحيوانية، ومنتجات الصابون والمنظفات، ولابد من توجيه وتحفيز الاستثمار في هذه الصناعات الحيوية. وتبدو الحاجة ملحة الى تنسيق الطاقات الانتاجية لكي تعمل المصانع بكامل طاقاتها، لاسيما في قطاع المعلبات الغذائية وقطاع تصنيع البذور الزيتية وقطاع عصائر الفواكه والمركزات ومعامل عصر الزيتون وقطاع الدواجن.

ز- ضعف إستخدام المكننة الزراعية والنقص في الآلات والمعدات الزراعية، وبالأخص في المناطق التي تملك مقومات طبيعية ملاءمة للزراعة مثل السودان. وتعترض فعالية الإستخدام عدم ملاءمة الآلات المستوردة او عدم إمكانية تحمل تكاليفها او عدم توفر خدمات الصيانة اللازمة، والتي تصل في احيان كثيرة الى حوالي 50٪ من كلفة تشغيل المكننة.[52] وتتركز النواقص في مجال جرارات البساتين الصغيرة بقدرة 35-45 حصاناً، والجرارات بقدرة 120-150 حصانا، فضلاً عن النقص في الجرارات المجمعة في المصانع العربية بقدرة 60-80 حصاناً، وكذلك مجال الحاصدات المركبة لحصاد الحبوب، وباذرات لحبوب والقطن، وآلات التسوية، وحفارات الأنهار والمباذل، والمحاريث الدورانية، وكابسات العلف وحاصداته، ومضخات الري الصغيرة والمتوسطة، والمضخات العامودية للآبار الارتوازية، والعدد الزراعية اليدوية.[53]

5- كفاءة إستخدام المياه :

تشمل التحديات التي تواجه البلادالعربية في مجال المياه، بالإضافة الى المشاكل ذات المنشأ الخارجي ومشاكل الندرة المائية، تحديات اخرى لاتقل عنها أهمية، وتتمثل بضمان إستمرارية الموارد المائية للأجيال القادمة مع ضمان نوعيتها من أجل إستثمارها في المستقبل. ومن هنا أهمية التركيز على كفاءة الإستخدام بزيادة انتاجية وزيادة القيمة المضافة لعنصر المياه وترشيد إستخدامها والحد من الفاقد والمهدر منها .

52- الأمانة العامة لإتحاد الغرف العربية، تقرير عن الندوة الثانية للتعاون العربي الإيطالي في المكننة الزراعية، بولونيا (ايطاليا) 1995.

53- د. عبدالمعطي عبود، أوضاع تصنيع وتجميع الآلات والمعدات الزراعية في البلاد العربية، قدمت الى ندوة وورشة عمل التعاون العربي الإيطالي في المكننة الزراعية، بولونيا (ايطاليا) 1994.

وبصورة عامة، هناك إنخفاض في كفاءة إستخدام المياه في البلاد العربية، وبالأخص في الزراعة التقليدية، حيث يؤدي إستخدام الأساليب السطحية للري الى فقدان حوالي 30-50٪ من المياه المستغلة، بالإضافة الى ضعف صيانة المياه ومشاكل التلوث، فيما يتزايد الطلب على المياه مع التصاعد في النمو السكاني وتصاعد الإحتياجات المرتبطة بالمدن وبالزراعة .

إنما من المهم الاشادة بالتقدم المحقق في مصر في كفاءة إستخدام المياه للزراعة، كنموذج ينبغي الإحتذاء به في سبيل تلبية متطلبات الأمن الغذائي للبلاد العربية. فقد خطت مصر خطوات هامة في مضمار زيادة إنتاجية المياه وتقنين إستخدامها، حيث يتركز برنامجها لإستخدام الموارد المائية على إستخدام مياه الصرف الزراعي، والمياه الجوفية الناشئة عن تسرب المياه من النيل والترع وعمليات الري والأمطار، وإعادة إستخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها. وتتوقع مصادر حكومية أن يكون بالإمكان إعادة إستخدام حوالي 13.4 مليار متر مكعب من مختلف المصادر عام 2010 [54]. كما يتضمن برنامج مصر الإنتاجي التركيز على إستنباط الأصناف المقاومة للجفاف والقصيرة العمر التي لاتحتاج الى كميات كبيرة من المياه. وكذلك الحرص على عدم زيادة المساحات المزروعة بقصب السكر، والإستعاضة عنه ببنجر السكر الذي يستهلك كميات أقل من المياه، والتوسع في زراعة سلالات القمح الجديدة التي تتميز بمضاعفة عدد الحبات في السنبلة الواحدة، وتقليل المساحات المزروعة بمحصول الارز .

وتقدر إحتياجات الزراعة حالياً في مصر بحوالي 60 كم^3 من المياه سنوياً بالإمكان توفير 40 كم^3 منها، فيما يبقى لديها عجز بحوالي الثلث تقريباً [55]. وهذا الفارق ماكان ليكون من الحدة التي يبدو بها بفضل مشاريع إعادة إستخدام مياه الري، لولا الزيادة المستمرة في إستيراد الحبوب التي تعبر عن عجز حقيقي في المياه. ثم أن هناك مشاكل اخرى، مثل مايتعلق منها بكفاءة توزيع المياه بسبب الصعوبات التي تواجه تزويد شبكات التوزيع بأدوات التحكم في المآخذ التي تغذي المزارع بالمياه .

54- د. سعد زكي نصار، "المياه وسياسات إنتاج الحبوب في جمهورية مصر العربية"، 1996، ص 1-3.

55- ج. أنتوني آلن، مصدر سابق، ص 3

ومن المعروف أن دول الخليج العربية تلجأ الى تحلية مياه البحر لتأمين إحتياجاتها من المياه العذبة، ولديها حالياً حوالي ثلثي مايوجد من محطات للتحلية في العالم، منها 60٪ في السعودية فقط. لكن غيرها من البلاد العربية لاتستطيع تحمل نفقات هذه التقنية لانها مكلفة وتحتاج الى كميات كبيرة من الطاقة. وهناك مشاريع عديدة في دول الخليج العربية لانشاء محطات جديدة لتحلية المياه التي تعتمد عليها ايضاً للحصول على مياه الشرب بنسب تتراوح بين 50-90٪ [56]. مثلما هو الحال في الإمارات التي تنوي اضافة 250 مليون غالون/اليوم الى طاقتها الانتاجية البالغة 720 مليون غالون/اليوم [57].

ومنذ أوائل الثمانينات بدأت ليبيا العمل على تشييد نهر عظيم عبر 5000 كلم من الأنابيب الضخمة لضخ المياه الى المدن والصحاري من الموارد المائية الجوفية التي يحتاج تعويضها الى وقت طويل. وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع التي تتضمن تغذية مدينة بنغازي والمناطق حولها. ومن المتوقع ان ينتهي العمل من المرحلة الثانية للمشروع عام 1999، وهي تغذي المناطق الشمالية بإتجاه مدينة طرابلس، علماً أن هذه المدينة ستنعم بالمياه من النهر الاصطناعي في شهر أيلول (سبتمبر) 1996. ويكلف هذا المشروع مليارات الدولارات، حتي ان الانفاق عليه يتجاوز الانفاق على قطاع البترول. وفي عام 1995فقط، بلغت النفقات الحكومية على المشروع 1.6 مليار دولارا، في مقابل 700 مليون دولار خصصت لقطاع النفط، وقد قدرت كلفة المرحلة الاولى للمشروع بحوالي 3.6 مليار دولار، كما تقدر كلفة المرحلة الثانية بحوالي 4.6 مليار دولار، فيما لاتتوفر معلومات عن التكاليف المتوقعة للمرحلة الثالثة التي ستغذي مدينة طبرق والمناطق المحيطة بها [58]. وبالرغم من أهمية الإنجازات التي تحققت، الا ان إستثمار المياه الجوفية بشكل اقتصادي يتطلب مراعاة الحفاظ على المخزون لضمان إستمرارية الانتفاع منه. ومالم تتخذ إجراءات منذ الآن لرصد المياه الجوفية وتنظيم الإنتفاع بها والسحب منها، فإن السنوات القادمة ستواجه عجزاً خطيراً في المياه.

وأكثر ماتتركز مشكلة استنزاف الآبار الجوفية في مناطق دول الخليج العربية. ففي السعودية مثلاً يتم إستغلال آبار واجد التي تقع على بعد 700 كلم الى جنوب غرب مدينة

56- مجلة الاقتصاد والعمال، شباط (فبراير) 1994، ص 4.
57- مجلة MEED، 26 كانون الثاني (يناير) 1996، ص 8.
58- المصدر السابق، ص 10-11.

الرياض لري حوالي 15 الف هكتار من الأراضي الزراعية بنسبة 100٪ من القدرة على التجدد، مما يؤدي الى إنخفاض مستوى المياه بحوالي 10 أمتار سنوياً [59].

أما في الأردن، فيجري إستغلال أكبر الآبار الجوفية في الأزرق من أجل تغذية العاصمة والمناطق الزراعية بمعدل يوازي ضعفي المستوى اللازم للتجدد والإستمرارية. والمشكلة الأساسية هي في الهدر الكبير الذي يرافق عملية الإستغلال، حيث تضيّع ملايين الأمتار المكعبة من المياه، بمعدل يوازي ثلث الإمدادات المائية، من خلال التسرب من الأنابيب وأنظمة التوزيع غير الكفوءة [60].

وهناك ادلة عديدة على عدم كفاءة أنظمة ووسائل توزيع المياه في عدد من البلدان العربية، وذلك في الري الزراعي وايضاً في الإستخدام المنزلي. وتقدر المياه الضائعة من التسرب من شبكات الأنابيب في كل من القاهرة وعمان بحوالي 50٪ [61].

وثمة مسألة على جانب كبير من الأهمية، وتتعلق بتوجهين تروج لهما بحماسة شديدة مؤخراً أوساط البنك الدولي التوجه الأول يدعو الى تحويل إستخدام المياه عن الزراعة الى مجالات اخرى اكثر مردودية اقتصادية مثل الصناعة، بحيث تحدد الخيارات بناء على مستوى القيمة المضافة من إستخدام المياه. ففي المغرب مثلاً، تقدر مصادر البنك الدولي ان القيمة المضافة من إستخدام متر مكعب واحد من المياه في الزراعة تبلغ 15 سنتاً أمريكياً، مقابل 25 دولاراً في حال إستخدامها في الصناعة، وهي بالنسبة للأردن 30 سنتاً في الزراعة مقابل 15 دولاراً في الصناعة، وبالنسبة لتونس ايضاً 30 سنتاً في الزراعة، لكن مقابل 20 دولاراً في الصناعة. ولاشك أن هذا التوجه غير واقعي لانه يفترض توافر حرية مطلقة في التزود بالإمدادات الغذائية عن طريق الإستيراد في ظل اسعار واقعية، كما انه يتجاهل العوامل السياسية المؤثرة على القدرة على توفير المستوردات اللازمة .

والتوجه الثاني الذي يروج له يدعو الى تسعير المياه من أجل الحث على ترشيد إستخدامها. وهذا التوجه غير واقعي ايضاً، أولاً لأن عواملاً سياسية وإجتماعية تحول دون

59- مجلة World Link، مصدر سابق، ص 38.

60- المصدر السابق، ص 36 و38.

61- الامانة العامة لإتحاد الغرف العربية، التنمية الزراعية في البلاد العربية وآفاقها المستقبلية، مصدر سابق، ص 25.

تسعير المياه، وثانياً لأن ذلك يؤدي الى ارتفاع كلفة الإنتاج وتراجع الكفاءة التنافسية للمزارعين في البلاد العربية، وثالثاً لأن مسألة فرض الاعباء على المزارعين لابد ان تخضع الى موازنة دقيقة لمجمل الاعباء والمعونات، والا فان نتائجها ستكون سلبية، وربما الى حد الكارثة.

6- تفاقم كلفة الفجوة الغذائية :

بلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي للبلاد العربية حوالي 19.3 مليار دولاراً عام 1993، مقابل 14.5 مليار دولراً عام 1991 [62]. وجاءت هذه الزيادة بسبب ارتفاع كلفة المستوردات، أكثر منها بسبب زيادة كميتها، كنتيجة للإرتفاع المتصاعد في اسعار المنتجات المستوردة من السلع الغذائية الرئيسية، فضلاً عن ارتفاع كلفة النقل للمستوردات، وذلك في الوقت الذي لحظت فيه اسعار الصادرات بعض الانخفاض، وبالأخص منها الخضار والفاكهة. كما يتبين ان البلاد العربية ماتزال تعاني من عجز في معظم سلع الغذاء الرئيسية بإستثناء الاسماك .

وقد ارتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية بنسبة 27٪ من 19.4 مليار دولاراً عام 1991 الى 24.6 مليار دولاراً عام 1993، فيما ازدادت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة 6٪ من 4.9 مليار دولاراً الى 5.2 مليار دولاراً خلال الفترة ذاتها. والدول الرئيسية المستوردة للمنتجات الزراعية هي بالترتيب النسبي السعودية ومصر والجزائر والامارات التي مثلت وارداتها مجتمعة حوالي 54٪ من إجمالي الواردات العربية. أما الدول الرئيسية المصدرة، فهي المغرب وسوريا ومصر والاردن ولبنان، وتشمل صادراتها بعض المنتجات الزراعية مثل القطن ومنتجات البساتين والحبوب [63].

ولو اضيفت الى كلفة الواردات الزراعية في عام 1993 ماتوفرت من احصاءات عن كلفة مستوردات 15 بلداً عربياً من الاسمدة الخام والمصنعة ومن المبيدات ومن الآلات الزراعية والبالغة مجموع قيمتها 1.2 مليار دولاراً [64]، فان تكاليف الاستيراد ترتفع الى حوالي 25.8 مليار دولاراً .

62- التجارة الزراعية تشمل المنتجات الزراعية والغابات ومنتجاتها. أنظر جدول رقم (4) في الملحق الاحصائي، محتسب من احصاءات منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة .

63- المصدر السابق .

64- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الكتاب السنوي للتجارة، 1993، جدول رقم (134)، ص 285-351.

أما الواردات من سلع الغذاء الرئيسية لعام 1993، فقد بلغت 14.6 مليار دولاراً مقابل 3 مليار دولاراً للصادرات منها [65]. وإزدادات كلفة الفجوة الغذائية في سلع الغذاء الرئيسية [66] من 600 مليون دولار في اوائل السبعينات الى حوالي 11 مليار دولاراً في عام 1993 [67] ، وأن تكن قد سجلت تقلصاً ملموساً عن الارقام المسجلة خلال اواسط الثمانينات. على كل فان البلاد العربية مرشحة لان تستمر في الاعتماد على المصادر الخارجية، خاصة بالنسبة للقمح والحبوب الخشنة.

وتكمن نقطة الضعف في تركز مستوردات البلاد العربية من سلع الغذاء الرئيسية في عدد لايتجاوز أصابع اليد من البلدان الرئيسية المصدرة. اذ تظهر المعلومات المتوفرة عن عام 1995/94 أن مستوردات القمح في مصر كانت بنسبة 82٪ من الولايات المتحدة و10٪ من الإتحاد الاوروبي، وفي الجزائر بنسبة 45٪ من الاتحاد الاوروبى و 40٪ من كندا و 11٪ من الولايات المتحدة ، وفى اليمن بنسبة 55٪ ، من الولايات المتحدة و32٪ من الإتحاد الأوروبي، وفي تونس بنسبة 52٪ من الإتحاد الاوروبي و32٪ من الولايات المتحدة و12٪ من كندا، وفي المغرب بنسبة 84٪ من الإتحاد الاوروبي و15٪ من الولايات المتحدة، وفي الاردن بنسبة 64٪ من الولايات المتحدة و28٪ من الارجنتين و7٪ من الإتحاد الاوروبي، وفي سـوريا بنسبة 81٪ من الإتحـاد الاوروبي و17٪ من كندا [68].

وكذلك الامر بالنسبة للواردات من الحبوب الخشنة التي تم استيرادها عام 1995/94 من الولايات المتحدة بنسبة 89٪ بالنسبة لمصر، و80٪ بالنسبة للجزائر، و74٪ بالنسبة لليمن، و52٪ بالنسبة لتونس، و77٪ بالنسبة للمغرب، و65٪ بالنسبة لكل من الاردن وسوريا، و22٪ بالنسبة للسعودية التي استوردت ايضاً بنسبة 61٪ من الإتحاد الاوروبي [69].

ومن الضروري التوجه نحو اعتماد عدد اكبر من المصادر من اجل تجنب الهزات المفاجئة في إنتاج الجهات المصدرة وفي ميولها السياسية، ناهيك عن الاجراءات التقييدية المبلبلة للأسواق لأسباب غير اقتصادية بحتة. كما من المناسب ايضاً انشاء مجلس عربي لاستيراد السلع الغذائية الرئيسية من اجل تعزيز القدرة الشرائية التفاوضية.

65- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصدر سابق، ص 73 و79.
66- تشمل الحبوب والبطاطا والسكر والبقوليات والخضار والفاكهة الطازجة والمجففة والزيوت النباتية واللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والألبان والبيض والاسماك .
67- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصدر سابق، جدول رقم (4-1)، ص 87.
68- جدول رقم (5) في الملحق الاحصائي، عن مجلس الحبوب الدولي .
69- المصدر السابق.

رابعاً : آفاق الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات :

يتضح من المعطيات والتحليلات السابقة أن توجه الدول الرئيسية المؤثرة في اسواق الغذاء الدولية الى فرض نظام للتجارة الدولية في الاغذية الاساسية على أساس الكفاءة العالية في ظل إستمرار ارتفاع مستويات الدعم في بلدانها انما يعكس المواقف المتناقضة وغير الواقعية لهذه البلدان. كما يتضح ايضاً ان الفرضيات التي قامت عليها اتفاقية الجات لم تعكس العوامل الحقيقية المؤثرة في السوق، بدليل خطأ التوقعات المتعلقة بالسوق الدولي للحبوب الاساسية، حتى في العام الاول لإطلاق هذه الاتفاقية. فقد تضافرت عدة عوامل شملت القلق على المخزون العالمي من جهة، والارتفاع الجديد في الطلب والذي يمكن ان ينظر اليه كظاهرة ستستمر لمدة طويلة من الزمن، وأظهرت ان نظرية المروجين لمنظمة التجارة العالمية قد اغفلت امراً في غاية البساطة والاهمية في نفس الوقت، وهو ان الاسواق هي عادة ما تكون اقل قابلية للتوقع عما يظنون. كما ان النظر الى المكاسب التي يمكن ان تتحقق من خلال عوامل تحفيز الانتاج يبقى ضبابياً في ظل التدابير التجارية التقييدية المؤثرة على الإنتاج والتجارة في السلع الغذائية الرئيسية.

وبناء على ذلك، وفي ضوء أوضاع الموارد الزراعية والمائية في البلاد العربية، والإتجاهات التقييدية الدولية على صعيد الموارد المائية والتجارة الدولية في السلع الغذائية الاساسية التي تناولتها الدراسة، فإن الآفاق المستقبلية للأمن الغذائي العربي ستتوقف على مدى نجاح البلاد العربية في التعاطي مع المتغيرات الدولية ضمن مجموعة اقتصادية واحدة ومتكتلة تسعى الى فهم التحولات الجارية والى التأثير بها بشكل واقعي وعادل، بما يحافظ على مصالحها ولايعرض امنها الغذائي وأمنها المائي، بل وأمنها القومي، وبما يسمح لها بتنمية اقتصاداتها، ويتيح لها تعزيز علاقتها الاقتصادية والتجارية مع مختلف دول العالم على أساس المنفعة والمتبادلة والمصالح المشتركة في اطار بيئة من التعاون المتكافيء .

صحيح أن البلاد العربية غنية بمواردها من رأس المال البشري وغيرها من الموارد الزراعية، الا ان هذه الاصول متوافرة على نحو متفاوت. ومثل هذا التباين في توزيع الموارد يتيح مجالا واسعاً لتكامل المصالح المشتركة في ما بينها. كما ان لقطاعاتها الزراعية عدداً هاماً من المميزات المشتركة. فالإنتاج الزراعي في البلاد العربية يعتمد الى

حد كبير على الظروف المناخية، وتشكل الندرة النسبية في المياه العائق الاساسي اما الإنتاج الزراعي. والبلاد العربية تعاني من نقص متفاوت في انتاج المواد الغذائية، وتستورد معظم السلع الغذائية الاساسية .

ولذلك يبدو ان الخيار الوحيد المتاح امام البلاد العربية هو ان تستثمر تكامل مواردها ووحدة مشاكلها وإجماعها على تحقيق الرفاه والامن الغذائي بتحرير وتكثيف التجارة بينها بالمنتجات الغذائية، وايضاً في تدفقات رؤوس الاموال واليد العاملة في قطاعاتها الزراعية، بالإضافة الى تعزيز وتطوير تبادل التكنولوجيا والمعارف والمهارات والتي تشكل نافذة الامل للآفاق الطموحة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. وذلك يتطلب إتخاذ الاجراءات المحلية والعربية المشتركة المناسبة في كل من المجالات التجارية والمائية والزراعية والغذائية علي الشكل التالي :

1- في المجال التجاري :

أ- الغاء كافة القيود الجمركية والقيود غير الجمركية واقامة منطقة تجارة عربية حرة بإمكانها ان تستفيد من الإستثناءات الممنوحة للتكتلات الاقتصادية والدولية في اتفاقية الجات واهمها الاستثناء من مبدأ عدم التمييز .

ب- إعادة النظر بالسياسات الزراعية والتجارية العربية بإتجاه توفير الدعم في المجالات الهامة التي اتاحتها اتفاقية الجات والمسماة "الصندوق الاخضر"، والتي تشمل الخدمات العامة والمدفوعات المباشرة للمنتجين والمساعدات العامة لاغراض الامن الغذائي والمساعدات الغذائية المحلية والمعاملة الخاصة والمتميزة في نطاق دعم الاستثمار ودعم مدخلات الانتاج الزراعية. والسعي الى انشاء صندوق اخضر عربي للتعاون الاقليمي في هذا المجال .

ج- تعزيز القدرة الشرائية العربية من خلال انشاء مجلس عربي مشترك لاستيراد الحبوب يهتم بتتبع التطورات والمتغيرات الدولية في هذا المجال، ويعمل على توفير احتياجات البلدان العربية من الواردات من مصادر متعددة وبأنسب الاسعار الممكنة .

د- اعطاء الأولوية لزيادة المخزون من الحبوب من مصادر محلية ودولية، وبالاخص في

كل من مصر والجزائر واليمن وتونس والمغرب والاردن وسوريا والسعودية. وتكليف المجلس المقترح اعلاه مهمة التنسيق بين البلاد العربية في هذا المجال .

هـ- تطوير القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لحماية وتشجيع التطوير المحلي .

و- انشاء مؤسسات محلية وعربية مشتركة للمواصفات والمراقبة الصحية معترف بها دولياً .

2- في مجال المياه :

أ- الحرص على الحقوق العربية في مياه الأنهار المشتركة مع دول الجوار، والسعي في اطار جامعة الدول العربية الى تطبيق القوانين الدولية في هذا المجال، والحث على تطوير هذه القوانين لتلافي النزاعات الحدودية او الفراغات الموجودة فيها والتي تفسح المجال لإجحاف البلاد العربية والتغاضي عن احتياجاتها المائية .

ب- تبني السياسات المائية التي تكفل كفاءة الإستخدام والحد من الهدر والمحافظة على المياه من التلوث، وإعتبار المياه عنصر أساسي لأي إستراتيجية زراعية عربية، وتحديث مؤسسات إدارة وصيانة شبكات الري والصرف المعنية بتطبيق هذه السياسات .

ج- تطوير نظم ووسائل الري والتوزيع وآليات إعادة إستخدام المياه والتصريف الآمن ووسائل تقليل الفاقد منها وتخزين مياه الامطار والسيول في خزانات سطحية وجوفية .

د- إعتماد التكنولوجيا التطبيقية التي تقنن إستخدامات المياه في الزراعة وتحقق انتاجية عالية منها، مثل اساليب التنقيط او الرش .

هـ- الإستثمار في مجال تكنولوجيا تحلية المياه من اجل زيادة فعاليتها وتخفيض كلفتها .

ز- تشجيع صناعة آلات ومعدات الري المتطورة والمنخفضة التكلفة والمناسبة لطبيعة الزراعة في البلاد العربية التي تتسم بصغر الحيازات الزراعية .

3- في المجال الزراعي :

أ- قيام الحكومات بدور رئيسي في توفير البنيات والمرافق اللازمة للقطاع الزراعي، وكذلك في وضع السياسات التسويقية المناسبة المشجعة للقطاع الخاص، وفي تأمين الخدمات التخزينية المطلوبة، ووضع التشريعات التي تحفز القطاع الخاص المحلي والعربي على الاستثمار في مجال الخدمات الزراعية، خاصة التسويقية منها.

ب- تطوير السياسات الزراعية بما يضمن ازالة كافة اشكال الضرائب عن كاهل المزارعين، وتأمين الدعم غير المباشر لهم من خلال سياسات التسعير التحفيزية وكذلك توفير الدعم المباشر المناسب والمحفز على الانتاج في المجالات الحيوية، لاسيما توفير التقاوي والبذور المحسنة العالية الغلة والقليلة الحاجة الى المياه، وتوفير الأعلاف والمبيدات، وتأمين المستلزمات بأسعار معقولة، بالإضافة الى توفير خدمات مكافحة الآفات والخدمات البيطرية والوقائية الصحية .

ج- تطوير برامج الإصلاح الاقتصادي لكي تراعي خصائص الزراعة في البلاد العربية وتشجع استخدام التقنيات المناسبة، ولتلحظ تطوير وتفعيل دور مؤسسات ادارة النشاط الزراعي، وتعزيز دور الغرف الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المتكاملة على الصعيدين المحلي والعربي المشترك، وكذلك المنظمات الزراعية والمجتمعات الريفية .

د- التوسع في زراعة الحبوب الرئيسية، ومواصلة الاهتمام بزيادة غلة المحاصيل .

هـ- تخصيص الاستثمار المناسب لتطوير الزراعة المطرية والزراعة في المناطق الزراعية الهامشية (الحدية)، من خلال استنباط وادخال النظم والتكنولوجيات الزراعية الملائمة للإنتاج الاكثر إستقراراً وإستدامة، بما في ذلك زراعة انواع المحاصيل الاكثر مقاومة للجفاف والامراض والاشجار المثمرة المتأقلمة مع طبيعة البلاد العربية، خاصة الزيتون والنخيل .

و- تشجيع الاستثمار في مجال الآلات والمعدات الزراعية الملائمة لخصوصيات الزراعة في البلاد العربية، وتشجيع عمليات المكننة وخدمات الصيانة لها من خلال الغرف الزراعية والتعاونيات والمنظمات الزراعية والتجمعات الاهلية الريفية .

ز- اصلاح الاراضي المتدهورة والمصابة بالملوحة .

ح- اقامة مراكز متخصصة ببحوث المحاصيل الاساسية والزراعة الجافة والاسماك والهندسة البيولوجية، مثل المراكز الموجودة في مصر وسوريا والمغرب. وتشجيع التعاون المشترك وتبادل الخبرات والتجارب بين هذه المراكز .

4- في مجال الصناعات الغذائية :

أ- تطوير وسائل التخزين للمحاصيل ووسائل التخزين المبرد للخضار والفاكهة وللمنتجات الحيوانية، والسعي الى الحد من الهدر وتقليل الفاقد في مختلف المراحل التي تبدأ بالحصاد وتنتهي بالإستهلاك .

ب- رفع كفاءة الصناعات الغذائية القائمة وزيادة إنتاجيتها وتوفير المواد الاولية اللازمة لها، والتعاون بين القطاعات الانتاجية والصناعية القائمة في البلاد العربية في هذا المجال، خاصة قطاعات تعليب وتصنيع البذور الزيتية وعصائر الفكهة والمركزات ومعاصر الزيتون والدواجن .

ج- توجيه وتشجيع الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية الحيوية والتي تشهد تصاعداً في الاستهلاك، وأهمها الحبوب الغذائية الرئيسية، ورغيف الخبز، والبذور الزيتية، والشمندر السكري، والزيتون، والتمور، والالبان، والمعلبات الغذائية، واغذية الاطفال، وكذلك الاعلاف الضرورية للثروة الحيوانية، ومنتجات الصابون والمنظفات.

د- التوسع في اقامة صناعات متطورة للتعبئة والتغليف .

هـ- توفير الحوافز المناسبة لتشجيع استخدام التكنولوجيا الصناعية الملائمة في العمليات الصناعية .

و- الاهتمام بالبحث الصناعي وبالتدريب المهني .

جدول رقم (1)

البلدان العربية الرئيسية المستوردة للقمح، 85/1984 – 96/1995

(مليون طن)

	85/84	86/85	87/86	88/87	89/88	90/39	91/90	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95
الاردن	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	1.0	1.1	0.5	0.7	0.8	0.8
الامارات	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2	0.1		
تونس	0.8	0.7	1.0	1.0	1.2	1.0	0.9	0.6	0.6	0.8	1.4	1.4
الجزائر	3.3	3.8	3.5	4.8	4.3	4.2	4.6	4.1	4.0	4.9	4.9	4.2
السودان	1.0	0.6	0.5	0.7	0.5	0.5	1.1	0.5	0.2	0.5	0.5	0.4
سوريا	1.3	0.7	0.5	1.2	0.8	1.4	1.8	0.8	0.7	0.5	0.4	0.4
العراق	2.7	2.0	2.9	2.9	3.4	3.4	0.1	1.9	0.4	0.9	1.0	1.0
الكويت	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.3	0.1	0.1	0.1	0.2		
لبنان	0.3	0.4	0.3	0.4	0.2	0.3	0.2	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5
ليبيا	0.5	0.8	0.7	0.8	0.8	0.8	1.0	1.5	1.0	1.1	1.1	1.1
مصر	6.6	6.6	7.3	7.2	7.2	7.3	5.9	5.8	6.2	5.9	6.3	6.2
المغرب	2.5	1.8	1.6	1.9	1.4	1.1	2.0	1.6	2.9	2.4	1.2	2.8
اليمن	1.1	1.0	1.0	1.2	1.0	0.9	1.7	1.7	1.5	1.8	2.0	2.0
المجموع	20.9	19.2	20.2	22.9	21.5	21.8	20.6	20.1	18.7	20.2	20.1	20.8
اجمالي دول العالم	103.7	84.3	90.8	107.7	98.3	95.5	93.0	108.7	106.0	93.2	95.0	
نسبة الدول العربية	20.2	22.8	22.2	21.3	21.9	22.8	22.2	18.5	17.6	21.7	21.2	

* تقديرات

المصدر :

1- مجلة Meed ، 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1995، ص 16، عن مجلس القمح الدولي.

2- المصدر السابق، 22 آذار (مارس) 1996، ص 7، عن مجلس الحبوب الدولي.

3- د. حمدى سالم، التجارة الدولية والعربية للحبوب فى ظل المتغيرات الراهنة ، جدول رقم (2) ص 4، عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية. قدمت الى ندوة مركز الدراسات العربية حول الحبوب والماء والقرار السياسي التى عقدت فى القاهرة خلال شهر آذار (مارس) 1996

جدول رقم (2)

واردات الحبوب الدولية والعربية، 91/1992-1996/95

(مليون طن)

	1992/91	1993/92	1994/93	1995/94	1996/95
القمح					
الواردات العالمية	108	103	94	93	95
الواردات العربية	17.6	18.1	20.1	21.3	--
نسبة الواردات العربية الى العالمية	16.3	17.6	21.4	22.9	--
الارز					
الواردات العالمية	14	15	16	19	17
الواردات العربية	1.8	2.34	2.17	2.2	--
نسبة الواردات العربية الى العالمية	12.9	15.6	13.6	11.6	--
الحبوب الخشنة					
الواردات العالمية	94	93	83	88	88
الواردات العربية	6.86	9.46	10.73	11.2	--
نسبة الواردات العربية الى العالمية	7.3	10.2	12.9	12.7	--
إجمالي الحبوب					
الواردات العالمية	212	212	193	200	200
الواردات العربية	26.3	29.9	33	34.7	--
نسبة الواردات العربية الى العالمية	12.2	14.1	17.1	17.4	--

المصدر : د. حمدي سالم، مصدر سابق، جدول رقم (2) ص 4، عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قدمت الى ندوة "الحبوب والماء والقرار السياسي"، مصدر سابق، القاهرة، آذار (مارس) 1996

جدول رقم (3)

نصيب الفرد من المياه المتجددة والإستخدامات

البلد	نصيب الفرد من الموارد المتجددة (متر مكعب/السنة) 1960	1990	2025	محلي	نسبة الإستخدامات (٪) الصناعة	الزراعة
الجزائر	1704	737	354	22	4	74
البحرين	--	-	--	60	36	4
مصر	2251	1112	645	7	5	88
العراق	14706	5285	2000	3	5	92
الاردن	529	224	91	29	6	65
لبنان	2000	1407	809	11	4	85
ليبيا	538	154	55	15	10	75
المغرب	2560	1185	651	6	3	91
عمان	4000	1333	421	3	3	94
قطر	--	-	--	36	26	38
السعودية	537	156	49	6	2	91
سوريا	1196	439	161	7	10	83
تونس	1036	532	319	13	7	80
الامارات	3000	189	113	11	9	80
اليمن	481	214	72	5	2	93
ايران	5788	2152	1032	4	9	87
اسرائيل	1024	467	311	16	5	92
مالطا	100	75	75	76	8	16

المصدر : مجلة MEED، 26 كانون الثاني (يناير) 1996، جدول 7.
عن مؤسسة الموارد الدولية من تقديرات للبنك الدولي

جدول رقم (4)

التجارة العربية فى السلع الزراعية * ، 1991 ، 1993

(100 الف دولار)

	الواردات		الصادرات		العجز التجارى	
	1991	1993	1991	1993	1991	1993
الجزائر	26267	29066	348	745	-25919	-28321
جيبوتى	989	812	90	37	-899	-775
مصر	27506	33781	3804	3656	-23702	-30152
ليبيا	12186	13134	12	311	-12174	-12823
موريتانيا	1597	1334	2015	1871	418	537
المغرب	8442	14973	10915	10899	2473	-4074
الصومال	761	807	506	796	-255	-11
السودان	3210	2452	4442	4478	1232	2026
تونس	4615	7134	5637	4408	1022	-2726
البحرين	2830	3178	68	225	-2762	-2953
قطاع غزة	000	463	000	604	000	141
العراق	7312	11809	215	64	-7097	-11745
الاردن	7561	8663	2011	1901	-5550	-6762
الكويت	3126	10117	225	215	-2901	-9902
لبنان	6249	11646	1401	1323	-4848	-10323
عمان	5909	7983	1414	2315	-4495	-5668
قطر	2893	2934	82	107	-2811	-2827
السعودية	40775	52503	4838	5036	-35937	-47467
سوريا	6889	7249	5997	5863	-892	-1386
الامارات	17663	17708	4483	7063	-13180	-10645
اليمن	7349	7918	733	573	-6616	-7345
المجموع	194129	245664	49236	52490	-144893	-193174

* بمافيها الاسماك ومنتجات الغابات .

المصدر : محتسب من : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الكتاب السنوي للتجارة، 1991، 1993.

جدول رقم (5)

مصادر واردات الحبوب لاهم البلدان العربية المستوردة 95/1994

من / الى	الولايات المتحدة	الاتحاد الاوروبي	كندا	استراليا	الارجنتين	غيرها	المجموع (الف طن)
مصر:							
القمح	82	10	1	6	-	1	6196
الحبوب الخشنة	89	2	-	-	8	1	2908
الجزائر :							
القمح	11	45	40	-	-	4	5138
الحبوب الخشنة	80	8	-	-	7	5	1683
اليمن :							
القمح	55	32	4	3	2	4	2041
الحبوب الخشنة	74	-	-	-	26	-	98
تونس :							
القمح	32	52	12	-	-	4	1606
الحبوب الخشنة	52	18	-	-	5	25	548
المغرب :							
القمح	15	84	1	-	-	-	1136
الحبوب الخشنة	77	23	-	-	-	-	685
الاردن :							
القمح	64	7	-	-	28	1	640
الحبوب الخشنة	65	-	-	-	15	20	455
سوريا :							
القمح	-	81	17	-	-	2	189
الحبوب الخشنة	65	13	-	-	22	-	357
السعودية							
القمح	1	89	-	1	-	-	15
الحبوب الخشنة	22	61	6	-	2	9	4736

المصدر: السيد ج. دنيس، المدير التنفيذي لمجلس الحبوب الدولي، "الانتاج والاستهلاك العالمي المتوقع م الحبوب" ، قدمت الى ندوة الحبوب والماء والقرار السياسي، مصدر سابق، جدول رقم (9)، ص 23.

ملخص ورقة عمل حول
إستراتيجية إدارة المياه فى الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

ملخص ورقة عمل حول استراتيجية إدارة المياه في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتى أعدها البنك الدولي

استعرضت الورقة حالة المياه فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا ووصفتها بأنها تتسم بالخطورة . فقد أربك النمو السكانى والتنمية الممارسات التقليدية المتبعة فى الإدارة، كما أن مشاكل ندرة المياه وتلوثها تتسم بحدة مشابهة لما يحدث فى أى مكان أخر فى العالم . وسوف ينخفض خلال عمر الشخص الواحد (من عام 1960 حتى عام 2025) نصيب الفرد من الإمدادات المتجددة من 3430 متراً مكعباً إلى 667 متراً مكعباً ، كما أن المياه العذبة المتجددة فى بلدان متعددة من المنطقة ستغطى بالكاد الإحتياجات البشرية الأساسية إلى القرن القادم . وتتسبب الانهار ومستودعات المياه الجوفية التى تعبر الحدود الوطنية في نشوب منازعات ومشاكل صعبة تتعلق بالإدارة الفعالة للموارد .

وتناولت الورقة الوضع الراهن للمياه فى العالم واشارت الى انه اذا كانت المياه وفيرة فيمكن إستعمالها دون إيلاء إعتبار كبير لأثر ذلك فى أماكن أخرى ، لكنه مع تزايد الطلب ، كما حدث فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، تزايدت المؤثرات الخارجية والتفاعلات الشاملة لعدة قطاعات . ويمكن أن تكون المناهج المتبعة فى الإدارة التى تفشل فى تبرير هذه التفاعلات باهظة التكاليف ، وعلاوة على ذلك ، فمع الإقتراب من القيود المفروضة على الإمدادات المتجددة من الناحية الإقتصادية يجب التصدى للمشاكل الصعبة المتعلقة بإعادة تحديد الحصص ، ان الهدف هو معالجة الأزمة الوشيكة على نحو فعال ، وتجنب عمليات تحلية مياه البحر الباهظة التكلفة وغيرها من المصادر غير التقليدية.

واشارت الورقة الى ان البنك الدولى قد قام بدور بارز فى تنمية موارد المياه ومثلت القروض المخصصة لمشاريع المياه مايقرب من 14 فى المائة من القروض التى قدمها البنك على النطاق العالمى و 16 فى المائة منها فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وكانت المنطقة متقدمة نسبياً فيما يتعلق بمعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بموارد المياه . إلا أنه بالإشتراك مع إدارات البنك الاخرى فقد ركزت معظم الأنشطة على قطاعات محددة بدلاً من التركيز على المورد مع حصول إمدادات المياه والصرف الصحى على النصيب الأكبر والرى على نصيب أقل مما حصل عليه فى مناطق أخرى . وكانت هناك على نحو مثير للدهشة مشاريع قليلة متعددة الأغراض وكان التركيز على قطاعات معينة يعنى أن فرصاً ذات قاعدة أكبر قد أهدرت .

واستطردت الورقة ايضاً الى انه قد تم إدراك الإلحاح الذى تتسم به القضايا المتعلقة بالمياه على نطاق عالمى، كما يوجد إجماع متزايد على المبادىء التى ينبغى أن تسترشد بها الإجراءات فى هذا المجال . وذلك مسلم به في ورقة السياسات التى وضعها البنك (البنك الدولى 1993)، والتى وافق عليها مجلس مديرية فى الاونة الاخيرة وتتطلب من خبراء البنك التركيز على ثلاثة عناصر رئيسية : أولها أنه ينبغى إعتبار المياه مصدراً محدوداً يجب إدارته بطريقة متكاملة لتحقيق الأهداف الوطنية – الإقتصادية والإجتماعية والأمنية والبيئية – بدلاً من اعتبارها من المدخلات فى قطاعات محددة ، وثانيها : أن الإصلاحات المؤسسية وبناء القدرة مهمة بالنسبة لمساندة السياسات والبرامج والمشاريع، وثالثها : أنه ينبغى إيلاء إهتمام خاص للقضايا المتعلقة بالمياه الدولية .

وتقترح ورقة إستراتيجية إدارة المياه فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، التى قدمها خبير البنك الدولى ، وضع إستراتيجية تتمشى مع ورقة السياسات التى قدمها البنك وتستهدف مساعدة الحكومات وخبراء البنك على معالجة القضايا المتعلقة بالموارد بطريقة متكاملة ومستديمة . ونظراً للظروف الخاصة للمنطقة والخصائص التقنية والإقتصادية للمياه تقترح الورقة إتباع مناهج عملية تسعى لادراك الحاح وتعقيدات قضايا موارد المياه التى تواجهها المنطقة .

إدارة موارد المياه فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

اشارت الورقة الى انه يجب أن تستجيب إدارة موارد المياه فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والترتيبات المؤسسية اللازمة لتدعيم التحسينات فى مجال الإدارة للنقص الحاد فى إمدادات المياه المتجدد وللضغوط المتزايدة على البيئة .

أوضاع المياه فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا :

تضمنت الورقة بعض المعلومات والاحصاءات الخاصة بالمياه في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، حيث اشارت الورقة الى ان متوسط إمدادات المياه المتجددة فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا يبلغ مايقرب من 350 بليون مترمكعب أو 1436 متراً مكعباً للفرد ، تمثل تدفقات الأنهار التى تنبع من خارج المنطقة مصدراً لنحو 140 بليون متر مكعب تقريباً . وفى عام 1990 كان المتاح للفرد الواحد فى سبع فقط من بين ثمانى عشرة دولة من دول المنطقة مايزيد على 100 متر مكعب سنوياً ومن المتوقع أن يصل المتوسط الإقليمى عام 2025 إلى مالايزيد عن 667 متراً مكعباً (30 فى المائة مما هو مقدر لاسيا، و 25 فى المائة مما هو مقدر لأفريقيا و 15 فى المائة من التقديرات المتوقعة للعالم) . ويفرط الكثير من البلدان فى استخراج المياه الجوفية وهى وسيلة مؤقته غالباً ما تكتنفها الأخطار . وتبلغ قدرة المنطقة أيضاً على تحلية مياه البحر 60 فى المائة من قدرة العالم إلا أن هذا الخيار قد يكون مناسباً لدول البترول الغنية فقط .

ويمثل الرى مايقرب من 80 فى المائة من معدل السحب فى المنطقة باسرها ، لكن الطلب يزداد على نحو أسرع فى المناطق الحضرية . وقد إصطبغت المنطقة بصبغة حضرية إلى حد كبير ، كما إرتفعت حصة الطلبات المنزلية والصناعية فى مجموعها على نحو أكبر من أنحاء أخرى فى العالم النامى . وبحلول عام 2025 ستزيد الحصص المخصصة للسكان الذين يعيشون فى المناطق الحضرية من 60 فى المائة الى 75 فى المائة تقريباً . وتفوق الكميات المسحوبة من المياه حالياً فى ليبيا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج واليمن الإمدادات المتجددة ، بينما تبلغ تلك الإمدادات الحدود الأساسية فى مصر وإسرائيل والاردن. وعلاوة على ذلك ، تواجه الجزائر وإيران والمغرب وتونس عجزاً إقليمياً حادا حتى إذا كان لديها فائض فى مجموعها . وعلى الرغم من أن عمليات نقل المياه مجدية فى بعض الأحيان فإنها يمكن أن تكون باهظة للغاية ودائماً ما يتعذر تطبيق الحشد التام لفائض الإمدادات . ويبدو أن العراق ولبنان وحدهما يمتلكان الإمدادات الكافية نسبياً للسكان ، ولكن حتى هذين البلدين يواجهان مشاكل كبرى بالنسبة للتكيف.

وتتشاطر البلدان الواقعة داخل المنطقة وخارجها على حد سواء الموارد المائية الرئيسية فيها . وأهم أحواض الأنهار هى الأردن والنيل والفرات ودجلة وجميعها عرضة للمشاكل النهرية المثيرة للنزاع . وهناك إتفاقية خاصة بنهر النيل فقط وبين بلدين فحسب (مصر والسودان) . وتقع مستودعات ضخمة للمياه الجوفية تحت منطقة شمال افريقيا وشبه الجزيرة العربية . ورغم أن تنميتها مكلفة ، فيمكن أن تتشاطرها بلدان عديدة لكنه سيكون من الصعب الإتفاق على الأمور المجردة .

واشارت ورقة البنك الدولى الى إن تدهور نوعية المياه يمثل مشكلة متزايدة الخطورة في مناطق كثيرة لعدة أسباب مجتمعة هى التدفقات المتدنية للأنهار ، والمعالجة غير الكافية، والصرف الزراعي والنفايات الصناعية السائلة غير الخاضعة للمراقبة . كما يؤثر تدهور النوعية مباشرة على مدى الاستفادة من المورد ، وستزداد تكاليف المعالجة على نحو باهظ إذ أريد مواصلة إستعمال الأنهار ومستودعات المياه الجوفية الصالحة للشرب . وترتبط معظم الخسائر الصحية بالتلوث البيولوجى ، ورغم أن الملوثات الكيميائية الناتجة عن الصناعة والزراعة المكثفة تسبب اضراراً على نحو متزايد . كما إن تسرب مياه البحر الى مستودعات المياه الجوفية التى تقع على الساحل يسبب مشكلة خطيرة فى بعض المواقع ، كما أن التشبع بالماء والملوحة الثانوية يؤثر على عدة مناطق تعتمد على الرى بصفة رئيسية .

تخطيط وادارة المياه :

اشارت الورقة الى انه لايمكن الفصل بين كميات المياه ونوعيتها ، نظراً لأن جميع إستعمالات المياه تتطلب أن تصل نوعية المياه إلى حد معين خاص بهذا الإستعمال . ومن ثم يجب أن تتناول إدارة المياه والتخطيط لها كلا الجانبين بشكل ملائم وبطريقة متكاملة استناداً الى الظروف السائدة ، ويمكن النظر فى مسائل الإدارة تحت عنوانين إدارة الإمداد (الأنشطة لتحديد مواقع المصادر الجديدة ، وتنميتها وإدارتها) وإدارة الطلب (آليات تعزيز أفضل مستويات وأنماط إستعمال المياه) . ويدمج التخطيط كل هذا إلى جانب الاهتمامات البيئية كما يوفر الأساس التحليلى للاختيار بين البدائل .

وتعكس الحاجة الى التخطيط المنظم الخصائص الفردية للمياه ، لاسيما طبيعتها المتغيرة والمتكاملة وضرورة تدخل الحكومات فى إدارتها بسبب المشاكل السائدة بالنسبة لفشل السوق . غير أن معنى "التخطيط" فى هذا السياق يجب أن يكون مفهوماً . فهو لا يعنى أنه ينبغى أن تراقب الحكومة كل جانب من جوانب إدارة موارد المياه ، ومن المفضل آلا تتسم كثير من الأنشطة الهامة بطابع مركزى ، وأن يعهد بها إلى الجماعات المحلية أو الخاصة أو هيئات المستهلكين التى تتصرف على نحو مستقل . كما أنه لا يعنى وجوب أن تتولى الحكومات وحدها مسؤولية تحديد الأهداف والأولويات ، بل على العكس من ذلك ، فإن مشاركة أصحاب المصلحة فى عملية صنع القرار لاتعزز المصداقية والشفافية فحسب بل إنها تفضى فى معظم الأحيان الى حلول أكثر كفاءة ومرونة .

وقد شددت الحكومات فى كثير من دول العالم عادة على إدارة المياه المتاحة ، إلا أنه مع زيادة عدم إمكانية الحصول على مصادر المياه تصاعدت تكاليف المشاريع الرامية إلى زيادة تلك الإمدادات . إن إمكانية إقامةمشاريع جديدة للتخزين والتحويل من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا محدودة ، وقد تثبت الإعتراضات السياسية على عمليات نقل المياه داخل حوض النهر عدم إمكانية تخطيها حتى إذا أمكن التغلب على مشاكل التمويل والتنفيذ الضخمة . وتعتمد كثير من البلدان بالفعل على المياه الجوفية وعلى الرغم من الامكانات الاضافية لاستغلال تلك المياه (من المستودعات الجوفية العميقة الباهظة التكاليف مثلاً) تواجه كثير من البلدان مشاكل النضوب الحادة وتشمل المصادر غير التقليدية معالجة المياه المستعملة واعادة استخدامها وتحلية مياه البحر . وهى أكثر تكلفة دائماً من المصادر التقليدية ، رغم أن التكاليف فى حالة معالجة المياه المستعملة يمكن موازنتها بتلبية الاهتمامات البيئية . وبدائل الاستثمارات الجديدة هى الحفاظ على الإمدادات القائمة وتحسين إدارتها وكلاهما فعال التكلفة . لكن المشاكل تكتنف إعادة توزيع الحصص وفق آلية رئيسية للتكيف مع ندرة المياه نظراً لأن التحويلات الصغيرة نسبياً من الرى يمكن أن تلبى فى أغلب الأحوال إحتياجات القطاعات الأخرى . بيد أن التخلى عن الرى فى المناطق القاحلة يخرب قابلية نمو الزراعة وله اثار عكسية مضاعفة كما يؤثر على أطراف أخرى . وينبغى التأكيد دائماً على اهمية مبدأ زيادة الكفاءة ، غير ان هناك القليل من الحكومات فى دول العالم المستعدة للتقيد باستراتيجية لخفض

مساحة المناطق المروية – أو حتى لاستخدام المياه المستعملة المعالجة (المكلفة) فى الرى – حتى لو كان ذلك حتمياً على المدى الطويل .

كما اشارت الورقة الى انه نظراً للقيود المفروضة على الإمدادات الجديدة من المياه ، فإنه يجب إقناع الحكومات بالتركيز على نحو أكبر بكثير على إدارة الطلب . وتغطى إدارة الطلب الإجراءات المباشرة لمراقبة إستعمال المياه (التنظيم والتكنولوجيا مثلاً) والإجراءات غير المباشرة التى تؤثر على السلوك الطوعى (آليات السوق والحوافز المالية والتوعية العامة مثلاً) على حد سواء . وسيتباين مزيج إجراءات إدارة الطلب إلا أنها فى كل الأحوال ترمى إلى الحفاظ على المياه عن طريق زيادة الكفاءة – وربما الإنصاف – فى إستعمال المياه .

وقد اوضحت الورقة الى انه من الصعوبة تدبير الإجراءات المباشرة للتحكم فى إستعمال المياه رغم أن تحديد الحصص يمكن أن يكون فعلاً استجابة للتغير . وتنظيم نوعية المياه هدف عالمى حتى ولو أنه نادراً مايتحقق . كما أن التدخلات الفنية مهمة فى جميع القطاعات لتخفيض فاقد المياه . وهناك إمكانية لتحديث أنظمة التوزيع وشبكات المزارع . وتشمل الإجراءات غير المباشرة بصورة رئيسية الرسوم المفروضة على المياه والأساليب المالية الأخرى . ومن ناحية المبدأ ، سيكون تحديد تكلفة الفرصة البديلة حافزاً ملائماً لتحقيق كفاءة إستعمال المياه . وينبغى أن تشجع الحكومات بقوة على تقريب تسعير المورد تدريجياً على نحو أكبر من المستويات الإقتصادية الحقيقية . أما من حيث التطبيق ، فحتى إذ قيست إستعمالات المياه وفرضت الرسوم وفقاً لحجم المياه المستعملة فعادة ما تقل المعدلات عما هو مطلوب لتغطية التكاليف المالية ، ناهيك عن أثرها المهم على الطلب . وحقيقة الأمر ، أن الرى فى بعض البلدان يتوفر للمزارع بدون مقابل وفى كل البلدان هناك مقاومة شديدة لتحديد أسعار المياه على نحو فعال . ويمكن للأسواق أن تؤدى دوراً فى تحديد الأسعار. فعلى سبيل المثال ، تظهر أسواق المياه المحلية دائماً حيثما تتحكم المصالح الخاصة فى إمدادات مياه معينة وينبغى تيسيرها بشكل فعال . غير أنه سيكون من الصعب توزيع حصص الإمدادات عن طريق آليات السوق عبر مسافات أطول أو بين القطاعات الرئيسية فى المستقبل المنظور على الأقل .

القضايا المؤسسية :

اوضحت الورقة ان المؤسسات بمفهومها الأوسع تشمل المنظمات ، والقوانين ، والمراسيم ، والتنظيمات ، والضرائب ، والأسواق وجميع المسائل المتعلقة بها . وهى تحدد على نحو عام ما إذا كان ممكنا تحقيق الأهداف عملياً ، وإن الانتقال من التأكيد على إدارة امدادات المياه إلى استراتيجية متوازنة لإدارة تلك الإمدادات والطلب عليها على حد سواء يجب إستكماله بالاصلاحات المؤسسية . ويجب معالجة معظم القضايا المؤسسية على الصعيد الوطنى . وستمثل المعاهدات الدولية المتعلقة بموارد المياه المشتركة شرطاً أساسياً مسبقاً لكى تكون تنميتها وإدارتها اقرب إلى الفعالية .

وبينت الورقة ان التشريع يوفر أساس العمل الحكومى فى مجالات التنظيم والتشغيل كما يحدد سياق عمل الهيئات الخاصة والأفراد . والمياه فى الأعراف الاسلامية هبة من الله وهى ملك للمجتمع . وتمنح القيمة المضافة حقاً مقيداً لعملية توزيع الحصص غير أن قليلاً من قوانين المياه تحدد بوضوح أولويات تحديد الحصص ، ومع تزايد الندرة . سيكون من الضرورى على نحو متزايد وجود تشريع مترابط إذا أريد تفادى التكاليف الباهظة التى تفرضها المناهج الخاصة على تحديد مخصصات المياه والتحكم فيها . ومن المحتم أن تحد أوجه القصور الإدارة من فعالية التشريع ، وحتى مع ذلك ، فإن وضع الحقوق والمعايير موضع التنفيذ سيظل مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لإدارة المورد ولايمكن تجنب الحاجة إلى تعزيز الكفاءة الإدارية .

ولقد هيمنت الحكومات على خدمات المياه ، عادة عن طريق الوزارات والإدارات ذات الهدف الواحد ، لكن الترتيبات الجزئية أصبحت غير كافية بشكل متزايد فى ظل بيئة تسودها الإستعمالات المتنافسة . والحلول معقدة وتختلف باختلاف كل بلد إلا أنه يمكن دراستها وفقاً لما يلى :

1- إدارة المورد .
2- توصيل خدمات المياه .

* **تشمل إدارة المورد** جوانب السياسة ، وتحديد الحصص والجوانب البيئية ، وهى أصلاً من مهام الحكومة . ولايعوق هذا بأى شكل من الأشكال مشاركة أصحاب المصلحة بدور حاسم فى عملية صنع القرار . كما أنه لايعنى وجوب أن تكون جميع المهام مركزية الطابع . إن السياسة والتخطيط الوطنى يعتبران أساساً نشاطاً مركزياً ، غير أنه من المستحب تحويل تنفيذ جوانب كثيرة أخرى للمستويات الإقليمية أو المحلية أو على مستوى حوض النهر .

* **أما توصيل خدمات المياه** فيشمل بيعها بالجملة للوسطاء لتوزع بالتجزئة على المستعملين النهائيين- المزارعين فى إطار مشروع للرى أو المنازل فى احدى البلديات الخ . ويمكن تحقيق ذلك إما عن طريق الهيئات العامة أو الخاصة ، لكنه ينبغى السعى بفعالية لزيادة المشاركة الخاصة نظراً لما تمثلة حوافز الملكية أو الادارة الخاصة بالنسبة لتوفير الخدمة الفعالة التكلفة ذات الجودة . وسواء فى القطاع العام أو الخاص فعادة ما يوكل توصيل الخدمات لوكالات مستقلة (مرافق) تقوم بعملها على صعيد محلى وتوصل خدمات محددة لعملائها مقابل رسم محدد .

ولكى يتحقق النجاح ، يجب أن يرتبط تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم فى الوكالات العامة بحوافز تشجيعية . ويتحقق هذا بسهولة أكثر فى سياق المرافق المستقلة ، وعلى نحو أكثر من ذلك فى القطاع الخاص . ورغم ذلك فهذه مشكلة أخرى لايمكن تفاديها نظراً لضرورة توفر التخطيط المترابط ومشاكل الموارد المعقدة التى تواجه الكثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

إستراتيجيات المياه الوطنية والدولية وإستراتيجيات البنك الدولى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

استعرضت الورقة استراتيجيات البنك الدولى فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا واوضحت ان الحكومات تتحمل أساساً مسؤولية التصدى لمشاكل إدارة موارد المياه على المستوى الوطنى ، كما تتعاون الحكومات مع بعضها البعض للعمل المشترك على

المستوى الإقليمى ، أو الإقليمى الفرعى أو على مستوى حوض النهر . كما أكدت الورقة على ان البنك على إستعداد لدعم الإستراتيجيات والإجراءات الحكومية والإقليمية .

الإستراتيجيات على الصعيد الوطنى :

تناولت الورقة وجهة نظر البنك الدولى فى الاستراتيجيات المتبعة على المستوى الوطنى ، حيث اوضحت ان المبررات التى تحبذ إتباع المناهج المتكاملة تجاه إدارة المياه تبدو مقنعة . وتضم الإعتبارات الرئيسية مايلى : (1) المياه مورد متكامل يتطلب تخطيطاً منتظماً لكى يعكس قيمتها الكاملة ، (2) ينبغى التفكير فى نوعية المياه فى وقت واحد مع كمياتها (3) لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها أهمية حاسمة (4) دمج سياسات حماية البيئة الطبيعية للمياه مع المبادىء والاجراءات التنظيمية لتحديد حصص المياه (5) ينبغى ان يشارك اصحاب المصلحة على كل مستوى تماماً فى تحديد الأهداف والأولويات (6) لايمكن تفادى المشاكل الصعبة الناجمة عن إعادة توزيع الحصص لاسيما من الرى (7) منح إدارة الطلب دوراً رئيسياً بحيث يشمل الآليات المباشرة وغير المباشرة على حد سواء (8) ايلاء أولوية عليا لبناء القدرات والإصلاح المؤسسى (9) نزع الصفة المركزية عن خدمات توصيل المياه بالقدر الممكن وتحويلها لمرافق مستقلة (10) تشجيع نقل خدمات المرافق إلى القطاع الخاص (11) أن تتضمن الإتفاقيات الموقعة بين البلدان النهرية أساسا تحديد حصص المياه وأنشطة الاستثمار فيما يتعلق بالمياه السطحية الدولية ، والمياه الجوفية ، ونوعية المياه .

وفى هذا الصدد أوصت الورقة بأنه يجب أن يكون التخطيط على نحو متكرر ولا بديل عن القدرة المؤسسية الدائمة كأساس لعملية صنع القرارات السليمة . لكن إعداد تقييم قطرى للمياه يفضى إلى وضع استراتيجية وطنية للمياه سيكون خطوة مؤقتة مفيدة للمساعدة فى تفسير المبادىء المذكورة آنفاً فى نطاق البلد والتوصل إلى اتفاق اراء الأطراف الكثيرة المشاركة . وسيقدر التقييم القطرى مشاكل وقضايا المياه بحيث يفضى إلى وضع إستراتيجية طويلة الأمد لتنمية موارد المياه وإدارتها . وبالمثل سيوفر إطار عمل لضمان الإتساق على المستوى القطاعى وسيضمن أن تتمشى موارد المياه مع الأهداف البيئية ، ويقيم القضايا والمتطلبات المالية ، كما سيحدد أولويات العمل التحليلى الإضافى .

واستطردت الورقة بأنه ينبغى إستكمال هذا بإتخاذ إجراءات للحفاظ على المياه داخل قطاعات محددة لا سيما الرى ، مع إيلاء إهتمام متزايد للإستعمالات داخل المجرى وإعادة استخدام المياه المستعملة المعالجة . وسيتطلب الإقتصاد فى استعمال المياه الناجم عن إتخاذ إجراءات محددة لحفظها تحليلا هيدرولوجيا دقيقاً ، نظراً لأن فاقد المياه من أحد المشاريع قد يعاد إستعماله فى مشاريع أخرى أسفل مجرى النهر . ومع ذلك، ففى كثير من الحالات يمكن توقع ان يحظى حفظ المياه بأولوية خاصة حيث يمكن أن يتعلق الإقتصاد فى إستعمالها بالزيادة فى الإنتاج كما هو الحال غالباً فى الرى. وتشمل إجراءات حفظ المياه فى مجال الرى تحسين جدولة المياه وعملياتها ، وتحديث شبكات الرى وأنظمة المزارع ، وزراعة المحاصيل التى تستهلك المياه بشكل أقل تكثيفاً والبحوث الزراعية المتكاملة ، وفى مجال البلديات والصناعة سيتسم الحفاظ على المياه وتخفيض المياه المستعملة ومعالجتها والتخلص منها بالأهمية على نحو متزايد . وينبغى دعم إصلاح السياسات فيما يتعلق بتحديد رسوم المياه والتخلص من المياه المستعملة بقوة . كما ينبغى ان تعتمد مواقع الصناعات الجديدة بما فى ذلك محطات الكهرباء الحرارية على الآثار المترتبة على موارد المياه وينبغى إتخاذ إجراءات علاجية ملائمة للصناعات القائمة .

وبينت الورقة أنه قد تضاءلت كثيراً الإحتمالات الطبيعية للضرر الناجم عن الفيضانات الخاطفة فى المنطقة عن طريق الأعمال الهندسية ، إلا أن هناك حاجة لتغيير الطريقة التى تدرك بها البلدان مشاكلها المتعلقة بالفيضانات . وعلى العموم فقد أسىء تقدير القيمة التراكمية لتدفق فيضان النهر (توفير المغذيات للسهل الفيضانى ، الرى بمياه الفيضان الطبيعية ، إعادة تغذية مستودعات المياه الجوفية ومصائد الأسماك، الخ) . وقد يمكن فى بعض الأحيان خدمة المصالح الطويلة الأمد والمستديمة على نحو أفضل بالإعتماد على تدفق الفيضان وأنظمة الإنتاج القائمة على الفيضانات (الزراعة المنحسرة ، ومصائد الأسماك فى السهل الفيضانى والرعى) بدلاً من إعاقتها .

الإستراتيجيات على الصعيد الدولى :

اما بالنسبة لوجهة نظر البنك فيما يتعلق بالاستراتيجيات المتبعة على الصعيد

الدولى، فقد بينت الورقة ان إنتشار الأنهار ومستودعات المياه الجوفية الدولية يحد من النطاق الذى يمكن فى إطاره تسوية مشاكل المياه على مستوى البلد . لكن التوصل إلى إتفاق بشأن المياه الدولية عملية صعبة ومعقدة وتستنفذ الوقت . وينبغى تشجيع البلدان النهرية بقوة على المشاركة فى تسوية مشاكل المياه ، كما ينبغى أن تعى الحكومات أن البنك مستعد لتقديم المساندة الفنية والقانونية والتوسط بشأن هذه المبادرات .

إستراتيجيات البنك الدولى :

اختتمت الورقة بعرض استراتيجيات البنك الدولى فيما يتعلق بقضية المياه حيث اشارت الى ان خبراء البنك يحتاجون إلى تحديد استراتيجيات متناسقة والمساعدة على استمرارها للإسترشاد بها فى عملهم على الصعيدين الاقليمى والقطرى . وفيما يتعلق بالبلدان منفردة ينبغى أن تستعرض الإدارات القطرية أهداف كل بلد على حده وأن تجدول أنشطة البنك لتحقيق هذه الأهداف . أما فيما يتعلق بالأنهار ومستودعات المياه الجوفية الدولية ، فينبغى أن تبحث دول المنطقة أمر القيام بدور نشط فى كل حالة بمفردها .

كما اكدت الورقة على أن القروض التى يقدمها البنك توفر له الاطار الرئيسى من أجل السعى للحوار بشأن أحد القطاعات وينبغى تطوير وسائل الإقراض لتعزيز الأهداف المتفق عليها . ومن بين سماتها الأساسية إتباع مناهج متكاملة إزاء إدارة موارد المياه . وستظل القطاعات الفردية مشتملة على المشاكل التى تتعدى نظيراتها المتعلقة بإدارة الموارد . وهكذا ينبغى أن يضع البنك تصوراً للقروض التكميلية على مستوى المورد بأكمله (على سبيل المثال ، إحدى عمليات التكييف أو تحديد الإطار الزمنى للإستثمار) وعلى مستوى المشاريع والقطاعات الفردية المتعددة الأغراض . وقد لا تلائم إحدى عمليات إدارة الموارد بعض البلدان أو قد لا تكون حكوماتها على إستعداد للموافقة عليها وفى مثل هذه الأحوال يجب أن يستهدف الإقراض على مستوى المشروع أو القطاع الفردى تأكيد التناسق مع إستراتيجيات البلد المتعلقة بالمياه وأن تكون مشروطة بإحراز تقدم مرض بشأن تحقيق الأهداف العامة للموارد .

كما اكدت الورقة ايضاً على إن آثار العمل القطاعى للبنك وتقديم المساعدة الفنية

واضحة نسبياً . فينبغى إيلاء الأولوية لإعداد تقييمات قطرية للمياه ووثائق الإستراتيجيات، وللدور الذى يقوم به البنك فى تسوية مشاكل المياه الدولية . وستضع الإستراتيجيات القطرية جداول بمزيد من العمل التحليلى المفصل والمساعدة الفنية للازمة . ويجب إيلاء إهتمام خاص لتنسيق قطاع البيئة وأعمال المشاريع مع الأعمال المتعلقة بموارد المياه ، وغالباً ما تمثل المياه مشكلة بيئية خطيرة . ومن المهم أن يعكس العمل القطاعى البيئى تقديراً واقعياً وعملياً لمشاكل إدارة الموارد . والاستراتيجيات القطرية للمياه والدراسات الأخرى فى قطاع المياه والاهتمامات البيئية على نحو متكامل .

الاوراق القطرية

السياسات الزراعية ورهان الامن الغذائي بالبلاد التونسية

السياسات الزراعية ورهان الأمن الغذائي بالبلاد التونسية

1- تقديم عام :

تمسح البلاد التونسية 164 الف كم2 مقسمة على 23 ولاية وتعد مايزيد عن ثمانية ملايين و800 الف نسمة حسب آخر التعداد السكني لسنة 1994، منهم قرابة 39٪ ريفيون . وتقدر نسبة النمو الديموغرافي خلال العشر سنوات الاخيرة بـ 2.3٪ وتمثل الاراضي الفلاحية نسبة 55٪ من المساحة الاجمالية للبلاد منها 56٪ اراضي قابلة للزراعة و44٪ غابات ومراعي .

ويقدر عدد القادرين على الشغل بحوالي 2.5 مليون نسمة منهم 378 الف نسمة عاطلين عن العمل أي بنسبة 15٪ تقريباً . هذا وتوفر الفلاحة حوالي 260 الف موطن شغل قار، أي مايقرب 65 مليون يوم عمل .

يرتكز الاقتصاد الوطني خاصة على القطاعات التالية :

- الخدمات التي تساهم بنسبة 32٪ من الناتج المحلى الاجمالي .
- الصناعة التي تساهم بنسبة 27٪ من الناتج المحلي الاجمالي .
- الفلاحة التي تساهم بنسبة 14٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

وتجدر الملاحظة ان، انطلاقاً من الاقتناع الراسخ بأن الفلاحة هي العمود الفقري للإقتصاد الوطني وان تطورها هو المحرك الرئيسي لتنمية بقية القطاعات، منحت الحكومة الاولوية المطلقة للقطاع الفلاحي حتى يتمكن من تعبئة كل طاقاته وتوظيفها بأحسن الطرق بهدف توفير الغذاء لكافة افراد الشعب وتحقيق الامن الغذائي للوطن .

هذا وقد استقطب القطاع الفلاحي منذ الستينات حوالي 6 مليارات من الدنانير منها 2.5 مليارات للسدود ، 0.6 مليارات للغراسات البعلية ونفس المبلغ للغابات والمحافظة على المياه والتربة، 0.7 مليارات لتربية الماشية وما يفوق المليار من الدنانير للتجهيزات الفلاحية .

2 : المؤشرات العامة للإقتصاد الوطني

1.2 : تقديم :

تميزت السنوات الاخيرة بكثافة وعمق الإصلاحات وتعدد وتنوع الاجراءات التي ادخلت في شتى المجالات لدعم الإصلاحات الكبرى او معالجة الاوضاع الظرفية على مستوى بعض القطاعات .

ومن أبرز هذه الإصلاحات التقدم الهام على درب تحرير الاقتصاد وتفتحه على الخارج الذي توج بإقرار وتجسيم التحويل الجاري للدينار وإصدار المجلة الجديدة للإستثمار والنصوص التطبيقية لها الذي من شأنه ان يخلق اطاراً ملائماً يحث الباعثين على الإقدام بكل جرأة ومسؤلية على الاستثمار في مشاريع مجدية تتماشى والأولويات الوطنية .

2.2 : المؤشرات العامة للإقتصاد الوطني :

تتلخص اهم مؤشرات الاقتصاد الوطني في الجدول التالي :

منوال التنمية لسنتي 1995/1994 بالاسعار القرة لسنة 1990

	سنة 1994		سنة 1995	
	توقعات المخطط الثامن	الحالية	توقعات المخطط الثامن	الحالية
نمو الناتج المحلي الإجمالي	6.4	4.4	6.6	6.3
الفلاحة والصيد البحري	5.5	6.9	6.3	9.2
الناتج ماعدى الفلاحة	6.5	6.5	6.6	5.8
الصناعات المعملية	3.9	7.7	10.0	4.8
السياحة	6.4	14.0	7.0	7.0
نسبة التضخم (٪)				
مؤشر الناتج المحلي الإجمالي	5.9	5.3	5.4	4.5
الإستثمار والإدخار والإستهلاك				
حجم الإستثمار (م . د)	4550	4237	5290	4715
نسبة الادخار من الناتج المحلي (٪)	26.9	26.3	27.8	26.3
نسبة الادخار من الناتج القومي (٪)	24.4	23.4	25.7	24.5
زيادة الإستهلاك بالاسعار القارة	4.1	4.4	5.2	5.3
التشغيل				
إحداثات الشغل (بالألف)	62.5	60	70	65
الطلبات الاضافية	63.0	63	65	65
نسبة التغطية (٪)	99.2	95.2	107.7	100
المدفوعات الخارجية والدين الخارجي				
نمو صادرات الخيرات والخدمات بالاسعار القارة (٪)	7.9	11.0	4.3	6.2
نمو واردات الخيرات والخدمات بالاسعار القارة (٪)	7.5	8.1	4.6	3.9
العجز الجاري (م . د)	412	739	425.9	674
نسبته من الناتج القومي (٪)	2.4	4.6	2.2	3.8
تغيير الاحتياطي من العملة الاجنبية (م.د)	250	200	280	200
نسبة الدين من الدخل القومي المتاح (٪)	47.0	53.9	44.2	52.5
نسبة الدين من المقابيض الجارية (٪)	17.1	18.5	16.4	16.4
الميزانية العامة للدولة				
الحجم الجملي للميزانية (م . د)	5219	5515	5646	6140
العجز الصافي للميزانية (م . د)	325	330	285	276
نسبته من الناتج المحلي (٪)	1.9	1.9	1.5	1.5

3 : القطاع الفلاحي :

إعتباراً للدور الهام الذي تقوم به الفلاحة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، أولت الدولة خلال العشرية الاخيرة عناية فائقة بهذا القطاع لتمكينه من كسب رهان الامن الغذائي الذي يعد من المقومات الاساسية للإستقرار السياسي والسلم الاجتماعي .

وتبرز اهمية القطاع الفلاحي من خلال مؤشرات عديدة منها مساهمته بمعدل 16٪ في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الاخيرة والتي بلغت 18٪ في سنة 1991 ومساهمته بما يناهز 13٪ في المجهود القومي للتصدير والتي بلغت 15٪ سنة 1991 وتوفيره الشغل لاكثر من مليون مواطن .

وإعتباراً لهذه الاهمية، فإن الأولوية الممنوحة للقطاع الفلاحي أصبحت من ثوابت السياسة الاقتصادية للبلاد .

1.3 : الاراضي الفلاحية :

تبلغ المساحة القابلة للزراعة نحو 5 ملايين هكتار وتبلغ المساحة الرعوية والغابية 4 ملايين هكتار. وتتوزع الاراضي القابلة للزراعة الى ثلاث مناطق مناخية وهي :

- منطقة الشمال : تمثل 37٪ من المساحة القابلة للزراعة وتشمل اخصب الاراضي الزراعية. وتمتاز بأهمية كميات الامطار حيث تتراوح بين 400 و1000 ملمتر سنوياً، وتستغل بصفة اساسية في انتاج الحبوب والاعلاف .
- منطقة الوسط : تمثل 47٪ من المساحة القابلة للزراعة وتستغل اساساً لغراسات الاشجار المثمرة ويتراوح معدل الامطار بين 200 و400 ملمتر في السنة .
- منطقة الجنوب : تمثل 16٪ من المساحة ، وهي اراضي شبه صحراوية وتمتاز بغراسات الزياتين في المناطق الساحلية والواحات ولاتتعدي كميات الامطار فيها 200 ملمتر في السنة .

ويعتبر تقلب نزول الامطار من سنة الى اخرى من سوء توزيعها موسمياً وحدوث فترات جفاف من العوامل الرئيسية المسؤولة عن انخفاض الانتاجية في كثير من هذه الاراضي.

2.3 : الموارد المائية :

يبلغ المعدل السنوي من مياه الامطار التي تنزل على البلاد 33 مليار متر مكعب وتلبي هذه الامطار حاجيات الفلاحة البعلية وتغذي سنوياً وبصفة مسترسلة الموائد الجوفية المتجددة التي تبلغ طاقتها 1.8 مليار متر مكعب كما تغذي جميع الاودية التونسية التي تبلغ طاقتها 2.7 مليار متر مكعب وبذلك تبلغ الموارد المائية الممكن تعبئتها مستوى 4.5 مليار متر مكعب سنوياً .

وسترتفع نسبة تعبئة الموارد المائية في اخر سنة 2000 الى 90٪ مروراً بنسبة 65٪ في آخر المخطط الثامن بعد ان كانت في حدود 55٪ سنة 1986.

والجدير بالملاحظة ان المساحات المجهزة والقابلة للري تبلغ 303 آلاف هكتار وهو مايبين اعتماد الزراعة في تونس على الامطار .

اما الاراضي الفلاحية الدولية فإنها تقارب 5٪ من المساحة الزراعية موزعة على المركبات الفلاحية والوحدات الانتاجية وشركات الاحياء والتنمية الفلاحية ومقاسم الفلاحين الشبان والفنيين .

3.3 : الموارد البحرية :

يمتد الشاطيء التونسي على طول 1300 كلم في حين تقدر الطاقة الممكن استغلالها سنوياً دون الإضرار بالمحيط البحري حوالي 100 الف طن منها 50 ألف طناً من السمك الأزرق و50 ألف طناً من الاسماك القاعية والقشريات . ويعمل في هذا القطاع اكثر من 40 ألف بحار .

4.3 : الموارد البشرية :

يبلغ العدد الجملي للسكان بالبلاد التونسية 8.8 ملايين نسمة، يمثل النشيطون منهم اكثر من 2.5 مليون نسمة ويمثل عدد النشيطين في القطاع الفلاحي حوالي 25٪ من مجموع النشيطين وهو مايبرز اهمية القطاع الفلاحي في توفير مواطن الشغل خاصة في المناطق الريفية ومساهمته في الحد من النزوح .

ويبلغ عدد المستغلين الفلاحيين قرابة 380 الف جلهم من صغار الفلاحيين حيث ان عدد الفلاحين الذين يستغلون مساحة لاتتجاوز 10 هكتارات يمثلون نسبة 70٪ .

4 : الرهانات والتحديات

1.4 : تحقيق الأمن الغذائي :

يتمثل الأمن الغذائي في تونس في تحقيق التغطية الدنيا من الحاجيات الغذائية من الإنتاج الوطني بالنسبة لبعض المواد الاساسية وخاصة الحبوب، الزيوت، اللحوم، الحليب، الطماطم والبطاطا . حيث ان هذه المواد تمثل نسبة 75٪ من الاستهلاك الغذائي و30٪ من مصاريف العائلة التونسية .

ومن ناحية اخرى فانه يتوقع ان يبلغ عدد السكان التونسيين 10 ملايين نسمة في سنة 2001 مقابل 8.3 خلال سنة 1991 أي تطور ديموغرافي بحوالي 20٪ لفترة العشر سنوات .

وهذا التطور اذا ما اضيف اليه ارتفاع الطلب الداخلي، من جراء تحسن مستوى المعيشة، سينجز عنه طلب متزايد في المواد الغذائية ومن المتوقع ان تسجل بين سنتي 1991 و2001 الزيادات التالية :

تطور طلب المواد الغذائية
(1000 طن)

الموارد الغذائية	1991	2001	نسبة التطور
الحبوب	1730	2172	+ 26٪
لحوم	157	224	+ 43٪
حليب ومشتقاته	700	1020	+ 48٪
بطاطا	180	265	+ 47٪
طماطم	470	622	+ 32٪
زيوت	177	235	+ 33٪
بيض (مليون وحدة)	1100	1857	+ 69٪
أسماك	91	129	+ 42٪

هذه الأرقام تبرز ان القطاع الفلاحي مدعو بالإسراع في نسق تطوره قصد مواكبة التطور المزدوج لعدد السكان والطلب الفردي بما يمكن بصفة عامة من تحقيق الامن الغذائي للبلاد وبصفة خاصة من بلوغ الاكتفاء الذاتي من الموارد الإستراتيجية .

ولئن كان الرهان صعب التحقيق، فان تعصير الفلاحة وإصلاح الهياكل العقارية وتطوير الإستثمارات ومواصلة السياسة المتبعة في مجال الاسعار والتسويق هي من الوسائل المثلى التي من شأنها تمكين الفلاحة من تحقيق الأمن الغذائي المستديم في أفق عام 2001 .

ويتمثل تحقيق الأمن الغذائي في ضمان توفير الغذاء للبلاد بالجودة اللازمة والكمية الكافية ودون إنقطاع، وذلك بتوفيق محكم بين إمكانيات الإنتاج الوطني والتصدير والتوريد. والصورة المثلى تتمثل في تحقيق التوازن المستمر للميزان التجاري للمواد الغذائية والعمل على توفير فائض للمساهمة في تعديل الموازنات الاقتصادية العامة للبلاد.

وفي هذا الإطار، يتم التركيز اولاً على إنتاج المواد الاساسية كالقمح الصلب والشعير ولحوم الابقار والألبان والبطاطا والطماطم المعدة للتحويل بالكميات الكافية . ويتعين ثانياً التخفيض في العجز المسجل في تغطية الطلبات من القمح اللين والسكر، الى جانب تطوير إنتاج المواد المعدة للتصدير كزيت الزيتون والقوارص والتمور والباكورات والمصبرات ومنتوجات البحر وذلك لضمان توازن الميزان التجاري للمواد الغذائية .

ويبقى تحقيق الأمن الغذائي في متناول القطاع الفلاحي اذا ما تم ازالة العوائق وتجاوز التحديات التي يواجهها هذا القطاع ونذكر منها بالخصوص إشكالية إستغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية .

2.4 : المحافظة على الموارد الطبيعية :

تتوقف تنمية القطاع الفلاحي والصيد البحري بصفة دائمة على مواصلة تعبئته واحكام إستغلال الموارد المائية، والحماية والمحافظة على التربة والغطاء النباتي وترشيد إستغلال الموارد البحرية . وفي هذا المجال أرست الدولة إستراتيجيات عشرية (1990-2000) لتعبئة وحماية الموارد الطبيعية . وتتمثل هذه الاستراتيجيات في :

- الخطة الوطنية لتعبئة وحماية الموارد المائية .
- الخطة الوطنية لأشغال المحافظة على المياه والتربة .
- الخطة الوطنية لتهيئة الغابات والمراعي .

1.2.4 : إحكام رستغلال الموارد المائية :

علاوة على وجوب تعبئة كل الموارد المائية، فان هذا المورد معرض الى تأثير عدة عوامل تهدد ديمومته وديمومة القطاع السقوي ، وهي بالخصوص :

- تراكم الرواسب في السدود بنسق يبلغ 25 مليون متر مكعب سنوياً مما يؤدي الى التقليص بنفس المستوى في طاقة الخزن .
- هشاشة النظام الهيدرولوجي بسبب عدم إنتظام تغذية الموائد السطحية وبإعتبار الطابع الاحفوري لاغلب الطبقات العميقة .
- تغير المستويات السنوية للموارد المائية إعتباراً للطابع شبه الجاف للمناخ وتدني نوعيتها من حيث الملوحة التي تقارب او تتجاوز في غالب الاحيان المستويات المقبولة .
- عدم التحكم بما فيه الكفاية في استعمال مياه الري في المناطق السقوية بسبب التقنيات المستعملة وقدم شبكات الري .
- ويضاف الى ذلك قلة إستغلال الموارد المائية المعبئة وهو امر يتناقض مع محدودية هذا المورد إذ ان عديد المناطق المهيئة لاتستغل مجمل الموارد المسخرة لها .

2.2.4 : هشاشة التربة والغابات :

يهدد الإنجراف الذي يتسم به مناخنا الاراضي الفلاحية مما يؤدي الى تقليص خصوبة التربة نهائياً في بعض الحالات . وتقدر هذه الخسائر بما يعادل 10.000 هكتار سنوياً . ويمثل التطور العمراني وارتفاع الاحتياجات البشرية اهم اسباب تفحل هذه الظاهرة التي تبرز في :

- تقليع الغطاء النباتي الطبيعي الذي يمثل اهم عامل لحماية التربة .
- استعمال اراضي المراعي والاراضي الهامشية للزراعة، وهي اصناف حساسة للإنجراف .
- الرعي الجائر الذي يرفع في نسق اتلاف المراعي ويساهم في الانجراف .

ويشكل زحف الصحراء خطراً حقيقياً على الاراضي وعلى الفلاحة لما له من تأثير سلبي على النظم البيئية والبنية الاساسية والمنشآت الاقتصادية . وتواجه الغابات ضغطاً اجتماعياً حاداً ادى الى الافراط في استغلالها وإختلال توازنها .

3.2.4 : إختلال توازن إستغلال الموارد البحرية :

يتسم قطاع الصيد البحري بعدم توازن الإستغلال بالنظر للموارد المتوفرة ويرجع هذا الإختلال الى ثلاثة عوامل هي :

- الافراط في التركيز على صيد بعض الاصناف ذات القيمة التجارية المرتفعة ، ففي خليج قابس بلغت نسبة الإستغلال 120٪ مع العلم وان ما يقارب 70٪ من اسطول الصيد بالكركارة تنشط بهذه المنطقة مما ادى بالأضرار بالمخزون السمكي التي تستدعى اعادة تكوينه سنوات عديدة .
- ضعف استغلال الاسماك الزرقاء مع نسبة تتراوح من 20 الى 25٪ وذلك اعتبارا لصعوبة تسويق هذا المنتوج، وقدم أسطول الصيد بالاضواء وابتعاد مناطق تجمع الاسماك فى البحر.
- ضعف إستغلال المناطق الشمالية مع نسبة تقارب 30٪ بسبب كثرة التضاريس القاعية وصعوبة العوامل المناخية ومحدودية تجربة الصيد في هذه الجهات .

3.4 : رفع الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية :

إضافة الى الإشكاليات التي سبق ذكرها والمتمثلة أساساً في محدودية الموارد الطبيعية وطرق إستغلالها، فإن القطاع الفلاحي يواجه مجموعة من المعوقات منها ماهو متأتي من الظروف الداخلية ومنها مايفرزه المحيط العالمي .

1.3.4 : العوائق الداخلية :

وتتمثل أساساً في تقدم سن المستغلين وضعف مستواهم التعليمي حيث ان معدل اعمار الفلاحين يتجاوز 53 سنة وأن نسبة 75٪ منهم أميون مما يشكل عائقاً كبيراً امام فرص تعصير الفلاحة وتنميتها .

أما العائق الثاني فيتمثل في التشتت المفرط للأراضي وتجزئتها وعدم اتمام التسجيل العقاري الاجباري والتأخير في تصفية الاراضي الاشتراكية بالاضافة الى ظاهرة التغيب عند المستغلين .

كما أن القرض الفلاحي الذي يمثل ركيزة اساسية في التنمية مايزال مختلاً وذلك لعدة اسباب منها خاصة المشاكل العقارية والمخاطر المتصلة بالنشاط الفلاحي وضعف مستوى إستخلاص القروض .

ومن جهة اخرى فان فرص الشغل التي يوفرها القطاع لاكثر من مليون نشيط تتميز بعدم الإستقرار ، وذلك ان مجموع النشيطين الفلاحين يعملون 150 مليون يوم عمل وهو مايقابل 140 يوم لكل نشيط بينما يبلغ معدل ايام العمل بالنسبة للنشيط القار 250 يوماً .

2.3.4 : التحديات الخارجية :

شهد المحيط العالمي خلال السنوات الاخيرة تحولات من اهمها تجسيم السوق الاوروبية الموحدة في سنة 1993 وانشاء المنظمة العالمية للتجارة مع بداية سنة 1995 ودخول تونس في مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي لابرام اتفاقية جديدة للتعاون والشراكة ابتداءاً من سنة 1996 .

فعلى مستوى المنظمة العالمية للتجارة، فإن الإلتزامات التي تعهدت بها تونس في اطار جولة الاوروغواي للإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وبالرغم من الإحتياطات التي تم اتخاذها لحماية المنتوج الوطني سيكون لها تأثير مباشراً على انتاجنا إذ ان التحرير المنتظر للمبادلات التجارية وإشتداد المنافسة على الساحة العالمية وعدم امكانية استعمال الاجراءات غير الجمركية لحماية المنتوج الوطني ستجعل هذا

الاخير اكثر عرضة لمزاحمة وغزو المنتوجات الخارجية .

أما فيما يتعلق بعلاقتنا مع الإتحاد الاوروبي، فان إتفاقية التعاون والشراكة التي تم اعدادها مؤخراً لتدخل حيز التنفيذ مع بداية سنة 1996 تهدف بالنسبة للميدان الفلاحي علاوة على تدعيم التعاون الاقتصادي والمالي وتعزيز الشراكة، الى تطوير تحرير المبادلات التجارية بين الجانبين .

وفي هذا الصدد ستوفر هذه الإتفاقية فرصة جديدة للنهوض بصادراتنا الفلاحية وتطويرها بإعتبار ماتم من امتيازات تفاضلية لجل منتوجاتنا القابلة للتصدير من ناحية، وستوفر للاتحاد الاوروبي بعض الإمتيازات بما يمكنه من مواصلة تصدير منتوجاته التقليدية الى تونس لمدة 5 سنوات في المستوى التي هي عليه الآن من ناحية اخرى.

وكل هذه المعطيات تمثل تحديات وجب على القطاع الفلاحي رفعها ويمكن ذلك بتكثيف الإنتاج الوطني وتحسين مردوديته والرفع في قدرته التنافسية لتمكينه من مزاحمة الواردات المنتظرة من جهة وتدعيم مكانته في الاسواق الخارجية من جهة اخرى .

5 : السياسة الفلاحية

1.5 : معالم السياسة الفلاحية :

ترمي السياسة الفلاحية الى بلوغ الهدف الاسمى المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك بالإعتماد على الذات عبر الترفيع في الإنتاج الوطني وتنويعه حتى يستجيب لحاجيات السوق الداخلية ويغزو الاسواق الخارجية .

ومن هذا المنطلق، برزت خلال العشرية الاخيرة، معالم السياسة الفلاحية الجديدة التي تتمحور حول :

تعبئة الموارد الطبيعية وصيانتها والمحافظة عليها :

تهدف الخطة في هذا المجال الى تعبئة كافة الموارد الطبيعية المتاحة واحكام استغلالها وتسخيرها لتطوير الإنتاج مع الحرص على ديمومتها حتى تتحقق التنمية المستديمة .

وقد تركزت الجهود نحو حماية الاراضي الفلاحية من الانجراف والتصحر والتملح

والزحف العمراني، وتعبئة الموارد المائية التي تمثل عنصراً رئيسياً للإنتاج، والمحافظة على الغابات بإعتبارها من أسس توازن المحيط البيئي .

تأطير وتنظيم الفلاحين :

يمثل العنصر البشري الغاية القصوى لسياسة التنمية، والفلاح هو الغاية والوسيلة في آن واحد . على هذا الأساس، تكاثفت الجهود الرامية الى الحاطة بالفلاحين وتنظيمهم في صلب هياكل تدبر شؤونهم ، ففي مجال الارشاد تقوم المصالح المختصة بدور بارز في تأطير الفلاحين بتواجدها بمختلف الجهات الفلاحية وبالعمل على ايصال نتائج الابحاث الزراعية الى المنتجين بالاعتماد على كل الوسائل العلمية للإرشاد .

أما عن تنظيم الفلاحين، فان منظمتهم المهنية، الاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري، المدعمة بالغرف الفلاحية، تمثل المحور الاساسي الذي تلتف حوله مختلف التنظيمات الفرعية للفلاحين سواء كانت تعاضديات خدمات او جمعيات ذات مصلحة مشتركة او غيرها .

البحث العلمي الفلاحي :

يعتبر البحث العلمي الفلاحي عنصراً اساسياً في التنمية الفلاحية بإعتبار اهمية مايفرزه من طرق إستغلال وتقنيات جديدة تساهم بقسط كبير في تحسين انتاجية الفلاحين ومداخيلهم ، لذا تمت اعادة هيكلة المؤسسات البحثية ومراجعة اولويات البحث .

التشجيع على الإستثمار :

يتطلب الإستغلال الافضل للموارد رصد الإستثمارات اللازمة، لذلك ركزت السياسة الفلاحية على تنشيط وتشجيع الاستثمار في القطاع وذلك خاصة من خلال المكانة التي حظي بها القطاع في المجلة الموحدة للتشجيع على الاستثمار وكذلك على سياسة للقرض الفلاحي تعتمد على تكثيف تأطير الفلاحين قصد رفع العراقيل التي تحول دونهم والحصول على القرض وتشجيع البنوك على تمويل القطاع الفلاحي .

وضع أسس جديدة للسياسة الفلاحية :

في اطار مواصلة مجهود الإصلاح للنهوض بالقطاع الفلاحي، تم وضع أسس جديدة

للسياسة الفلاحية من اجل بلوغ الاكتفاء الذاتي من المواد الاساسية والحد من تأثيرات تذبذب الإنتاج وتأمين دخل محترم للمنتجين . وتتمحور هذه الأسس حول العناصر التالية:

- العناية بالإنتاج الفلاحي ومزيد تشجيع الفلاحين وذلك بضبط تكاليف الانتاج وضمان سعر ادنى في مستوى الإنتاج للمنتوجات الاساسية .

- بعث مراكز فنية مختصة تكون بمثابة حلقة وصل مع المنتجين الباعثين للمشاريع الفلاحية لتبليغ نتائج البحوث اليهم ومساعدتهم على تنويع وتطوير منتوجاتهم وتحسين قدرتهم التنافسية .

- وضع خطط تنفيذية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الحساسة التي تشمل البطاطا والطماطم والحليب واللحوم والبيض وكذلك بذور البطاطا للتمكن من الاستغناء عن توريد هذه المواد في اقرب الآجال الممكنة .

- ضمان تزويد السوق بالمواد الفلاحية الضرورية وتعديل العرض بالترفيع في طاقة الخزن والتبريد مع احكام البرمجة والتنسيق بين الهياكل المتداخلة .

- وضع آليات لتمويل المخزون الاحتياطي والتعديلي مع تحمل الدولة لتكاليف هذه العمليات واحداث صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري لدعم المجامع المهنية ومؤسسات الصناعة الغذائية والصيد البحري وإعانتهم على تطوير الانتاج وتحسين الجودة والتحويل والتكييف والتصدير .

- تدعيم وتكثيف برنامج اعادة هيكلة الاراضي الدولية بإحداث 400 شركة احياء وتنمية فلاحية وتركيز 1000 فني و2000 فلاح شاب بمقاسم من الاراضي الدولية في افاق سنة 2000.

- اعادة النظر في التشريعات الخاصة بالاراضي المهملة او ناقصة الإستغلال والعمل على إحكام إستغلال كافة الاراضي الصالحة للزراعات الاساسية ولا سيما الاراضي السقوية .

2.5 : الاجراءات المتخذة لفائدة القطاع

1.2.5 : الإجراءات التشجيعية :

في مجال الإستثمار :

إعتباراً للدور الأساسي الذي يلعبه الإستثمار في حلقة التنمية، أولت الدولة عناية خاصة بالإستثمار في القطاع الفلاحي، وكانت ابرز الاجراءات المتخذة في هذا المجال اعطاء القطاع الفلاحي مكانة متميزة في المجلة الجديدة للإستثمارات «مجلة تشجيع الاستثمارات». ومن ابرز ما أتت به هذه المجلة الموحدة من جديد لفائدة القطاع الفلاحي نذكر :

- إعتبار «التنمية الفلاحية» كهدف وطني الى جانب بقية الأهداف الافقية كالتصدير والتنمية الجهوية نطمح من خلالها الى تحقيق الامن الغذائي .
- سحب إمتيازات الفلاحة على عمليات التكييف والتحويل الأولى لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري اذ ان هذا النشاط يمثل إمتداداً للإنتاج الفلاحي وعاملاً على الرفع في قيمته المضافة وضامناً لجدواه .
- منح الفلاحة الصغرى امتيازات خصوصية نظرا لمالها من دور هام فى التنمية الفلاحية والريفية.
- سحب الإمتيازات الممنوحة للفلاحة المتوسطة (صنف ب) على تعاضديات وشركات الخدمات الفلاحية التي تسدي خدمات لهذا النوع من الفلاحين .
- فتح المجال للقطاع الخاص للإستثمار في عمليات تهيئة مناطق الري بالمياه السخنة الجوفية ومناطق تربية الاسماك مع تمكينه من منحة بعنوان مساهمة الدولة في تحمل المصاريف الناتجة عن اشغال البنية الاساسية .
- تمكين المنتجين الفلاحيين من الانتفاع بالامتيازات المخولة للمؤسسات المصدرة مما يجعلهم يجتهدون لإنتاج نوعية مطابقة للمواصفات المطلوبة في الاسواق الاجنبية .
- تمكين الباعثين الجدد بالاضافة الى الفنيين والشبان من امتيازات اضافية في صيغة اعتماد يقع ارجاعه .

أما على مستوى الامتيازات المخولة للإستثمارات في القطاع الفلاحي فتنقسم الى قسمين :

أولاً : الإمتيازات الجبائية : تنتفع الاستثمارات الفلاحية بأقصى الإمتيازات التي تخولها المجلة والمتمثلة في :

- طرح المداخيل او الارباح التي يقع استثمارها من المداخيل او الارباح الصافية الخاضعة للضريبة على الدخل .
- تخفيض المعاليم الديوانية الى نسبة 10٪ وتوقيف العمل بالاداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي ليس لها مثيلاً مصنوعاً محلياً، وتوقيف العمل بالاداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محلياً .
- طرح كل المداخيل المتأتية من الإستثمار من أساس الضريبة على الدخل خلال العشر سنوات الاولى .
- إسترجاع المعلوم المدفوع على عقود نقل الملكية للأراضي الفلاحية المخصصة لإنجاز الاستثمار .

ثانياً : الإمتيازات المالية : تخول المجلة الجديدة للإستثمار الاستثمارات التالية :

- منحة إستثمار بنسبة 25٪ للفلاحة الصغرى (صنف أ) وهي النسبة القصوى التي تخولها المجلة بعنوان منحة الاستثمار وبنسبة 20٪ للفلاحة المتوسطة (صنف ب) وبنسبة 7٪ للفلاحة الكبري (صنف ج) .
- تحديد نسبة التمويل بـ 10٪ بالنسبة للفلاحة الصغرى والمتوسطة وبـ 30٪ بالنسبة للفلاحة الكبري، وتخفيض هذه النسبة الى 25٪ اذا كان الباعث جديداً او فنياً او شاباً .
- التوقيع في نسبة المنحة المخولة بعنوان الاستثمار في المناطق ذات الظروف المناخية الصعبة وفي مناطق الصيد البحري الناقصة الإستغلال الى حدود 8٪ .
- إسناد منحة اضافية لفائدة الباعثين الجدد والفنيين والشبان بنسبة 6٪ .
- إسناد منحة بعنوان الدراسة اللازمة لانجاز الاستثمار بنسبة 1٪ من مبلغ الاستثمار مع تحديد السقف لهذه المنحة بـ 5000 دينار .

- سحب منحة الاستكشاف والتنقيب عن المياه على كل الاستثمارات مهما كان صنفها في حين كانت تقتصر على صنف «أ» (الفلاحة الصغرى) فقط.
- الترفيع في سقف القروض العقارية من 50 الف دينار الى 100 الف دينار .
- تمكين المؤسسات التي تقوم ببحوث زراعية من اجل التنمية من منحة اضافية بنسبة 6٪ .
- تمكين المؤسسات الفلاحية التي تنتدب حاملي الشهادات العليا من تكفل الدولة لمدة خمس سنوات بـ 50٪ من مساهمة الاعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي .
- إسناد منحة خصوصية لبعض مكونات الاستثمار الفلاحي كمقاومة الانجراف والاقتصاد في مياه الري وتحسين المراعي وذلك دون اعتبار الحد الاقصى المنصوص عليه (25٪) .
- تمكين الباعثين الجدد والفنيين والشبان من اعتماد يقع ارجاعه يمثل 70٪ من التمويل الذاتي المطلوب بشروط ميسرة .

وتعتبر هذه الامتيازات كسباً اضافياً للقطاع الفلاحي على الرغم من التخلي عن العمل بالفائض التفاضلي على القروض كما تجسم الاولوية التي يحظى بها القطاع الفلاحي في سياسة التنمية .

وحتى تكون لهذه الاجراءات في مجال الاستثمار الفاعلية المرجوة ، عملت الدولة على مساندتها بسياسة قرض مرنة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الفلاحي، وفي هذا المجال ، شهدت الفترة 1992-1994 إتخاذ العديد من الاجراءات من اهمها :

- مراجعة نظام الصندوق القومي للضمان من اجل طمأنة البنوك على مواردها المسندة للفلاحين مع ادماج صيغة جديدة في هذا الصندوق تتمثل في جدولة قروض الفلاحين عند حدوث جفاف وذلك لمدة اقصاها 5 سنوات مع تحمل الدولة للفوائد الناتجة عن إعادة الجدولة مقابل مساهمة من طرف الفلاح بـ 1٪ من حجم القرض .

- دعم تجربة القروض المراقبة بالنسبة لصغار ومتوسطي الفلاحيز وتوسيع نطاقها لافساح المجال امام اكبر عدد ممكن منهم للتعامل مستقبلاً بصورة عادية مع البنوك، وتقرر في هذا المجال ان تشمل هذه القروض 2000 فلاحاً اضافياً كل سنة .

- مراجعة القانون البنكي بما يسمح للبنوك مستقبلاً بتمويل القطاع الفلاحي وفق المقاييس التي تستوجبها الظروف الخاصة بهذا القطاع، ولاسيما اعتبار الفترة اللازمة لدخول المشاريع الفلاحية طور المردودية .

في مجال الاسعار :

نظراً للدور الذي تلعبه اسعار المنتوجات الفلاحية على مستوى الانتاج ولمالها من تأثير مباشر على مردودية العمل الفلاحي ودخل الفلاح، تم توخي سياسة اسعار تراعي تطور تكلفة الانتاج بما يضمن دخلاً محترماً للفلاح والترفيع في الانتاج وذلك بالنسبة للمواد الاساسية المسعرة كما تم التأكيد على حرية الاسعار بالنسبة لبقية المنتوجات الفلاحية .

تطور أسعار المنتوجات على مستوى الإنتاج

العناصر	1987	1989	1990	1992	1993	1994
قمح صلب (د/ق)	18.5	21	24.5	26	26	26
قمح لين (د/ق)	17	19	20.9	22.5	22.5	22.5
زيت الزيتون (د/طن)	1340	1500	1750	1750	1750	1350
الحليب (د/طن)	240	240	290	300	310	330
الحليب السكري (د/طن)						
- البعلي	31	31	34	41.5	44	47
- السقوي	25	25	29	32	35	37

يتجلى من خلال هذه البيانات أن اسعار القمح الصلب قد ارتفعت بمعدل 5٪ سنوياً خلال الفترة 1987-1994 ، واسعار القمح اللين بمعدل 4٪ سنوياً . اما اسعار الحليب فانها تطورت بنسبة 4.7٪ سنوياً .

وبالنسبة لزيت الزيتون ، فقد تطورت اسعاره بصفة ملحوظة مما اعاد الاعتبار لهذا القطاع الذي تراجع انتاجه منذ منتصف السبعينات، فأتت التحسينات في الاسعار لتعيد الطمأنينة في نفوس المنتجين وتشجعهم علي العناية بهذا القطاع الهام والحساس .

مع الاشارة الى انه تم في نفس موسم 94/93 التخفيض في الاسعار على مستوى الانتاج والإستهلاك قصد تطهير القطاع على إثر اختلال التوازنات المالية نتيجة وفرة الإنتاج وتراكم المخزون .

أما عن بقية المنتوجات الفلاحية التي تخضع الى نظام حرية الاسعار على مستوى الانتاج، فقد وقع الحرص على احترام قاعدة العرض والطلب واضفاء مزيد من الشفافية على المعاملات .

في مجال الاجور :

على غرار المنتجين، حظي العاملون في القطاع الفلاحي بإهتمام قيادة العهد الجديد، فتمت مراجعة الاجر الادنى الفلاحي لضمان دخل محترم للعملة الفلاحيين، وتثبيتهم في اريافهم وتدعيم تشبثهم بالارض وخدمتها .

تطور الاجر الادنى الفلاحي المضمون

(دينار في اليوم)

نوفمبر	1987	3.050 د
ماي	1988	3.200 د
جانفي	1990	3.546 د
اوت	1991	3.646 د
ماي	1992	3.961 د
اوت	1992	4.061 د
ماي	1993	4.261 د
اوت	1994	4.361 د

2.2.5 : الاجراءات التأطيرية :

تمثل إعادة هيكلة مؤسسات البحث العلمي الفلاحي، التي اتسمت تدخلاتها في الماضي بعدم التنسيق وفي بعض الاحيان بإبتعادها عن الواقع الفلاحي ، تأكيداً على ضرورة الاعتماد على العلوم والتقنية لتطوير القطاع الفلاحي .

وأتي قانون عدد 72 بتاريخ 30 جويلية 1990 المتعلق بإحداث مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي التي كلفت بالتنسيق بين كافة مؤسسات ذات العلاقة والسهر على مطابقة اعمالها مع الاهداف الوطنية . كما تم تحديد برنامج البحوث لكل المؤسسات المتدخلة بما يضمن تكامل وتناسق الاعمال البحثية في اطار الخطة العشرية للبحث الفلاحي .

وتبقى نتائج البحوث محدودة الفاعلية اذا لم يتم ايصالها الى الفلاحين، وقد تم بمقتضى القانون عدد 73 بتاريخ 30 جويلية 1990، إحداث وكالة الارشاد والتكوين الفلاحي التي من مشمولاتها ايصال نتائج البحوث الى الفلاحين وتبليغ مشاغل هؤلاء الى الباحثين، بالاضافة الى التكوين الفلاحي . وفي هذا الاطار ، تكثفت حصص الارشاد سواء عن طريق وسائل الاعلام او الايام التحسيسية . ولدعم انشطة الارشاد وقع احداث ثلاث غرف فلاحية (بالشمال والوسط والجنوب) في أبريل 1988 لمزيد من الاحاطة بالفلاحين.

أما فيما يخص تحسين خدمات المؤسسات الإدارية الفلاحية فقد تم وضع وتنفيذ خطة متكاملة لاعادة هيكلة هذه المؤسسات ، سواء على النطاق المركزي او على النطاق الجهوي بهدف تيسير الاتصال بين الإدارة والفلاح . ومن هذا المنطلق، تمت اعادة هيكلة المصالح الإدارية الجهوية في صلب هيكل واحد يكون هو المرجع الوحيد للفلاح، يضم دواوين احياء الاراضي السوقية مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، وتفويض عديد الصلوحيات من المصالح المركزية الى المصالح الجهوية ، دعماً للنجاعة في التنفيذ، في حين يبقى دور المصالح المركزية اساساً التخطيط والاحاطة واستنباط السياسة العامة .

3.2.5 : الاجراءات التنظيمية :

بالإضافة الى هذه الاجراءات التأطيرية الهامة ، إتخذت عدة اجراءات اخرى من شأنها ان تجعل الاحاطة بالقطاع الفلاحي اكثر فعالية ، ونذكر من بينها :

- المصادقة في جانفي 1988 على القانون الاساسي الانموذجي للجمعيات ذات المصلحة المشتركة مما يمكن من تعميم هذا التنظيم في مجالي الماء الصالح للشرب والتصرف في مياه الري .
- بعث المجلس الوطني للفلاحة في ماي 1992 وهو اطار استشاري اضافي تبدي فيه الخبرات الوطنية رأيها في الاختيارات الجوهرية والسياسات الفلاحية .
- مراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بالمجامع المهنية المشتركة في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية، بوضع قانون موحد لها في جويلية 1993، ضبط كيفية احداثها ومهامها ومواردها ونظام تعاملها ومراقبتها من قبل الدولة مع تحديد قانون اساسي لكل مجمع بما يمكن من تطوير تدخله والقيام بدوره على الوجه المطلوب . وقد تم بعد العمل بهذه النصوص الجديدة بالنسبة للمجامع الموجودة .
- إصدار قانون ممارسة الصيد البحري الذي ضبط آليات التحكم في مجهود الصيد البحري للمحافظة على تجدد الثروة وترشيد استغلالها في الحاضر والمستقبل .
- تنظيم وهيكلة مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والصيد البحري وبعث مرصد للتزويد والاسعار ، ولاشك بأن هذا الاطار التشريعي الجديد سيمكن من تأمين الشفافية اللازمة للعرض والطلب بما يضمن التزويد المنتظم للأسواق ويؤمن مصالح المنتجين .

4.2.5 : الإجراءات الظرفية :

إعتباراً لتعرض القطاع الفلاحي للعديد من الصعوبات وخاصة منها المناخية التي ، في غالب الاحيان ، تكون لها تأثيرات سلبية على مستوى دخل الفلاحين حرصت الدولة على شد أزر المنتجين في الحالات الاستثنائية وعند تعرض القطاع للكوارث الطبيعية

والفيضانات والاوبئة .

وعلى هذا الاساس كانت الاجراءات متعددة وفورية وشملت اعانات ومساعدات لفائدة الفلاحين المتضررين من النقص في الامطار الحاصل خلال موسم 1994/93.

وتمثلت التدخلات اساساً في تنفيذ برنامج اضافي في مجال المياه بالولايات المعنية، تضمن تجهيز 1470 بئراً سطحية واقتناء 1200 صهريج واحداث 6 حفريات عميقة وانشاء 20 بحيرة جبلية .

وفي المجال الحيواني تم بالاضافة الى تنظيم حملات وقائية إستثنائية لحماية القطيع، توفير الاعلاف بتوريد وتوزيع ماليقل على 4 ملايين قنطار من الشعير وحوالي 70 الف طن من قوالب الفصة مع احكام توزيع مادة السداري .

ومن جهة اخرى ولتمكين الفلاحين المتضررين من الإعداد في احسن الظروف للموسم الموالي، تمت جدولة القروض المتخلدة بذمتهم وتمكين صغار ومتوسطي الفلاحين من اعانات عينية .

وعلى غرار الاجراءات التي تم اتخاذها في موسم 1994/93 وإعتباراً لتواصل انحباس الامطار موسم 1995/94 تم وضع خطة فورية قدرت تكلفتها بـ 14 م .د لمجابهة الوضع تهدف الى حسن إستغلال وتوظيف المياه المتوفرة مع اعطاء الأولوية للماء الصالح للشراب والمحافظة على الثروة الحيوانية والاشجار المثمرة .

ففي مجال المياه تتمثل الاجراءات المتخذة في تجهيز 1000 بئراً سطحية و100 بئراً عميقة وتوفير القروض لتمكين 500 فلاح من اقتناء قنوات الري مع تدعيم القروض المراقبة للزراعات السقوية الصيفية .

اما في مجال الصحة الحيوانية وتوفير الاعلاف واضافة الى الاجراءات التي يتم بها العمل والمتمثلة خاصة في توريد الشعير وقوالب الفصة تم إقرار تقديم اعانات عينية من العلف (شعير) لصغار المربين وتوسيع رقعة تدخل برنامج التلاقيح الاستثنائية ليشمل 4.4 مليون رأس غنم وماعز .

وفيما يتعلق بالاشجار المثمرة تم تمكين الفلاحين من إقتناء 2000 صهريج لري الغراسات الفتية والقيام بحملة وطنية لمقاومة الحشرات على مساحة 100 الف هك بالوسط والجنوب .

6 : إستراتيجيات تعبئة وحماية الموارد الطبيعية :

6-1 : تعبئة الموارد المائية وحمايتها واحكام استغلالها

1.1.6 : خطة تعبئة الموارد المائية :

يتمثل الهدف في تعبئة جل الموارد المشخصة والممكن تعبئتها في أفق عام 2001 لكي تتم تلبية الطلبات المتزايدة من الماء الصالح للشرب وطلبات الصناعة وتنمية الري بالاضافة الى تعديل الكميات المائية الموفرة عبر مختلف السنوات وبالتالي الحد من التأثيرات السلبية لفترات الجفاف .

وقد تم تشخيص استراتيجية للغرض شرع في تنفيذها سنة 1990 وتمتد الى غاية 2001. ومن اهم عناصرها انجاز 21 سداً و203 سدا تليا و1000 بحيرة جبلية و1760 بئراً عميقة و98 محطة لتطهير لمياه المستعملة .

وستمكن هذه النشآت من تعبئة 1.430 مليار متر مكعب من المياه بتكلفة جملية تقدر بمليارين من الدينارات .

برنامج تعبئة الموارد المائية

مصادر المياه	العدد	الموارد م.م 3
السدود	21	739
السدود التلية	203	110
البحيرات الجبلية	1000	50
منشآت فرش المياه	4000	43
الآبار العميقة		
– للإستغلال	610	288
– للإستشكاف	1150	–
محطيات التطهير	98	200
المجموع	—	1430

هذا وقد تم خلال الخمسة سنوات الأولى من الخطة (1990-1994) إنجاز سد سجنان الذي دخل حيز الإستغلال والذي سيمكن من تعبئة 100 م م3 سنوياً ، و21 سداً تلياً تسمح بتعبئة 21 م م3 سنوياً ، و220 بحيرة جبلية و344 بئراً إستكشافية و343 بئراً للإستغلال و174 بئراً للمراقبة وستمكن كل هذه الحفريات العميقة من استيعاب حوالي 17890 لتر في الثانية .

2.1.6 : تخصيص الموارد المائية للمناطق السقوية :

تقدر المساحة المجهزة للري المكثف بـ 303 آلاف هكتار وهي تمثل 6٪ من جملة الاراضي المحترثة و74٪ من الاراضي القابلة للري التي تقدر بـ 406 آلاف هكتار، بإعتبار مجموع الموارد الممكن تعبئتها .

وتبلغ المساحة المجهزة للري التكميلي بـ 91000 هك أي بنسبة 54٪ من مجموع المساحات القابلة للري بهذه الطريقة (168000 هك).

وبذلك تصل المساحة الجملية القابلة للري الى حدود 574000 هك موزعة حسب الموارد المائية كما يلي :

برنامج تعبئة الموارد المائية

الموارد المائية	الوضعية الحالية	الطاقة الجملية
* الري المكثف بواسطة	303	406
- سدود وسدود تلية	99	157
- بحيرات جبلية	1	15
- مياه مستعملة	5	28
- آبار عميقة	58	62
- آبار سطحية	126	130
- عيون وأودية	14	14
* الري التكميلي	91	168
المجموع	394	574

3.1.6 : إحكام إستغلال مياه الري :

بالموازاة مع المجهودات المبذولة لتعبئة المياه وإعتباراً للوضعية الحالية لقطاع الري الذي يتسم بنقص في جدوى إستغلال الماء وظهور علامات الملوحة في الاراضي السقوية ستولي عناية خاصة للإجراءات المتعلقة بترشيد إستعمال الماء .

وتتمحور هذه الاجراءات حول تطوير تقنيات إقتصاد مياه الري وإعتماد تسعيرة للمياه تحث على ري كامل المساحة المجهزة وفي آن واحد تساهم في الحد من التبذير .

وقد تم إقرار تشجيعات مالية هامة من طرف الدولة لحث الفلاحين على إدخال الطرق التقنية المقتصدة للماء في ضيعاتهم ، وذلك بالعمل على :

- حفظ فواقد شبكات الري وتحسين مردوديتها .
- تحسين مردودية أنظمة الري الحقلي التقليدية .
- تحسين المردودية الاقتصادية للزراعات المروية والإستخدام الزراعي الافضل للمياه

وستمثل التعريفة المائية اكثر فاكثر الأداة المتميزة لضمان إحكام إستغلال الموارد المائية . وفي هذا الصدد، ستواصل وزارة الفلاحة السياسة التي ترمي على المدى المتوسط الى ارساء سعر لماء الري بالمناطق السقوية العمومية يغطي تكلفة إستغلال وصيانة التجهيزات وعلى المدى الطويل سيقع إعتبار كل التكاليف بمافي ذلك الإستثمارات الأساسية .

وبالإضافة الى الاجراءات المتعلقة بالاقتصاد في الماء التي هي من مشمولات الفلاحين يتعين على المصالح الفنية إحكام التصرف في المنشآت وتدعيم الجمعيات ذات المصلحة المشتركة وتأطيرها .

وهذه الجمعيات، التي تمثل تجمعات للفلاحين لها مسؤولية الإستغلال الجماعي للثروة المائية، قد اصبحت تتمتع منذ التحول بأكثر مرونة في التصرف . وقد ارتفع عددها بصفة ملحوظة من حوالي 100 في سنة 1986 الى حوالي 1790 في سنة 1994، منها 1626 جمعية تكونت بصفة نهائية و164 جمعية في طور استكمال الشروط القانونية لتكوينها، كما ان هناك 189 جمعية مبرمجة .

4.1.6 : تخصيص الموارد المائية للماء الصالح للشراب :

يحتل قطاع الماء الصالح للشراب صدارة توجهات المخططات التنموية للبلاد ويحظى بإهتمام خاص والأولوية القصوى منذ التحول لما له من تأثير على حياة المواطنين منهم الريفيون.

وإذا كانت تغطية تزويد سكان المدن بالماء الصالح للشراب تبلغ حالياً نسبة تقارب 100٪، فإن الوضعية تختلف فيما يتعلق بمتساكني الريف حيث أن تغطية المناطق الريفية لاتتجاوز نسبة 62٪ في أوائل التسعينات .

ونظراً لأهمية هذه المناطق اذ يمثل سكانها قرابة 40٪ من مجموع سكان البلاد ولما لهذه المناطق من دور فعال في سير التنمية ، فقد وجهت خلال السنوات الاخيرة عناية خاصة لتزويدها بالماء الصالح للشراب وتم وضع خطة للغرض من اجل الرفع في نسبة التغطية الى حدود 90٪ في أفق سنة 2000، مع العلم ان المخطط الثامن يهدف الى بلوغ نسبة 76٪ في سنة 1996 في حين تشمل التغطية حالياً قرابة 71٪ وهو مايعني انتفاع 2.5 مليون ساكن في الريف بالماء الصالح للشراب .

وتجدر الاشارة الى انه بالاضافة الى هذه الاستراتيجية الوطنية وإعتباراً لأهمية الموضوع فقد تم تسخير حوالي 29 م .د. في طار المشاريع الرئاسية ومشاريع التضامن الوطني لتزويد 156 الف ساكن بالماء الصالح للشراب .

2.6 : الحماية والمحافظة على الوسط الفلاحي :

إنطلاقا من الشعور بالخطر الذى يهدد مواردنا من الاراضى والغابات وبهدف ضمان تنمية مستديمة للقطاع أعدت وزارة الفلاحة إستراتيجية لحماية الوسط الفلاحى تمتد على عشر سنوات وشرع فى تنفيذها ابتداء من 1990.

وتضم هذه الاستراتيجية عنصرين أساسيين : المحافظة على المياه والتربة والتشجير الغابى ومكافحة التصحر.

6-2-1 : المحافظة على المياه والتربة :

تتمثل الاهداف الرئيسية لاشغال المحافظة على المياه والتربة في المحافظة على خصوبة الاراضي وتحسينها والترفيع في نسبة تعبئة الموارد السطحية خصوصاً تلك التي يصعب توظيفها بواسطة المنشآت التقليدية وكذلك وقاية البنية الاساسية (السدود، الطرقات، التجمعات السكنية ...) .

وللرفع من مردودية اشغال حماية الوسط الفلاحي تعتمد الطريقة المتبعة على مبدأ إدماج الاشغال ضمن عناصر المشاريع التنموية . وفي هذا الصدد، تنص الاستراتيجية على مايلي :

- تهيئة 600 الف هك من الاحواض المائية بإعداد منشآت في شكل مقاعد وأشرطة وحواجز ، ... مع تدعيمها بالغراسات الرعوية والمثمرة علي مساحة 200 الف هك.
- حماية 400 الف هك من الاراضي المنحدرة المخصصة لزراعة الحبوب بإحداث أشرطة معشبة وتوجيه الحراثة حسب خطوط الاستواء .
- بناء 1000 بحيرة جبلية و4000 منشأة لفرش المياه وتغذية الموائد المائية بجهات الوسط والجنوب .
- القيام بأشغال الصيانة والتثبيت على مساحة مليون هك وذلك لحماية المنشآت المنجزة منذ الإستقلال .

وتقدر التكلفة الجملية لاستراتيجية المحافظة على المياه والتربة بـ 557 مليون دينار (بحساب اسعار سنة 1990).

2.2.6 : التشجير الغابي ومكافحة التصحر :

يمثل التشجير الغابي ومكافحة التصحر أحد عناصر إستراتيجية الحماية والمحافظة على الوسط الفلاحي ، وفي هذا الاطار ، تم برمجة مايلي :

- إحداث غراسات غابية الى ان تصل مساحة المناطق الغابية في أفق 2001 الى حدود المليون هكتار مقابل 680 الف هك في اوائل سنة 1990، وبذلك سيبلغ نسق التشجير حوالي 32 الف هك سنوياً مقابل 4 ألف هك خلال السنوات الماضية .
- تحسين المراعي بغراسة الشجيرات العلفية على مساحة 600 الف هك .
- تهيئة المراعي على مساحة 2.2 مليون هكتار .
- اعادة احياء مناطق الحلفاء بإنجاز مشروع على مساحة 107 الف هك .
- تحسين مردود الغابات الموجودة من مادة الخشب بمراجعة مخططات التهيئة بالنسبة لـ 176 الف هك من الغابات ووضع مخططات جديدة تهم 34 الف هك

وكذلك انجاز برامج لتحسين الاشجار الغابية على مساحة 100 الف هك .

- مكافحة زحف الرمال بتنفيذ خطة متكاملة تتمثل في تثبيت الكثبان الرملية واحياء الاراضي الهامشية بالغراسات الغابية والرعوية وتركيز مصدات للرياح وأشرطة غابية على مستوى الممرات المعرضة للرياح .

وسترفق كل هذه البرامج الغابية بعمليات للتحسيس حول مشاكل تدهور الثروة الطبيعية والتشجيع على بعث جمعيات مهنية تدهف الى المساهمة في المجهود الوطني وتكوين مجامع تضم مستغلي الغابات وكذلك بالاسراع في اخضاع المراعي لنظام الغابات .

وستمكن مجمل هذه البرامج التي قدرت تكلفتها بأكثر من مليار دينار من الرفع في نسبة الغطاء النباتي الطبيعي من 7٪ في سنة 1990 الى حدود 15٪ في أفق 2001 .

7 : الإنجازات في ميدان الإستثمار :

شهد الإستثمار الفلاحي منذ سنة 1987 انتعاشة بفضل الإجراءات المتخذة لتطويره منها بالخصوص إصدار مجلة موحدة جديدة للتشجيع على الاستثمار وإدخال اللامركزية عند إتخاذ قرارات إسناد التشجيعات وتركيز شباك موحد لوكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية وكذلك الإستثمارات العمومية المبرمجة .

ونتيجة لذلك بلغت الإستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي خلال السبع سنوات من التحول 3050 مليون دينار وهو مايمثل 15٪ من مجمل الإستثمارات المنجزة في مختلف القطاعات خلال نفس الفترة .

وتتفاوت نسبة تطور المعدل السنوي للإستثمار حسب القطاعات من 23٪ بالنسبة للمياه الى 145٪ بالنسبة للغابات والمحافظة على أديم الارض .

وفيما يخص الاستثمارات في القطاع الخاص التي تمتعت بإمتيازات الدولة عن طريق وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية فإنها بلغت 687 مليون دينار وشملت 4668 مشروع خلال الفترة المتراوحة بين 1988 و 1994 ، في حين لم تتعد هذه الإستثمارات 203 مليون دينار لتحويل 951 مشروعاً خلال فترة 1983-1987 مسجلة بذلك نسبة تطور في معدل الاستثمار السنوي يقدر بـ 140٪ .

تطور المعدل السنوي للإستثمار الفلاحي
(بحساب مليون دينار بالأسعار الجارية)

العناصر	1987-1983	1994-1988	نسبة التطور
المياه	121	149	+ 23٪
تربية الماشية	28	51	+ 82٪
الصيد البحري	23	41	+ 78٪
التجهيزات الفلاحية	33	46	+ 39٪
الأشجار المثمرة	21	48	+ 128٪
الغابات والمحافظة على الأديم	20	49	+ 145٪
إستثمارات مختلفة	24	36	+ 50٪

8 : النتائج المسجلة في ميدان الإنتاج

1.8 : تطور أهم المنتوجات الفلاحية :

حقق قطاع الفلاحة خلال العشرية الاخيرة نتائج باهرة مكنت من بلوغ أرقام قياسية في بعض الميادين مثل الحبوب وزيت الزيتون والخضر .

فعلى صعيد الإنتاج ، سجل قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال السبع سنوات الاخيرة معدل إنتاج بقيمة 2064 مليون دينار بالأسعار القارة لسنة 1990 مقابل 1756 مليون دينار كمعدل سنوي للفترة من 1983 الى 1987 أي بزيادة بنسبة 18٪ محققاً بذلك معدل نمو سنوي بنسبة 2.7٪ مما مكن القطاع من المحافظة على مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 16٪ بالرغم من التطور السريع الذي عرفته القطاعات الاقتصادية الاخرى .

وهذا التطور الإيجابي للإنتاج الفلاحي كان نتيجة لعدة عوامل منها بالخصوص إعتماد الفلاحين على التقنيات الحديثة التي أفرزتها التجارب وتوسيع مشاريع الري والتحسن المتواصل للمحيط الاقتصادي من خلال التشجيعات والحوافز التي سنتها الحكومة لهذا

تطور أهم المنتوجات الفلاحية

(1000 طن)

الإنتـــــاج	معدل المخطط السادس	معدل 1988-1994	التطور
الحبوب	1176	1295	٪10
زيت الزيتون	97	150	٪55
القوارص	194	232	٪20
التمور	56	76	٪36
البطاطا	143	204	٪43
الطماطم	378	486	٪29
اللحوم	109	134	٪23
الألبان	290	427	٪47
منتوجات البحر	77	90	٪17

القطاع بالإضافة الى العوامل الطبيعية الملائمة في بعض المواسم .

ومن مميزات هذه الفترة ، تحقيق ارقام قياسية على مستوى الإنتاج في بعض القطاعات نذكر منها 25.5 مليون قنطار من الحبوب في سنة 1991 و265 الف طن من زيت الزيتون سنة 1992، و580 الف طن من الطماطم و255 الف طن من البطاطا سنة 1991.

هذا وتجدر الاشارة انه إعتماداً على هذه النتائج القطاعية، سجلت الفلاحة نموا ملحوظاً على مستوى الإنتاج الجملي حيث تطور المعدل السنوي للإنتاج الفلاحي بالأسعار الثابتة لسنة 1990 كما يلي :

- المعدل السنوي للفترة 1987 - 1982 : 1474 مليون دينار
- المعدل السنوي للفترة 1983 - 1987 : 1756 مليون دينار
- المعدل السنوي للفترة 1988 - 1991 : 1907 مليون دينار
- المعدل السنوي للفترة 1992 - 1995 : 2185 مليون دينار.

كما تمكن القطاع الفلاحي من المحافظة على نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في حدود 16٪ بالرغم من التطور السريع الذي شهدته بعض القطاعات الاقتصادية الاخرى كالصناعة (وخاصة الصناعات المعملية) التي هي أقل عرضة من القطاع الفلاحي للتقلبات .

هذا وتجدر الملاحظة، وحسب الجدول التالي، ان قطاع تربية الماشية يساهم بالقسط الاوفر في قيمة الانتاج الوطني وذلك بنسبة 32٪ ويليه قطاع الاشجار المثمرة بنسبة 30٪ . اما قطاع الحبوب فنسبة مساهمته في قيمة الانتاج الوطني الفلاحي فهي في حدود 14٪ .

الميزة النسبية لأهم المنتوجات الفلاحية
(بالأسعار القارة لسنة 1990)

الوحدة : مليون دينار

الفترة	1992 - 1995	
الإنتاج	معدل القيمة	النسبة
الحبوب	292	٪13,4
الاشجار المثمرة	656	٪30,1
الخضروات	322	٪14,7
الإنتاج الحيواني	702	٪32,1
منتوجات البحر	145	٪6,6
منتوجات اخرى	68	٪3,1
الجملة	2185	٪100,0

2.8 : تطور الميزان التجاري للمواد الغذائية :

تميز الميزان التجاري للمواد الغذائية منذ أواسط السبعينات بعجز مزمن، وقد تم في نطاق المخطط الخامس إقرار تحقيق التوازن غير انه لم يكن بالإمكان بلوغ هذا الهدف . وحدد نفس الهدف بالنسبة للمخطط السادس في حين تم تسجيل عجز سنوي 156 م . د

وترجع اسباب عجز الميزان التجاري الغذائي الى عدم تمكن الإنتاج الوطني من مجابهة الطلب الداخلي مما إستوجب اللجوء الى التوريد هذا الى جانب عدم تمكن الصادرات من النمو بالنسق المطلوب .

وعلى ضوء نتائج السنوات الأخيرة، تمكن القطاع الفلاحي من تحسين وضع الميزان التجاري للمواد الغذائية فإرتفعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من 52٪ خلال فترة 83-87 الى 84٪ خلال فترة 1988-1994 .

تطور الميزان التجاري الغذائي
(مليون دينار ، أسعار جارية)

العناصر	معدل الفترة 1987-83	معدل الفترة 1994-88
الصادرات الغذائية	150	374
الصادرات الجملية	1459	3344
النسبة	٪10,3	٪11,2
الواردات الغذائية	290	446
الواردات الجملية	2343	5072
النسبة	٪12,4	٪8,8
العجز الغذائي	140	72
العجز الجملي	884	1728
التغطية الغذائية	٪52	٪84
التغطية الجملية	٪62	٪66

وتجدر الإشارة الى النتائج الباهرة على مستوى الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال سنة 1991 . فقد تمكنت الفلاحة لأول مرة منذ متوسط السبعينات من تحقيق فائض هام بـ 184 مليون دينار إذ بلغت الصادرات 495 مليون دينار في حين لم تتعد الواردات 311 مليون دينار، وبهذا تكون نسبة التغطية 159٪.

كما شهد الميزان التجاري للمواد الغذائية نتائج ايجابية سنة 1994 محققاً نسبة تغطية بـ 102٪ بفضل صادرات زيت الزيتون خاصة .

9- الآفاق المستقبلية :

تشهد العشرية الرابعة للتنمية مواصلة المجهودات المبذولة منذ سنة 1987 لارساء القطاع الفلاحي على أسس قوية ومستديمة بما يمكنه من ضمان تنميته الذاتية وإكتساح مكانة متميزة في المحيط الدولي .

ولرفع تحدي تعصير الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي، ترتكز السياسة المتبعة على أربعة توجهات كبرى :

- إعادة توجيه الإستثمارات ونظم الإنتاج حسب مبدأ الميزات التفاضلية .
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية خصوصاً على مستوى تخلي الموسسات العمومية عن النشاطات التنافسية لفائدة القطاع الخاص .
- الإستعمال الامثل للموارد والطاقات المعبئة والبنية الاساسية .
- التشجيع على بروز قطاع مهني منظم ومتطور .

ولتجسيم هذه التوجهات الجوهرية وبالإضافة الى الإستراتيجيات التي تم التعرض اليها والخاصة بتعبئة الموارد المائية وصيانتها واحكام إستغلالها وبالمحافظة على المحيط الفلاحي وحمايته، وضعت الدولة منهجية تتمحور حول العناصر الاساسية التالية :

- تطوير إنتاجية القطاع .
- تحسين المحيط العام للنشاط الفلاحي
- تنفيذ مخططات قطاعية لتكثيف انتاج المواد الفلاحية وتنمية الصناعات الغذائية .

1.9 : تحسين إنتاجية القطاع الفلاحي :

يعتمد تحسين إنتاجية الفلاحة على التحكم في التقنيات والتكنولوجيا التي تمثل الوسائل اللازمة لتطوير الإنتاج والرفع من قيمته . ويمثل البحث العلمي المتعلق بالفلاحة والصيد البحري وكذلك الارشاد الفلاحي اداتين رئيسيتين في هذا المجال .

ويعتمد النظام القومي للبحث العلمي الزراعي على شبكة من المراكز البحثية، موزعة بصفة محكمة بين الجهات ومجهزة بمعدات حديثة وتتوفر فيها الخبرات في العديد من الميادين تعمل على تنفيذ عدة برامج بحثية ذات الاولوية الوطنية . وقد تمكن الباحثون من تحقيق نتائج ملموسة يتعين دعمها وتوظيفها بواسطة الارشاد .

ويهدف دفع الفلاحة البعلية في مسار التنمية المستديمة يتم الاعتماد على البحث لاستنباط المناهج التكنولوجية الملائمة والتي من شأنها تجنب الانماط التي تؤدي الى تهشيش الموارد وكذلك الحد من تأثيرات التغيرات المناخية . وعلى هذا الاساس فان البرامج البحثية التنموية ترتكز على إحداث اصناف زراعية ملائمة وإستنباط تقنيات زراعية تمكن من احكام إستغلال مياه الامطار والاشغال الزراعية .

وفيما يخص الصيد البحري وإعتباراً للإشكاليات المطروحة فإن البحث يرتكز على إعادة تقييم المخزونات السمكية وإستكشاف الموارد الجديدة ، وتطوير المعلومات المتعلقة بالمحيط البحري وتكثيف مراقبة التلوث ، وتدعيم البرامج المتعلقة بتطوير قيمة المنتوجات البحرية خاصة منها المتعلقة بتحسين الجودة .

أما عن الارشاد الفلاحي فهو يحظى بعناية ملموسة، وفي هذا المجال تقوم وكالة الارشاد والتكوين الفلاحي بتنسيق الانشطة المتعلقة بتطوير التقنيات الزراعية وربط الصلة، في الاتجاهين ، بين المنتج والباحث . ولئن اهتمت الوكالة في هذه المرحلة بوضع وتركيز قنوات الربط بين البحث والإنتاج بالإعتماد على الخلايا الترابية للإرشاد، فإن من مشمولاتها كذلك العمل على تأطير وتشجيع المهنة لتأخذ على عاتقها مهمة الارشاد الفلاحي .

ولمزيد من إحكام تأطير الفلاحين والاحاطة بهم سيتم العمل على بعث مراكز فنية مختصة تكون بمثابة حلقة وصل مع المنتجين لتبليغهم نتائج البحوث ومساعدتهم على

تنويع وتطوير منتوجاتهم وتحسين قدرتهم التنافسية ومداخيلهم .

وبإعتبار مشاركة المنتجين في تسيير هذه المراكز ستتوفر لهم الفرصة لتوجيه البرامج البحثية بما يتماشى ومشاغلهم .

2.9 : تحسين المحيط العام للنشاط الفلاحي :

يتطلب تطوير النشاط الفلاحي خلق فلاحة عصرية ذات مردودية مرتفعة ومدعمة بالإصلاحات الهيكلية والاقتصادية ومندمجة في اطار ريفي قادر على جلب الشباب لتعاطي النشاط الفلاحي .

1.2.9 : الإصلاحات العقارية :

تهدف الإصلاحات العقارية الى :

- الاسراع في تحيين المستندات الملكية المجمدة .
- الحد من تجزئة الاراضي الفلاحية وتحجير تشتت وتجزئة المستغلات الفلاحية التي يشكل تقسيمها خطراً على وحدتها الاقتصادية وعلى طاقاتها الانتاجية .
- تطوير احياء الاراضي الفلاحية ومكافحة ظاهرة التغيب والإهمال والتقصير في الإستغلال .

2.2.9 : القرض الفلاحي :

تهدف الإصلاحات الى :

- توفير الموارد المالية اللازمة وحث البنوك على الرفع من مساهمتها في تمويل الاستثمار الفلاحي .
- اعتماد نظام يطمئن الباعثين ويوفر لهم الضمانات اللازمة ويمكنهم من فرص عملية ومشجعة للتأمين .
- تحميل المنتفعين بالقروض لمسؤولياتهم الكاملة لإستخلاص مستحقاتهم بهدف ضمان ديمومة القرض الفلاحي .

وتجدر الاشارة الى ان الامتيازات التي أتت بها المجلة الجديدة للتشجيع على الاستثمار تعد كسباً هاماً للنهوض بالإستثمار الفلاحي وهو مايجسم الاولوية التي يحظى بها القطاع الفلاحي في السياسة التنموية للبلاد .

3.2.9 : الاسعار والتسويق :

في هذا المجال تهدف السياسة الى :

- دفع الانتاج وتحسين مداخيل الفلاحين بإعتماد اسعار تشجيعية عند الانتاج بالنسبة للمواد الاساسية (حبوب، البان وزيت الزيتون) مع الاخذ بعين الاعتبار ارتفاع تكاليف الانتاج . وبالنسبة للمواد التي تخضع الى قانون العرض والطلب يتم السهر على مراقبة حسن سير آليات السوق .
- اتخاذ اجراءات تكميلية ومصاحبة تتعلق بإنجاز برنامج تكويني لفائدة تعاضديات الخدمات وبإحكام سير السوق خاصة عن طريق تركيز أسواق على مستوى الانتاج في المناطق الفلاحية وباعادة هيكلة المجامع المهنية لتمكينها من تأطير وإعانة المنتجين .

4.2.9 : تحسين ظروف المعيشة في الريف :

يلعب تحسين ظروف المعيشة في الريف دوراً هاماً وضرورياً في تطوير النشاط الفلاحي ، وفي هذا الاطار تستوجب المسالك الفلاحية والتنوير والتزويد بالماء الصالح للشراب والمساكن الريفية مجهوداً كبيراً ودعماً خاصاً لتيسير الحياة في المناطق الفلاحية ، ويشمل البرنامج :

- تخصيص 200 مليون دينار لتعصير المسالك الفلاحي .
- تنوير 100 الف مسكن ريفي لتصل نسبة التنوير الريفي الى امثر من 65٪ سنة 1996.

وضع مخططات جهوية تهدف الى تزويد جميع المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب.

وبالتوازي مع البرامج التي ترمي عموماً الى تحسين ظروف العيش بالمناطق الريفية، تولي عناية خاصة للمشاريع والبرامج المتعلقة بتطوير المرأة الريفية، بهدف تدعيم مساهمتها في الانشطة المنتجة ومساندتها للقيام بدورها على الوجه الافضل .

3.9 : تنفيذ إستراتيجيات إنتاج قطاعية :

شرعت وزارة الفلاحة في تنفيذ مخططات لتنمية أهم قطاعات الانتاج شملت الحبوب وزيت الزيتون والانتاج الحيواني والسكر والقوارص والباكورات والمنتوجات البحرية والصناعات الغذائية .

وتهدف هذه المخططات حسب الحالات الى تحقيق الاكتفاء الذاتي او الى الحد من الاستيراد او الى الرفع من القدرات التصديرية .

1.3.9 : الحبوب :

وضع مخطط الحبوب لتحقيق الاهداف التالية في أفق 2001 :

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب والشعير وتغطية نصف الطلبات من القمح اللين بالانتاج المحلي .
- الضغط على تكاليف الانتاج وذلك بالرفع أساساً من نجاعة مختلف المتدخلين خصوصاً منهم القطاع الخاص والقطاع التعاضدي .
- تعديل تموين البلاد من الحبوب بتأمين مستويات معوقلة من المخزونات .

ولبلوغ هذه الاهداف أقر المخطط القيام بالاعمال التالية :

- تدعيم البحث الفلاحي في ميادين البذور وتقنيات الانتاج وضمان ربط الصلة مع الارشاد .
- تطوير خدمات المكننة وتوفير مستلزمات الانتاج وذلك بتشجيع القطاع الخاص على تكوين تعاضديات او شركات للخدمات .
- اعتماد سياسة سعرية تشجيعية على مستوى الانتاج تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع تكلفة الانتاج عند تحديد الاسعار .
- تركيز خلايا فنية واقتصادية على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بجهة الشمال للإحاطة وتأطير منتجي الحبوب .
- توسيع المساحات المجهزة للري التكميلي من مستوى 91 الف هكـ في سنة 1991

الى مستوى 168 الف هك في أفق 2001 ، وقد بلغت المساحات المروية حوالي 65 الف هكتار في سنة 1994.

- وضع مخطط مديري بهدف رفع طاقات تجميع وخزن الحبوب الى مستوى 975 الف طن في 1996 و150ر1 مليون طن في أفق 2001 ، وستمكن هذه الطاقة من تيسير عملية خزن الصابة ومن ضمان مخزون استراتيجي لمدة 3 أشهر مقابل شهر واحد حالياً .

وقد لقى المخطط المديري لخزن وتجميع الحبوب اقبالاً كبيراً من طرف الفلاحين ومجمعي الحبوب المرخص لهم وباعثي معامل الاعلاف والمطاحن .

2.3.9 : الزياتين :

تهدف إستراتيجية قطاع الزيتون الى إعادة إنطلاق القطاع وإزدهاره على إثر الصعوبات التي تعرض لها طيلة اكثر من 10 سنوات مابين نصف السبعينات ونصف الثمانينات وكذلك الى الرفع من مستوى الانتاج (من 200 الف الى 222 الف طن زيت في افق 2001) وتحسين مداخيل 100 الف فلاح تمثل غراسة الزياتين نشاطهم الاساسي .

وتم تحديد البرنامج العلمي لهذه الاستراتيجية التي شرع في تنفيذها منذ 1988 على النحو التالي :

- تحسين وصيانة	مليون هك
- تقليع النجم	225 الف هك
- تشبيب الغراسات	200 الف هك
- غراسات جديدة	150 الف هك
- غراسة زيتون الطاولة	12 الف هك
- تجديد طاقة المعاصر	200 الف طن
- طاقات جديدة للعصر	200 الف طن

وبالتوازي مع المجهودات الرامية الى الرفع من الانتاج تم اعتماد سياسة جديدة لتطوير تسويق زيت الزيتون الذي يمثل احد اهم المواد المصدرة وذلك بالعمل على الترفيع في صادراتنا خصوصاً نحو اسواق امريكيا وآسيا واوروبا الشرقية وبلدان الخليج .

ومن المنتظر ان تساعد رخص التصدير الممنوحة للخواص وكذلك عمليات الاشهار ودراسة خصوصيات مختلف الاسواق على ضمان تصدير 120 الف طن سنوياً في افق 2001 مقابل معدل 73 الف طن في السنة خلال المخطط السابع .

3.3.9 تربية الماشية :

تهدف استراتيجية تنمية تربية الماشية الى تغطية 90٪ من طلباتنا من اللحوم و100٪ من الالبان في افق 2001 ، ولتحقيق هذه الغاية أقرت الاستراتيجية 5 محاور كبرى هي :

- تنمية الموارد العلفية خصوصاً عن طريق توسيع الزراعات العلفية من 240 هك خلال سنة 1991 الى 560 الف هك في افق سنة 2001 وتهيئة واحكام استغلال المراعي الطبيعية وذلك خاصة بتخصيص قروض موسمية لتعاطي الزراعات العلفية على غرار الزراعات الكبرى وتوفير البذور للفلاحين في الوقت المناسب .
- مراجعة مقاييس القروض الممنوحة لتعاطي نشاط التسمين .
- تحيين ومراجعة المعلوم الموظف على اللحوم الموردة وذلك لدعم القدرة التنافسية للحوم المحلية .
- المراجعة الدورية لسعر الحليب على مستوى الانتاج وذلك للأخذ بعين الاعتبار تطور تكاليف الإنتاج .
- المراجعة الدورية لمنحه تجميع الحليب والإعلان عنها مع سعر الحليب .
- تدعيم الشبكة الوطنية لتجميع الحليب بطاقة اضافية بـ 406 الف لتر خلال الفترة الممتدة بين 1995و2000 وذلك عن طريق ديوان تربية الماشية والباعثين الخواص .
- تحيين مقاييس القروض المسندة لتربية الأراخي المؤصلة وكيفية صرفها .

وتم خلال سنة 1994 إعداد خطة تنفيذية تهدف الى التدرج نحو الاكتفاء الذاتي من الالبان الذي ينتظر تحقيقه سنة 2000 وذلك بفضل التطور المرتقب في الانتاج الذي ينتظر ان يبلغ 790 الف طن مقابل 500 الف طن سنة 1994 .

4.3.9 اللفت السكري :

في هذا المجال يهدف المخطط الى تغطية 25٪ من حاجياتنا من السكر بواسطة الانتاج المحلي في افق سنة 2001 حالياً، ولئن كانت هذه التوقعات في حد ذاتها طموحة فان تحقيقها وارد اذا ما اتخذت الاجراءات التالية :

- تأمين تأطير المنتجين بدعم مركز البحوث للفت السكري ببوسالم .
- مواصلة اعتماد التسعيرة المائية التفاضلية لمنتجي اللفت السكري .
- مراجعة الاسعار عند الانتاج بإعتبار ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج عند بداية كل موسم .
- تشجيع انشاء شركات للخدمات خاصة على مستوي النقل .
- تهيئة مناطق سقوية جديدة وحث شركات الاحياء والتنمية الفلاحية على تعاطي هذه الزراعة .

5.3.9 القوارص :

إعتباراً للصعوبات التي تحد من تنمية قطاع القوارص والناتجة عن عدة عوامل منها الظرفية كالجفاف واصابة الغراسات بالذبابة البيضاء ومنها الهيكلية كتقدم سن الغراسات وقلة العناية بالاشجار وضعف الموارد المائية والزحف العمراني وإختلال مسالك التوزيع ، فان الاستراتيجية التي تم ضبطها تهدف اساساً الى النهوض بالقطاع وإعادة تنظيمه .

وتقدر الاستراتيجية امكانية ارتفاع الانتاج الى حدود 300 الف طن سنوياً في افق 2001 منها 50 الف طن قابلة للتصدير على ان يتم انجاز المشاريع واتخاذ الاجراءات وإقرار الحوافز الكفيلة بتنمية الانتاج .

وترتكز هذه الخطة على 3 محاور اساسية تخص :

- تطوير الانتاج بالرفع من انتاجية الغراسات الموجودة وبتوسيع الغراسات على مساحة 1800 هك مع استعمال مشاتل ذات نوعية جيدة وخالية من الامراض الفيروسية.

- تطوير أساليب تسويق القوارص بإدخال نظام تصنيف المنتوجات وبعث اسواق في جهات الانتاج واعتماد الطرق العصرية عند تكييف المواد المعدة للتصدير .

- تنظيم قطاع القوارص بإنشاء وتطوير تعاضديات الخدمات وبتنشيط المجمع المهني للقوارص والغلال .

6.3.9 البطاطا :

تم خلال سنة 1994 إعداد خطة تنفيذية لبلوغ الاكتفاء الذاتي في مادة البطاطا على الامد القصير بالنسبة للبطاطا المعدة للإستهلاك والامد المتوسط بالنسبة لبذور البطاطا .

تهدف على مستوى البطاطا المعدة للإستهلاك الخطة الى بلوغ الاكتفاء الذاتي سنة 1996 وذلك بتحسين المردود اضافة الى تعزيز برامج البحوث ومقاومة الآفات وخلق مناخ يمكن من مواصلة تعاطي هذا النشاط بالثقة المطلوبة . وتشمل هذه الخطة على تدعيم مراقبة البذور ، تحديد سعر ادنى على مستوى الإنتاج ، تكوين مخزون إحتياطي لتغطية حاجيات السوق في فترة عدم الانتاج عن طريق التخزين المبرد ، وتكوين مخزون تعديلي لحماية المنتج من تدهور الاسعار .

7.3.9 الطماطم :

تم إعداد خطة تنفيذية تخص الطماطم المعدة للتحويل تهدف الى بلوغ الاكتفاء الذاتي المستديم بداية من سنة 1995 وذلك لتغطية كافة حاجيات الاستهلاك (طماطم طازجة ومعجون طماطم) مع تكوين مخزون إحتياطي وتدعيم التصدير نحو الاسواق التقليدية وإستشراف اسواق اخرى .

8.3.9 الباكورات :

يهدف مخطط تنمية الباكورات الذي يرتكز على إستغلال المياه الجوفية الساخنة للري في الجنوب التونسي الى تطوير تصدير الباكورات في الاسواق الخارجية في فترات زمنية ملائمة . وقد تم الى حد الآن تركيز 72 هك بيوت مكيفة يقع تسخينها بهذه المياه في جهات قبلي وقبس وتوزر من مجموع 370 هك مبرمجة للعشرية الحالية . ويمكن لانتاج الباكورات في جهة الجنوب ان يلعب دوراً هاماً في تنمية هذه المناطق .

9.3.9 الصيد البحري :

إعتباراً لاهمية القطاع سواء من حيث الإنتاج او من حيث مساهمته في صادراتنا للموارد الغذائية فقد اولته عناية خاصة وضبطت له خطة تنموية تتمحور حول النقاط التالية:

- إحكام إستغلال الموارد البحرية بالتخفيض من الصيد في خليج قابس وبالتشجيع على إستغلال المناطق الشمالية وتطوير صيد السمك الأزرق .
- تطوير تربية الأسماك بهدف إنتاج 10 آلاف طن سنوياً في أفق 2001 .
- تطوير إستغلال موانيء الصيد البحري .
- تحسين نظام التكوين بإعطاء الأفضلية لتكوين قائدي المراكب من الناحية التطبيقية وللتكوين في مجال الصيد في المناطق الشمالية .

وبالإضافة الى هذه الخطة التنموية تم إعداد برنامج لتدعيم البنية الأساسية وتأهيل القطاع لمواصفات الجودة . ويهدف هذا البرنامج الى اعادة تأهيل 13 ميناء بتكلفة تبلغ 5.2 م . د.

ومن ناحية ثانية يجري العمل لإنجاز دراسة خاصة لتأهيل حوالي 60 مصنع للتجميد والتحويل الى جانب تكوين الاطار الفني المختص لمتابعة أشغال التهيئة .

وتجدر الاشارة الى انه أثبتت في مجال تربية الاسماك بمياه السدود في بلادنا نجاعتها إنطلق إستغلال وصيد الأسماك منذ سنة 1989 على إثر إستزراع سدي بئر مشارقة وسيدي سالم من طرف معهد صلامبو ونظراً لما لقيته هذه التجربة من نجاح فقد توسع مجال هذا النشاط ليشمل إحدى عشر سداً وفرت 480 طناً خلال سنة 1994 .

والجدير بالذكر ان المخطط المديري لتربية الاسماك أشار الى إمكانية إنتاج ما يقارب الألف طن في السنة بعد تعبئة كل الموارد الكفيلة بذلك .

ومن جهة اخرى تعتبر تربية الاسماك تجربة رائدة في البلاد التونسية حيث ان المشاريع قد إنطلقت اواسط الثمانينات وتعد حالياً 3 مشاريع كبرى و3 مشاريع صغرى ومتوسطة . وقد تطور إنتاج تربية الاسماك من 463 طنا سنة 1991 الى 1200 طن سنة 1994 أي بنسبة نمو تقدر بـ 160٪ .

10 : التجارة الخارجية والإنعكاسات المحتملة على الفلاحة :

إنطلاقاً من موضع تونس الجغرافي والسياسي وأمام التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الساحة الدولية والمتمثلة أساسا في التفتح الاقتصادي لمختلف بلدان العالم وإنشاء التجمعات الاقتصادية الجهوية ، بادرت تونس منذ سنة 1987، بوضع برنامج للإصلاح الهيكلي يهدف اساساً الى تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تحرير وتشجيع الاستثمار وتحرير التوريد والاسعار ، وتدعيم الصادرات وإحكام إستغلال مختلف الموارد المتاحة بالبلاد .

وقد مكن هذا البرنامج من وضع الاقتصاد التونسي في مدار اكثر تفتحاً على العالم واكثر قدرة على التكيف مع ماتطلبه الظروف الراهنة للإقتصاد العالمي .

ولتجسيم هذا التوجه الحيوي وإيماناً بقدراتها الذاتية على رفع مختلف التحديات، عملت تونس في اطار اتحاد المغرب العربي على بعث السوق المغاربية المشتركة وبادرت بالانخراط في المنظمة العالمية للتجارة ودخلت في مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي لانشاء منطقة للتبادل الحر إبتداءا من سنة 1996 .

فعلى مستوى المنظمة العالمية للتجارة، فإن الإلتزامات التي تعهدت بها تونس في اطار الاوروغواي للإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وبالرغم من الاحتياطات التي تم اتخاذها لحماية المنتوج الوطني سيكون لها تأثيراً مباشراً على انتاجنا إذ أن التحرير المنتظر للمبادلات التجارية وإشتداد المنافسة على الساحة العالمية وعدم امكانية استعمال الاجراءات غير الجمركية لحماية المنتوج الوطني ستجعل هذا الاخير اكثر عرضة لمزاحمة وغزو المنتوجات الخارجية .

أما فيما يتعلق بعلاقتنا مع الإتحاد الاوروبي ، تعتبر المجموعة الاوروبية اهم متعامل تجاري في الميدان الفلاحي مع تونس سواء من حيث الصادرات او من حيث الواردات، اذ تمثل صادراتنا لهذه السوق نسبة بين 75 و85٪ في حين تتراوح وارداتنا حسب السنوات من 35 الى 60٪ .

إن الإمتيازات التي تتمتع بها المنتوجات الفلاحية عند دخولها للسوق الاوروبية هامة جداً وقد ادت الى نتائج ايجابية حيث ان نسبة الصادرات التونسية من المواد الغذائية من

جملة واردات الاتحاد الاوروبي من هذه المواد تضاعفت مقارنة بمستواها خلال سنة 1977 وبالتالي تحسن الميزان التجاري للمواد الغذائية الفلاحية مع الاتحاد الاوروبي حيث كان متوازنا خلال الفترة 1987-1989 وأصبح يفرز فائضاً خلال السنوات الاخيرة حيث فاقت نسبة التغطية 140٪ بفضل تطور صادراتنا من زيت الزيتون خاصة .

وفيما يلى نقدم الامتيازات الممنوحة لاهم المواد المصدرة والنتائج الكمية التي امكن تحقيقها في ضوء هذه الامتيازات :

أ- زيت الزيتون :

يتمتع زيت الزيتون عند التصدير وفي حدود حصة سنوية بـ 46 الف طن بتوظيف استخلاص تفاضلي يقع ضبطه سنوياً .

ويبلغ معدل صادراتنا من زيت الزيتون خلال السنوات الاخيرة حوالي 113 الف طن منها اكثر من 90٪ موجهة الى السوق الاوروبية .

ب- القوارص :

تتمتع القوارص التونسية عند التصدير بصفة عامة بتخفيض بنسبة 80٪ من المعاليم الجمركية من إعفاء تام لحصة بـ 28 الف طن من البرتقال على ان تتم مراعاة وإحترام الاسعار المرجعية الاوروبية .

وقد أمكن خلال السنوات الاخيرة تصدير حوالي 28 لف طن سنوياً منها 23 الف طن موجهة الى السوق الاوروبية .

ج- الخمور :

تتمثل الإمتيازات الممنوحة للخمور التونسية عند التصدير اساساً في الإعفاء التام من المعاليم الجمركية في حدود حصة بـ 160 الف هكل بالنسبة للخمور غير المعلبة وحصة بـ 50 الف هكل بالنسبة للخمور ذات الجودة العالية .

وبلغت صادراتنا معدل 93 الف هكل خلال السنوات الاخيرة منها 77 الف هكل موجهة الى السوق الاوروبية .

د- المصبرات الغذائية :

أهم الإمتيازات الممنوحة لصادراتنا من المصبرات الغذائية تتمثل في التخفيض بنسبة 30٪ من المعاليم الموظفة على معجون الطماطم في حدود كمية بـ 1800 طن سنوياً والإعفاء التام بالنسبة لـ 100 طن من السردينة .

هـ- الخضروات :

تتمتع الخضروات التونسية عند التصدير الى السوق الأوروبية بنوعين اساسيين من الامتيازات ، يهم الاول الاعفاء من المعاليم الجمركية بنسبة تختلف حسب المواد في فترات زمنية معينة ويخص الثاني الإعفاء التام لـ 2600 طن من البطاطا البدرية سنوياً .

وقد بلغ معدل صادراتنا لمجموع الخضروات خلال السنوات الاخيرة حوالي 5000 طن موجهة الى المجموعة الأوروبية .

و- المنتوجات الاخرى :

تتمتع المنتوجات البحرية عند التصدير بالإعفاء التام من المعاليم الجمركية وكذلك الشأن بالنسبة للتمور مع عدم تحديد كميات قصوى بالنسبة لهذين الماتدين .

ومن جهة اخرى تتمتع صادراتنا من المنتوجات الفلاحية الاكثر تصنيعاً بالإعفاء التام من المعاليم الجمركية على المكونات الصناعية التي تدخل في تركيبتها في حين يتم توظيف معلوم جمركي لحماية المكونات الفلاحية لهذه المنتوجات يقع احتسابه حسب انظمة السياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة .

وتجدر الإشارة الى ان مختلف الإتفاقيات المبرمة مع المجموعة الاوروبية أقرت حق تونس في مواصلة التمتع بالإمتيازات الممنوحة لها من الجانب الفرنسي، وتهم هذه الامتيازات بالخصوص الإعفاء التام من المعاليم الجمركية للمواد التالية وفي حدود الكميات المبينة أسفله :

- 3750 طن من الغلال ذات النواة .
- 4000 طن من لباب المشمش .
- 2000 طن من اللوز المجفف .

- 1000 طن من مصبرات الفلال الاخرى .
- 15000 طن من البطاطا البدرية .
- 5000 طن من القنارية .

آفاق التعاون مع الإتحاد الأوروبي :

ضرورة إيجاد إطار جديد للتعاون :

على إثر إنخراط تونس في الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وإلتزاماً بمبادئها العامة المتعلقة بتنظيم المبادلات التجارية بين مختلف الأطراف الاعضاء وخاصة في مايتعلق بوجوب «المعاملة بالمثل ومعاملة الدولة الاكثر رعاية» ، يحتم على تونس والإتحاد الأوروبي سوياً إيجاد إطار جديد لتنظيم التعاون بينهما في نطاق الفصل 24 من إتفاقية القات على ان يتم الاخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية :

- الإتفاقية الحالية بين الطرفين ترتكز على الفصل 238 من معاهدة روما الذي ينص على أنه يمكن للمجموعة الأوروبية إبرام إتفاقيات تعاون مع البلدان غير الأعضاء على أساس المعاملة بالمثل، غير انه نظراً لإعتبارات موضوعية لم تمنح تونس أي إمتياز للجانب الأوروبي وتم تقديم إتفاقية 1976 للقات على أساس أنها وقتية وتدخل في إطار الدعم الأوروبي لتونس لمساعدتها على الإستعداد للدخول في منطقة للتبادل الحر .
- إنشاء منطقة للتبادل الحر، علاوة على أنه سيكون حافزاً لمختلف المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين على النهوض بإنتاجهم والرفع في قدراتهم التنافسية لتحقيق الجدوى الاقتصادية الذاتية ومزاحمة المنتوجات الخارجية سيمكن تونس من تجسيم ومواصلة تنفيذ برامجها الإصلاحية التي تتطلب موارد مالية هامة وكذلك تطوير اقتصادها على أسس سليمة لا بالإعتماد على قدراتها الذاتية فحسب بل في وضع إطار تعاوني يرتكز على التنمية المشتركة بين الطرفين بما يمكن تونس من التمتع بمختلف البرامج التعاونية الأوروبية المقترحة للبلدان غير الأعضاء، مع الإشارة الى أن تونس تمتعت منذ سنة 1976 بحوالي مليار دولار في شكل قروض وهبات .

الغذاء والتغذية والزراعة
ملاحظات حول
السياسات الزراعية الجزائرية

الغذاء والتغذية والزراعة
ملاحظات حول السياسات الزراعية الجزائرية

Dr. A. Mokhbi
الجزائر

الغذاء والسلطة السياسية :

يتمثل دور السلطة السياسية في توفير الراحة والرخاء وكذلك الاكتفاء المادي والمعنوي لجميع المواطنين.

ان تغذية السكان تعتبر الجانب الأساسي من إهتمامات السلطات العامة وبالأخص بالنسبة لمعظم الدول العربية .

ان استراتيجية الغذاء والتغذية تعتبر هي الأساس لعملية تحديد الإحتياجات الغذائية كما ونوعاً .

ويمكن تحديدها طبقاً لنموذج الإستهلاك المتبع والعادات الخاصة بالشعوب، وليس هناك الا التحقيقات الواسعة التي يمكن من خلالها تحديد هذه النماذج الخاصة بالإستهلاك وتنوعها . وقد تم تحقيق خاص بالإستهلاك والذي أجري في الجزائر خلال السبعينات .

وقد سجلت نتائج هذا التحقيق تناقضاً فورا نشرها وقد أصبح اليوم من الحتمي تحديد وتجديد هذه المعطيات المتعلقة بميزانيات الاسر المختلفة طبقاً للمستوى الإجتماعي الطبقي وكذلك الانتماء الجغرافي لكل منها .

وبعد تحليل المعطيات المجمعة في هذا الاطار نستطيع استنتاج بعض الصفات الأساسية للنمط الغذائي الخاص بالسكان وقد تحتاج بعض أنواع التغذية الى تصحيح وذلك طبقاً لاستراتيجية الغذاء التي تحتوي على الكمية والنوعية التي تضمن الصحة العمومية كهدف عام يمكن تحقيقه عن طريق الآتي :

1- سياسة زراعية التي بموجب امكانيات البيئات الطبيعية تعمل على تعبئة جميع وسائل أنتاج النبات حتى يتسنى توفير الدهون والبروتينات .

2- سياسة التحكم في الواردات الغذائية لسد العجز من الإحتياجات الغذائية ان تكامل السياستين السابقتين يتضح في فرصة كل بلد في انتاج المواد التي ترفع من قيمة امكانياتها الطبيعية (التربة - المناخ - مصادر المياه) والتي في قيمتها السوقية العالمية تضمن دخول موارد مالية هامة لسد بعض الحاجات الغذائية التي لايمكن تحقيقها داخل البلاد الا عن طريق تخفيض الانتاج .

أنه لمن المؤسف لأي بلد ان تقف مواقف عقائدية تجاه هذا الموضوع من البديهي ان يبقى الشغل الشاغل هو تقليل الواردات الى اقصى حد وكذلك عملية الإستقلال الغذائي .

التاريخ والوضع الحالي للزراعة الجزائرية :

يجب الإعتراف بشجاعة ان الجزائر قد فقدت مايقرب من ثلاثون سنة من عمرها كانت اثناءها الزراعة حقلاً مخصصاً لتطبيق المخططات المذهبية (الأيديولوجية) في صورة هيكلية واعادة هيكلة الإنتاج دون الحكم على هذه المرحلة ولكن لابد من اخذ العبر منها .

الاوجه المختلفة للزراعة الجزائرية يتضح بوفرة من خلال الرجوع للنصوص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد .

كذلك بالنسبة للإدارة الذاتية او مايعرف بالقطاع الاشتراكي للدولة عام 1963 فقد تم فرضه للحاجة الى اتباع نظام غير رأسمالي من اهدافه استغلال الاراضي المؤممة . وهذا النظام قد تم تجميده عن طريق الحكم .

وقد دعم هذا القرار مجموعة من العقائديين وقد انضمت مقاومتهم غير العادية للرشاد والعقل السليم من خلال ان القطاع الزراعي للدولة اصبح من الاشياء المحظورة المحرمة خلال مايقرب من عشرين سنة .

أما بالنسبة للثورة الزراعية في السبعينات فقد اعتبرت بمثابة نقطة اللارجوع نحو الثورة الاشتراكية تحت شعار هام هو "الارض لمن يخدمها".

- القطاع الزراعي للدولة والمتمثل في الإستغلال المدار ذاتياً والتعاونيات التي ولدت مع الثورة الزراعية يعطي اكثر من 40٪ من المساحة الزراعية .

- في الحقيقة ان ادارة هذه الانظمة كانت ادارة مركزية وكانت لها سمة ادارية سائدة.
- وتبعاً لذلك فقد تقرر القيام بإعادة هيكلة وإصلاح النواحي المداره ذاتياً عام 1982 وعام 1987 على التوالي .
- يجب ان نأخذ في الاعتبار عدد 400.000 هكتار قد تم ردها لملاكها الأصليين اما بخصوص الملكية العقارية لم يبت فيها بشكل نهائي .
- ان اصلاحات عام 1982 ، 1987 كانت مرتبطة بمذهب الواقعية (مذهب يرى ان معيار صدق الآراء والافكار في قيمة نتائجها العملية).
- الروح السائدة في تلك الفترة والتفكير لم يكن بالضرورة معبراً عن تحليل موضوعي للمدى البعيد .
- من اللائق ان نتذكر الظروف العالمية الخاضعة لوجود الكتلتين الغربية والشيوعية ومنظمة دول عدم الانحياز .
- سقوط الكتلة السوفيتية عجل بالتطور نحو عالمية الاقتصاد وأصبح العالم حسب المقولة الشهيرة "قرية صغيرة".

واليوم هناك اختبار سهل هو مهاجمة الأيديولوجيين كذلك متخذي القرار في هذا العصر بلغة غير اصلية ، ولهذا كان من المنيد اجتذاب التعليم الأساسي والأصلي .

- حالة العناية الآلهية وحالة كلي القدرة وحالة كلي العلم لم تعد موجودة وأصبحت فكرة ديمقراطية الحياة الاجتماعية هي العامل الديناميكي المؤثر في النشاط الاقتصادي للبلاد .
- الوضع الحالي للزراعة في الجزائر له عدة وجوه وبتحديد معطياتها الاساسية وجوانبها السلبية يمكن ان نرسم آفاقها المستقبلية وهي فعلاً آفاق مبشرة .
- ان التفاؤل يكون له مبرر اذا تمكننا من محو التفكير المترتب على الاقتصاد الموجه وانعكاساته المحتملة لدى متخذى القرار وهذا بالشك غير مناسب للجزائر .
- الإدارة الزراعية لاتتقبل الاوامر والقرارات الإدارية والتي في معظم الاحيان لاتهتم الا بعوائق الدولة في حين انه من المفروض ان يتم توجيه رغبات الدولة والمنتجين نحو هدف واحد وكذلك يجب ان تتضافر الجهود المبذولة .

- ان السعى الحقيقي الذي يتحقق بخطى صغيرة مرتبط بضمير المسئولين عن القطاع ونجد ان التوسطات والتدخلات في الغير متوافقة للدولة في التوجيه والرقابة على الانتاج ضارة بفاعلية الاقتصادية .

- ومن المعترف الآن ان الملفات الزراعية الكبيرة تحتاج الى تسويات ومعالجات على مختلف مستويات التحليل الاقتصادي : الكبير والمتوسط والدقيق .

- يجب ان تتم دراسة هذه الملفات من الجانب الفني والعملي بنفس مقدار الجانب الاجتماعي والسياسي .

- قائمة الانظمة التي تترتب عليها تنفيذ الاستراتيجيات الزراعية هي بطبيعة الحالة طويلة . ولكننا نود فقط التركيز على اهمية المرحلة التحضيرية للقرار السياسي .

الاختيارات الاقتصادية الكبرى والزراعية :

من خلال الاقتصاد العام لاي دولة، حتى ولو ان الزراعة عبارة عن قطاع يدمج في النشاط الانتاجي العام فإننا نتصور انه تكون حالة التبعية الغذائية تستحث من استغلالية الدولة فانه من المهم ادخال الزراعة في الاختيارات الاقتصادية الكبيرة.

- ان سعر الصرف يجب ان يعكس ليس فقط الحالة العامة للدولة وانما كذلك يكون ملائم للقطاعات الاستراتيجية الزراعية والتي يرتكز عليها اشباع الحاجات الغذائية للدولة وخاصة عندما لاتكون من كبار المستهلكين المتبادلين في السوق الدولية .

- ان الضبط الهيكلي الحالي يجب ان يوضح الاتجاهات التي من خلالها يمكن للسياسات الزراعية الفعالة ان تنشر وتتحقق .

- الاختيار بين ان تنتج او تستورد يجب ان يتم الفصل فيه حسب مبادئي الميزة التنافسية الدولية .

- نتائج الثلاث موضوعات الكبيرة للحركة الاقتصادية الكبرى للدولة حتى ولو كانت لاتخص القطاع الزراعي لها تأثير هام على الاسعار الزراعية وتحديد الموارد المالية والتنمية الزراعية :

وهذه الموضوعات هي :

السياسة الضريبية : النفقات الحكومية والضرائب .

السياسة النقدية : تأثير الحكومة والبنك المركزي على العرض النقدي .

السياسة التجارية : تثبيت سعر الصرف .

في دراسة معاصرة للبنك الدولي يتضح الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسات الحكومية على معاملات الحماية الاسمية لمختلف المنتجات في مختلف الدول . هذا المعامل يقيس النسبة بين السعر الداخلي والمنتج والسعر المعادل في الاسواق الدولية .

- اذا كانت المعاملات اكبر من الوحدة فان ذلك يدل على ان المنتجين مدعومين وان المستهلكين فرضت عليهم الضرائب بحكم السياسات .

- في الجداول 1أ، اب فان المعامل المباشر يرجع الى تأثير السعر على الحد او بعض التدخلات الواضحة علي الاسعار الزراعية .

اما المعامل غير المباشر فيترجم سعر الصرف الموجود في غير مستواه المتوازن.

- هذه الدراسة تبين انه في المتوسط اسعار المنتجات الاساسية في البلاد التي شملتها الدراسة وهي دول مصدره بشكل قوي انخفضت بشكل غير مباشر بنسبة 28٪ لتسهيل عملية بيعها في الاسواق العالمية .

- في هذا الاطار فان اهمية فاتورة اللبن على سبيل المثال هي عبارة عن 20٪ من مجموع الاستيراد وهذا المعدل الضعيف لانتاج اللبن المحلي في صناعات الالبان عبارة عن تناقص .

- هذا التناقص يفسر عن طريق ان سعر الصرف الجزائري لايلعب دوره في حماية وتنشيط الانتاج القومي من الالبان .

- وبنظرة سريعة على هذه السلسلة نجد ان سعر لتر اللبن المستورد عبارة عن 15 دينار جزائري بينما وحدات تحويلية تدفع للمنتجين 18 .

- لايوجد من يحفز المجال الصناعي، حلقة حقيقية للمفعول الرجعي لمسايرة وتنشيط

مجال المنتجين .

- ان الدعم المتمثل في 4 دينار جزائري للتر من اللبن المنتج هو فترة وقتي قابلة لوقف انهيار الهياكل الانتاجي .

- في هذه الاثناء فان عملية انعاش وبعث العملية الانتاجية لايمكن ان تعتمد على هذه الاداة التحفيزية والتي تتميز بالمصادفة .

- هذا الدعم بخلاف انه يمثل نفقات لميزانية الدولة عن طريق نتائج غير مؤكدة تشوه هيكل اسعار بيع الألبان لتشمن للمنتج عائد مناسب .

- قد يكون من المفيد تجنيد هذا التدعيم (الدعم) لتقوية المساعدة المطلوبة للإستثمار الانتاجي .

- ان تحسين معامل تغطية الإستهلاك المحلي سوف يكون محققاً مرادفة بسرعة التعليل الضروري من التبعية في هذا الموضوع .

- في حالة الاشياء الواقعية نجد ان عملية ادارة وتنسيق المجلس المهني في قطاع انتاج الالبان سوف تضعف بفعل غياب عملية تحفيزية من المجال الصناعي الخاص او العام لاعادة هيكلته ليتمشى مع مصالح الانتاج القومي .

- ان سعر الصرف الذي يضمن على الاقل التكافؤ بين لتر اللبن المنتج وذلك المستورد هو موضوع يصعب مناقشته لحفز او منشط .

- ان عائد التنمية في العالم عام 1991 يتطلب الابتعاد عن خلق اعوجاج وانحرافات في السوق عن طريق بعض التدخلات غير المتوازنة والتي يكون من الصعب احيانا قياس تأثيرها على الاداء الاقتصادي .

- ولكن بصفة عامة يمكن ان يقال ان نظام السعر الذي لم يتشوه كثيراً لديه فرص ممتازة لترقية النمو عن النظام المشوه كلية . سوف يكون ملائماً ومفيداً للمجتمع ان يتعرف على نسبة الاسعار في الاسواق القومية والعالمية للمنتجات الزراعية الاساسية .

- حساب ختامي مقارن بين عبء فاتورة واردات الغذاء بالعملة الصعبة وبين تحرير

الطاقات الانتاجية في القطاع الزراعي تحت الضغط القوي لسعر الصرف المناسب.

- ان مكان هذا القطاع الحيوي في التنمية العامة للدولة سوف يكون اكثر دقة ووضوحا.
- ان الانعكاسات اي ردود الفعل السلبية لسعر الصرف المناسب للانشطة الزراعية سوف يكون اكثر قبولاً .
- الاختيار الآخر هو البقاء في نفس الحالة من التواصل في اعادة الجدولة المتتالية الى اجل غير رسمي .
- ان ميزة الديون وخاصة ديوننا هو التضخم، سوف تثبت تنميتنا كل سنة .
- ان قدرتنا على تحطيم الحلقة المفرغة لديوننا محددة بقابليتنا لرفع التحدي المتمثل في تخفيض تبعيتنا الغذائية.
- ولكي نبقى متماسكين فان الخيار الاستراتيجي الزراعي كوثبة للتنمية العامة للدولة تقتضي منا ادارة قوية لنكون منافسين في القطاعات الاقتصادية المصدرة للمنتجات والخدمات .
- ان موافقتنا على مكافأتنا على عملنا تبعاً لفاعليتنا الاقتصادية هي الاساس لممارسة تلك الاستراتيجية .

معامل الحماية الاسمية المباشر وغير المباشر والاجمالي للمنتجات المصدرة ب٪

جدول 1 أ

الدول	الإنتاج	1979-1975			1984-1980		
		مباشر	غير مباشر	إجمالي	مباشر	غير مباشر	إجمالي
الارجنتين	قمح	25 -	16-	41-	13-	37-	50-
البرازيل	- صويا	8-	32-	40--	19-	14-	33-
شيلي	- عنب	1	22	23	صفر	7-	7-
كولومبيا	- بن	7-	25-	32-	5-	34-	29-
ساحل العاج	- كاكاو	31-	33-	64-	21-	26-	47-
الدرمنكان	بن	15	18	23-	32-	19-	51-
مصر	قطن	36-	18-	54-	22-	14-	36-
غانا	كاكاو	26	66-	40-	34	89-	55-
ماليزيا	كاوتشوك	25-	4-	29-	18-	10-	28-
باكستان	قطن	12-	48-	60-	7-	35-	42-
الفلبين	كوبرا	11-	27-	38-	26-	28-	54-
البرتغال	طماطم	17	5-	12	17	13-	4
سريلانكا	كاوتشوك	29-	35-	64-	31-	31-	62-
تايلاند	ارز	28-	15-	43-	15-	19-	34-
تركيا	تبغ	2	40-	38-	28-	35-	63-
زامبيا	تبغ	1	42-	41-	7	57-	50-
متوسط		11-	25-	36-	11-	29-	40-

جدول 1 ب

الدول	الانتاج	1979-1975			1984-1980		
		مباشر	غير مباشر	إجمالي	مباشر	غير مباشر	إجمالي
البرازيل	نمح	35	32-	3	7-	14-	21-
شيلي	نمح	11	22	33	9	7-	2
كولومبيا	قمح	5-	25-	20-	9	34-	25-
ساحل العاج	ارز	8	33-	25-	16	26-	10-
الدومنيكان	ارز	20	18-	2	26	19-	7
مصر	قمح	19-	18-	37-	21-	14-	35-
غانا	ارز	79	66-	13	118	89-	29
كوريا	ارز	91	18-	73	86	12-	74
ماليزيا	ارز	38	4-	34	68	10-	58
المغرب	قمح	7-	12-	19-	صفر	8-	8-
باكستان	قمح	13-	48-	61-	21-	35-	56-
الفلبين	ذرة	18	27-	9-	26	28-	2-
البرتغال	قمح	15	5-	10	26	13-	13
سريلانكا	ارز	18	35-	17-	11	31-	20-
تركيا	قمح	28	40-	12-	3-	35-	38-
زامبيا	ذرة	13-	42-	55-	9-	57-	66-
متوسط		20	25-	5-	21	27-	6-

ديون الجزائر والتنمية الزراعية :

إن الصعوبة اليوم في بلدنا هذا الدين الضخم موضوع تحت ضغط هائل وغير موائم لندرة المصادر المالية المجندة والمؤثرة في تنمية القطاع الزراعي وفي العالم الزراعي .

- ان الديون الخارجية مقارنة بديون الدول المجاورة والدول الافريقية شبه الصحراوية ليست مرتفعة .

- اذن فان هذا المؤثر على القدرة على الوفاء بالدين صحيح وفي المقابل فان الوضع سيتبدل اذا اختص بمؤشر السيولة . وهذا الاخير يقيس نسبه خدمة الدين .

الدول	موشر الوفاء بالدين /	مؤشر السيولة /
الجزائر	47	80
تونس	77	29
المغرب	128	60
أفريقيا شبه الصحراوية	98	26

الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاح الهيكلي عبدون ز 1995

- هذه الارقام خاصة بنسبة 1988 . وهي توضح ضغط السداد على اقتصاد الدولة.

هذا الموقف قد نتج اساساً من خلال هيكل الديون .

تطور مبالغ الديون الجزائرية بالمليارات

السنة	85	86	91	92	93	94
الدين الإجمالي	17.3	21.7	27.8	26.7	25.7	29.6
الدين متوسط وطويل الأجل	16.5	20.7	26.6	25.9	25	28.9
الدين قصير الاجل	0.8	1	1.2	0.8	0.7	0.7
خدمة الدين	4.8	5.1	9.5	9.3	9	4.7
خدمة الدين	35.2	63.2	73.9	76.5	82.2	48.7
خدمة الدين / PIB	8.2	8	21.9	19.4	18.9	11.1
ديون	127.4	267.8	215	181.4	24.4	308.3
ديون / PIB	29.5	33.8	65.3	62.8	52.1	70.1

مختصر عن الوضع الغذائي للسكان في الجزائر :

- أن المعطيات المتاحة من خلال السبعينات .
- نتائج التحقيقات القومية عن الإستهلاك والميزانية الخاصة بالاسرة خرجت لنا بأبعاد مهمة مع حساب ختامي لاحتمالات التغذية لهذا العصر .
- وتم الإعتراف بأن الوحدة الغذائية المتوسطة للجزائري صحيحة وغنية بالسعرات الحرارية وتؤدي بنا الى ان الإستهلاك من الذرة والقمح يمثل 60٪ .
- أما بالنسبة لمعدل تغطية الاحتياجات من البروتينات والارقام من مختلف الاماكن والمتعلقة بالاعوام 1965-1973-1975-1980 متناقضة تماماً .
- نسبة البروتينات الحيوانية بالنسبة للمعدل الاجتماعي للعام 1970 كانت 20٪ .
- ردود الفعل السياسية لاصلاح الهيكل والنمو الاقتصادي المطرد للسوق في الدولة هي آثار لانستطيع تحاشيها للقوة الشرائية للأسرة وعلى ميزانيتهم الغذائية ، لابد من قياس النتائج الكمية والنوعية بالنسبة للمتغذية والسكان وهناك دراسة للمكتب القومي للإحصاء نظراً ان الاستهلاك الشخصي للخبز قد زاد من 33.42 كجم في عام 1980 الى 39.70 كجم في عام 1990 وهذه الزيادة قد زادت بإضراد منذ ذلك الحين . اما بالنسبة لإستهلاك الدواجن فقد نقصت بوضوح وكذلك استهلاك البيض فبعد ان وصل الاستهلاك الى القمة 1989 (140 وحدة للشخص سنويا) قد انخفضت بنسبة 50٪ عام 1994.

أما بالنسبة للحوم البيضاء فقد انخفض استهلاكه بنسبة 34٪ خلال نفس الفترة من 10.6 كجم الى 7 كجم .

انعكاسات حول المعطيات الاساسية المتعلقة بالزراعة الجزائرية

المساحة الزراعية للدولة تمثل 3٪ من المساحة القومية وهي حوالي 7.5 مليون هكتار

مناطق	ساحلية وشبه ساحلية (شرق/ وسط)	ساحلية وشبه ساحلية (غرب)	السهول العالية	جنوب السهول العالية	مناطق الجبال	إجمالي
مقياس المطر	500 مم	500-400 مم	400-350	350-300		
S.A.U (1000 هكتار)	390	1550	3560	945	1140	7585
٪	5	20.5	47	12.5	15	100

أن هذه المعطيات والخاصة بالمساحة المنزرعة والتي لاتمثل اكثر من 3٪ من المساحة الكلية تبين ان حوالي 80٪ من الاراضي موجودة في المناطق البيئية التي تتميز بمناخ متغير تبعاً لمقياس "امبرجيه" من الطابق المناخي شبه الجاف الى الجاف .

- هذا الموقف يتطلب ان تكون الاختيارات للأنواع والاصناف المنزرعة مناسبة .
- وهذا للأسف ليس دائماً الحال خاصة وان الاستثمار في مجال التحسين الوراثي لإنواع النباتات المحلية ضعيف جداً .
- ان المصدر الاساسي للبذور والنباتات للزراعة هو الخارج .
- ان ظروف الاختيار في مناطقها الاصلية لاتوفر لها دائماً القدرة على تطوير الامكانيات الطبيعية لبلادنا .
- نتذكر هنا تبعاً للبيئة الزراعية والحيوانية فان الصفات الخاصة بالتأقلم والانتاجية صعبة التوفير .
- الانتاج الزراعي القومي هو ايضاً متأثر بنقص الافكار في بعض جهات البلاد .

وهكذا دون ان نستطيع ان نحكم على ثقل او عدم حل النزاعات فان بعض مناطق الغرب تسجل حسب الدراسات المناخية التي اجريت نقصان حوالي 100 مم من الامطار خلال الفترة الشتوية .

- ان تساقط المطر هذه السنة لايعارض ماقبل من قبل من تطور المناخ الجوى في الجزائر .
- ان الاراضي البور تحتل في المساحة الزراعية مكانة كبيرة فهي تفوق نسبة 3٪ .
- وهذه النسبة لايمكن ان تفسر الا بإنعدام سياسة تحسين خصوبة الاراضي لدى المزارعين وعدم كفاية الاسمدة في الزراعة .
- في مرور سريع على نموذجية وتصنيف الاراضي البور في الجزائر تبين ان الإدارة الفنية الزراعية لها لاتسمح لها بلعب بعض الادوار التي تلعبها في بعض المناطق البيئية الاخرى.

- المجهود المبذول من الناحية التجريبية لتكثيف تكامل الاراضي البور على اساس تقديم زراعات البقوليات (الفول - العدس ...) لتحسين الموارد العلفية المرتبطة بالاراضي البور قد وصل الى ملف فني مغلق ولكن النتائج الرئيسية لم يتم تطبيقها في الانظمة الزراعية التي اجريت عليها الدراسة .

- ان سياسة الضرائب تستطيع ان تجند بشكل جيد لوضع حد لانتشار الاراضي البور والتي يعيب عليها م . مازوبير وي . ديمونت كصورة جيدة ومناسبة للإستغلال الاراضي في المناجم .

- انه ليس بعيد المنال فرض في المقابل بطريقة الزامية للأراضي البور ان تستغل بنوع من المبالغة .

- قياس المدخلات في الجهاز الزراعي يخدم كقاعدة لنموذج ضريبي زراعي مشجع او معاقب حسب الحالة .

- وتحت ضغط الكثافة السكانية فان المساحة الزراعية لكل الف ساكن تعدت 605 هكتار في عام 1961 - 1965 الى 298 هكتار في عام 1992 .

- هذا التطور يتطلب تنظيم ملزم للتحول الى الحضر .

- وفي هذه الاثناء لايمكن ان ننسى ان العوامل الطبيعية (الامطار - الرياح) لتآكل التربة هم من اخطر العوامل .

وعلى المستوى العام فان الدور المتحفظ للدولة بالنسبة لمجموع الاراضي اصبح للأسف غير فعال .

- في عام 1981، س بدراني قام بتحليل الحساب الختامي للمخططان الرباعيان الاوليان ولفت الانظار الى ضآلة الانجازات فيما يختص بحماية الاراضي وزراعة مصدات الرياح .

- واليوم فان المانع البسيط والمتمثل في حرث الاراضي في غير اتجاه الاعفاء اصبح لايتبع .

- اثناء السفر من الشرق للغرب فاننا نكاد نصدق ان منع تسلل المياه للتربة بتوجيهها

على سطحها هو عبارة عن سنة مؤكدة لدى الفلاحين . ولانريد التوسع اكثر من ذلك في هذا الموضوع .

- ان مبدأ العمل في الارض في بعض المناطق اللينة يحتاج الى اعادة النظر لمنع عمليات تدمير التربة من جراء العوامل الطبيعية .

جدول المقارنة يبين تطور الاراضي المنزرعة لكل 1000 ساكن .

	1965-1961	1992	التغير ٪
الجزائر	605	298	50.7-
العالم	418	263	37-
حوض البحر الابيض المتوسط	448	301	32.8-
حوض البحر الابيض الشمالي	455	358	21.3-
حوض البحر الابيض الجنوبي	432	226	47.7-
الدول العربية	486	253	47.9-

الإنتاج والإنتاجية الزراعية :

- نتناول هنا تطور الانتاج الزراعي من خلال الانتاج الداخلي الخام للزراعة .
- عامة فإن التنمية الاقتصادية والصناعية وتنوع الانشطة يوضح انخفاض مشاركة الزراعة في الانتاج الداخلي الخام .
- في الدول الشمالية نسبة المشاركة 4٪ و 6٪ بالنسبة للدول الجنوبية وقد كانت 12٪ و16٪ على التوالي عام 1965.
- تطور هذه النسبة بالنسبة للجزائر يترجم مدى معاناة الاقتصاد العام والصناعة اثناء الثمانينات وارتجافات القطاع الزراعي .

PIBA / PTB %			
	1970	1980	1992
حوض البحر الابيض	8.8	6.3	4.1
حوض البحر الابيض الشمالي	8.6	6.5	3.4
حوض البحر الابيض الجنوبي	10.7	5.6	9.2
الدول العربية	13.3	6.5	10.6
الجزائر	10.8	6	15.1
المغرب	19.9	18	14.7
تونس	19.7	17	15.9

- ان اداء الزراعة في الجزائر يمكن قراءته ومقارنته مع دول اخرى من خلال الانتاج الزراعي الداخلي والمساحة الزراعية المفيدة . او على عائد انتاج محصول اساسي مثل القمح .

- ونذكر ان معامل التبعية بالنسبة للقمح كان مرعباً خلال الفترة من 1988-1991 حيث كان يتراوح مابين 80.9٪-85.6٪ على التوالي للقمح الجاف والقمح اللين .

حوض البحر الابيض	1196
حوض البحر الابيض الشمالي	1281
حوض البحر الابيض الجنوبي	1022
الدول العربية	809
الجزائر	688
المغرب	429
تونس	505

الجزائر	المغرب	تونس	مصر	امارات	العراق	الاردن	لبنان	عمان	سوريا	اليمن	ليبيا	السعودية
0.771	0.681	1.371	5.353	1.5	0.766	1.060	2.115	1	2.681	1.616	1	4.528

- من البديهي ان التفاوت في الدخول تبين اختلاف الاوساط الطبيعية ومستويات تكثيف اجهزة الإنتاج الزراعي .
- احد المفاتيح لفهم قلة كفاءة الزراعة الجزائرية يتمثل في غياب الانسجام في تضافر وسائل الانتاج والمدخلات .
- الوسائل التقنية لمتابعة الزراعة غير مجهزة بدقة وغير مناسبة للظروف الطبيعية .
- هذا الغياب في التضافر في الوسائل يظهر بوضوح عندما نقارن الارقام المتعلقة بالميكنة والتخصيب مع ارقام الدول المجاورة .

	الارض المتزرعة بالجرارات بالهكتار / جرار عام 1992	السماد بالهكتار كجم/هكتار عام 1992
حوض البحر الابيض	23	97
حوض البحر الابيض الشمالي	17	114
حوض البحر الابيض الجنوبي	113	61
الدول العربية	152	45
الجزائر	86	12
المغرب	234	33
تونس	178	22

- ان مستوى الميكنة الذي يهم الجزائر جدير ان ينسب الى عامين
- جرار مخصص لنقل هواء البناء المياه لايساهمان في تحسين المحصول بشكل جيد
- والاخطر من ذلك الجرار الذي يجر آلة لمحفر الارض لوضع البذور فيها فان ذلك لن يكفي لملاء صوامعنا بالحبوب .

- وبالنسبة للتسميد بخلاف مستواه الضعيف بصفة خاصة نلاحظ انه اذا لم يسبق بخدمة للأرض لتمكن من خلق نظام فيزيائي ملائم للإنتشار الجدرى العميق والتي تسهل عملية تخزين المياه، فان التسميد لايجدي .

- ان عملية التسميد التي لاتتكامل مع السياسة الذكية لمقاومة الاعشاب الضارة المنافسة لاتساهم الابمقدار خردله في الحقل .

- ان من اخلاقيات التاريخ انه لاتوجد معجزات في العمل الانتاجي .

- فاننا لانحصد كثيراً الا اذا زرعنا جيداً .

- وأننا نغتنم هذه الفرصة لنتحدث عن الارشاد الزراعي ونفضل كلمة توسيع نطاق المعلومات .

فان الفكرة تتطلب وجود فنيين مختصين في الارشاد ولكن غير المختصين في شيىء ويدعون اليه فكرة باطلة مستخرجة من اتجاه الارشاد لايتحرك الا لهذه الفكرة . وفي هذه الحالة يدعون لافكار غير قابلة التطبيق .

- المساندة الفنية للمنتجين يجب ان يدمج اكبر قدر ممكن من الكوادر الفنية الموجودة في ميدان العمل وفي بعض الاحيان ليفتح ميادين غير متطرق اليها من قبل .

- يجب اعداد قنوات اتصال واسعة مسبقاً بين هذه الفئة من الناس والبحث والتكوين المتواصل .

- ان الإنطلاق من هذا العام لسياسة تحسين مستوى التدريب بفتح الباب للتفاؤل .

- اننا نتصور أن التطبيق الفني الفعال للمنتجين يبدأ بالتحليل لواقعيات الزراعة والتي تكون معقدة في كثير من الاحيان .

- ان الهدف من هذا التحليل هو اعادة بناء الخطة التي تؤدي الى تحديد الانتاج او الانتاجية مع التركيز على العوائق والمحفزات في الواقع المدروس .

- يجب على الفنيين ان يحددوا نقطة الضعف او المرض مع تحديد مواقع المشاكل حسب خطورتها .

- المزارع له مهمة ابعاد العوامل المثبطة وتحريك الروافع الفعالة بطبيعة الحال فان دور الاشخاص الاخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي والتقني الذي يتحقق من خلاله الجهد الانتاجي .

- اذا اجرى الارشاد عن طريق الوسائل الكبرى لتوعية مجموعات كبيرة من المنتجين سوف تأتي بثمارها بتأكيد الحركة كمثل لعمل النحل يؤديه الالاف من الفنيين المتواجدين في الميدان والمكاتب التابعة لمختلف اجهزة التنظيم ماهي الا امتداد لهذا العمل .

الجوانب الزراعية الفنية من اجل تقويم الزراعة الجزائرية .

- ان تقويم الزراعة في الجزائر يجب ان يتسم بمتابعة فعلية لبعض الجوانب الفنية حتى لاتؤدي الى اعاقة التنمية الزراعية .

- وتحدد بصفة مختصرة هذه الجوانب بدون مراعاة الى اهميتها في الترتيب وهذه الجوانب تستدعي تقييم للإتساع الدقيق للمشاكل وتحديد الفائدة التي تنجم عن معالجتها .

- هناك معطيات موجودة لتحقيق هذا العمل غير انها متفاوتة ومبعثرة في عدة دراسات

- ملوحة الارض وصرف المياه منها .

- تقنيات الحفاظ على الماء وتحسين اداء الري .

- سياسة حماية وتحسين خصوبة التربة .

- وضع سياسة بعيدة المدى لاختيار وتحسين نوعيات نباتية وحيوانية .

- وضع استراتيجية لتكثيف نظم الانتاج وتقليل الاراضي البور والمستندة الى مسميات علمية خاصة بالجهات بالبيئة الكبرى .

- القائمة ليست دقيقة وهذا هو العائق الذي يواجه البلاد لتحريك الزراعة .

- نريد هنا فقط التركيز على هذه العوامل تذكر بصفة دائمة منذ ثلاثين سنة .

- وهناك 3 أسباب اساسية لتفسير عدم تحقيق الحلول الفنية الميدانية والتي في كثير

من الاحيان تكون جاهزة ومدونة في ملفات فنية وعلمية :

1- البرامج التدريبية لاتمثل في اغلب الاحيان مكانة كافية لهذه الكوادر المكونة تكون غير معدة لمعالجة المشاكل الميدانية . في عدة مواقف فان مستوى التدريب نسبي تبعاً للعوامل التي تحد تطور الانتاجية الزراعية . في هذا من المفيد لنا ان نشير بأن عدة معاهد زراعية لايتوفر لديها مزارع للدراسة التطبيقية، وهي تسير على نمط المعاهد البيولوجية النظرية بدل من أن تكون مراكز تدريب للكوادر .

2- الزراعة الجزائرية تتوفر لديها فعليات ضخمة تعد ببعض كادر من بينها مهندس ، هذه الطاقة البشرية ليست مستغلة بصفة كافية لنشاط التنمية الفعلي ، مديريات الخدمات الزراعية التي ترتكز عامة علي التعداد البشري الذي يفوق المطلوب لاتنجح في توجيه الطاقات نحو جمع معطيات صحيحة وتحليلها لبناء قوة فعالة قادرة على اعطاء اقتراحات ميدانية لتحسين الانتاج الزراعي . الاجهزة الموكل اليها عملية دعم النشاط الزراعي يسير على نهج نظام اداري للزراعة .

3- البحث الزراعي كان يعمل دائماً في حلقة مغلقة وكان لايلقي اذاناً صاغية للمشاكل الفنية للمنتجين . التدعيم الضعيف الموجه للباحثين من جانب السلطات العامة يمكن قياسه . عدد الباحثين في القطاع لايتجاوز ابداً الـ ٪ من تعداد الباحثين في الجزائر . تمويل هذا النشاط لاتفوق ابداً ٪ من الإنتاج الخام . الجهود المبذولة في اطار هذا النشاط عند دول مجاورة كالمغرب وتونس او افريقية كساحل العاج تتراوح مابين 1.7 الى 1.9٪ . التغييرات المتكررة في ادارة المعهد الوطني للبحث الزراعي تعد السبب الذي يفسر غياب سياسة للبحث المستقر الذي يلعب دور المحفز للتنمية الزراعية .

الحركة المسجة حالياً في نشاطات المعهد الوطني للبحث الزراعي والمعاهد الفنية وفي جهاز التكوين التابعة لوزارة الفلاحة مظاهر مشجعة . هذه الظاهرة تتجه جميعها نحو معادلة احسن للمثلث : التكوين – البحث – الانتاج .

الخلاصة :

البيئات الطبيعية في الجزائر جد متنوعة ولديها امكانيات واسعة للإنتاج النباتي والحيواني . الإستغلال الفعال لهذه البيئات يحتاج الى الوسائل المالية الكافية التي يجب ان توفر للزراعة ان تدخل الانسان مع هذه البيئات الفزيائية (التربة والمناخ) يجب ان يرتكز على معرفة علمية متوفرة على اكبر قدر ممكن من الدقة . وتشير ان البيئات الطبيعية في الجزائر مثل ماهو في الدول العربية تتميز بالحرارة والاشعة الشمسية المفيدة للإنتاج التمثيل الضوئي الماء والعوائق الاخرى يمكن معالجتها عن طريق ذكاء الانسان مدعم بالوسائل الملائمة . الواردات المالية والإدارة السياسية هما بدون شك اثقل العوائل في وجه تجديد الزراعة الجزائرية والعربية . في الجزائر، توسيع الاراضي الزراعية عن طريق استصلاح الاراضي في المناطق الجافة اجداء مهم . هذا الاجراء يقتضي تجنيد الطاقات نحو ثلاث جبهات :

- تجنيد الموارد المالية وتبعاً الطموحات .
- تجنيد الموارد المائية للطبقات العميقة ، الصفات الكيمائية لمياه الري تقتضي الانسجام مع استغلال دائم للأراضي .
- تجنيد المحامل العلمية لتحديد الامكانات الزراعية للأراضي وإعداد استراتيجية تغذية زراعية للمارسة الزراعية ان الاتجاه العلمي والفني يجب عليهما الاهتمام بخصوبة اراضي المناطق الجافة . المرتكزة اساساً على حراكية الاملاح .

مثال العربية السعودية في هذا الاطار مثير الاداء فيما يخص انتاج القمح يمثل الرقم القياسي الذي تم الحصول عليه في الحوض المتوسط والعربي .

ان مستوى الانتاج في عام 1993 يفوق انتاج بلد كفرنسا عام 1995 هناك عملية انقاص من قيمة هذه النتائج غير عادلة تطعن في ارادة هذا البلد لجمع الشروط اللازمة لزراعة ناجحة . هذا البلد يملك الوسائل وسوف يستعملها بفاعلية .

ولابد من الاشادة بذلك . وهناك من يذكر ان سعر طن القمح المنتج من السعودية فوق السعر في السوق الدولية وهم يثبطون من همة هذا البلد بطريقة غير عادلة نحو زراعة تامة ولديه الوسائل التي يطبقها بطريقة فعالة .

الامن الغذائى
فى المملكة العربية السعودية

الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية

إعداد
عبدالرحمن بن حمد الغنام
مدير العلاقات الخارجية بمكتب الوزير
محمد بن عبدالله المنيع
أخصائي تخطيط بإدارة التخطيط

مقدمة :

أدركت حكومة المملكة العربية السعودية أهمية تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها منذ فترة طويلة فرسمت الخطط التنموية المتعاقبة للقطاع الزراعي والهادفة الى زيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية مع الأخذ في الإعتبار المحافظة على الموارد الطبيعية وإستغلالها الإستغلال الأمثل .. الامر الذي يؤدي الى رفع مستوى الأمن الغذائي وتخفيض درجة الإعتماد على إستيراد الغذاء من الخارج وتوسيع القاعدة الإنتاجية للبلاد بتنويع مصادر الدخل .

لتحقيق هذا الهدف نفذت المملكة عدة سياسات وبرامج زراعية طموحة من أبرزها تقديم القروض الميسرة للمزارعين بدون فوائد والتي بلغت بنهاية عام 1994م (28) مليار ريال وتقديم الإعانات الزراعية والبالغة بنهاية ذلك العام أكثر من (10) مليار ريال كما تم توزيع اكثر من (2.5) مليون هكتار من الاراضي البور للمزارعين مجاناً .. إضافة الى ذلك تقوم الحكومة ومنذ فترة طويلة بشراء بعض محاصيل الحبوب والتمور بأسعار تشجيعية كما تنفذ البرامج الارشادية وبرامج مكافحة الآفات الزراعية والحيوانية بالمجان ، كما عملت على تنفيذ مشاريع البنية الاساسية اللازمة للقطاع الزراعي مثل انشاء السدود وتعبيد الطرق الزراعية وتأمين وسائل الإتصالات وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشرب النقية للمزارعين في قراهم .. كل ذلك كان له أكبر الاثر في نقل القطاع الزراعي من قطاع تقليدي الى قطاع حديث يعتمد بصورة اكبر على استخدام الميكنة الحديثة في اجراء العمليات الزراعية المختلفة والتي ساهمت وبلاشك في تذليل صعوبة الحصول على الايدي العاملة وتقليل الاحتياجات المائية اللازمة لوحدة المساحة لمختلف المحاصيل الزراعية كما أدت الى رفع الكفاءة الانتاجية وزيادة الغلة .

لقد حقق القطاع الزراعي في ظل تطبيق تلك السياسات معدلات نمو متسارعة فاقت الكثير من التوقعات اذ بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي خلال الفترة من 1969-1993 (حسب الاسعار الثابتة لعام 1984) 8.7٪ مما زاد معه قيمة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة من (4.3) مليار ريال فقط عام 1969 الى (23.5) مليار ريال عام 1993 كما ارتفعت المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في قيمة الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير البترولية من 4.4٪ الى 9.4٪ بين هذين العاملين .

استطاعت المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من كثير من السلع الغذائية الهامة مثل القمح والالبان الطازجة وبيض المائدة والتمور والوصول الى درجات عالية من الاكتفاء الذاتي من بقية السلع الغذائية الاخرى .. بل تعدت هذه المرحلة الى مرحلة التصدير لتصبح معه المملكة مصدراً للغذاء بعدما كانت مستوردة له .

إنعكس ذلك على المستوى الغذائي للمواطن فإرتفع متوسط استهلاكه من المجموعات الغذائية المختلفة خلال السنوات الماضية الامر الذي ادى الى زيادة معدل نصيب الفرد اليومي من الطاقة ليصل الى (3528) سعر حراري ، ومن البروتين 96.6 جرام ومن الدهون 82.5 جرام متخطياً بذلك المعدلات العالية كما يضاهي هذا المستوى مايصل عليه الفرد في الدول المتقدمة .

إن تطبيق قرارات منظمة التجارة الخارجية العالمية الرامية الى تحرير التجارة وخاصة فيما يتعلق بازالة الدعم تدريجياً عن المنتجات الزراعية وتخفيض اعانة الصادرات سيؤدي الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية في الاسواق العالمية مما يزيد من الاعباء المالية اللازمة للإستيراد الامر الذي يتطلب معه وضع البرامج الزراعية المحلية اللازمة للإنتاج خاصة لتلك السلع التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها .

كما ان ازالة العوائق غير الجمركية وتخفيض الرسوم الجمركية سيزيد بلاشك من المنافسة الاجنبية للمنتجات المحلية مما يتطلب معه العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع الكفاءة الانتاجية كفاءة التسويق الزراعي .

إن المملكة العربية السعودية في ظل تطبيقها لمبدأ حرية التجارة وتحديد الاسعار طبقاً لعوامل قوى العرض والطلب سوف لن يكون هناك تأثير سلبي كبير عند تطبيق

قرارات منظمة التجارة العالمية .. وستعمل جاهدة من اجل الاستمرار في تأمين الغذاء محلياً في ظل الاحتياجات اللازمة للمواطنين مع التركيز على اجراء البحوث الزراعية لإستنباط المحاصيل الزراعية ذات الاحتياجات المائية القليلة والملائمة للظروف المناخية مع تكثيف البرامج المتبعة في تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها .

لقد عملت حكومة خادم الحرمين الشريفين على دعم مسيرة الامن الغذائي ليس على المستوى المحلي فحسب بل ساهمت على المستوى الاقليمي والعالمي من خلال المساهمة الكبيرة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية التي تهدف الى تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي العالمي .

أولاً - محددات التنمية الزراعية :

تعتبر الموارد الطبيعية أهم ركائز الأمن الغذائي اذ تحدد امكانية التنمية الزراعية في أي بلد وقد يكون لشح مورد او عدة موارد مجتمعة السبب الرئيسي في الوقوف عائقاً امام التنمية ولأهمية الموارد الطبيعية في ايجاد التنمية الزراعية المستدامة وجدنا انه من المناسب اليها في هذا الموضوع الحيوي ومن اهم الموارد الطبيعية الآتي :

- الاراضي الزراعية .
- المياه الصالحة للري .
- المناخ الملائم للزراعة .
- المراعي والغابات .
- المصائد السمكية .

الى جانب الموارد الطبيعية هناك محددات اخرى للتطور الزراعي او التوسع الزراعي فهناك رأس المال العامل والموارد البشرية .. كما ان للقرار السياسي في ظل توافر المحددات السابقة اهمية قصوى لما له من تأثير كبير على مختلف التوجهات والأولويات التنموية كما ان للبنية الاساسية دور كبير في تحقيق التنمية الزراعية والامن الغذائي ويمكن مناقشة الوضع الراهن لهذه المحددات في المملكة العربية السعودية فيما يلي :

1- الاراضي الزراعية :

الاراضي الزراعية من اهم الموارد الطبيعية المحددة للتنمية الزراعية ولاهمية هذا المورد فقد قامت وزارة الزراعة بإجراء حصر شامل للموارد الارضية بالمملكة وقد تم إعداد خريطة عامة للتربة بالمملكة تبين انواع التربة بمختلف انحاء المملكة وصفات كل منها ومدي ملائمتها لاوجه الإستغلال المختلفة وإظهار المساحات الكبيرة ذات الإمكانيات الزراعية التي يمكن إستغلالها لانشاء مشاريع الإنتاج الزراعي سواء النباتي او الحيواني.

وقد تم حصر حوالي 83٪ من أراضي المملكة أي حوالي 1.92 مليون كيلومتر مربع وتشمل المناطق التي لم يتم حصرها تلك التي تعذر الوصول اليها بالربع الخالي وشرق وجنوب الربع الخالي .. وعلى ضوء هذه الدراسة أمكن تصنيف الاراضي في المملكة الى ست درجات وبيانها كالتالي :

- أراضي الدرجة الاولى : وتشمل الاراضي الممتازة من حيث صلاحيتها للزراعة المروية وهي تربة شبه مستوية ، عميقة ، متوسطة القوام ، جيدة البناء ولاتحتوي على تركيزات ضارة من الاملاح ولاتحتاج لانشاء مصارف وتبلغ مساحتها 157 الف هكتار .

- أراضي الدرجة الثانية : وتشمل الاراضي المتوسطة الصلاحية للزراعة المروية ويرجع انخفاض صلاحيتها للزراعة عن أراضي الدرجة الاولى الى بعض العيوب ، وتبلغ مساحتها 8718200 هكتار .

- أراضي الدرجة الثالثة : وهي اراضي صلاحيتها للزراعة المروية محدودة لعيوب في تربتها او طبوغرافيتها في حالة الصرف او احتوائها على نسبة عالية من الحصي او انخفاض سعتها للماء الميسر وتبلغ مساحتها 2629500 هكتار .

- اراضي الدرجة الرابعة : وتشمل اراضي صالحة للزراعة المروية ولكن يوجد بها عيوب ويحتاج علاجها لجهد كبير وقد يوجد بها عيب واحد او اكثر يعوق استعمالها ، وتبلغ مساحة اراضي هذه الدرجة 15191000 هكتار .

- اراضي الدرجة الخامسة : أراضي قابلة للزراعة اذا تم استصلاحها وتشمل الاراضي الشديدة الملوحة ويمكن غسل هذه الاراضي وعمل مصارف لها لتصبح

صالحة للزراعة وتبلغ مساحتها 5503800 هكتار .

- اراضي الدرجة السادسة : وهي اراضي غير صالحة للزراعة لعدم توافر الحد الادنى للصلاحية وتشمل الاراضي الشديدة الإنحدار ذات الطبوغرافية الوعرة وتربتها شديدة الخشونة ضحلة العمق ويوجد تحتها حصى او صخور او طبقة جبسية صماء او بها نسبة مرتفعة من الجبس في منطقة الجذور كما تشمل الاراضي شديد الملوحة والتي لايمكن غسلها او استصلاحها وتبلغ مساحتها 160321200 هكتار . وعند مقارنة مساحة المزارع الحالية والبالغة 4.5 مليون هكتار مع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي التي يمكن استصلاحها (اراضي الدرجات من 1-5) والبالغة حوالي 32.2 مليون هكتار نلاحظ ان المستغل من تلك الاراضي لايشكل سوى 14٪ فقط أي يمكن القول بأن الاراضي في المملكة لاتشكل عقبة امام التنمية الزراعية وتحقيق الامن الغذائي .

2- مصادر المياه :

يرتبط الأمن الغذائي بصورة وثيقة بمصادر المياه المتوفرة وضمان استمرار توفرها بالكمية والنوعية المناسبة وكذلك بسياسات تخصيصها للأغراض المختلفة وكفاءة استعمالها فالمملكة تمتلك من الاراضي الصالحة للزراعة والقابلة للإستصلاح مايفوق بكثير ماهو متوفر من مياه يمكن استعمالها لأغراض الزراعة وإنتاج الغذاء من هنا نلاحظ ان المياه هي العنصر الاهم في تحديد التنمية الزراعية ومستوى الامن الغذائي في البلاد وفيما يلي استعراض لمصادر المياه في المملكة .

أ- المصادر التقليدية :

وتشمل هذه المصادر المياه الجوفية والمياه السطحية فالمياه الجوفية في المملكة تعتبر اهم المصادر الرئيسية لذا اجرت وزارة الزراعة والمياه مسحاً شاملا لمصادر المياه الجوفية واتضح انه يوجد بالمملكة تتابعاً طبقياً لتكاوين تبلغ 28 متكوناً صنفت هذه التكاوين الى طبقات مائية رئيسية وطبقات مائية ثانوية وتعتبر الرئيسية من اكبر المصادر الجوفية حيث تتميز بنوعيات وكميات من المياه الجيدة وتمتد هذه التكاوين تحت السطح بإتجاه الشرق ويزداد عمقها كلما ابتعدنا عن منكشف الطبقة ولكل طبقة ظروفها وخصائصها من الناحية الكيميائية او الهيدروليكية وتختلف هذه الخصائص من منطقة الى

اخري للطبقة الواحدة ومن اهم هذه التكاوين الساق والوجيد والمنجور وتبوك والوسيع والدمام والنيوجين وام رضمه وتستفيد من مياهها معظم مناطق المملكة الوسطي والشمالية والشرقية .

أما الطبقات الثانوية فتتواجد ايضاً في معظم مناطق المملكة وتشمل عدة تكاوين وتراكيب جيولوجية تشمل الرواسب الوديانية التي تنتشر في انحاء المملكة وخاصة في السهول الساحلية وكذلك مناطق الدرع العربي اضافة الى الحرات ومن اهم هذه التكاوين العرمه ، خف ، الجله ، ضرما .

فالمملكة بطبيعتها الصحراوية محدودة الامطار ولايوجد بها انهار وقد تم استغلال هطول الامطار باقامة سدود على الاودية للإستفادة من هذه المياه لتنمية مصادر المياه الجوفية .

ب- المصادر غير التقليدية :

وتشمل هذه المصادر مياه البحر المحلاه ومياه الصرف الصحي وقد عملت المملكة على الاستفادة من مياه البحر بعد تحليتها اذ أنشأت 23 محطة لتحلية المياه على شواطيء الخليج العربي والبحر الاحمر وتبلغ طاقتها الانتاجية 572 مليون جالون يومياً ويستفاد من هذه المياه لشرب المواطنين في المدن الرئيسية وجاري العمل على انشاء المزيد من هذه المحطات ليصل الانتاج الى مايفوق 800 مليون جالون يومياً .

أما مياه الصرف الصحي المعالجة فتعتبر احد مصادر المياه المستخدمة للأغراض الزراعية والصناعية بعد تنقيتها ومعالجتها وقيدت استخدامها للأغراض الزراعية للأشجار الدائمة مثل النخيل والفواكه وتنتج المملكة من هذا المصدر حوالي 100 مليون متر مكعب سنوياً .

كما ان هناك مصدر آخر للري غير التقليدي وهو اعادة استخدام مياه الصرف الزراعي لاغراض الري وقد تم تنفيذ المشروع في واحة الاحساء لهذا الغرض وبدأ تشغيله منذ عام 1412هـ وتبلغ الكمية التي يوفرها حالياً من المياه حوالي 60 الف متر مكعب يومياً يتم خلطها مع مياه الري المنتجة من العيون والآبار وتضخ عبر أنابيب طولها 17.5 كيلو متر لتصل الى المزارع بدرجة ملوحة مناسبة للمزروعات القائمة ويعطي هذا المشروع اضافة جديدة للمصادر المائية الحالية بمشروع الري والصرف بالاحساء .

3- المراعي والغابات :

يعتبر الغطاء النباتي الطبيعي بشقيه الرعوي والحراجي من اهم الثروات الطبيعية المتجددة في المملكة والتي لها تأثير على تحقيق الأمن الغذائي حيث يوفر الغطاء النباتي حوالي 50-60٪ من الإحتياجات الغذائية لحيوانات الرعي المستأنسة (الماعز، الضأن، الابقار، الجمال) كما يوفر الغذاء والملجأ للحيوانات البرية ويقوم بدور هام في حماية سطح التربة من الانجراف الهوائي والمائي كما يقوم بدور هام في رشح المياه الى باطن الارض وتغذية طبقات المياه الجوفية وزيادة الرطوبة الارضية وتقليل سرعة السيول والفيضانات وتقليل حركة الرمال ومقاومة الزحف الصحراوي والمحافظة على نظافة البيئة وتوازنها وتبلغ مساحة المراعي في المملكة حوالي 170 مليون هكتار موزعة في مناطق المملكة المختلفة كما تبلغ مساحات الغابات 2.7 مليون هكتار .

4- المصائد البحرية للأسماك :

على الرغم من إمتلاك المملكة العربية السعودية لسواحل طويلة على الخليج العربي والبحر الاحمر الا ان الكميات المتوفرة من الاسماك بها تعتبر قليلة بالمقارنة بالسواحل في الدول الاخرى الا ان الاسماك المتواجدة في الشواطيء السعودية تمتاز بكثرة أصنافها على الرغم من محدودية كل صنف .

5- المناخ الملائم للزراعة :

يعتبر المناخ من اهم محددات التنمية الزراعية في أي بلد وبالتالي يحدد مستوى الامن الغذائي فيه .. إذ من خلاله يحدد المحاصيل التي يمكن زراعتها وجودتها ، فالمملكة تقع بين خطي عرض 16 ، 32 شمال خط الاستواء وتعتبر بذلك ضمن النطاق الصحراوي الجاف ويتميز مناخ المملكة بإرتفاع درجة الحرارة صيفاً ويصل معدل درجة الحرارة السنوي الى مافوق 20 درجة مئوية بإستثناء المنطقة الغربية ، وتتفاوت درجات الحرارة بين فصلي الصيف والشتاء ومابين الليل والنهار حيث تصل الى مادون الصفر في المناطق الداخلية خلال فصل الصيف وفي المناطق الجنوبية الجبلية تتراوح بين 16-21م وفي السهول الساحلية بين 25-35°م .

ويختلف معدل هطول الامطار بإختلاف الموقع والتضاريس ويقدر المعدل السنوي

للأمطار بنحو 100 ملم الا انه يصل مافوق 500 ملم في المناطق الجنوبية والغربية من المملكة لظروفها الواقعة تحت تأثير الرياح الموسمية، اما في المناطق الشمالية الغربية فيقدر المعدل السنوي للأمطار السنوي للأمطار مابين 50-75 ملم ويتراوح بين 50-100 ملم في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية والوسطى .

ويتأثر التبخر بدرجات الحرارة ويتناسب معها طردياً وبالطبع يتفاوت من سنة لاخرى كذلك من فصل لاخر .. ويتراوح معدل التبخر السنوي في المملكة مابين 2300-5000 ملم بمتوسط 3000 ملم .

أما بخصوص الرطوبة النسبية وهي درجة تشبع الهواء ببخار الماء فإن معدلها السنوي يبلغ 55٪ في فصل الشتاء فى المناطق الداخلية للبلاد و15٪ في فصل الصيف وترتفع الرطوبة النسبية في المنطاق الساحلية من المملكة على شواطيء البحر الاحمر والخليج العربي إذ تصل الى 65٪ في فصل الشتاء و75٪ في فصل الصيف .

وبصفة عامة فإن المملكة يتوافر لديها مناخات مختلفة في آن واحد في مختلف المناطق الزراعية مما يمكنها من زراعة وإنتاج شتى المحاصيل الزراعية على مدار السنة.

6- رأس المال العامل :

لرأس المال العامل دور بارز في احداث التنمية الزراعية وتحقيق الامن الغذائي فبواسطته يمكن تأمين مدخلات الانتاج من تقاوي وأسمدة ومبيدات وتأمين المعدات اللازمة للزراعة ودفع اجور العمالة الزراعية وإستصلاح الاراضي البور وخلافه من هنا انتهجت حكومة المملكة العربية السعودية سياسة الإئتمان الزراعي إيماناً منها بالدور الذي يلعبه رأس المال في تغيير النمط الزراعي فكان للبنك الزراعى العربي السعودي دور كبير في توفير السيولة النقدية للمزارعين اذ تم منح القروض الميسرة بدون فوائد وتسدد علي مدى عشر سنوات والتي بلغت منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام 1994 مايقارب 28 مليار ريال بالاضافة الى تقديم الإعانات الزراعية لوسائل الإنتاج وبعض مستلزمات الإنتاج وشراء بعض المحاصيل الزراعية بأسعار تشجيعيه كل هذا ادى الى توفر فوائض مالية لدى المزارعين مكنهم من استثمار جزءاً منها في القطاع الزراعي .

7- العمالة الزراعية :

إن العمالة الزراعية أحد العناصر الاساسية لعمليات الإنتاج الزراعي والغذائي ولكنها جزء من السكان الذين تسعي الدولة لتأمين الغذاء لهم فكلما كان هناك توازن بين عدد العمالة وبين المجتمع الكلي كلما كان الامن الغذائي مطمئناً ومعقولاً .. ففي المملكة العربية السعودية تقدر اعداد السكان كما في 1413/4/1 هـ بـ 16.9 مليون نسمة منهم 12.3 مليون نسمة سعوديين يمثلون 72.7٪ من اجمالي عدد السكان بالمملكة .

وتقدر أعداد العمالة الزراعية بحوالي 597 الف عامل في عام 1415/4/14هـ وتشكل 10٪ من إجمالي العمالة في المملكة .

ونظراً لمحدودية العمالة السعودية اللازمة للقطاع الزراعي فان المملكة عملت تشجيع القطاع الخاص لادخال الميكنة الزراعية في العمليات الانتاجية والحد من استخدام الايدي العاملة وإهتمت برفع المستوى الفني للعمالة الزراعية من خلال تكثيف برامج التدريب على استخدام الآلات والمعدات الزراعية الحديثة وذلك بتدريب المزارعين وأبنائهم وتدريب لطلبة وغيرهم فبلغ إجمالي من تم تدريبهم خلال الفترة من 1387 الى 1414هـ مايزيد عن 18 ألف فرد .

كما قامت الدولة بإنشاء الكليات المتخصصة في مجال العلوم الزراعية والطب البيطري بالجامعات السعودية كما افتتحت المعاهد الزراعية المتخصصة في المجال الفني الزراعي خرجت الكثير من المهندسين والفنيين الزراعيين الذين كان لهم الدور الكبير في احداث التنمية الزراعية في المملكة وإدارة المشاريع الزراعية الضخمة .

ثانياً : البنية الأساسية للقطاع الزراعي :

البنية الأساسية للقطاع الزراعي من اهم المحددات للتنمية الزراعية بل ومن العوامل الاساسية لاحداث التنمية وتوفير الامن الغذائي .. إن توفير بنية اساسية متينة للقطاع الزراعي يساعد على إحداث تنمية شاملة ومستدامة لهذا القطاع لذا كان من الضروري التطرق لاهم مشروعات البنية التي عملت حكومة المملكة على توفيرها لهذا القطاع الهام والتي منها :

1- إنشاء السدود :

تعتمد المملكة العربية السعودية إعتماداً كبيراً على مصادر المياه الجوفية لمواجهة الطلب المتزايد على المياه للأغراض الزراعية والصناعية والمدنية وذلك لندرة الامطار وعدم انتظام سقوطها ولعدم توافر الانهار ، ولما كانت المياه من اهم العوامل الاساسية المحددة للتنمية الزراعية في البلاد فقد تبنت وزارة الزراعة والمياه العمل على تنمية مصادر المياه الجوفية وذلك بانشاء السدود على الاودية الرئيسية والفرعية في المملكة فقد تم انشاء 184 سداً مختلفة الاحجام تبلغ سعتها الاجمالية 775 مليون متر مكعب ويختلف الغرض من انشائها فهنالك 46 سداً سعتها 154 مليون مترمكعب انشأت بغرض التحكم في المياه والسيول و119 سداً سعتها التخزينية 496 مليون متر مكعب انشأت بغرض التعويض للمياه المسحوبة من الطبقات الجوفية و14 سداً سعتها 71 مليون متر مكعب يستفاد منها في شرب المواطنين بعد تنقية هذه المياه واربعة سدود سعتها 2.7 مليون متر مكعب انشأت لغرض حماية المزارع والقرى من اخطار السيول كما انشأ سداً واحد طاقته 51 مليون متر مكعب لغرض ري المزارع مباشرة .. كما ان هناك بعض السدود مازالت تحت الانشاء .

2- تأسيس مشاريع الري والصرف :

تعتبر منطقة الاحساء من أهم المناطق الرئيسية لزراعة النخيل وإنتاج التمور في المملكة حيث عرفت منذ قديم الزمان وإشتهرت بتمورها ويوجد بهذه المنطقة عدة عيون ويتم الري فيها بطريقة عشوائية ورغبة من الدولة في توفير أسس التنمية الزراعية الحديثة تم تأسيس اكبر مشروع للري والصرف بهذه المنطقة والذي يهدف الى الاستفادة من مياه العيون الطبيعية دون هدر او إسراف ، تحسين وضع التربة الزراعية ورفع مستوى خصوبتها ، تحسين وضع البيئة بالقضاء على الحشرات والمستنقعات المائية، تعريف المزارعين وإرشادهم الى أحدث الاساليب الزراعية التي تساعد على تحسين الانتاج كما ونوعا وتحقيقا لهذه الاهداف تم انشاء شبكة من قنوات الري الخرسانية بأحجام متعددة طولها الاجمالي حوالي 1500 كيلومتراً وكذلك انشاء ثلاثة خزانات للمياه تتسع لحوالي 40 ألف متر مكعب من المياه ويخدم هذا المشروع مساحة قدرها 10 آلاف هكتار من الاراضي الزراعية تعود حيازتها لحوالي 23 ألف مزارع وفي المقابل تم انشاء شبكة من

قنوات الصرف مختلفة الاحجام بلغ مجموع اطوالها 1500 كيلومتر .

كما أن هناك مشاريع اخرى للري والصرف في واحة القطيف تخدم مساحة قدرها 560 هكتار من الاراضي الزراعية بشبكة طولها 48 كيلومتر وتأمن المياه من خلال 14 بئراً تم حفرها لهذا الغرض وتم ربطها بعدد 14 خزاناً علوياً للمياه . كما ان هناك مشاريع مماثلة تم تصميمها في الخرج والإفلاج والجوف .

3- انشاء صوامع للغلال ومطاحن الدقيق :

مصحول القمح من اهم المحاصيل الاستراتيجية والتي لها علاقة مباشرة في تأمين رغيف الخبز للمواطن والذي يمس أمنه الغذائي ولضرورة توفر هذا المحصول على مدار العام ووصول الدقيق الى مراكز التوزيع بشكل انسيابي فقد عملت الدولة الى انشاء اهم مشروع حيوي في عام 1977 باسم المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق والتي تبلغ الطاقة التخزينية لصوامع القمح بها 2.38 مليون طن كما تصل الطاقة الانتاجية من الدقيق الى 5.4 آلاف طن من القمح يطحن يومياً كما يتم انتاج الاعلاف بطاقة 2100 طن في اليوم وذلك من خلال مشاريع المؤسسة العشرة المنتشرة في مختلف مناطق المملكة كما يتوفر لدى المؤسسة مستودعات كبيرة لتخزين الشعير والأعلاف ، وقد حددت اهداف المؤسسة في الآتي :

- تكوين صناعة متكاملة لتخزين الغلال وإنتاج الدقيق وتصنيع علف الحيوان .
- أدخال صناعات غذائية اخرى او مكملة لما ذكر .
- تسويق منتجات المؤسسة داخل وخارج المملكة .
- شراء الغلال وإيجاد إحتياطي مناسب منها لمواجهة الظروف الطارئة مع الأخذ بعين الإعتبار أهداف السياسة الزراعية .

4- توفير شبكة إتصالات حديثة :

المملكة العربية السعودية مترامية الأطراف وذات مساحة شاسعة وتتباعد فيها مناطق الإنتاج عن الاسواق الرئيسية الزراعية القريبة من المستهلك النهائي مما حدا بحكومتنا الرشيدة الى ربط القرى والهجر الزراعية بالمدن الرئيسية عن طريق شبكة من الطرق

الزراعية المعبدة بلغت اطوالها مايزيد عن 80 ألف كيلومتر سهلت هذه الطرق على المزارعين تسويق محاصيلهم والحصول على مستلزمات الإنتاج بكل يسر وسهولة .

كما كان لتوفير العديد من الموانيء المجهزة على سواحل البحر الاحمر والخليج العربي سهولة حركة التجارة الخارجية من والى المملكة .. كما ان توفير وسائل الإتصالات الحديثة سهل من عملية تبادل المعلومات السوقية وحصول المزارع على أكبر عائد من منتجاته

كل ذلك من الوسائل التي توفر الامن الغذائي للمواطن بطريقة مباشرة او غير مباشرة وحصوله على احتياجاته الغذائية اللازمة سواء من داخل البلاد او خارجها في الزمان والمكان المناسب وبالسعر المناسب .

5- توفير الخدمات الأساسية للمزراعين :

لقد عملت حكومة المملكة على إيصال الخدمات الضرورية للمزارعين في قراهم ومزارعهم ومن أهم هذه الخدمات ايصال المياه النقية وتوفير الخدمات الصحية والكهرباء والتعليم والهاتف وغيرها .. كان لذلك الاثر الكبير في تقليل الهجرة من القرى الى المدن مما ساعد على إستمرار الزراعة وزيادة الإنتاج الغذائي .

ثالثاً - الوضع الراهن للأمن الغذائي في المملكة :

1- مفهوم الأمن الغذائي :

لقد تطور مفهوم الامن الغذائي عبر العصور نتيجة لتغير بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي ولايوجد مفهوم دقيق للأمن الغذائي ولكن يمكن القول بأن الأمن الغذائي يعني مقدرة البلد على توفير قدر محدد من السلع الاستراتيجية الضرورية ذات مواصفات جيدة في جميع الاوقات لكافة السكان سواء من الإنتاج المحلي او بالإستيراد .

والأمن الغذائي مسألة نسبية فإذا كان البلد ذا موارد زراعية جيدة ويقوم بإنتاج قدر كبير من المواد الغذائية الاساسية تحقق الاكتفاء الذاتي وذات مواصفات قياسية جيدة كلما تمتع هذا البلد بمستوى اعلى من الامن الغذائي والعكس صحيح .. كما ان توفر مخزون احتياطي من السلع الضرورية يكفي لاطول مدة ممكنة لاتقل عن ستة اشهر يحقق

ذلك مستوى من الامن الغذائي المطلوب .. وهناك من ينظر الى ان الامن الغذائي يعادل بصورة او باخرى الإكتفاء الذاتي وهذا امر من الصعوبة بمكان اذ لايمكن لاي دولة ان تكون بمعزل عن العالم حيث لايمكن لاي دولة إنتاج جميع احتياجاتها من كافة السلع لان مجموعات المحاصيل الزراعية تحتاج الى ظروف مناخية مختلفة وهناك موسمية للإنتاج الزراعي بالإضافة الى ان الميزة النسبية لإنتاج المحاصيل الزراعية تلعب دوراً هاماً بين مختلف بلدان العالم اذ تحقق خفض في تكلفة الانتاج تمكنها من المنافسة في ظل فتح الاسواق امام المنتجات العالمية واتباع سياسة الاقتصاد الحر .. ولعل خفض الفجوة الغذائية في الميزان التجاري الزراعي وتحقيق توازن بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات قد يزيد من مستوى الامن الغذائي لاي بلد .

2- البرامج والسياسات الزراعية :

لقد تبنت حكومة خادم الحرمين الشريفين مجموعة من البرامج والسياسات الزراعية الهادفة الى تنمية القطاع الزراعي من خلال استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الامثل والعمل على المحافظة على هذه الموارد لضمان تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وكان لهذه السياسات الاثر الكبير في تحفيز القطاع الخاص للدخول في مجال الاستثمار الزراعي الذي كان يواجه المستثمرين فيه العديد من المعوقات مثل ارتفاع نسبة المخاطرة وارتفاع نسبة التكاليف الثابتة وطول فترة استرداد رأس المال العامل وفيما يلي استعراضاً لاهمية البرامج والسياسات الزراعية .

2-1 استصلاح وتزويع الاراضي البور :

انيط بوزارة الزراعة والمياه توزيع الاراضي البور واستصلاحها بموجب نظام توزيع الاراضي البور الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم م/26 وتاريخ 1388/7/6هـ اللازمة لإستغلالها وبموجبه يكون للمستثمر حق الإستغلال للأرض بعد خمس سنوات على ان لايكون له عليها في هذه المدة سوى الإختصاص واذا ثبتت جدية الزراعة تملك له الارض واذا ثبت عكس ذلك يتم استرجاع الارض منه وتخصيصها لمستثمر اخر وفقاً للقواعد المنصوص عليها في النظام ولائحته التنفيذية وتستهدف هذه السياسة زيادة الرقعة الزراعية بالتوسع الافقي .. هذا وقد بلغ اجمالي ماتم توزيعه بموجب هذا النظام منذ صدوره وحتى نهاية عام 1994 مايقارب من 2.5 مليون هكتار حازت المشاريع الزراعية

على النصيب الاكبر من الاراضي الموزعة حيث بلغت 1.7 مليون هكتار (تشكل ٪ من اجمالي ماتم توزيعه) وزعت لانشاء حوالي 115 الف مشروع بواقع 115 هكتار للمشروع الواحد كما تم توزيع 558 الف هكتار على الافراد استفاد منها حوالي 85 الف مواطن بمعدل 6.6 هكتار للفرد الواحد . بينما حازت الشركات الزراعية على 261 الف هكتار استفاد منها 18 شركة زراعية بمتوسط قدره 14.5 الف هكتار للشركة الواحدة .

2-2 الإئتمان الزراعي :

إنشيء البنك الزراعي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم 52 وتاريخ 1383/12/3هـ وأنيط به تقديم التسهيلات الإئتمانية للقطاع الزراعي وتستهدف هذه السياسة تشجيع القطاع الخاص للدخول في مجال الاستثمار في المجال الزراعي ومساعدته في شراء وإستخدام الآليات والمعدات الزراعية الحديثة في العمليات الزراعية المختلفة والتي تؤدي الى زيادة الغلة لوحدة المساحة وامكانية استغلال المساحات الكبيرة دون الحاجة الى المزيد من الايدي العاملة .. ويمنح البنك القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل بدون فوائد وتعتبر القروض المتوسطة الاجل المحور الاساسي لحركة الإئتمان في المملكة وتسديد هذه القروض يتم على مدى عشر سنوات بأقساط سنوية متساوية وتشكل قيمة القروض المتوسطة الأجل حوالي 97٪ من إجمالي قيمة القروض التي منحها البنك وشملت هذه القروض المجالات الآتية :

- تأسيس المشاريع الزراعية المتخصصة في الإنتاج الحيواني والنباتي وصيد الاسماك وتربية النحل .
- شراء المعدات والآليات الزراعية مثل معدات الري والجرارات والحصادات ووسائل النقل وغيرها .
- إستصلاح الاراضي .
- حفر الآبار وتسوير المزارع وإقامة مصدات الرياح وانشاء المستودعات والمباني الزراعية .

هذا وبلغ إجمالي قيمة القروض التي دفعها البنك الزراعي للمزارعين منذ تأسيسه وحتي نهاية عام 1994م مايقارب 28 مليار ريال منها حوالي 7 مليون منحت لانشاء 3 آلاف مشروعاً زراعياً متخصصاً .

3-2 الإعانات الزراعية :

تهدف هذه السياسة الى تخفيف الاعباء المالية على المزارعين وتشجيع المزارعين على إدخال الميكنة الحديثة في الزراعة وتغيير النمط الزراعي من زراعة تقليدية تعتمد بشكل كبير على الايدي العاملة الى زراعة حديثة تستخدم الآلات الزراعية في العمليات الإنتاجية .. كما أن لهذه السياسة اهداف اخرى مثل تعريف المزارع بمستلزمات الإنتاج كالأسمدة الكيماوية والتي من شأنها زيادة غلة وحدة المساحة وكذا زراعة النخيل على المسافات التي تحددها الوزارة 10 متر بين النخلة والاخرى للأصناف الجيدة التي ترغب الوزارة في تكاثرها .

وتقدم هذه الإعانات من قبل البنك الزراعي بالنسبة للآليات والمعدات وتتراوح بين 30-50٪ من قيمة الآلة .. كما يقدم البنك إعانات لأعلاف الماشية والدواجن كما يدفع تكاليف نقل الابقار المستوردة لإنتاج الحليب ذات الانتاجية العالية عن طريق الجو بنسبة 100٪ وبلغت قيمة الإعانات المقدمة عن طريق البنك الزراعي مايقارب 10 مليار ريال وذلك حتى نهاية عام 1994. كما تقوم وزارة الزراعة والمياه بتقديم اعانات لتقاوي البطاطس بواقع 5 طن مجاناً ومن ثم 1000 ريال للطن بحد اقصى 15 طن للمزارع الواحد ، 50 ريال لفسائل النخيل ذات النوعية الجيدة كما تدفع اعانات إنتاج لبعض المحاصيل الزراعية مثل الارز 0.30 ريال/كجم، ذرة صفراء 0.25 ريال/كجم، دخن 0.15 ريال/كجم، تمور 0.25 ريال/كجم وبلغت الإعانات المقدمة عن طريق وزارة الزراعة والمياه خلال الفترة من 1984-1994 مايزيد عن 488 مليون .

4.2 دعم أسعار المنتجات الزراعية :

تهدف هذه السياسة الى تشجيع زراعة بعض المحاصيل الزراعية والتوسع في زراعتها وإنتاجها لاهميتها وكان من اهم هذه المحاصيل محصول القمح الذي كان لايتجاوز إنتاج الاصناف المحسنة منه ثلاثة آلاف طن عام 1978 فبتحديد سعر تشجيعي لشراء هذا المحصول تزايد انتاجه ليصل الى 4.2 طن عام 1992 .. فقد حدد السعر التشجيعي في عام 1979 بـ 3.5 ريال/كجم وبدخول المستثمرين الى مجال زراعة القمح والتوسع في زراعته ادى ذلك الى انخفاض تكاليف الإنتاج مخفض علي ضوئها السعر التشجيعي إعتباراً من عام 1986 الى 2 ريال/كجم وبإجراء المزيد من دراسات تكاليف

إنتاج القمح تم تحديد السعر التشجيعي لشراء القمح على ضوئها بـ 1.5 ريال/كجم وهو مايقارب من السعر العالمي للقمح .. كما ان هناك دعم مماثل لشراء محصول الشعير بسعر تشجيعي حدد بـ 1 ريال/كجم منذ موسم 1987 مما ادى الى تزايد إنتاج هذا المحصول لتقدر الكميات المنتجة منه عام 1994 م بحوالي 2 مليون طن وطبقت هذه السياسة على محصول الشعير لزيادة انتاجه والحد من الكميات الكبيرة المستوردة من هذا المحصول والتي تقدر بحوالي 5 ملايين طن سنوياً .

كما تقوم الدولة بشراء 21 الف طن سنوياً من التمور الجيدة بسعر تشجيعي قدره 3 ريالات/كجم .. وجاء دعم هذا المحصول لماله من اهمية اقتصادية في المملكة حيث تتمتع المملكة بميزة نسبية في انتاجه .

5-2 برامج الخدمات المساندة للقطاع الزراعي :

تقوم وزارة الزراعة والمياه بتقديم الخدمات المساندة للقطاع الزراعي مجاناً ومن ابرزها الخدمات الارشادية اذ تقوم بتوعية المزارعين وتقديم كل ماهو جديد في عالم الزراعة وايصال نتائج الابحاث الزراعية لهم عن طريق البرامج الاعلامية من خلال الاذاعة والتفزيون وإصدار مجلة ارشادية شهرية وإصدار بعض الكتيبات والنشرات الارشادية المتخصصة في المحاصيل النباتية والانتاج الحيواني بالاضافة الي انشاء حقول ارشادية قريبة من المزارعين لاطلاعهم عن كثب على التجارب ونتائجها اذ بلغت اكثر من 16600 حقل ارشادي خلال الفترة من 82-1994م هذا الى جانب الزيارات الميدانية التي يقوم بها المرشدون الزراعيون والتي بلغت خلال تلك الفترة حوالي 300 الف زيارة و23 الف اجتماع ، كما يتم توزيع شتلات الخضار والفاكهة ذات المواصفات الجيدة على المزارعين بأسعار رمزية وقد تم توزيع 1.7 مليون شتله فاكهه ،6.1 مليون شتله خضار خلال تلك الفترة بالاضافة الى توزيع اكثر من عشرة آلاف خلية نحل والفي طرد نحل .

كما تقدم الوزارة خدمات المكافحة للآفات الزراعية مجاناً للمزارعين اذ تتراوح المساحة المعاملة بالمبيدات بين 68-417 الف هكتار سنوياً كما تتراوح اعداد الاشجار المعالجة بين 1.2-7.5 مليون شجرة سنوياً .. وفي مجال تقديم الخدمات البيطرية تقدم الوزارة هذه الخدمات مجاناً لمربي المواشي ومن ابرز مشاريع الخدمات البيطرية المشروع الوطني لمكافحة الحمى المالطية (البروسيلا) والذي تم من خلاله تطعيم نحو

14.8 مليون رأس من الحيوانات .. هذا بالإضافة الى معالجة 14.2 مليون رأس من الحيوانات خلال الفترة 82-1994م .

كما تشرف الوزارة على 12 مركزاً ومحطة للأبحاث الزراعية بالاضافة الى مركز الابحاث السمكية وآخر لابحاث الجراد اضافة الى مختبر الهندسة الوراثية وتقوم هذه المراكز باجراء التجارب الزراعية وحل المشكلات والعقبات التي تواجه المزارعين كما تقوم بإستنباط المحاصيل الزراعية ذات المواصفات الجيدة والملائمة للظروف المناخية للمملكة.

وتهدف برامج الخدمات المساندة للقطاع الزراعي الى المحافظة على المحاصيل الزراعية سواء النباتية او الحيوانية وتطويرها .

6-2 برامج المحافظة على الموارد الطبيعية :

تهدف هذه البرامج الى المحافظة على الموارد الطبيعية وصيانتها لتضمن استمرارية النمو والتطور الزراعي او مايسمى بالزراعة المستدامة ومن ابرز هذه البرامج :

أ- نظام المحافظة على مصادر المياه : صدر بالمرسوم الملكي رقم م/24 في 1400/8/24هـ ويقضي هذا النظام بعدم حفر الآبار بمختلف انواعها سواء الارتوازية او العادية الا بعد الحصول على رخصة حفر مسبقة من وزارة الزراعة والمياه يحدد فيها عمق البئر وموقعه واسلوب الحجب والمدة الزمنية لهذه الرخصة وذلك بناءاً على المعلومات المتوفرة لدى الوزارة عن كل طبقة من الطبقات الجوفية الحاملة للمياه وتبلغ الآبار الاهلية المرخصة بموجب هذا النظام حتى نهاية عام 1414هـ 72833 بئراً كما تم ترخيص 5045 بئراً حكومياً منها 3637 بئراً حفرت لاغراض الشرب و 762 بئرا لاغراض المراقبة المائية فى الطبقات الجوفية و 356 بئرا لاغراض الاختبار للمياه و290 بئراً لاغراض الزراعة .. ويهدف هذا النظام بصفة عامة الى المحافظة على أهم الموارد الطبيعية النادرة في المملكة وهو المياه .

ب- نظام الغابات والمراعي : صدر بالمرسوم الملكي رقم 22 في 1398/5/3هـ ويهدف هذا النظام الى المحافظة على الغابات والمراعي وتنميتها وتطويرها وقد نظم هذا البرنامج عملية استغلال الاخشاب من الغابات كما تم بموجبه عمل الآتي:

- انشاء المسيجات : تم عمل 55 مسيجاً تختلف مساحة كل منها حيث تتراوح بين 250 دونم - 87 الف دونم وقد خصص البعض منها للدراسات الرعوية

والبيئية والبعض الاخر كإحتياطي علفي .

- انشاء مخازن الاعلاف : تم انشاء 14 مخزناً للأعلاف موزعة على مناطق المملكة تبلغ طاقتها التخزينية الكلية 168 الف طن من الاعلاف وتهدف الى توفير الاعلاف للحيوانات اثناء فترات الجفاف .

- نشر وتوزيع مياه الامطار والسيول على اراضي المراعي : تم انشاء 32 سداً اعتراضياً للسيول على مجاري الاودية بهدف ري حوالى 18 الف دونم من اراضي المراعي كما تم انشاء بعض العقوم الترابية بهدف ري مساحة 200 الف دونم من المراعي .

- استزراع اراضي المراعي المتدهورة : قامت الوزارة بتأمين 18 طن من تقاوي 52 نوع من الاشجار والشجيرات والعشبيات المعمرة تم زراعتها على مساحة 100 الف دونم من اراضي المراعي بهدف تحسين وضع وحالة المراعي .

- انشاء بنك البذور والاصول الوراثية : يقوم بجمع وحفظ البذور والمصادر الوراثية النباتية بالمملكة للإستفادة منها في تطوير الانواع المزروعة وفي تنمية الغطاء النباتي الطبيعي .

- حماية بعض الاراضي الرعوية من دخول السيارات للمحافظة على النباتات الطبيعية لها .

- هذا بالاضافة الى حماية بعض الغابات من القطع الجائر للأخشاب وعمل اللوحات الارشادية وانشاء 29 مشتلا للمساهمة في زراعة الاشجار داخل المدن وخارجها حيث تم زراعة 850 مليون شتله في اراضي الغابات بالاضافة الى 10 ملايين شتله تم زراعتها بهدف تثبيت الكثبان الرملية .

ج- نظام صيد واستثمار الكائنات الحية في المياه الاقليمية للمملكة : صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/9 في 1408/3/27هـ والقاضي بتنظيم تراخيص مزاولة مهنة صيد الاسماك ومواعيد الصيد ونوعية الشباك المستخدمة في الصيد وتحديد الاماكن المحظور الصيد فيها .. الخ ، وتهدف هذه الاجراءات الى المحافظة على الثروة السمكية وتنميتها وبالتالي الاستمرار على حصول سقف

من الانتاج محدد دون الاخلال بالموازين البيئية المتعلقة بالمصائد البحرية .. ويجرى الآن عمل مسوحات بحرية عن الاسماك والروبيان ومراقبة مواسم بعض الاسماك لتحديد مواسم حظر صيدها وحمايتها من الصيد الجائر كما يتم مراقبة المياه من اخطار التلوث .. هذا وبلغ اجمالي اعداد مراكب صيد الاسماك في البحر الاحمر والخليج العربي للمياه الاقليمية السعودية بموجب هذا النظام 7220 مركباً في عام 1994م منها 5294 مركباً تعمل في البحر الاحمر معظمها من النوع التقليدي اما الصناعي فعدد المراكب لايتجاوز 90 مركباً فقط اما في الخليج العربي فيبلغ عدد المراكب في ذلك العام 1926 مركباً كلها تقليدي ماعدا 30 مركباً فقط من النوع الصناعي .

وبلغ أعداد العاملين في مجال صيد الاسماك المرخصين بموجب النظام المشار اليه اعلاه 19883 شخصاً منهم 5807 صيادين و14076 عاملا وذلك في عام 1994م .

3- الواقع الزراعي في المملكة :

3-1 الإنتاج النباتي :

تضاعفت المساحة المحصولية بالمملكة خلال السنوات القليلة الماضية حيث بلغت 1.61 مليون هكتار عام 1994م مقابل 435 الف هكتار فقط عام 1981 أي انها تضاعفت اربع مرات تقريباً خلال تلك الفترة وفيما يلي استعراض لاهم المحاصيل النباتية:

3-1-1 الحبوب :

تحتل المساحة المستغلة لانتاج الحبوب الجزء الاكبر من المساحة المحصولية لعام 1994م اذ تشكل حوالي 60٪ من إجمالي المساحة المحصولية في ذلك العام وتقدر بحوالي 1.09 مليون هكتار اعطت انتاجاً بلغ 4.9 مليون طن ويحتل محصول القمح المرتبة الاولى من بين محاصيل الحبوب في الكمية المنتجة منه والتي تقدر في عام 1994م بما يقارب 2.7 مليون طن وكان الانتاج من هذا المحصول قد بلغ 4.2 مليون طن عام 1992م بينما يأتي محصول الشعير في المرتبة الثانية بإنتاج قدر بحوالي 2 مليون طن بينما قدر انتاج الذرة الرفيعة بحوالي 185 الف طن في ذلك العام اما

المحاصيل الاخرى للحبوب والتي تشمل الدخن والذرة الصفراء والسمسم فإن انتاجها لايتجاوز 20 الف طن فقط .

والجدير بالذكر ان المملكة حققت الاكتفاء الذاتي من محصول القمح في عام 1985 بل تعدت هذه المرحلة الى مرحلة تصدير الفوائض الانتاجية من هذا المحصول في الاعوام التالية لذلك العام .. وبدأت المملكة في العمل على خفض الانتاج تدريجياً اعتباراً من عام 1993 ليصل في حدود الاحتياجات السنوية اللازمة للسكان والتي تقدر بحوالي 1.3 مليون طن وايجاد مخزون احتياطي يكفي لدعم الامن الغذائي للمواطنين .

3-1-2 الخضروات :

بلغت المساحة المستغلة لانتاج الخضروات عام 1994 حوالي 134 الف هكتار انتجت مايقارب 2.3 مليون من الخضروات الطازجة ومن اهم محاصيل الخضروات الطماطم الذي بلغ انتاجه في ذلك العام 431 الف طن والبطيخ اذ بلغ انتاجه 403 الف طن والبطاطس بإنتاج قدره 238 الف طن والخيار بإنتاج قدره 134 الف طن والشمام بإنتاج يقدر بـ 119 الف طن . والجدير بالذكر ان المملكة حققت نسبة اكتفاء ذاتي من محاصيل الخضروات تقدر بحوالي 83٪ في ذلك العام . وتتبنى الوزارة تطوير الزراعات المحمية والتي توفر الكثير من المياه وتعمل على الحد من ظاهرة موسمية الإنتاج الزراعي للخضروات .. كما أن لها ميزة نسبية في إنتاجها .

3-1-3 الفواكه :

غالبية الفواكه في المملكة من الإشجار الدائمة والتي تعتمد بصورة رئيسية على الري بالغمر وقد نجحت الشركات الزراعية والمشاريع الزراعية الحديثة في إستخدام الري بالتنقيط في زراعة الاشجار مما ساعد كثيراً في إنخفاض الإحتياجات المائية لهذه المحاصيل وبلغت المساحة المزروعة بإشجار الفواكه نحو 113 الف هكتار أعطت إنتاجاً يقدر بحوالي 988 الف طن ويمثل الإكتفاء الذاتي من إنتاج الفواكه مايقدر بحوالي 66٪ ويعتبر محصول التمور من أهم محاصيل الفواكه لما تتمتع به المملكة من ميزة نسبية في زراعة النخيل وإنتاج التمور من بين دول العالم إذ تتصدر دول العالم بإنتاج التمور والذي بلغ عام 1994م 568 الف طن . كما بلغ إنتاج العنب في ذلك العام 124 الف طن ومن الموالح 59 الف طن بينما بلغ إنتاج الفواكه الاخرى 237 الف طن .

3-1-4 الأعلاف :

نظراً لما للاعلاف الخضراء من اهمية في تغذية الحيوانات المستأنسة من ماعز وضان وابقار وجمال فقد تم الاهتمام من قبل القطاع الخاص في توفير هذه الاعلاف للحيوانات والتي تعتمد في ريها على اسلوبين احدهماالري بالغمر ويتم ذلك في المزارع التقليدية اما الاسلوب الاخر فيعتمد على الري بالرش وقد بلغت المساحة المزروعة بالأعلاف الخضراء عام 1994م حوالي 272 الف هكتار اعطت انتاجاً قدر بـ 2.8 مليون تقريباً .

3-2 الإنتاج الحيواني :

3-2-1 اللحوم :

بلغ إنتاج اللحوم الحمراء في المملكة 150 الف طن في عام 1994 وهذا يسد 46٪ من احتياجات المواطنين من هذه السلعة ويتم الحصول على الباقي من الاستيراد ، والجدير بالذكر انه على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة إنتاج المملكة من هذه السلعة الا انه مازال المستورد منها يفوق الانتاج المحلي وهذا يرجع الى ان الحجاج والذين يقدر عددهم بحوالي 2 مليون نسمة سنوياً يحتاجون الى حوالي 2 مليون رأس من الأغنام لذبحها في مناسك الحج .

أما بالنسبة للحوم الدواجن فإن المملكة إنتجت 324 الف طن من لحوم الدجاج وهذا يسد حوالي 68٪ من احتياجات السكان ومن المتوقع ان يزيد إنتاج لحوم الدواجن لوجود مشاريع كبيرة تحت الانشاء كما ان المملكة لديها ميزة نسبية في انتاج الدجاج اللاحم نظراً لإحتياجاتها المائية القليلة ولتوفر رأس المال العامل الذي يمكن استغلاله في انشاء تلك المشاريع .

كما بلغ انتاج المملكة من الاسماك 54 الف طن في عام 1994م تم اصطيادها من سواحل البحر الاحمر والخليج العربي هذا بالاضافة الى انتاج حوالي 3.5 آلاف طن من المزارع السمكية وتبلغ نسبة الإكتفاء الذاتي من لحوم الاسماك في ذلك العام 63٪ من حجم الإستهلاك السنوي من الاسماك والبالغ 87057 طن .

3-2-2 بيض المائدة :

تتمتع المملكة بميزة نسبية في انتاج بيض المائدة ويرجع السبب في ذلك الى أن تربية

الدواجن او مايسمى بصناعة الدواجن لاتحتاج الى كميات كبيرة من المياه وهذا يتناسب مع ظروف المملكة خاصة فيما يتعلق بشح الموارد المائية كما ان مشاريع إنتاج بيض المائدة يلزمها توفر رأس مال كبير وهذا متوفر لدى المستثمرين خاصة وأن الدولة تقوم بتقديم دعم كبير لهذه المشاريع كما سبق الاشارة اليه .. وحققت المملكة منذ سنوات طويلة الإكتفاء الذاتي التام من هذا المنتج ورغم تزايد اعداد السكان الا ان الإنتاج استطاع ان يلبي الإحتياجات المتزايدة منه بل وتصدير بعض الفوائض منه الى الدول المجاورة .. وقد بلغ الإنتاج المحلي من بيض المائدة في عام 1994م 126 الف طن .

والجدير بالذكر ان المملكة استطاعت استكمال انتاج الدجاج سواء البياض او اللاحم وذلك بإنتاج امات الدجاج والتي بلغت 314 مليون صوص لاحم و10 ملايين صوص بياض في عام 1994م كما تم انشاء شركة متخصصة لانتاج العروق الاصلية للدواجن .

3-2-3 الألبان ومشتقاتها :

وصل إنتاج الألبان في المملكة عام 1994م مايقدر بحوالي 600 ألف طن من الحليب الخام وينتج هذا الحليب من مصدرين الأول من القطاع التقليدي ويقدر إنتاجه بحوالي 234 الف طن والمصدر الثاني من المشاريع الزراعية المتخصصة في إنتاج الألبان والتي بلغ انتاجها عام 1994م 366 الف طن من الحليب الخام وتتسم هذه المشاريع بصبغة تجارية بحته اذ يتم تسويق كامل انتاجها علي شكل حليب مبستر ولبن طازج وحليب طول الأجل وزبادي وغيرها وقد تم تحقيق الإكتفاء الذاتي التام من الحليب الطازج في المملكة اما بالنسبة لمشتقات الألبان الاخرى مثل مسحوق الحليب وبعض انواع السمنة والأجبان فإنه يتم استيرادها من خارج المملكة .

4- التجارة الخارجية للأغذية :

تطبق المملكة العربية السعودية سياسة التجارة الحرة بصفة عامة ويخلو نظام التعريفة الجمركية المطبق في المملكة على التجارة الخارجية من أية قيود في مجال التصدير او الاستيراد بشكل عام .. وتعتبر التعريفة الجمركية المطبقة على واردات المملكة من اقل التعريفات مقارنة بالدول الاخرى اذ تبلغ 12٪ فقط من قيمة السلعة المستوردة مع إعفاء شامل من دفع الرسوم الجمركية لبعض المواد الاولية المستخدمة في الزراعة والصناعة وبعض الآلات والمعدات الزراعية .. ويلاحظ فرض رسوم جمركية تصل الى 20٪ على

واردات بيض المائدة حماية للإنتاج المحلي من هذا المنتج .. وقد اوكل مؤخراً للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق تجارة محصولي القمح والشعير نظراً لاهميتها الاستراتيجية وارتباطهما مباشرة بغذاء الانسان والحيوان

وبصفة عامة فإن المملكة تتبع سياسة التجارة الحرة التي تطبق من مبدأ الاقتصاد الحر الذي تتحدد فيه الاسعار نتيجة لتوازن قوى العرض والطلب مما يؤدي الى توفر السلع الغذائية في الاسواق بشكل مستمر وبمواصفات قياسية جيدة .

هذا وقد انعكس زيادة الإنتاج الزراعي في المملكة على التجارة الخارجية فإنخفضت الكميات المستوردة من الغذاء عاماً بعد آخر وبالرجوع الى بيانات التجارة الخارجية نلاحظ ان اجمالي الكميات المستوردة من السلع الزراعية انخفض من 7.3 مليون طن عام 1981 الى 4.1 مليون طن عام 1991م أي بنقص يمثل 44٪ من اجمالي السلع الزراعية حيث كانت 17.3 بليون ريال عام 1981م فأصبحت 14.2 بليون ريال عام 1991م بإنخفاض قدره 3.1 بليون ريال يشكل 18٪ مما كانت عليه عام 1981م .

في حين ازدادت صادرات المملكة من السلع الزراعية حيث بلغت اجمالي الكميات المصدرة منها عام 1991م حوالي 1.4 مليون طن مقابل 180 الف طن فقط عام 1981م أي تضاعفت كمية الصادرات 8 مرات تقريباً صاحب ذلك زيادة في إجمالي قيمة تلك السلع حيث بلغت في عام 1991م 1.4 بليون ريال مقابل 389 مليون ريال عام 1981م أي تضاعفت القيمة حوالي 4 مرات تقريباً .

والجدير بالذكر انه علي الرغم من تزايد اعداد السكان بالمملكة خلال العشر سنوات المشار اليها (1981-1991م) الا ان الانتاج الزراعي استطاع تلبية احتياجات السكان المتزايدة بل تعدى الى تحقيق فوائض انتاجية استطاعت التأثير على الميزان التجاري بإنخفاض كمية الواردات الى مايقرب من النصف وزيادة كمية الصادرات بحوالي ثمانية اضعاف .

وعلى مستوى المجموعات الغذائية نلاحظ ان مجموعة الحبوب هي من اهم المجموعات اذ تم استيراد 3.7 مليون طن من الحبوب في عام 1993م معظمها من الشعير وهذا يعطي مؤشراً جيداً الى تراجع الكميات المستوردة من الشعير والتي تزيد عن 5 مليون طن سنوياً ويرجع السبب في ذلك الى تزايد الإنتاج من خلال السنوات القليلة الماضية

ليصل انتاجه عام 1993م الى 1.4 مليون طن .. وفي المقابل تم تصدير حوالي 1.6 مليون طن من الحبوب في ذلك العام معظمها من فوائض القمح .

أما في مجموعة الفواكه فقد استوردت المملكة في عام 1993م 793 الف طن معظمها من الحمضيات والتفاح والموز وغيرها مقابل تصدير 36.4 الف طن من الفواكه يأتي محصول التمور في مقدمتها .

وفي مجموعة الخضروات فقد تم استيراد مايقارب 622 الف طن مقابل تصدير 47 الف طن منها في ذلك العام .

ومن أبرز المجموعات الاخرى مجموعة الحيوانات الحية اذ تم استيراد 261 الف طن ومجموعة اللحوم اذ تم استيراد 222 الف طن والألبان ومشتقاتها اذ تم استيراد 84.5 الف طن وذلك في عام 1993م .

والجدير بالذكر ان المملكة في ظل تطبيق مبادىء منظمة التجارة الخارجية فانه يمكنها ان تزيد صادراتها من السلع التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها مثل التمور ولحوم الدواجن وبيض المائدة والخضروات المزروعة تحت البيوت المحمية لمقدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية .

5- معوقات التجارة الخارجية :

نظراً لتطبيق المملكة لمبدأ حرية التجارة فان هناك انسياب للتجارة الخارجية للسلع الزراعية سواء على المستوى الاقليمي او العالمي الا انه يواجه تلك التجارة بعض المعوقات وفي نظرنا انها تواجه تجارة أي بلد آخر نفس تلك المعوقات ومن أبرزها :

- عدم الإلتزام بتطبيق المواصفات القياسية : لقد وضعت المملكة مواصفات قياسية محددة لكافة السلع الواردة للمملكة وهذه المواصفات تقل في شروطها عن المواصفات القياسية العربية او العالمية .. الا ان بعض المصدرين الى المملكة لايلتزمون بتلك المواصفات مما يسبب رفض هذه الارساليات واعادتها الى مصدرها .

- عدم الألتزام بالشروط الصحية : إن نظام المحاجر في المملكة العربية السعودية يقضي برد أي ارسالية لاتلتزم بالشروط الصحية سواء السلع الحيوانية او النباتية

.. وتقوم المحاجر في منافذ المملكة بإجراء التحليلات المخبرية اللازمة لاي ارسالية وتقدير حالتها اما بالرفض او الايجاب والإلتزام في ذلك راجع الى المحافظة على سلامة المواطن اولاً وسلامة الثروة الحيوانية والنباتية المملكة في انتشار الامراض الوبائية .

6- المستوى الغذائي في المملكة :

تشير البيانات الخاصة بالمستوى الغذائي بالمملكة العربية السعودية ان هناك تطور ملحوظ في المستوى الغذائي للفرد فيما بين الفترتين من 74-1976م و90-1992م اذ ارتفع معدل استهلاك الفرد من المواد الغذائية من 351.5 كجم في السنة الى 682.8 كجم في السنة فيما بين الفترتين أي تضاعفت الكمية المستهلكة تقريباً .

وفي الفترة الاخيرة (1990-1992م) يحصل الفرد على معدل سنوي من المجموعات الغذائية كالتالي :

- الحبوب 210.0 كجم
- الحليب والألبان 39.4 كجم
- الفواكة 131.4 كجم
- الزيوت والدهون 15.4 كجم
- الخضروات 128.1 كجم
- البطاطا والدرنات 11.6 كجم
- الحوم والاسماك 50.8 كجم
- السكر ومستحضراته 34.0 كجم
- بيض المائدة 6.8 كجم
- البقوليات 5.5 كجم
- المنبهات 3.1 كجم
- المكسرات 2.6 كجم
- المشروبات 2.6 كجم
- التوابل 4.0 كجم

أدى ذلك الى إرتفاع معدل نصيب الفرد من الطاقة ليصل الى 3528 سعر حراري في اليوم وهذا يفوق المعدلات ويضاهي المعدل الذي يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة كما بلغ نصيب الفرد من البروتين 96.6 جرام في اليوم ومن الدهون 82.5 جرام فى اليوم .. ان حصول الفرد في المملكة على مستوى غذائي عالي بالكمية المطلوبة وبالنوعيات الجيدة سيؤدي بلاشك الى رفع مستوى اداء وكفاءته في العمل لانه هدف التنمية الزراعية والمحقق لها في نفس الوقت .

رابعاً : امكانية تحقيق الأمن الغذائي في ظل الموارد الطبيعية والتجارة الخارجية :

لقد استطاعت المملكة العربية السعودية وفي فترة وجيزة من عمر الزمن النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق الإكتفاء الذاتي من كثير من السلع الغذائية مثل القمح والتمور وبيض المائدة وبعض الخضروات والألبان الطازجة وتحقيق معدلات عالية من الإكتفاء الذاتي من كثير من السلع الاخرى على الرغم من محدودية بعض الموارد الطبيعية خاصة الموارد المائية .. لقد حاولت المملكة استغلال الموارد الطبيعية الإستغلال الامثل فالمملكة لديها موارد طبيعية كبيرة سبق اعطاء لمحة عنها الا ان العامل المحدد هو الموارد المائية فقط فأخذت على عاتقها العمل على تنمية هذا المورد والمحافظة عليه وترشيد استخدام المياه .. وبذا تكون المملكة قد حققت مستوى مرتفع من الأمن الغذئي رغم الصعوبات التي تواجهها في تحقيق ذلك .

خامساً : الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الخارجية :

إن تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية سيؤدي الى إرتفاع اسعار السلع الزراعية بصفة عامة في الاسواق العالمية نتيجة لرفع دعم صادرات السلع وسيؤدي ذلك الى زيادة اعباء الدول المستوردة للغذاء من ناحية ويشجع الدول التي لديها قدرة على الإنتاج الى زيادة الكميات المنتجة سعياً للحصول على العوائد المالية .. كما ان خفض الدعم على الإنتاج المحلي سيؤدي الى زيادة تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة حدة المنافسة بينها وبين المستورد من نفس السلعة في ظل تحرير التجارة وإزالة القيود غير الجمركية وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات .. يتطلب ذلك الى خفض تكاليف الإنتاج باجراء المزيد من دراسات تكاليف الإنتاج والتعرف على بنودها ومحاولة تخفيضها وكذلك محاولة التركيز على إنتاج السلع التي تتمتع البلد بميزة نسبية في انتاجها .

إن إتباع المملكة لمبدأ السوق الحر من خلال السماح بإستيراد السلع الغذائية دون وضع أي عراقيل على استيراد اي كمية منها سوف يحد من التأثيرات السلبية عند انضمامها لمنظمة التجارة الخارجية والتي يجري الآن المفاوضات للإنضمام لها .

إن خفض الدعم الذي يقدم للإنتاج الزراعي المحلي خلال الفترة المحددة لذلك من منظمة التجارة العالمية سيكون له تأثير محدد ويرجع السبب في ذلك الى تكوين البنية

الاساسية للمشاريع الزراعية والمزارع بصفة عامة من آبار ومعدات ومستودعات ومباني وغيرها أما مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومبيدات وتقاوي ووقود وزيوت فلا تتلقى دعم من الحكومة .

سادساً : مستقبل الأمن الغذائي في المملكة في اطار التنمية المستدامة :

إن مستقبل الأمن الغذائي للبلاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإستمرار التنمية الزراعية وللمحافظة على المنجزات التي حققتها المملكة في السنوات الماضية في مجال الأمن الغذائي فقد عملت وزارة الزراعة والمياه على إستحداث بعض البرامج الطموحة المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة ولعل من اهمها مايتعلق بتنمية الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها والمحافظة عليها ويمكن ايجازها في الآتي :

- إنشاء السدود على الاودية الرئيسية والفرعية بهدف تنمية المخزون المائي .
- تحلية المياه المالحة واستخدامها للشرب .
- تنقيقة مياه الصرف الصحي واعادة استخدامها في الاغراض الزراعية والصناعية .
- إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بعد خلطها مع المياه العذبة .
- تشجيع استخدام اجهزة الري الحديثة مثل اجهزة الري المحورية بالرش والتي توفر 35٪ من المياه اللازمة للري لنفس المساحة، وتوفر 11٪ من الارض والتي عادة تستخدم لقنوات الري والصرف ، تزيد من كفاءة توزيع المياه وتجانسها لتصل الى نسبة 95٪ ، تقلل من العمالة اللازمة لنفس وحدة المساحة، تزيد من غلة وحدة المساحة، وكذلك لاقت اسلوب الري بالتنقيط للأشجار الدائمة والزراعة تحت البيوت المحمية والتي تشجيع نجاحاً باهراً حيث تم إنشاء 430مشروعاً لانتاج الخضروات تحت البيوت المحمية وصل إنتاجها عام 1994 إلى174الف طن من الخضروات .
- إجراءالمزيد من الابحاث حول إستنباط المحاصيل ذات الاحتياجات المائية القليلة والتي تلائم أجواء المملكة .
- تشجيع القطاع الخاص لاجراء المزيد من التجارب باستخدام مياه البحر في زراعة نبات الهلوفايت كاعلاف للحيونات والحصول على الزيت النباتي مستخدماً في ذلك

اسلوب الرى بالرش المحوري وقد بلغت مساحة الحقل التجريبي حوالي 250 هكتار وجاري تقييم التجربة .

- الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في إستنباط المحاصيل ذات الإحتياجات المائية القليلة .

- التطبيق الصارم والمتابعة الدائمة لتنفيذ نظام المحافظة على المياه .

- الحد من التوسع في زراعة الحبوب بصفة عامة ومحصول القمح بصفة خاصة والذي ينتج بكميات كبيرة تفوق الإحتياجات منه والتي بلغت في عام 1992م 4.2 مليون طن بينما تبلغ الإحتياجات منه 1.3 مليون طن فقط .

كل ذلك سيعمل بلاشك على تنمية موارد المياه والمحافظة عليها وإستغلالها الإستغلال الامثل الامر الذي سيؤدي الى إستمرار التنمية الزراعية والحفاظ على المنجزات التي تم تحقيقها في مجال الامن الغذائي .

الامن الغذائى
فى الجمهورية العربية السورية

الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية

إعداد
د. محسن الأحمد
م . هيثم حيدر

1- هيكل وأداء الاقتصاد الوطني والقطاع الزراعي :

شهد الاقتصاد السوري نمواً كبيراً في السبعينات تبعه تباطؤ في النمو في اوائل الثمانينات فانخفض معدل النمو السنوي لاجمالي الناتج المحلي مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 1985 من 6.7٪ خلال الفترة (1975-1980) الى 2.9٪ في الفترة (1980-1985) ثم الى 2.1٪ في النصف الثاني من الثمانينات ، وإبتداء من عام 1990 استعاد الاقتصاد السوري قوته وكذلك القطاع الزراعي فبلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة (1990-1994) 7.3٪ لكافة القطاعات مجتمعة و11.3٪ للقطاع الزراعي و6.4٪ لباقي القطاعات .

ويشكل قطاع الزراعة والغابات والاسماك في سوريا ركناً اساسياً للإقتصاد الوطنى وهو احد الموارد الاساسية للدخل القومي ويقع على عاتقه تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة وتوفير مستلزمات الصناعات الغذائية التحويلية هذا بالاضافة الى مساهمته في دعم ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات حيث يساهم بمايزيد عن 15٪ من إجمالي الصادرات .

لذلك فقد اتجهت الاهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الى تعديل بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الإنتاج السلعي والتركيز على قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني وجعل التنمية الريفية هي الاطار الذي تنشط فيه التنمية الزراعية ، وبالرغم من الظروف البيئية الصعبة التي سادت المنطقة في السنوات الاخيرة فلايزال قطاع الزراعة يحتل المرتبة الثانية بين قطاعات الاقتصاد الوطني اذ بلغت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي لعام 1994 ، 21٪ مقابل 29.5٪ لقطاعات التعدين والصناعات التحويلية والبناء ويمثل البترول نسبة كبيرة من هذه القطاعات ، ويساهم قطاع التجارة بنسبة 19.6٪ وقطاعي النقل والمواصلات 11٪ وقطاعي الخدمات العامة والخاصة

٪17.6 .

اما فيما يتعلق بالتركيب النسبي للناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة فالجدول التالي يبين النسبة المئوية وقيمة الناتج العام لكل نشاط من انشطة القطاع الزراعي .

- الاستثمار هو العنصر الاساسي لتحقيق التنمية .
- تغطية العوائد من الامكانيات الانتاجية المتاحة .
- مقابلة الطلب على السلع الرئيسية من الانتاج المحلي وتصدير الفائض .
- التنسيق بين التخطيط في الزراعات وغيرها من القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى ، واهم مايشمله برنامج تطوير السياسات الزراعية في المجالات التالية :

2-1 التسعير :

عملت الدولة على تعديل سياستها السعرية بحيث تخدم الخطة الانتاجية وتم تحديد الاسعار للمحاصيل الرئيسية فقط مع اعطائها هامش ربح لزيادة قدرتها علي التنافس مع غيرها من المحاصيل وقد شملت المحاصيل الرئيسية القمح والشعير والعدس والحمص والذرة الصفراء والقطن والشوندر السكري والتبغ كما تم الغاء التوريد الاجباري للمحاصيل الرئيسية وتحرير تجارة محصولي العدس والحمص والغاء الدعم عن مسلتزمات الانتاج الزراعي .

2-2 التسويق الداخلي والخارجي :

بدأت الدولة بإتباع سياسة في هذا المجال تحقق تنشيط التعامل التجاري الداخلي والخارجي في السلع الزراعية ومن قبل كافة القطاعات وخاصة الخاص منها .

وكذلك حماية المنتجين والمستهلكين وتوفير الاحتياجات التي تحقق اهداف التصدير كما تم تطوير الخدمات التسويقية من خلال انشاء اسواق جملة جديدة وتنشيط التبادل التجاري بين الدول العربية والاجنبية .

وسنأتي لاحقاً على شرح اهم الإصلاحات في مجال سياسة التسويق والتجارة الخارجية.

3- الإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي :

في إطار الجهود المبذولة للوصول الى استراتيجية متكاملة للتنمية تم تنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية في سورية وقد تميزت هذه الإصلاحات بالتطبيق التدريجي لتخفيف الآثار الاجتماعية الجانبية لتلك الإصلاحات وأهم هذه الإصلاحات :

3-1 سياسة اصلاح سعر الصرف :

فبعد ان كان هناك عدة اسعار للصرف خلال الفترة (1982-1990) بدأ الاتجاه حالياً نحو توحيد سعر الصرف وابتداء من عام 1991 اصبح هناك سعرين للصرف هما السعر الرسمي وسعر الدول المجاورة .

3-2 سعر الفائدة وسياسات الإصلاح المصرفية :

صدر قانون رقم 17 لعام 1988 والذي اعطى للجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء الحق في اقرار اسعار الفائدة لجميع العمليات بمايزيد عن الحد الاقصى المسموح به وفقاً للقانون المدنى رقم 84 لسنة 1949 وهو 9٪ وبذلك ارتفعت الفائدة على مختلف الودائع ذات الوقت تم زيادة السقوف للقروض الممنوحة من قبل كافة البنوك على اختلاف مجالات تمويلها .

3-3 الإصلاحات في السياسة الاستثمارية :

وتتمثل هذه الإصلاحات في اشراك القطاعين الخاص والمشترك وتفعيل دورهما في التنمية الاقتصادية . حيث كان دور القطاع الخاص محدوداً حتي السنوات القليلة وبعد اصدار القانون رقم 10 لعام 1991 لتشجيع الاستثمار الذي اعطى حوافز عديدة للإستثمار وزاد من نشاط القطاع الخاص فبلغ عدد المشاريع التي تم التصريح لها بتصنيع المنتجات الغذائية والمشروبات حتى عام 1994 حوالي 1001 شركة بدأ منها بالإنتاج 554 اما فيما يتعلق بالقطاع المشترك فقد اعطى المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986 مزايا للمشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص وحتى عام 1994 تم انشاء سبعة مشروعات مشتركة في القطاع الزراعي تهتم بإنتاج المحاصيل الحقلية والمنتجات الحيوانية وتساهم وزارة الزراعة بحوالي 25٪ من رأس مال هذه المشاريع .

4-3 الإصلاحات في السياسات السعرية :

لقد تغيرت وظيفة الاسعار بعد الغاء التوريد الاجباري لتصبح للمحاصيل حافزاً للإلتزام بتنفيذ الخطة الانتاجية وتسليم كامل الانتاج او جزء منه للقطاع العام والاخذ بعين الاعتبار الدقة في تحديد اسعار شراء المحاصيل الرئيسية بحيث يعطي هامش ربح يتناسب مع التكلفة والاسعار العالمية كما تم الغاء الدعم عن اسعار مستلزمات الانتاج تدريجياً حيث اصبح الوقود هو السلعة الوحيدة المدعومة جزئياً ضمن مستلزمات الإنتاج الزراعي .

5-3 سياسات التجارة الخارجية :

تم تعديل سياسات التجارة الخارجية تدريجياً لتسمح بدور اكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد وبالإستفادة من النقد الاجنبي المتوفر لدى السوريين في الخارج في عملية الاستيراد كما سمح للقطاع الخاص بالاحتفاظ بجزء او بكامل حصيلة صادراته وإستخدامها في استيراد مستلزمات الانتاج .

وتضمنت التعديلات ايضاً تشكيل لجنة في عام 1986 لترشيد الاستيراد والتصدير برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية عدد من الوزراء لتقوم بمهمة ادارة هذا النشاط وتحديد السلع التي يتم تصديرها واستيرادها بواسطة كل وزارة لمساعدتها على تحقيق اهدافها وقد اقرت اللجنة عدد من المباديء اهمها تغيير مفهوم المتاح للتصدير من فائض عن حاجات الإستهلاك الى مفهوم الممكن تصديره اي ان كل مايمكن تصديره يجب ان تزال العقبات والموانع التي تحول دون تصديره وكذلك ترسيخ التعاون في عمليات التصدير بين القطاعين العام والخاص .

واذا اردنا ان نقوم اثر سياسات واجراءات التصحيح الاقتصادي التي بدأت منذ عام 1985 ومازالت مستمرة حتى الآن فانه لابد لنا من دراسة آثار هذه السياسات والاجراءات على مجرى المتغيرات الاقتصادية الاساسية من جهة وآفاق التطور المستقبلي التي خلقتها من جهة اخرى .

وقد احدثت معدلات النمو التي تحققت نتيجة لذلك تصحيحاً في البنية الهيكلية للناتج المحلي بإتجاه اعطاء القطاع الزراعي دوراً اكبر في تكوين الناتج المحلي اذ ازدادت

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي وكذلك حصة الفرد من الناتج المحلي رغم ارتفاع معدل نمو السكان في سوريا والذي يقدر بنحو 3.6٪ .

مما تقدم يتبين ان اجراءات التصحيح الاقتصادي المتخذة قد استطاعت في مدة وجيزة ان تحقق الكثير من الآمال المعقودة عليها وان تستقطب الجهود الانتاجية نحو المساهمة والمشاركة في عملية التنمية والبناء ولقد كانت استجابة المواطنين للإجراءات والقوانين والتشريعات الاقتصادية سريعة وايجابية .

4- تطور المساحة والإنتاج والمردود للمحاصيل الزراعية :

زادت مساحة وانتاج ومردودية المحاصيل الزراعية بشكل عام خلال الفترة (1970–1994) وخاصة محصول القمح حيث تضاعف انتاج الاقماح بحدود (6) اضعاف نتيجة الاعتماد بشكل اكثر على زراعته في المساحات المروية ومنطقة الاستقرار الاولى البعلية اضافة الى تحسين الخدمات المقدمة له وتأمين مستلزمات زراعته واعتماد العديد من الاصناف المحسنة التي تتناسب ومناطق زراعته حيث زادت المساحة المزروعة بالاقماح المروية (913) كغ للهكتار الى (3610) كغ للهكتار خلال نفس الفترة علماً انه لاتقدم للأقماح المروية الاحتياجات اللازمة من المياه حيث يؤمن لها الري التكميلي فقط في العديد من المواقع .

وبالنسبة للأقماح البعلية تتأثر المساحة المزروعة بها بالتذبذب السنوي في ضوء الهطولات المطرية وبشكل عام انخفضت المساحات المزروعة بها نظراً لتحويل قسم من المساحات البعلية الى مروية ، وتطور المردود للأقماح البعلية من 438 كغ للهكتار في عام 1970 الى نحو 1570 كغ للهكتار في عام 1994 .

وعلى الصعيد الاجمالي فقد زادت المساحات المزروعة بالاقماح من 1340 الف هكتار في عام 1970 الى 1553 الف هكتار في عام 1994 وزاد الانتاج من 625 الف طن الى 3703 الف طن خلال نفس الفترة .

الشعير :

يعتبر محصول الشعير ، المحصول الرئيسي في المساحات البعلية والوحيد تقريباً في منطقتي الاستقرار الرابعة والخامسة وتطورت المساحات المزروعة به من 1126 الف

هكتار في عام 1970 الى 1894 الف هكتار في عام 1994 علماً أن المساحات التي زرعت خلال الاعوام (1991-1992-1993) فاقت ذلك نظراً للسماح بزراعة كافة مناطق الاستقرار ، اما الانتاج فقد تميز بالتذبذب نظراً لتبادين المواسم المطرية وبالمقارنة بين عامي 1970 و 1994 يتبين وجود تطور كبير في الانتاج حيث بلغ في عام 1970 سنة جافة بحدود 235 الف طن وزاد الى 1480 الف طن في عام 1994 .

العدس :

يعتبر محصول العدس من المحاصيل البقولية الرئيسية في الدورة الزراعية وتتذبذب المساحة المزروعة به في ضوء الهطولات المطرية حيث ان معظم زراعته بعلية كما ان الاصناف المزروعة حالياً من الاصناف التي لاتصلح للحصاد الآلي وعليه فان المساحة لم تتطور خلال السنوات السابقة كما ان مراديده لم تتحسن بشكل مقبول خلال الفترة المدروسة ، وبلغت المساحات المزروعة به 139 الف هكتار في عام 1970 و118 الف هكتار في عام 1994 في حين بلغ الانتاج 57 الف طن في عام 1970 ووصل الى 116 الف طن في عام 1994 ، كما ان المردود تباين على مستوى السنوات وتراوح بين 412 و938 كغ للهكتار .

الشوندر السكري :

يزرع الشوندر السكري في القطر بعروات ثلاث لتأمين احتياجات المعامل خلال فترة تشغيلها وتطورت زراعة المحصول من 9 الف هكتار في عام 1970 الى اكثر من 33 الف هكتار في عام 1994 كما تطور الإنتاج من 227 الف طن الى 1450 الف طن خلال نفس الفترة وشهد مردوده تطوراً واضحاً حيث كان بحدود 25 طن للهكتار في عام 1970 ، ووصل الى نحو 43 طن للهكتار في عام 1994 ومن غير المتوقع زيادة الانتاج خلال السنوات الخمس القادمة لمحدودية طاقة المعامل والبالغة بحدود 1300 الف طن .

القطن :

تطور محصول القطن بشكل واضح خلال الفترة المدروسة وخاصة من ناحية الانتاج والمردود ويحتل محصوله مركز الصدارة الاستراتيجية التصديرية حيث يتم تصدير نحو ثلثي الكمية المحلوجة وزرعت بالمحصول في عام 1970 مساحة 249 الف هكتار ،

اعطت انتاج بحدود 384 الف طن وبإنتاجية ضعيفة نسبياً بلغت 1539 كغ للهكتار ، وفي عام وصلت الى 212 الف هكتار في عام 1992 ، ثم انخفضت الى 189 الف هكتار في عام 1994 .

وبالنسبة للمردود فقد تطور بشكل واضح خلال الفترة المذكورة وارتفع بشكل تدريجي الى ان وصل الى اكثر من 3000 كغ هكتار خلال السنوات الاخيرة .

البطاطا :

يعتبر محصول البطاطا من السلع الغذائية الرئيسية في سوريا اضافة الى كونها محصولاً تصديرياً ، وتطورت المساحات المزروعة به من 5.8 الف هكتار في عام 1970 الى نحو 22 الف هكتار في عام 1994 كما تطور المردود من حوالي 11 طن بالهكتار الى نحو 17 طن بالهكتار وانعكست زيادة المساحات والمراديد على الانتاج الذي تطور من 65 الف طن في عام 1970 الى 360 الف طن في عام 1994 ووصل في عام 1991 الى 450 الف طن .

الزيتون :

زادت مساحة وإنتاج الزيتون بشكل كبير خلال الفترة المدروسة وخاصة في مناطق التوسع المستصلحة في المواقع الجبلية والهضبية وامكانية تأقلم شجرة الزيتون مع معظم انواع الاتربة وزادت المساحة المزروعة بالزيتون من 124 الف هكتار في عام 1970 الى نحو 402 الف هكتار في عام 1994 ، كما تطور الانتاج خلال نفس الفترة من 85 الف طن الى نحو 518 الف طن .

التفاح :

يزرع التفاح في المناطق الجبلية بشكل عام وفي بعض مناطق دمشق وتطورت المساحات المزروعة بالتفاح في المناطق المروية والبعلية وبنسبة نحو 40٪ في الاراضي المروية و60٪ في المناطق البعلية وتطورت المساحات الاجمالية به من 708 الف هكتار في عام 1970 الى نحو 41 الف هكتار في عام 1994 وتطور الانتاج خلال نفس الفترة 17.5 الف طن الى 224 الف طن .

الحمضيات :

تزرع الحمضيات في المناطق الساحلية والدافئة وزاد الاهتمام بالحمضيات بشكل كبير خلال السنوات الاخيرة نظراً لزيادة الطلب عليها وتوفر المياه اللازمة لسقايتها وتطورت المساحات المزروعة بها من 2.4 الف هكتار في عام 1970 الى نحو 25 الف هكتار في عام 1994 كما تطور انتاجها خلال نفس الفترة من 8 الف طن الى نحو 619 الف طن .

الإنتاج الحيواني :

تعتبر الأبقار والأغنام المصدر الرئيسي في تأمين احتياجات السكان من البروتينات الحيوانية وتطورت اعدادها وانتاجها وانتاجيتها على مدى السنوات المذكورة على النحو التالي :

الأبقار :

زادت اعداد الابقار خلال الفترة (1970-1994) من 528 الف بقرة عام 1970 الى 721 الف بقرة في عام 1994 كما انه طرأ علي القطيع تبدلات كبيرة من حيث اعتماد الابقار عالية الانتاج وتحسين الابقار المحلية وزيادة انتاجيتها وتطور انتاج الحليب من 198 الف طن في عام 1970 الى 764 الف طن في عام 1994 كما تطور انتاج اللحم من اقل من 14 الف طن الى 31 الف طن خلال نفس الفترة .

الأغنام :

تطورت اعداد الاغنام من 6 مليون رأس في عام 1970 الى 11.2 الف رأس في عام 1994 وتطور انتاج حليب الاغنام من 196 الف طن في عام 1970 الى 395 الف طن في عام 1994 كما تطور انتاج اللحم من اقل من 44 الف طن في عام 1970 الى نحو 120 الف طن في عام 1994 .

الماعز :

زادت اعداد الماعز من 774 الف رأس في عام 1970 الى 1035 الف رأس في عام 1994 وتطور انتاجها من 54 الف طن في عام 1970 الى 66 الف طن في عام 1994

كما زاد انتاج لحم الماعز من 4.6 الف طن الى 5.3 الف طن خلال نفس الفترة .

وبالنسبة لإجمالي انتاج اللحوم الحمراء (ابقار - اغنام - ماعز) فقد تطور من نحو 60 الف طن في عام 1970 الى نحو 156 الف طن في عام 1994 .

كما تطور انتاج الحليب من 450 الف طن الى 1225 الف طن خلال نفس الفترة .

الدواجن :

تطورت تربية الدواجن لتلبية الإحتياجات المتزايدة للسكان من جهة ودورة تربيتها القصيرة وزادت كمية لحوم الدواجن من اقل من 13 الف طن في عام 1970 الى نحو 75 الف طن في عام 1994 كما تطورت كميات البيض من 274 مليون بيضة الى 2050 مليون بيضة خلال نفس الفترة .

الأسماك :

زادت كميات الاسماك المنتجة ولكنها مازالت دون تلبية الإحتياجات المحلية حيث ان معدل استهلاك الفرد في سوريا من ادنى معدلات الاستهلاك في العالم حيث لايتجاوز متوسط استهلاك الفرد في السنة 600-700غ فقط علماً أن الانتاج تطور من 1.3 الف طن في عام 1970 الى نحو 10 الف طن في عام 1994 .

5- حالة الإكتفاء الذاتي :

إن المقصود بالإكتفاء الذاتي هو عبارة عن ناتج الإنتاج مقارناً بالمتاح ولاتمثل هذه الكميات الإحتياج الفعلي بل انها محسوبة حسب المواد المتوفرة دون الاخذ بعين الاعتبار الحاجة الفعلية لمتطلبات السكان حيث يتم استهلاك الكميات المتاحة مع عدم لحظ رصيد اول وآخر المدة . وبشكل عام فقد كان نسبة الاكتفاء متدنية خلال السنوات السابقة بالنسبة للقمح واخذت هذه النسبة بالإرتفاع الى ان وصلت الى 98٪ في عام 1993 والى نحو 100٪ في عام 1994 مع توفر فائض .

كما شهدت السنوات الاخيرة نسبة تفوق 100٪ بالنسبة للبقوليات الحبية والخضار والفواكه في حين كانت هذه النسبة متدنية للكسر والزيوت النباتية .

وان نسبة الاكتفاء من المنتجات الحيوانية وصلت في السنوات الاخيرة الى نحو

100٪ ولكن هذه الكميات لاتؤدي الى تأمين الحاجة الفعلية لمتطلبات السكان حيث ان معدلات استهلاك البروتينات الحيوانية هي اقل من المتوسطات العالمية ويمكن استهلاك كميات اكبر من اللحوم والالبان في حال توفرها . والجدول رقم (1) يبين نسبة الاكتفاء الذاتي لاهم المحاصيل والمنتجات الحيوانية (1991-1994) .

6- التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية :

لقد انطلقت السياسة الاستراتيجية من ضرورة تشغيل الطاقات الانتاجية القائمة والإستمرار في بناء الطاقات الانتاجية الجديدة وتأمين الحاجات الاساسية للمواطنين ، الا ان هذه الاهداف على بساطتها ليست سهلة التطبيق نظراً لتشابك العملية الانتاجية وترابط عملياتها وعدم الاحاطة بشكل دقيق بالامكانات البديلة وقدرات التمويل المتاحة محلياً وامكانات تطويرها لدى القطاع الخاص بالاعتماد على مدخراته والرغبة في استغلال طاقاته وزج هذه الامكانيات في عمليات التصدير . ومن اجل توفير مصادر تمويل الاستيراد فقد سمح للقطاع الخاص ان يستورد المستلزمات الضرورية لتشغيل معامله مع قطعها التبديلية وان يتحمل بنفسه اعباء تمويل استيرادها وان يسير هذا الامر على التوازي مع القطاع العام الذي يسمح له بان يستورد مستلزماته لتشغيل معامله بالاعتماد على قدراته في تصدير منتجاته .

ومن خلال هذا التدبير بدء البحث جدياً عن البدائل المحلية وقد تم السماح للقطاع العام بأن يشترى البدائل المحلية بأسعارها السائدة في الاسواق كما اكدت السياسة الاستيرادية ضرورة اعادة النظر بالتعرفة الجمركية لجعلها متلائمة مع حماية الانتاج الوطني مبسطة متطورة في خصائصها من الرسوم الجمركية مع تطور الاسعار والقيم . وقد تم بالفعل النظر بهذه التعرفة بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية الحكومية .

كما تم التأكيد على ان الهدف الاساسي من سياسة التجارة الخارجية يجب ان ينطلق من تشجيع تصدير السلع والخدمات لتأمين مورد كاف يلبي احتياجات تمويل الاستيراد والوفاء بالإلتزامات الخارجية ولقد تم وضع التنظيم القادر على تحقيق هذه المهمة ومن خلال هذا التنظيم تم اتخاذ العديد من الاجراءات الكفيلة بالسير نحو تحقيق هذا الهدف .

وبشكل عام يمكن تلخيص النتائج التي أسفرت عن تشجيع التصدير كالتالي :

1- لقد تنامي دور القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية بشكل واضح خلال السنوات الاخيرة كقطاع رديف للقطاع الخاص وبالتالي زادت نسبة مساهمته في مجال الاستيراد من 15.7٪ في عام 1985 الى 62٪ في عام 1994 وزادت نسبة مساهمته في التصدير من نسبة 7.6٪ عام 1985 الى 34.3٪ عام 1994.

2- زيادة قيمة المستوردات والصادرات بشكل عام فقد زادت قيمة المستوردات من 27195 مليون ل.س في عام 1987 الى 31082 مليون ل. س في عام 1991 الى 61374 مليون ل. س في عام 1994 وزادت قيمة الصادرات من 15192 مليون ل. س في عام 1987 الى 38554 مليون ل. س في عام 1991 . اما في عام 1994 فقد بلغت 39818 مليون ليرة سورية .

3- اسهم منهج الاستيراد بتوفير السلع الاستهلاكية الحيوية حيث سمح للقطاع الخاص بالدخول في عملية تأمين المواد الغذائية الزيتية التي كانت محصورة بالدولة مثل السكر والرز والشاي والزيوت النباتية ، كما سمح للقطاع الخاص بإستيراد المواد العلفية غير المتوفرة محلياً لتغطية احتياجات الثروة الحيوانية .

4- أسهم منهج الاستيراد بتوفير المواد الاولية وقطع التبديل اللازمة لعمل الحرفيين واصحاب المهن والمعامل والمصانع .

5- دعم منهج الاستيراد قطاع الزراعة بتوفير مستلزماته المادية على إختلاف انواعها بمافي ذلك الاطارات الآليات والاسمدة ومستلزماته حفر الآبار وشبكات الري والصرف .

6- اعادة سير الحياة الاقتصادية الى مجراها ووفر عاملاً اضافياً من عوامل الامن والاستقرار اللذين تتمتع بهما وهو استقرار الاسواق وتوفر السلع فيها والطمأنينة لدى المواطن بقدرته على تأمين احتياجاته .

7- معوقات التنمية الزراعية :

هناك العديد من العوامل التي تعترض مسيرة التنمية الزراعية منها المعوقات الخارجية والاقتصادية العامة ومنها مايتعلق بالموارد البشرية والطبيعية وترتبط هذه

العوامل ببعضها ارتباطاً وثيقاً وخاصة بالنسبة لتأثيرها على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وسنأتي هنا علي ذكر المعوقات الخارجية والاقتصادية العامة .

7-1 المعوقات الخارجية :

يبدو ان اهم العوامل الخارجية المؤثرة علي التنمية الزراعية هي مدي توافر الموارد الخارجية للتنمية العامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة . ويتوقف توافر هذه الموارد على الوضع السياسي الدولي ومدى التقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط . وبالنظر الى اعتماد سورية في الماضي على هذه المصادر وعلى القروض والمنح الخارجية . فانه يصعب التنبؤ بكيفية استمرار تدفق هذه الموارد . وهذا يعني ان التنمية الزراعية لن يمكنها الاعتماد كثيراً علي تلك الموارد كما كان الوضع سابقاً .

ويعتبر التطور الذي حدث في الاسواق الخارجية للمنتجات التي تتعامل معها سورية عاملاً ثانياً من بين العوامل الخارجية . فبالرغم من اتباعها لسياسة الاكتفاء الذاتي فان سورية اضطرت للإعتماد المتزايد علي الاسواق العالمية لتكملة احتياجاتها من المواد الغذائية الاساسية . ولتصدير فائض انتاجها الزراعي .

ويعتبر توزيع مياه نهر الفرات احد العوامل الخارجية المحددة للنحو الزراعي في سورية ولاشك ان هذا موضوع سياسي في غاية الاهمية الا ان له تأثير كبير على مستقبل التنمية الزراعية في سورية . وهذا يعني ان اية سياسة للتنمية تعتمد كثيراً على ازدياد توافر المياه من حوض الفرات تعرض التنمية الزراعية لمخاطر كثيرة في ظل عدم توقيع اتفاقية نهائية بهذا الخصوص .

7-2 المعوقات الاقتصادية العامة :

هناك عدد من المعوقات الاقتصادية العامة والتى لايمكن اهمالها عند اعداد استراتيجية التنمية الزراعية . ويتعلق اول هذه المعوقات بسوق العمل في سورية . فالزراعة كانت ولاتزال تتنافس مع الكثير من الانشطة الاقتصادية الريفية وغير الزراعية في الحصول على حاجتها من العمالة كما تتنافس ايضاً مع الانشطة الاقتصادية خارج سورية من الدول المجاورة والدول البترولية .

كذلك كانت الحكومة تؤثر تأثيراً مباشراً على ربحية الزراعة عن طريق سياسات

التسعير للمنتجات والمستلزمات الزراعية . وتوفير تلك المستلزمات للمزارعين وقد كلفت تلك السياسة الدولة تكلفة عالية كان لها بدون شك تأثيرها على التضخم ولاشك ان التضخم ادى الى ارتفاع الاسعار والاجور وبالتالي الى زيادة تكلفة الانتاج الزراعي واستمرار الحاجة الي مزيد من الدعم السعري . وهذا له تأثيره الخطير على العجز في الموازنة العامة للدولة . الامر الذي اخذ بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية التنمية الزراعية .

كذلك فان التخطيط العام ومايتبعه من تخطيط زراعي امر من الامور التي يجب معالجتها عند وضع استراتيجية التنمية الزراعية فالتخطيط الزراعي كان يتم بتفاصيل دقيقة محدداً اهدافاً انتاجية على مستوى القرية ومتدخلاً في التمويل وغير ذلك . ولاشك انه في ظل سياسة اكثر تحرراً واعتماداً على القطاع الخاص فان نظام التخطيط المركزي في مجموعة يصبح في حاجة الى مراجعة .

كذلك فان نظم التجارة الخارجية في حاجة الى اعادة النظر فبالرغم من اهمية الإجراءات والتعديلات التي تمت على هذا النظام في السنوات الاخيرة لازال هناك الكثير من القيود ويتضمن ذلك سياسة التحكم في اسعار واسواق الصرف الخارجي كما يتضمن انظمة ولوائح التجارة الخارجية فمازالت التجارة الخارجية بارغم من انها تحررت نسبياً اكثر من بعض القطاعات الاخرى بحاجة الى اصلاح .

ولاشك أن عدم توافر القدر المناسب من الاستثمار العام ومايوجه نحو القطاع الزراعي يعتبر ايضاً من بين القيود العامة ومن الواضح انه مع زيادة الناتج المحلي تزداد المدخرات المحلية والموارد التي يمكن ان توجه للتنمية الزراعية بشكل عام وعلى ذلك فاذا ماكانت هناك نسبة ثابته من ذلك الاستثمار موجهة نحو الزراعة فان معنى ذلك استمرار انخفاض الاستثمار العام الزراعي ، ولذلك فان انخفاض القيمة الحقيقية للإستثمار العام بمرور الزمن سيظل احد المشاكل التي يجب وضعها في الاعتبار عند اعداد استراتيجية التنمية الزراعية .

8- آفاق التنمية الزراعية :

بالرغم من المعوقات المذكورة اعلاه للتنمية الزراعية فان هناك مجالات كثيرة للتنمية لم يتم استغلالها بعد ويجب وضعها في الاعتبار عند اعداد الاستراتيجية الزراعية واهم هذه

المجالات هي :

- الإمكانيات المتاحة لدى القطاع العام ي مختلف مجالات الإدارة الزراعية والبحوث والري والتسويق والتخطيط .

- الاعداد الكبيرة التي تدخل قوي العمل .

- الإستخدام الامثل من الموارد المائية في الري التكميلي بهدف كثافة الاستغلال الزراعي خاصة في المناطق البعلية .

- الامكنيات الكبيرة المتاحة والمترتبة علي رفع مستوي كفاءة استخدام المياه في الاراضي المروية وخاصة تلك المعتمدة على المياه الجوفية .

- الظروف المناخية الملائمة لزيادة مساحة المحاصيل عالية القيمة مثل الخضر والفاكهة .

- امكانيات زيادة انتاجية المحاصيل في الاراضي البعلية .

- القرب من اسواق التصدير في الدول العربية وبلدان الشرق الاوسط .

- القدرات الكامنة في المزارعين السوريين والمتمثلة في القدرة على التأقلم السريع للظروف المتغيرة .

- امكانية زيادة التكثييف الزراعي عن طريق التكامل بين الانتاج النباتي والحيواني وزيادة نسبة الدخل المزرعي من الانتاج الحيواني .

9- الموارد المائية وإستخداماتها :

9-1 الموارد المائية :

تحظى الموارد المائية بأهمية خاصة في سورية فبالإضافة الى محدوديتها فان جزءاً منها يشكل موارد غير متجددة وبالتالي يمكن استنفاذها يضاف الى ذلك ان الانهار التي تمر بسورية تشترك فيها اكثر من دولة الامر الذي يتطلب عقد اتفاقيات مع هذه الدول لتنظيم استخدام المياه بما يحقق الفائدة المرجوة لها يضاف الى ذلك ان هناك تنافساً علي استخدام المياه بين القطاعات المختلفة في سورية وعلى ذلك فمن المهم بلوغ اقصى كفاءة في استخدام المياه .

ويبلغ متوسط المياه المتاح في سنة متوسطة الهطول مع اعتبار موارد المياه من نهر الفرات عند الحدود السورية التركية المشتركة حوالي 48982 مليون متر مكعب وتساهم فيها بنسبة 57.1٪ والمياه بإعتبار ان المياه الجوفية والسطحية تكونت اصلاً من مياه الامطار وتفادياً للتكرار فان المياه المتاحة للإستخدام سنوياً تصل الى 36490 مليون متر مكعب منها 83.5٪ مياه سطحية متمضنة مياه الفرات و6.4٪ مياه جوفية و10.1٪ مياه ينابيع واذا ما استبعدت مياه الفرات تقل كمية المياه المتاحة سنوياً الى حوالي 10490 مليون متر مكعب منها 43٪ مياه سطحية و22٪ مياه جوفية و35٪ مياه ينابيع

وتتوزع المياه جغرافياً في سورية بين ثمانية احواض رئيسية :

3-9 استخدامات المياه :

تقدر المياه المستخدمة في الزراعة بحوالي 85-90٪ من المياه المستهلكة في سورية وبالرغم من سيادة الزراعة المطرية فقد حدث توسع سريع في مشاريع الري بحيث زادت المساحة المروية الى مايقارب الضعف فيما بين 1976 و1993 (من 534 1.01 مليون هكتار) وبذلك ارتفعت نسبة الاراضي المروية الى إجمالي مساحة الاراضي المزروعة خلال هذه الفترة من 14٪ الى مايقارب 21٪ ويمكن تمييز ثلاثة فترات مختلفة :

أ- العشر سنوات 1976-1985 والتي زادت خلالها الاراضي المروية بحوالي 59473 هكتاراً وذلك بمتوسط زيادة سنوية قدرها 5947 هكتار منها 823 هكتاراً تستخدم المياه السطحية و5114 هكتاراً تستخدم المياه الجوفية وخلال هذه الفترة زادت نسبة الاراضي المروية من المياه الجوفية من 42.33٪ الى 46.7٪ من اجمالي المساحة المروية اي بمعدل سنوي قدره 44٪ .

ب- فترة السنوات الاربع 1985-1989 والتي زادت خلالها الاراضي المروية بحوالي 76020 هكتاراً بمتوسط سنوي بلغ 19005 هكتارات منها 9881 هكتاراً تستخدم مياه سطحية و9124 هكتاراً تستخدم مياه جوفية وبذلك زادت مساحة الاراضي المروية بالمياه الجوفية من 46.7٪ الى 46.85٪ من اجمالي الاراضي المروية اي بمعدل سنوي قدرة 0.4٪ .

ج- فترة السنوات الاربع 1989 و1993 والتي زادت خلالها رقعة الاراضي المزروعة بحوالي 343129 هكتاراً بمتوسط يبلغ 85785 هكتاراً منها 11752 هكتاراً تستخدم المياه السطحية و74023 هكتاراً تستخدم المياه الجوفية وبذلك ازدادت مساحة الاراضي المروية بالمياه الجوفية من 46.85٪ الى 60.2٪ من اجمالي المساحة المروية . أي بمعدل سنوي 3.39٪ ويمكن تفسير هذا المعدل المتسارع في زيادة الرقعة المروية الى ارتفاع ربحية الاستثمار في الري نتيجة مايلي :

- الاسعار العالمية التي تدفعها الدولة خلال السنوات الاربع الاخيرة للسلع الغذائية وخاصة القمح

- زيادة القروض الميسرة التي يعطيها المصرف الزراعي التعاوني لحفر الآبار وذلك تمشياً مع سياسة الدولة في زيادة رقعة الاراضي المروية .

أما المعوقات المتعلقة بالموارد المائية فقد اخذت تتزايد وخاصة في السنوات الاخيرة لضعف الهطولات المطرية من جهة وعدم توزعها من جهة اخرى مما أثر على المخازين بشكل عام (تصاريف الانهار - مخازين السدود - ومنسوب الابار بشكل عام - وجفاف الابار السطحية في اشهر التحاريق) وهذا يدفعنا الى ضرورة اتباع وتنفيذ سياسات لترشيد استخدامات المياه والحد من استنزافها وإستغلالها بالشكل الامثل ويمكن ان نلخص هذه السياسات بما يلي :

أ- إعداد خطة قومية للموارد المائية يمكن استخدامها للتخطيط لاستعمال جميع الموارد المائية .

ب- اجراء دراسات تفصيلية لمساقط المياه لتحديد مناطق اقامة مشروعات حصاد وتوزيع الموارد المائية .

ج- اجراء دراسات هيدروجيولوجية لاستكمال الدراسات المتاحة عن الطبقات العميقة الحاملة للمياه .

د- انشاء محطات حديثة لتسجيل التغيرات في المياه السطحية والجارية والجوفية وذلك بهدف انشاء قاعدة معلومات حديثة للموارد المائية واعداد برامج مستقبلية لاستخداماتها .

هـ- تطوير بحوث استخدامات المياه بهدف الوصول الى اقصى كفاءة ممكنة لنقل واستخدام المياه .

و- تطوير بحوث اساليب الري للوصول الي افضل سبل الري في الاستخدامات المختلفة للمياه من مصادرها المختلفة .

ز- دراسة الطرق البديلة لتسعير المياه في مشروعات الري العامة بهدف الوصول الى سياسة رشيدة لتسعير المياه .

ح- اعداد خطة متكاملة لاصلاح وتحديث مشروعات الري القديمة لزيادة كفاءة استخدام المياه .

ط- اجراء دراسات تفصيلية لمنطقة الاستقرار الخامسة للتعرف على المناطق الصالحة من الوجهة الهيدرولوجية والطبغرافية لانشاء مشروعات حصاد وتوزيع المياه وتنمية المراعي وتربية الاغنام وللتقليل من تعرية التربة ولتحسين كفاءة استخدام المياه الجوفية .

(جدول رقم 1) الميزان السلعي للأعوام 1991-1992-1993-1994 الوحدة : طن

السنة / البيان	1991			1992			1993			1994		
	إنتاج	متاح	نسبة الاكتفاء%	إنتاج	متاح	نسبة الاكتفاء%	إنتاج	متاح	نسبة الاكتفاء%	إنتاج	متاح	نسبة الاكتفاء%
القمح	2140	3247	66	3045	3100	98	3626	3699	98	3703	3692	100
أرز	—	109	—	—	125	—	—	143	—	—	116	—
شعير	1000	1208	83	1091	1173	93	1553	1397	111	1482	1103	134
عدس	50	20	250	75	56	133	95	95	100	116	49	236
حمص	28	25	112	74	74	100	55	9	611	25	17	147
سكر	54	462	11	91	398	23	111	457	24	104	533	19
ذرة صفراء	225	487	46	215	319	67	200	547	37	203	603	34
بطاطا	452	458	99	412	285	144	361	294	122	362	315	114
بندورة	428	398	107	481	456	105	397	333	119	426	333	128
زيتون	226	224	100	519	519	100	325	325	100	518	518	100
تفاح	215	211	101	270	266	101	235	230	102	224	221	101
حمضيات	436	430	101	319	317	99	455	454	100	619	622	100
لحوم حمراء	162	163	99	147	148	99	127	127	100	161	161	100
لحوم دواجن	61	60	101	83	83	100	77	75	103	75	75	100
ألبان	1370	1370	100	1351	1351	100	1244	1310	95	1226	1226	100
البيض (مليون)	1611	1538	104	1981	1965	100	2025	1930	105	2049	1976	103
الأسماك	8	8	100	9	9	100	9	9	100	10	10	100

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات 1963، 1970 - 1994

(باسعار 1985 الثابتة، بملايين الليرات السورية)

السنوات / القطاعات	1963	1970	1975	1980	1984	1985	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الزراعة	8133	6670	11741	18071	16461	17463	15999	21131	14800	17891	19099	22661	23562	25988
الصناعة والتعدين	2796	5125	9451	9667	9608	12521	13961	18793	22872	26434	27559	29558	32011	32516
البناء والتشييد	794	972	1863	4209	5121	5693	2989	2676	2207	2257	2485	2556	2878	2380
تجارة الجملة والمفرق	5545	6365	11765	16359	17571	18509	21946	23163	17139	16032	17531	21421	21986	23801
النقل والمواصلات والتخزين	2193	2959	4856	5948	7704	8196	8860	9107	9197	9436	9694	10005	11391	13284
المال والتأمين والعقارات	1442	2054	3316	4804	4383	4180	3936	4028	3614	3974	4190	4797	5530	5888
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	440	639	854	1724	2132	2195	1498	1328	1155	1315	1512	1633	1738	1887
الخدمات الحكومية	1783	3150	8274	11057	15394	14408	11362	11016	12070	12063	13723	13302	13899	14552
البنات التي لاتهدف الى الربح	24	31	25	39	55	60	67	71	79	83	90	98	108	113
المجموع	23150	27965	52145	72078	78429	83225	80618	91313	83133	89485	95883	106031	113103	120159

تطور إنتاج المحاصيل الصناعية 1990 - 1994

(الف طن)

PRODUCTIONS OF INDUSTRIAL CROPS. 1990 - 1994

(Thousand Tons)

Name of Crop.	1994	1993	1992	1991	1990	إسم المحصول
Cotton	535.4	6390	688.6	555.1	441.2	قطن
Sugar Beet	1451.9	1236.8	1364.9	652.6	421.8	شوندر سكري
Tobacco	14.3	14.6	23.6	16.2	13.1	تبغ
Beogut	28.8	28.5	26.7	22.5	22.2	فول سوداني
Sesame	9.3	13.0	11.0	9.8	8.2	السمسم
Sunflower	14.6	26.2	20.1	13.4	16.9	دوار الشمس
Aniseed	0.9	0.2	0.7	0.4	0.3	يانسون
Cumin	15.4	13.6	4.8	1.9	0.6	كمون
Sumac	0.9	0.1	0.1	0.0	0.1	السماق
Indion Millet	1.4	0.5	0.2	0.6	0.5	ذرة المكانس
Other Industrial Crop	13.9	15.9	12.2	6.2	11.0	محاصيل صناعية اخرى

تطور المنتجات الحيوانية 1990 - 1994

ANIMAN PRODUCTS. 1990 - 1994

YEARS	شرانق الحرير (طن) silk coc-cons (Ton)	الشعير (طن) Hair (Ton)	الصوف المغسول (طن) Wool washed (Ton)	العسل (طن) Honey (Ton)	إنتاج لحم دجاج (طن) Chiken meat pro. (Ton)		البيض (مليون) Egg (millions)			الحليب ومشتقاته Milk and its prod.					السنوات
					دجاج منسق Spent hens	فروخ broiler	تفريخ for Hatching		بيض مائدة Eggs for table	زبدة (طن) Butter (Ton)	جبن (طن) Cheese (Ton)	سمن (طن) Samn eh Ghee (Ton)	حليب مستهلك طازج الف طن fresh (Ton)	إجمالي الحليب الف طن Total Milk cooten	
							بياض Layer	فروخ broiler							
1990	93	633	15888	518	10467	43184	19	74	1430	3523	85238	12829	484	1331	1990
1991	118	595	18588	878	9317	51517	15	91	1534	2931	82374	13588	473	1370	1990
1992	79	575	17571	988	11449	71791	19	125	1833	2911	72243	13528	478	1351	1992
1993	65	957	11116	878	11617	85279	28	180	1833	4044	58888	8124	499	1244	1993
1994	83	653	12291	831	10741	64583	15	145	1833	3217	84138	9195	470	1227	1994

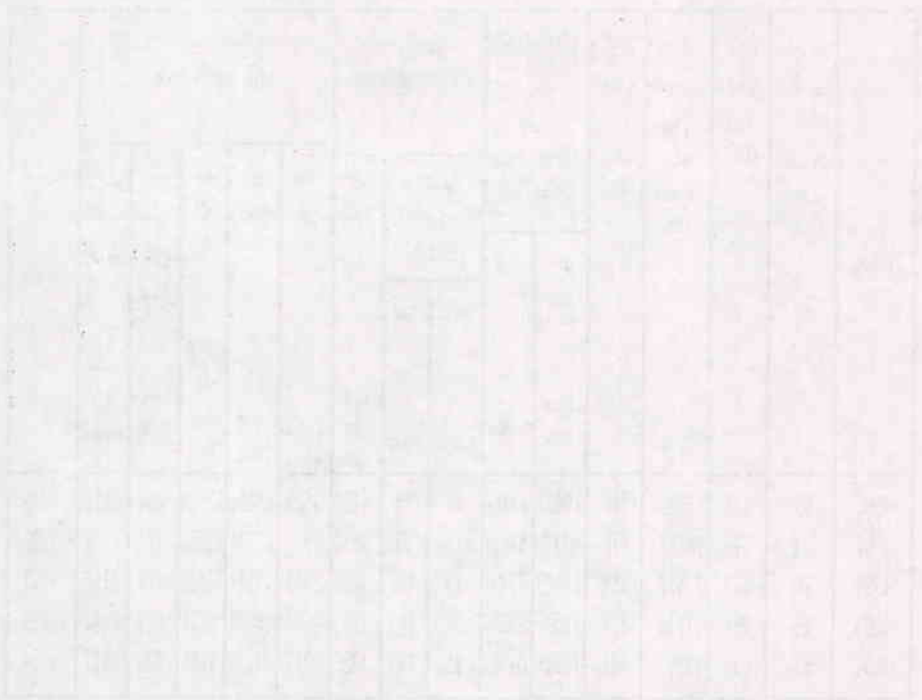

الامن الغذائى
فى سلطنة عمان

الأمن الغذائي
في سلطنة عمان

مقدمة :

لعب قطاع الزراعة والأسماك في سلطنة عمان دوراً أساسياً وحيوي في المرحلة التي سبقت عام 1970 . وعملاً كلا القطاعين على توفير إحتياجات المجتمع العماني من المواد الغذائية ، بل كانت له القدرة على تصدير بعض الحاصلات مثل التمور، الليمون والمانجو واللحوم والموز ، لذلك نرى في تلك الفترة أن غالبية السكان قد عملوا في كلا القطاعين وشكلا هذان القطاعان "الزراعة والأسماك" القوى الدافعة للإقتصاد العماني .

مع بداية عمر النهضة الحديثة لعمان بقيادة جلالة السلطان قابوس المعظم لمقاليد لحكم وإعتماد البلاد على النفط كمصدر أساسي للدخل القومي، فإنه قد حدث تغيير جذري في الاقتصاد من إقتصاد يعتمد علي الزراعة والاسماك الى اقتصاد يعتمد على البترول .

ولكن الحكومة وهي تعتمد على البترول كمصدر للدخل القومي أركت انه سلعة قابلة للنضوب، لذا فإنها اعتمدت علي تنويع مصادر دخلها القومي واعتبرت قطاع الزراعة اهم القطاعات في مرحلة مابعد النفط وبذلت من اجل رفع مساهمة هذا القطاع جهوداً كبيرة من خلال الدراسات والبحوث التي سوف تقود الى إستغلال الموارد الزراعية بصورة أفضل ، وكذلك من خلال اهتمامها بالبنية الاساسية لقطاعي الزراعة والاسماك . ولقد اثمرت جهود الحكومة خلال الفترة من عام 1970-1995 في رفع مساهمة قطاع الزراعة والاسماك في الدخل القومي بمقدار 5.3٪ بالإضافة الى توفير بعض احتياجات المجتمع من بعض السلع وكذلك توفير فرص عمل للمواطنين .

المؤشرات العامة للإقتصاد الوطني :

سجلت الفترة 1970-1995 وهي عمر سنوات النهضة المباركة التي قادها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ، نمواً مطرداً للناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية إذ إرتفع من نحو (17) مليون ريال عماني (43) مليون دولار امريكي في عام 1970 الى قيمته (147) مليون ريال عماني ، 368 مليون دولار امريكي في عام 1994 .

وبذلك ارتفعت معدلات الإكتفاء الذاتي من بعض الحاصلات النباتية والمنتجات الحيوانية والسمكية وحقق بعضها فائضاً للتصدير . وتنفيذاً للأمر السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس التنمية بإعداد خطة عشرية طويلة الأمد بدأت من العام 1991 وتنتهي في العام 2000 لتنمية قطاعي الزراعة والثروة السمكية .

وبالرغم من أن الصادرات البترولية مازالت تحتل المرتبة الاولى في الدخل القومي الا ان نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والثروة السمكية في نمو مستمر، ومازالت هناك إمكانات كبيرة لدى قطاع الزراعة والثروة السمكية لرفع معدلاته الإنتاجية ورفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي من حجم وإمكانية هذا القطاع .

تعريف الأمن الغذائي القطري :

لقد كانت من بين المفاهيم الكثيرة التي ظهرت في الآونة الاخيرة مفهوم الأمن الغذائي وهو تأمين توفر الغذاء بصفة مستمرة في كافة الأوقات وأماكن تواجد السكان مع تفادي الوقوع في أزمات غذائية، ويتحقق هذا الهدف في الوقت الراهن من خلال الإنتاج واستيراد السلع الغذائية التي تكمل الإحتياجات للمستويات المقبولة .

وقد إرتبط مفهوم الأمن الغذائي بمفهوم أخر وهو الإكتفاء الذاتي، وهو محاولة إنتاج احتياجات البلاد من السلع الزراعية اعتماداً على الذات دون اللجوء الى استيراد هذه السلع أو أن يشكل حجم استيراد هذه السلع فجوة كبيرة من الخارج لما لذلك من مخاطر كثيرة .

وكحقيقة علمية ثابته ، فانه يصعب ان تحقق أي دولة منفردة الإكتفاء الذاتي من كل السلع الزراعية معاً إعتماداً على انتاجها المحلي فقط دون اللجوء للإستيراد لتغطية الإحتياجات . كما لا يخفى علينا البعد الزمني بدخول متغيرات اخرى قد تقلب الموازين لصالح جهة او تكون ضد أخرى، وبعض هذه المتغيرات لايكون للإنسان سيطرة عليها كتغيرات المناخ او اخرى يمكن السيطرة عليها كالإنفجار السكاني فيتحول وضع الدولة من مصدرة الى مستوردة .

على أنه من المناسب مناقشة وضعية كل سلعة زراعية على إنفراد ومدى ماتحققه

الدولة فى هذه السلعة من إكتفاء ذاتي . وبالطبع فانه سيكون هناك سلع بها اكتفاء ذاتي 100٪ وأخرى بها فوائض وثالثة تحقق قدراً من هذا الإكتفاء ، وعليه فانه عند مناقشة الأمن الغذائي لابد من وضع كل هذه الامور معاً كحلقة متصلة وأن جرى مناقشة جزئياتها بصورة منفصلة لغرض الإستيعاب والربط والإستنتاج .

السياسات الزراعية القطرية بمافي ذلك سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي وتأثيراتها على الأمن الغذائي :

تتبع سلطنة عمان سياسة السوق الحر، وكنتيجة لذلك فان مدخلات العملية الزراعية تعتمد على أن يقوم المزارع بتوفيرها بالأسعار الحرة من السوق بهدف إظهار التكاليف الحقيقية للمنتجات الزراعية لتدعيم مكانتها التنافسية .

وحيث أنه كانت في بداية سنوات النهضة المباركة يقدم الدعم للمزارع من خلال مستلزمات الإنتاج، إلا انه مع استمرار نمو وإزدهار قطاع الزراعة تم تقليص الدعم المقدم علي مستلزمات الإنتاج ليقتصر على المشاريع التي لايستطيع المزارع تنفيذها ويكون لها مردود عالي وتخص بصورة اساسية البنية الزراعية ، فبدلاً من اعطاء دعم على البذور والمبيدات تم توجيهه الى تطوير اساليب الري الحديثة والميكنة الزراعية .

وعليه فانه يمكن تلخيص السياسات الزراعية في المحاور التالية :

1- تنويع مصادر الدخل القومي ورفع مساهمة قطاعي الزراعة والثروة السمكية في الناتج المحلي .

2- رفع المعدلات الإنتاجية لتضييق الفجوة الغذائية .

3- توفير البنى الأساسية الازمة لتسهيل العمليات الزراعية والسمكية .

4- تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعه على تبنى المشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية وتوفير مستلزمات الإنتاج .

5- الحفاظ على الموارد الطبيعية ووقايتها من الآفات وحمايتها من الاستنزاف .

وكان من نتيجة هذه السياسة أن تحققت النتائج الايجابية السابق استعراضها . ومازال هناك أمامنا شوطاً كبيراً من العمل لخفض تكاليف الإنتاج الزراعي وتحسين

اساليب التسويق لاستيعاب الفوائض في فترات الذروة للإنتاج ولدعم القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية العمانية .

الوضع الراهن للأمن الغذائي القطري في ظل السياسات الزراعية الحالية :

أ- الإنتاج والإكتفاء الذاتي :

يوفر قطاع الزراعة بسلطنة عمان قسطاً من إحتياجات المجتمع العماني من المواد الغذائية ، إذ تقدر نسب الإكتفاء الذاتي من بعض البنود الرئيسية على النحو التالي :

الخضار	٪63,9	لحوم الضأن والماعز	٪22,6
الدرنيات	٪34,7	لحوم البقر	٪46,1
الفواكه	٪93,3	لحوم الدواجن	٪12,5
الألبان	٪53	بيض المائدة	٪44,5
الأعلاف	٪75,1		

وتجدر الإشارة الى أن هناك فواكه تحقق فوائض للتصدير مثل التمور والليمون مع وجود فوائض اخري اثناء الموسم الزراعي يتم تصديرها للخارج مثل الخضار والموز .

أيضاً سجلت الإنتاجية للهكتار لأهم الحاصلات الزراعية تطوراً كبيراً خلال الفترة من 1970-1995 اذ ارتفعت انتاجية الهكتار من الطماطم والبصل والبرسيم والقمح الى الضعف ، على سبيل المثال : البصل والليمون الى (9) أضعاف تقريباً .

وإنعكس ذلك على اجمالي الإنتاج الزراعي في السلطنة ، فبينما كان (181) الف طن في عام 1970 وصل الى (1066) الف طن في عام 1994 . كما تشير التقديرات الى أن الإنتاج المحلي من الماعز والغنم (4) آلاف ولحوم الابقار 3000 طن وبيض المائدة 82,6 مليون بيضة ومن لحوم الدجاج (4048) طن ومن الحليب 37 ألف طن .

الميزة النسبية للحاصلات الزراعية :

توجد هناك توجهات عامة لإعطاء الميزة النسبية للحاصلات العمانية . فإسترشاداً بالنتائج البحثية المتراكمة عن النمط الزراعي بمختلف مناطق السلطنة بدأت وزارة الزراعة

والثروة السمكية منذ فترة ليست بعيدة في تحديد اولويات التركيب المحصولي بالمناطق . وبالرغم من ان هذه السياسة حديثة العهد بالسلطنة الا انها قطعت مسافة تشكل بدايات جيدة لهذا التوجه ويأمل في استمرارها لترسيخ معالمها . كذلك فان هناك حاصلات عمانية كثيرة تشكلت وفق مبدأ الميزة النسبية من خلال خبرة الأجداد وتخص بالذكر أصناف النخيل ونخيل جوز الهند في محافظة ظفار (النارجيل) وتوزيعاتها على مناطق السلطنة وبعض حاصلات الفاكهة .

التصدير والإستيراد :

بالرغم من إرتفاع نسبة مساهمة قطاع الزراعة والثروة السمكية في الصادرات غير النفطية ، الا ان فاتورة استيراد السلع الزراعية والمنتجات الغذائية تسجل دائماً اتجاهاً تصاعدياً بسبب الزيادة السكانية من جهة والإرتفاع الحاد الذي حدث لاسعار هذه السلع عالمياً . وهو ما سوف يكون له انعكاسات سلبية لو استمر بصورته الحالية مما يلح على ضرورة وضع استراتيجيات قطرية في اطار منظومة عربية ومنح مزيد من الاستثمارات لقطاع الزراعة والثروة السمكية .

إمكانية تحقيق الأمن الغذائي القطري - الإكتفاء الذاتي في ظل محددات (المياه - التجارة) :

مع زيادة الطلب على الغذاء وفي ظل موارد مائية محدودة في السلطنة فقد اصبح التوسع الرأسي في الزراعة هدفاً تسعى الى تحقيقه وزارة الزراعة والثروة السمكية، الا ان العامل المحدد للتنمية الزراعية يتوقف دائماً على المياه المتاحة في المناطق الزراعية كماً ونوعاً، ولايخفى ان معدلات استهلاك الفرد من المياه قد زادت نتيجة للأوجه الحضارية المختلفة .

وفي سلطنة عمان - شأنها شأن دولاً عديدة بالمنطقة - اصبح موضوع المياه من أولويات العمل الوطني ، فيتوقف المخزون الجوفي بإستمرار على حالة هطول الامطار العشوائية وأحياناً لوجود ممارسات تقليدية يقوم بها المزارع لري الاراضي الزراعية، فأصبح من الضروري النظر الى تطوير اساليب الري وهو ماحدث بالفعل بإدخال انظمة الري الحديثة وإقامة مشاريع السدود التي تساعد على الحفاظ على المخزون الجوفي من المياه بحجز مياه الامطار بدلاً من ضياعها والبحث في صيغ جديدة وأساليب مبتكرة

لزيادة المخزون الجوفي اصبح هو الآخر ضرورة ملحة .

ومع وجود هذا المجدد يصبح امر امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي غير سهل المنال لكل الحاصلات الزراعية مجتمعة ، ويمكن التركيز في اطار هذه المحدودية على السلع الزراعية الاستراتيجية تلك التي تتسم بتقلبات سعرية حادة وعدم استقرار الاسواق العالمية فيها .

وعن إمكانية تحقيق الامن الغذائي فكما سبق القول بأن ذلك قد يبدو صعباً ولكنه ليس مستحيل اذا ما تم التنسيق الجيد في إطار عربي موحد إذ ان ذلك هو الطريق الامثل والاقصر لبلوغ الهدف . فمع إتساع ارجاء الوطن العربي وتنوع مصادره سيمكن الاكتفاء ذاتياً وتحقيق الامن الغذائي على مستوى الاقطار معاً .

أما التجارة وهي محدد آخر وإن كان اقل تأثيراً من المياه لإمكانية معالجتها الا انه لايخلو من وجود حواز قد تؤخر بلوغ الهدف . وعلى وجه العموم فإن التنسيق واجب مطلوب بين اقطار البلاد العربية لازالة هذه المعوقات التي تمثل عوامل مشتركة لاتخص قطر بعينه .

الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الدولية على أوضاع الأمن الغذائي القطري :

من حيث ان التجارة حرفة في سلطنة عمان ويتبع الاقتصاد العماني اسلوب السوق الحر والاقتصاد الحر فانه لايتوقع ان يكون هناك تغيراً كبيراً في الاوضاع الحالية في سيرها ، الا انه ينتظر ان يفتح تحرير التجارة الدولية فرصة جيدة للإرتفاع بالصادرات العمانية وفق ميزتها النسبية . ويتوقع ان يكون لتحرير التجارة الدولية آثاراً ايجابية لصالح الصادرات العمانية بزيادة قدرتها التنافسية وكنتيجة لإزالة حواجز تجارية حالية منها اجراءات الحماية للحاصلات الزراعية والدعم الممنوح الذي تتبعه دولاً كثيرة .

ومن هذه الحاصلات الخضر العمانية، وبعض اصناف الفاكهة، والاسماك العمانية وهو مايعنى المزيد من التشجيع للمزارع العماني الذي سيتجاوب بدوره مع هذه الآثار الايجابية .

الرؤى المستقبلية للأمن الغذائي القطري في إطار تنمية زراعية :

مع كل ماتم استعراضه من نقاط سابقة تبقى الآمال والطموحات مقيدة مالم يلازمها عزم واضح على تخطيها . ولما كانت هناك صعاب لايمكن تخطيها بإسلوب فردي فإنها

تحتم علينا ضرورة الإلتقاء ومزيد من التقارب والتشاور لايجاد ارضية من العمل المشترك ولايجاد حوار حقيقي مثمر تشعر به شعوبنا .

إن امكانيات التعاون العربي هي بلا حدود فآفاقها مفتوحة دائماً، وفرص التجارة الاقليمية لم تنل بعد الوضع اللائق بها ، كما ان مشاكل نقص الموارد المائية يجب ان يتم التنسيق بشأنها وتبادل المعرفة والمعلومات عنها حيث انه ينظر من الآن لمشكلة المياه كأحد أبرز المشاكل المرشحة للصراعات الاقليمية في وقت تحتاج فيه منطقتنا لمزيد من الإستقرار والأمن والسلام لتحقيق طموحاتها وبناء قدراتها وتعزيز مكانتها الدولية كعضو مثمر في مجتمع دولي اصبح كقرية صغيرة لايمكن لاحد الادعاء انه بمنأى عن الآخر أو لايحتاج لاقامة الجسور مع الآخرين .

الامن الغذائى اللبناني
فى ظل
محددات الموارد المائية والتجارة الدولية

الأمن الغذائي اللبناني
في ظل محددات
الموارد المائية والتجارة الدولية

إعداد :
الدكتور فؤاد سعد
الدكتور جوزاف سرحال

1- المؤشرات العامة للإقتصاد الوطني :

تمهيد :

إن الموقع الجغرافي المميز والاغتراب اللبناني الناشط في جميع القارات وطبيعة النظام الدمقراطي والحرية الاقتصادية ، يضاف اليها مزيج متنوع وغني من الثقافات، كل هذه مجتمعه ميزت شخصية لبنان عبر التاريخ .

1- خصائص الاقتصاد اللبناني :

تميز الاقتصاد اللبناني قبل الحرب اللبنانية بالعديد من الايجابيات وبعدة نقاط ضعف سنأتي على ذكرها كما سنورد اهم الاحداث السلبية والايجابية التي جرت ابان الحرب وما بعدها .

1-1 مواقع القوة في الاقتصاد البناني :

- حقق لبنان في فترة مابعد الاستقلال وحتى بداية الحرب 1975 درجة نمو عالية بلغ متوسطها 6٪ بالسنة :
- نسبة تضخم لم تتجاوز 3٪ .
- إستقرار مالي ونقدى مردوده الى :
* سرية مصرفية .
* استقرار سياسي نسبي .
* فائض سنوي في ميزان المدفوعات ناتج عن حرية عمل الرساميل والتوظيف وتحويل اموال المغتربين .

* حرية القطع .
* انظمة مصرفية وضريبية مشجعة للتوظيف .
* قانون النقد والتسليف يكرس الإنفتاح الاقتصادي وتنظيم قواعد السياسة النقدية .
* لبنان في تلك الفترة كان واحة للرساميل الهاربة من موجة التأميمات في دول الشرق الاوسط وللسياسيين ايضاً .
* بلغ مدخول الفرد السنوي عام 1974 ، 1800 دولار امريكي .

2-1 موقع الضعف في الاقتصاد اللبناني :

- كان لبنان يفتقر الى تخطيط والى استراتيجيات لتتكامل سياسته الاقتصادية والمالية والنقدية .
- تفاوت بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي
- تناقض مستمر بين عجز الميزان التجاري وفائض في ميزان المدفوعات مما يدل على ضعف البنية الاقتصادية الداخلية .
- اطلاق بعض الصناعات المرتجلة لم تعتمد كثيراً على التقنيات الحديثة .
- شكل قطاع الخدمات اكثر من نصف الناتج المحلى العام في فترة ماقبل الحرب مما جعل الاقتصاد اللبناني سريع العطب بسبب ارتباط الخدمات بالامن وكما هو معروف كان لبنان ولم يزل على خط الزلازل وهذا ما اثبتته الاحداث .
- كانت مساهمة القطاعات في الناتج المحلي العام .P.I.B في سنة 1974 والبالغ 3.49 مليار دولار امريكي موزعة بالشكل التالي :

* الزراعة : 9.2٪
* الصناعة : 16.6٪
* السياحة : 23.7٪ .
* التجارة : 30.7٪
* قطاع البناء : 4٪
* النقل والمواصلة : 7٪
* الطاقة والمياه : 2.1٪

(المصدر : وزارة التصميم)

2-1 أهم الأحداث الاقتصادية التي جرت اثناء الحرب :

- فترة واسعة من التنازعات الدامية .
- تدهور مستوى الإنتاج والناتج المحلي العام والنمو الاقتصادي ، فتراجع الناتج المحلي من 7 مليارات ليرة عام 1974 الى 6 مليارات ليرة عام 1982.
- هجرة الادمغة وأكثرية الشركات الاجنبية وتوقف الاستثمارات .
- تدنت الليرة بنسبة 100٪ بين 1974 و 1981 بالنسبة لست عملات اجنبية رئيسية .
- أضحى الدين الداخلي 14 مليار ليرة عوضاً عن مليار واحد عام 1976 وبلغ قيمة الدين الخارجي 553 مليار دولار عام 1987 .
- تدمير جزء كبير من البنى التحتية .
- تآكل القدرة الشرائية للمداخيل .
- بلغ متوسط نسبة التضخم 65٪ سنوياً .
- إستمرت الدولة في دفع رواتب موظفيها وتأدية التزاماتها بالرغم من عجزها عن تحصيل الضرائب واستبيحت حقوقها ، وعندما فرضت المليشيات ضرائب لتمويل حروبها .
- عجز في ميزان المدفوعات بين 1983 و1986 بلغ 1.8 مليار دولار امريكي .
- حددت السياسة النقدية التي اتبعها المصرف المركزي نسباً للإحتياطي الإلزامي للمصارف ولإكتتاباتها بسندات خزينة وفرضت على المصارف تحويل نسبة 15٪ من رأس مالها لعملة اجنبية .
- صدر قانون يمنع استعمال الذهب الإحتياطي الذي يملكه المصرف المركزي إلا بموجب قانون .
- على الصعيد الاقتصادي كان حجم الإنتاج اللبناني 88 مليار ليرة عام 1986 والحجم النقدي كان في ذات العام 455 مليار ليرة ومرده الى تعطل عمليات الإنتاج بسبب الحرب والذي يؤدي الى تفاقم التضخم .

- تراجع مدخول الفرد السنوي من 1800 دولار عام 1974 الى 433 دولار عام 1986.

- إن القسم الاكبر من الودائع بالنقد الاجنبي لدى المصارف قد حول الى الخارج (حوالي 6 مليارات دولار امريكي) .

3-1 أهم الأهداف الاقتصادية في مرحلة مابعد الحرب :

- بعد إنتهاء عمليات العنف عام 1990 توحدت الشرعية اللبنانية وزال الإنقسام على مستوى إتخاذ القرار في الدولة .

- قدّر عجز الموازنة عام 1992 ، 58٪ .

- بلغت قيمة خدمة الدين الداخلي والخارجي 560 مليون دولار .

- أثّر مجيء حكومة الرئيس حريري على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية وأوحى بالإستقرار للمستثمرين ورجال الأعمال .

- من أهم الأحداث الاقتصادية في النصف الاول لعقد التسعينات هي خطة النهوض والإعمار .

1-3-1 خطة النهوض والإعمار (آفاق 2000) :

- ان هذه الخطة وضعت للنهوض بالبلاد وإعادة الاعمار وبناء البنية التحتية .

- مدة هذه الخطة 10 سنوات من 1993 الى 2002 .

- كلفة هذه الخطة 11.7 مليار دولار بالاسعار الثابتة (سعر 1992) او ما يوازي 14.3 مليار دولار بالسعر الجاري اي وقت انفاقها .

- من المتوقع ان يواكب هذا الانفاق العام توظيفات للقطاع الخاص تقدر بحوالي 20 مليار دولار .

- من ابرز المشاريع التي جرى تلزيمها وانجزت او جاري تنفيذها حتى الآن هي :

* بناء محطتين لتوليد الكهرباء كلفتهما 720 مليون دولار وانتاجهما 450 ميغاوات.

* تأهيل محطات التوليد والتحويل للكهرباء .
* تأهيل سنترالات الهاتف والشبكات حيث تأمن مليون خط التكروني و250000 خط خليوي .
* توسيع مطار بيروت حيث الكلفة 400 مليون دولار .
* تلزيم الاوتوستترادات (للشمال والجنوب والدائري لبيروت ثم بيروت – دمشق).
* تلزيم عدة مشاريع في مجالات مياه الشرب والصرف الصحي والتعليم.

2-3-1 مشروع إعمار الوسط التجاري لبيروت Solidere :

– ان مشروع اعادة اعمار الوسط التجاري في العاصمة يطمح لجعل بيروت، العاصمة الاقتصادية والمالية للشرق الاوسط ، وقد تأسست لهذا الغرض شركة مساهمة تألفت من اصحاب الحقوق في الوسط التجاري ومساهمين جدد .

– بلغت قيمة رأس مال الشركة 1.82 مليار دولار .

3-3-1 مؤشرات الوضع الاقتصادي الحالي :

– إستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية منذ اربع سنوات .

– مجموع الدين العام الداخلي حتى نهاية 1994 بلغ 3.6 مليار دولار

– مجموع الدين الخارجي حتى نهاية 1994 بلغ 764.7 مليون دولار .

– الإنفاق الإجمالي عام 1994 كان 4106 مليار ليرة وعام 1995 كان 5500 مليار ليرة .

– العجز الإجمالي عام 1994 كان 1860 مليار ليرة أي 45٪ وعام 1995 كان 2350 مليار ليرة أي نسبة 43٪ .

– نفقات خدمة الدين لعام 1994 هي 920 مليار ليرة أي 96٪ من قيمة الصادرات . 17.6٪ من الناتج القومي .

– بلغت أرقام موازنة 1996 مع الموازنات الملحقة 7091 مليار ليرة .

- بلغ عجز الميزان التجاري 4.2 مليار دولار عام 1994.
- سجل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 1.2 مليار دولار عام 1994 .
- حددت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي العام 600 مليون دولار عام 1993 .
- حدت مساهمة القطاعات في الناتج المحلي لسنة 1994 بالنسب التالية :
  * الزراعة : 8.5٪ .
  * الصناعة : 11٪
  * البناء : 6.6٪ .
  * التجارة : 52٪ .
  * الخدمات : 21.9٪ .
- قدر احتياطي العملات الاجنبية في المصرف المركزي 2.5 مليار دولار وقيمة الذهب الذي يملكه 4 مليار دولار .

2- تعريف الأمن الغذائي اللبناني :

إن الأمن الغذائي اللبناني مثله مثل أكثرية الدول العربية في وضع لايبعث علي الإرتياح ولو ان اسباب العجز قد اختلفت بين دولة عربية واخرى، ويكفي ان نلاحظ الفارق الحاد بين معدل نمو الانتاج الزراعي السنوي في العالم العربي خلال الثمانينات وهو 2.5٪ وبين معدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية حوالي 7٪ لذات الفترة .

ومما لاشك فيه ان الأمن الغذائي في لبنان يشكل هاجساً دائماً نظراً لتراكم الاسباب التي تجعل امننا الغذائي والقطاع الزراعي بوجهيه الاقتصادي والإجتماعي في حالة تقهقر طيلة فترة الحرب اللبنانية وما تلاها .

وفي هذا السياق لابد من ربط الاسباب ببعضها البعض لتفسير العجز النسبي الدائم من موضوع الامن الغذائي وهو ان صغر المساحة الجغرافية للبنان وضيق الرقعة الزراعية كصعوبة التضاريس اللبنانية التي حدت من ميزة وفرة المياه في لبنان مما انعكس سلباً على انتاج السلع الزراعية الاستراتيجية كالقمح والسكر والزيوت النباتية والإنتاج الحيواني كالحليب ومشتقاته واللحوم وغيرها .

لكن بالرغم من هذه الاسباب لم يستفد لبنان حتى الآن من المزايا النسبية المتوفرة كي يحقق اكتفاءه الذاتي او يقترب منه في انتاج بعض السلع الرئيسية للغذاء وان يتحول الي مصدر لبعض السلع الزراعية الاخرى وهذا الشأن يدخل في اطار السياسة الزراعية التي سنأتي لاحقاً على اهم مكوناتها .

3- السياسة الزراعية في لبنان :

3-1 مقتربين :

ان السياسة الزراعية في لبنان موضع اهتمام ومثار جدل بين الكثير من اصحاب الاختصاص في الاقتصاد الزراعي وبين المسئولين الرسميين عن القطاع الزراعي اللبناني.

فالإقتصاديون يعتبرون حتى الآن ان القطاع الزراعي يفتقر الى سياسة زراعية واضحة ومحددة الاهداف منبثقة عن خطة معينة لمدة زمنية محددة تتضمن التفاصيل الضرورية لمراحل التنفيذ بغية الوصول الى الأهداف المرسومة في تلك السياسة والتي تترجم عادة بوضع قوانين وإستصدار مراسيم ترسم الاطار العام لها حيث لايمكن تجاوزه او تجاهله .

هذا التحديد الصارم للسياسة الزراعية يصعب الإدعاء حالياً بأن ثمة سياسة زراعية لبنانية تشابهه او تعمل بحسب مقتضياته ، بل يعتبر هؤلاء ان ما هو قائم حالياً هو سياسة ظرفية تخضع وتتبدل سريعاً بفعل عوامل المصالح المتغيرة وفقاً لتبدل الاشخاص وآرائهم للذين في موقع المسؤولية . لكن المسؤولين عن السياسة الزراعية يعتبرونها قائمة وان احداث الحرب المدمرة التي طالت ودمرت البنية التحتية للقطاع الزراعي في النطاقين العام والخاص وان جسامة الأضرار وعمق آثار الخراب لم تسمح بعد بظهور النتائج الايجابية للخطة الموضوعة لاعادة تأهيل هذا القطاع .

أما السياسة الزراعية فيمكن تلخيصها كما وضعتها وزارة الزراعة اللبنانية بمناسبة وضع الخطة الثلاثية 1993-1995 المستوحاة من خطة النهوض الاقتصادي التي اعلنتها حكومة الرئيس الحريري عام 1993 وتنتهي في العام 2002 أي بعد عشر سنوات .

هذه السياسة تؤكد على التالي :

- الإبقاء على السياسة السعرية في مايختص بدعم الإنتاج الوطني للقمح والشمندر السكري والتبغ وذلك لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية .
- وضع خطة لزيادة المساحات المروية بالتنسيق مع الموارد المائية والكهربائية .
- زيادة الاراضي المستصلحة برفع الاعتمادات المخصصة للمشروع الاخضر كي تتمكن سنوياً من استصلاح 2500 هكتار وشق طرقات بمعدل 100 كلم .
- تعزيز الابحاث العلمية الزراعية وتطويع التقنيات الحديثة للتغلب على مشاكل الانتاج الزراعي ومن ثم العمل على ترابط الابحاث والارشاد الزراعي .
- دعم الارشاد والتعليم الزراعي .
- دعم التعاونيات الزراعية كونها العنصر الاهم في المساعدة على تخطي مشكلة تفتت الملكية الزراعية وصغر الحيازة الزراعية .
- تأمين التسليف الزراعي خصوصاً بعد صدور القانون المؤسس للمصرف الوطني للإنماء الزراعي والمرسوم التطبيقي له .
- وضع خطة للتحريج تقضي بزيادة المساحات الحرجية 130 الف هكتار لتصبح مساحة الاحراج اكثر من 20٪ من المساحة العامة اللبنانية .
- حماية الانتاج الزراعي بتفعيل الروزنامة الزراعية .
- تطوير الثروة السمكية وانشاء تعاونيات ونقابات للصيادين ودعمهم .
- تشجيع التصنيع الزراعي وفتح اسواق جديدة امام الإنتاج اللبناني .
- تشجيع صناعة الحرير .
- وضع خطة لتطوير قطاع الإنتاج الحيواني .
- تشجيع تربية النحل .
- المساهمة في ادخال زراعات بديلة الى المناطق التي كانت تتعاطي الحشيشة والافيون .
- مساعدة قطاع الدواجن الذى يعاني من ارتفاع كلفة الإنتاج .

3-2 الخطة الثلاثية 1993-1995 :

إن الخطة الثلاثية لخصت تمويل مشاريعها من ثلاث مصادر هي :

- موازنة وزارة الزراعة .
- خطة النهوض الاقتصادي .
- منظمة الاغذية والزراعة الدولية .

أما حصة الزراعة والري في برنامج النهوض للقطاع العام خلال عشر سنوات هي 360 مليون دولار من اصل 11.7 مليار دولار أي 3.6٪ . وكما كان مقرراً على أن تكون نسبة التنفيذ في الثلاث سنوات الاولى 26٪ من حصة الزراعة في برنامج النهوض السالف الذكر ولابد من التذكير بأن برنامج النهوض العام هو برنامج بناء ماهدمته الحرب خلال سنين الحرب الطويلة وتحديث البنية التحتية في كل نواحي القطاع العام بمافيها الزراعة .

في هذا السياق نذكر اهم مشاريع الخطة الثلاثية 1994-1995 :

- مشروع اصلاح الابنية التابعة لوزارة الزراعة .
- أدوات وأجهزة ادارية لوزارة الزراعة .
- آليات لوزارة الزراعة والمشروع الاخضر .
- تجهيز مركز حجر صحي زراعي وبيطري .
- اعادة تأهيل الثروة السمكية .
- تجهيزات وآليات لتحديد اماكن الحرائق ومكافحتها .
- مراكز للتلقيح الاصطناعي لتحسين النسل وزيادة عدد الأبقار الحلوب المؤصلة .
- رصد اعتماد بقيمة 12 مليون دولار مساهمة الدولة في المصرف الوطني للإنماء الزراعي .
- دعم مؤسسات البحث العلمي والتعليم الزراعي .
- مشروع اللقاحات وتلقيح الماشية اللبنانية ومكافحة أمراض النحل .
- مشروع التنمية الريفية في قضائي بعلبك والهرمل .

- مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني لصالح اصحاب الحيازات الصغيرة .
- مشروع وضع استراتيجية البحث العلمي الزراعي الذي انجز في نيسان 1996 .
- مشروع الاحصاء الزراعي الشامل بتمويل من البنك الدولي وسوف يباشر اعماله في بداية سنة 1997 .
- مشاريع لزيادة الاراضي المروية في المحافظات بتمويل من البنك الدولي وقد استدرجت العروض لتلزيمها .
- مشروع انشاء مراكز زراعية نموزجية للإرشاد في المحافظات اللبنانية ماعدا بيروت والنبطية .

4- الوضع الراهن للأمن الغذائي في ظل السياسات الزراعية الحالية :

4-1 الإنتاج :

نظراً لغياب الإحصاءات الدقيقة وتوقف المؤسسات الرسمية المعنية عن العمل بسبب الحرب، هنالك تقديرات متناقضة لقيمة الإنتاج الزراعي اللبناني لعام 1994 وسنورد ماجا في نشرة المصرف المركزي :

- بلغت قيمة الإنتاج الزراعي اللبناني بحسب احصاءات وزارة الزراعة 2019 مليار ليرة لعام 1992 . اما المركز اللبناني للبحوث والدراسات فقدر قيمة الإنتاج الزراعي لعام 1994 بحوالي 1467 مليار ليرة (بالسعر الجاري) .
- ان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي العام PIB تتراوح بين 8-10٪ .
- يشكل الإنتاج النباتي 84٪ والإنتاج الحيواني 16٪ من الناتج الزراعي العام PIBA .

4-2 الميزة النسبية للحاصلات الزراعية :

إن أهم المزايا للحاصلات الزراعية اللبنانية تكمن في عنصرين رئيسيين :

4-2-1 وفرة المياه :

إن المياه السطحية والجوفية المتوفرة والامطار المتساقطة خلال اشهر الشتاء تشكل ميزة اساسية للمنتوجات الزراعية في لبنان .

4-2-2 التنوع المناخي :

إن التنوع المناخي في لبنان بالرغم من صغر مساحته يتضمن اكثر من ست بيئات مناخية تسمح بتنوع الإنتاج الزراعي فنجد الإنتاج الزراعي الاستوائي الى جانب منتوجات المناطق المعتدلة والباردة ، هذا مايعطي امكانية للزراعة اللبنانية بتنويع الانتاج حسب متطلبات الاسواق الداخلية والخارجية .

4-2-3 بعض المعوقات :

أما أهم المعوقات للإنتاج الزراعي فتكمن في صغر المساحة الجغرافية للبنان وضعف المساحة الزراعية بسبب التضاريس الصعبة من منحدرات وجبال واودية اما السهول فتشكل في لبنان 15٪ فقط من مساحته .

4-2-4 الأراضي الزراعية :

بيان بمساحات الزراعات الرئيسية لعام 1994 :

الخضار 68000 هكتار .

الفاكهة 125000 هكتار .

النجيليات 37000 هكتار .

قرنيات 19000 هكتار .

الزراعات الصناعية 38000 هكتار .

- مساحة الاراضي المروية حالياً تقدر بحوالي 75 اف هكتار .
- المساحة التي يمكن ريها في المستقبل حوالي 50 الف هكتار .
- مساحة الزراعات المحمية 1000 هكتار .

4-3 درجة الإكتفاء الذاتي :

يؤمن الإنتاج الزراعي اللبناني النسب التالية فقط من الإكتفاء الذاتي للسلع الواردة ادناه :

- القمح 10٪

- السكر 17٪ .
- الاسماك 5٪
- اللحم الأحمر 20٪ .
- الحليب ومشتقاته 17٪ .
- الزيوت النباتية 36٪.

4-4 التجارة الخارجية :

يستورد لبنان حوالي 80٪ من حاجته الغذائية تقريباً، وخلال عام 1994 كان اجمالي الاستيراد الزراعي 953 مليار ليرة لبنانية ، اما اجمالي التصدير الزراعي فكان 182 مليار ليرة لبنانية .

نسبة الاستيراد الى التصدير لعام 1994 كانت 5.22 .

5-4 معوقات التجارة الاقليمية والدولية :

ان لبنان انتهج سياسة معتدلة لحماية انتاجه الزراعي فوضع الروزنامة الزراعية حدد بموجبها حماية ثلاث فئات من محاصيل الخضار والفاكهة فقط، فمنع بموجب ذلك استيراد اصناف الفئة الاولى وهي الحمضيات والتفاح والفريز والكرز والخضار الورقية . اما الفئة الثانية فتخضع لاجازة استيراد مسبقة كالثمار الاستوائية او البطاطا والبصل للزرع . والفئة الثالثة حيث يسمح استيراد اصنافها انما ضمن اوقات محددة من السنة. لكن السلع الزراعية الرئيسية فلبنان مستورد لها بدون عوائق او تعريفات جمركية تذكر، عماً ان لبنان يدعم انتاج القمح والشمندر السكري والتبغ لاسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية .

هذا على صعيد الاستيراد، اما على صعيد تصدير الانتاج الزراعي اللبناني فهناك معوقات خارجية متأتية من منافسة بعض السلع الزراعية الاجنبية المدعومة للتصدير او تلك لتي تتمتع بمزايا نسبية في انتاجها ، يضاف الى ذلك الحماية المتطرفة التي تتبعها بعض الدول، مما يشكل معوقات رئيسية في وجه التجارة الدولية .

وفي ظل الوضع الحالي للسوق الدولية وواقع الانتاج الزراعي اللبناني والنتائج السلبية التي سوف يتعرض لها هذا الإنتاج في سياق التجارة الاقليمية والدولية، فلابد من تحديد اسباب الكلفة المرتفعة ونتائجها السلبية بالاضافة الى المعوقات الاخرى .

5-4 أسباب ارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي اللبناني :

تعتبر كلفة الإنتاج الزراعي اللبناني مرتفعة بالنسبة للكثير من البلدان ويعود ذلك للأسباب التالية :

- عدم ادخال التقنيات الحديثة في الزراعة اللبنانية .
- تفتت الملكية الزراعية .
- غياب دور التعاونيات الزراعية .
- ضعف المساحة الزراعية المروية في لبنان .
- غياب التسليف الزراعي .
- تآكل المساحة الزراعية بسبب توسع قطاع البناء على حساب لاراضي الزراعية الخصبة .
- تدني إنتاج في وحدة المساحة (الدنم او الهكتار) .

2-5-4 النتائج السلبية لإرتفاع كلفة الإنتاج الزراعي :

إن اهم النتائج السلبية على القطاع الزراعي في حالة ارتفاع كلفة الانتاج هي :

- ضعف القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي اللبناني في الاسواق .
- تراجع الصادرات اللبنانية الزراعية في الاسواق الخارجية .
- ان عدم قدرة تصريف الانتاج الزراعي ينعكس سلباً على العاملين في هذا القطاع .
- تعرض الكثير من المشاريع الزراعية للإفلاس .
- يبعد الستثمرين عن توظيف اموالهم في هذا القطاع .

3-5-4 التسويق الزراعي :

يعتبر عدم تطوير التسويق الزراعي من اهم المعوقات التي تعترض تنمية القطاع الزراعي في لبنان . ولابد من اعتماد المواصفات المطلوبة من صحية وفنية كي يتمكن الانتاج الزراعي اللبناني من المنافسة في الاسواق الخارجية وتلبية حاجات المستهلك اللبناني ايضاً كما لو انه مستهلك اجنبي .

5- امكانية تحقيق الأمن الغذني اللبناني :

يتميز لبنان مع تركيا في منطقة الشرق الاوسط بالاكتفاء الذاتي على صعيد المياه، أي حوالي 500 متر مكعب بالسنة للفرد .

لكن استثمار هذه الوفرة من المياه دونه معوقات يجب تجاوزها في طليعتها ضيق المساحة الزراعية القابلة للري ففي دراسة لمنظمة الاغذية والزراعة حول تصنيف التربة في لبنان تبين ان المساحة المروية الحالية والمستقبلية هي بحدود الـ 125 الف هكتار كحد اقصى ، فالمساحة الحالية المروية هي بحدود الـ 75 الف هكتار ، فيبقي 50 الف هكتار قابلة للري . هناك معوقة اخرى تقضم من المساحات المروية في لبنان وهى توسع قطاع البناء على حساب الاراضي الزراعية الخصبة المروية وبأكثرها في سهول الساحل والداخل وحول المدن الرئيسية الكبرى .

ففي مجال المياه والاراضي المروية حاضراً ومستقبلاً يمكن للبنان ان تتبع استراتيجية مدروسة وان يغطي قسماً كبيراً من احتياجاته الغذائية للسلع الرئيسية من الحليب واللحم والسكر وقد يصل الى الاكتفاء الذاتي على صعيد بعض السلع كالدواجن، كما يمكنه ان يكون مصدراً للخضار والفواكه والازهار .

اما الاستراتيجية المقترحة سوف تكون مبنية على القواعد التالية :

- ادخال التقنيات الحديثة وبالاخص في مجال الزراعات المروية والبذور المؤصلة وبما توفره الهندسة الوراثية من ارتفاع كبير في مستوى الانتاجية .
- تعزيز الزراعات المكثفة مثل الزراعات المحمية للخضار والازهار حيث ترتفع انتاجية دونم البندورة مثلاً من ثلاث اطنان الى خمسة عشر طناً في السنة تقريباً ، واذا طبقنا تقنية الزراعة بدون تربة فترتفع ايضاً الى ثلاثين طناً في السنة .
- توفير الارشاد الزراعي المتعدد الاختصاصات .
- تعديل هيكلية الانتاج الزراعي اللبناني وفقاً لمتطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل بمنظمة التجارة العالمية W.T.O .

هذه الهيكلية الجديدة يجب ان تأخذ بعين الإعتبار المفاهيم التالية :

* أن النظام العالمي الجديد للإقتصاد الدولي هو دارويني للنهج بحيث ان البقاء سيكون للأفضل وللأقوى اقتصادياً .

* بحسب مقتضيات هذا النظام يتوجب على مخططي السياسة الزراعية الجديدة ان يستندوا الى دراسة اقتصادية تتسم بافق تخيلي وتضع تصوراً مستقلاً لكل سلعة من السلع الزراعية التي ينتجها او يمكن ان ينتجها لبنان .

* ان الخيارات للسلع الزراعية التي يمكن تشجيعها يجب ان تكون ضمن اطار المراهنة على سلع لها مستقبل اقتصادي اي ان يكون لسعر انتاجها قدرة تنافسية.

6- تحليل الآثار المتوقعة على اوضاع الأمن الغذائي في لبنان بعد تحرير التجارة الدولية :

6-1 شروط المنظمة :

ان شروط منظمة التجارة العالمية W.T.O قد نصت علي تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية، اما الموضوعات الرئيسية فقد حددت بالشكل التالي :

1- تحويل القيود الغير جمركية على الواردات الى قيود وتعريفات جمركية محددة وواضحة .

2- تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية في البلدان المتقدمة الى 36٪ وفي الدول النامية الى 24٪ .

3- تخفيض دعم الصادرات الزراعية تدريجياً بنسبة 36٪ من اجمالي دعم الصادرات وبنسبة 24٪ للدول النامية .

4- تخفيض الدعم المحلي الذي يقدم الى المزارعين بنسبة 20٪ عن مستويات فترة الاساس (1986-1988) هذا بالنسبة للبلاد المتقدمة . اما الدول النامية فيخفض الدعم بنسبة 13.3٪ .

6-2 الآثار السلبية والإيجابية :

ان الآثار السلبية المتوقعة في بداية الإنضمام الى المنظمة لابد ان تكون قاسية ومنها:

* ارتفاع اسعار الواردات الزراعية .

* ارتفاع في قيمة الواردات الزراعية .

* عجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات .

* نظراً لإعتراف الدول المتقدمة بالآثار السلبية على اقتصاد الدول النامية كنتيجة لتحرير تجارة السلع الزراعية ، فقد قررت الدول المتقدمة برفع نسبة المعونات الغذائية للدول النامية خلال الفترة الانتقالية المتفق عليها عند توقيع اتفاق الانضمام الى المنظمة.

* كذلك ان اتفاق الشراكة بين الإتحاد الاوروبي ودول حوض البحر المتوسط الغير اوروبية قد خص هذه الاخيرة بمبالغ قيمتها 10 مليارات دولار نصفها هبات والنصف الآخر بشكل قروض لتسهيل تحويل اقتصاد دول المتوسط الموقعة على اتفاق الشراكة الى منطقة للتبادل التجاري الحر .

أما اهم الآثار الايجابية فيكون بإضطرار الدولة المنضمة الى المنظمة لتنمية انتاجها الزراعي بغية تخفيف عبء الفاتورة الغذائية للواردات وهذ سوف يؤدي بالتالي الى تعزيز الامن الغذائي .

استناداً الى ماتقدم من آثار سلبية وايجابية لعملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية نعتقد ان الإنتاج الزراعي اللبناني سوف يتمحور على الاهداف التالية :

* رفع كميات الانتاج الحيواني وذلك بتعزيز انتاج الاعلاف خصوصا بعد تحقيق مشاريع الري المستقبلية وبعد التحول عن بعض الزراعات الغير قادرة على المنافسة .

* التوجه الي زيادة انتاج الخضار والفواكه والازهار وان انتاج هذه الاخيرة سوف يتمتع بقدرة تنافسية لاسيما اذا استفيد من مزايا المناخ الملائم ووفره المياه وادخال التقنيات الحديثة خصوصاً بعد توقيع اتفاق الشراكة بين لبنان والاتحاد الاوروبي علماً ان دول هذا الاتحاد تستورد سنوياً ماقيمته 2.8 مليار دولار من الازهار والخضار والفواكه.

7- الرؤى المستقبلية للأمن الغذائي اللبناني :

ان الرؤيا المستقبلية للأمن الغذائي في لبنان مرتبطة بتحديد المحاور الرئيسية للإقتصاد اللبناني ومدى تكيفه معها . فعند نهاية القرن العشرين يجد لبنان نفسه امام

تحديات واستحقاقات كبيرة كنتيجة لنجاح النظام العالمي الجديد واكتمال معالمه بوجهيه السياسي والاقتصادي . وما منظمة التجارة العالمية سوى الوجه الاقتصادي لهذا النظام حيث تدعو جميع دول العالم للإنضمام اليها لتحرير التجارة الدولية وخلق سوق عالمية حرة بدون عوائق وقيود .

وان لبنان امام هذا المنعطف التاريخي الحاسم يحدد لنفسه استراتيجية واضحة المعالم وان تحركه المستقبلي سيكون ضمن ثلاث دوائر او تكتلات اقتصادية رئيسية في العالم :

الدائرة الأولى : هي الدائرة الدولية ويكون دوره بالإنضام الى منظمة التجارة العالمية W.T.O وقد قدم طلب انضمامه فعلا الى هذه المنظمة ، كما ان لبنان لايمكنه ان يبقى خارج هذ المنتدى الدولى الكبير بحيث سيستقطب 92٪ من التجارة الدولية .

الدائرة الثانية : هي الدائرة المتوسطية اذ ان لبنان باشر بمفاوضات مع الاتحاد الاوروبي لتوقيع اتفاق شراكة كتأكيد لتلك العلاقات المستمرة منذ قرون عديدة . كما ان ارقام التبادل الاقتصادي تثبت ذلك، فخلال عام 1993 استورد لبنان من الاتحاد الاوروبي 1.7 مليار ايكو (ecu) وصدر اليه بـ 66 مليون ecu عام 1994.

الدائرة الثالثة : هي السوق العربية المشتركة التي يسعى لبنان لاقامتها مع دول الجامعة العربية نظراً للإمتيازات والمكاسب التالية التي تتحقق في حال تم ذلك :

1- يمكن للسوق العربية الجديدة ان تؤمن لاعضائها قدراً معيناً من حرية التصرف وحصانة او ثقلاً اقتصادياً من ضمن التكتل المقترح انشاؤه، وان اعضاء التكتل الاقتصادي يمكنهم اعطاء مزايا لبعضهم البعض دون ان تتعمم هذه المزايا على باقي الدول الاعضاء .

2- اعطت منظمة التجارة العالمية فترة عشر سنوات لانشاء تكتلات اقتصادية جديدة هذا مما يضع اصحاب القرار امام مسؤولياتهم

ويعطيهم فرصة للتنظيم والبحث .

3- ان انشاء التكتل الاقتصادي العربي يمنع بقاء كل دولة عربية في وضع انفرادي وانكشاف اسواقها امام دول العالم .

4- يطمح لبنان مثل باقي الدول العربية في ان تكون السوق العربية المشتركة اذا قيض لها ان تتكامل فتعود وتستقطب رؤوس الاموال الهاربة من عدم الإستقرار وتقدر قيمتها بـ 670 مليار دولار مقابل 12 مليار دولار فقط مستثمرة في العالم العربي .

سياسات التنمية الزراعية
فى مصر
والامن الغذائي حتى عام 2012

سياسات التنمية الزراعية
في مصر والأمن الغذائي
حتى عام 2012

إعداد :
مهندس/ محمد عبدالعزيز الشاهد
الدكتور / مصطفى عبدالغني عثمان

مُقدمة :

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الرائدة في الاقتصاد القومي المصري اذ انه يسهم بنحو خمس الناتج المحلي الإجمالي، بالاضافة الى انه مجال عمل رئيسي يعول نحو نصف تعداد السكان فضلاً عن كونه الركيزة الاساسية لتأمين احتياجات الشعب المصري من الغذاء، إذ تعتبر قضية الغذاء في مصر قضية قومية بكافة الابعاد والمعايير تتعدى حدود قطاع بعينه وتتشعب محاورها غير مقتصرة على الابعاد الفنية والاقتصادية والاجتماعية وانما تمتد لتشمل الابعاد السياسية والاستراتيجية . بالاضافة الى ذلك تأتي اهمية دور القطاع الزراعي المصري من خلال دوره في التجارة الخارجية المصرية وتشابكه مع انشطة القطاعات الاقتصادية اللازراعية التي تتكامل مع القطاع الزراعي، اذ ان القطاع الزراعي هو القطاع الذي يحقق فائضاً يتم استخدامه في دعم وتنمية القطاعات الاخرى في البنيان الاقتصادي بالاضافة الى كونه المصدر الرئيسي لإمداد القطاعات السلعية الاخرى بالمواد الخام كذلك يعتبر القطاع الزراعى سوقا للمدخلات الزراعية المنتجة بالقطاعات اللازراعية والتي تستخدم كعناصر انتاجية في الزراعة كالاسمدة والمبيدات والاعلاف المركزة والألات والمعدات .

ويعمل القطاع الزراعي في اطار استراتيجيات متكاملة تطرح للتنفيذ بحيث تتوافق معطياتها مع طبيعة كل مرحلة بما يتمشى مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة التي تفرض نفسها من واقع المناخ الاقتصادي والسياسي المحلي والاقليمي والعالمي .

وقد استهدفت استراتيجية الزراعة في الثمانينات مجموعة من الاهداف العامة التي فرضتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك الفترة .

ولقد شهد عقد الثمانينات توجهاً واضحاً استهدف تحرير الزراعة المصرية من خلال سياسة تدريجية لايترتب عليها اختلالات غير محسوبة على فئات المتأثرين بدءاً من الزراع وانتهاء بالمستهلكين . ولقد تضمنت تلك السياسة السير في محاور متعددة من اهمها تعديل الاسلوب التخطيطي من تخطَيط مركزي قائم على سيطرة وتحكم الدولة الى توجيهي او تأشيري يعتمد على اعمال اوسع لآليات السوق وقصر دور الدولة على التوجيه، يعني ذلك تقليص او انحسار مسئولية الدولة وانما على العكس يعني المزيد من المسئولية الملقاة على عاتق الدولة في احداث التنمية الزراعية مع تعديل في فلسفة ادارة موارد الاقتصاد القومي الزراعي وفي آليات تحقيق اهداف الاستراتيجية بطريقة توسع دور ومساهمة القطاع الخاص والعمل على عبور الفجوة بين ربحية الفرد والربحية القومية والتي برزت من خلال سياسات التدخل الحكومي عبر فترة زمنية ممتدة ، كذلك اشتملت سياسة تحرير القطاع الزراعي على محاور اخرى منها محور زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد بالمزيد من إعمال لآليات السوق ، ومحور الإصلاح التشريعي والمؤسسي، ومحور تحرير توزيع مستلزمات الانتاج والتحرر والتخصيصية في مجال التوسع الافقي واستصلاح الاراضي وكذا تحرير التجارة الخارجية الزراعية، والسماح للقطاع الخاص بتصدير بعض المحاصيل وإستيراد المستلزمات والالغاء التدريجي لمختلف صور التدخل بحظر الاستيراد.

وتمشياً مع سياسة التحرر والإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة، فقد شهد عقد الثمانينات وأوائل التسعينات خطوات سريعة في تطبيق عملية تحرير القطاع الزراعي، مستهدفة ترك القرارات الاقتصادية الاساسية المتعلقة بالانتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعي وقوى السوق . في ظل استراتيجية اقتصادية زراعية ترمي الى توسيع قاعدة الاعتماد على القطاع الخاص، لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد الزراعية المحدودة، وتوجيهها نحو انواع الإستغلال التي تتفق ومبدأ التخصص والميزة النسبية، لتحقيق اكبر دخل زراعي صافي، وتحقيق هدف تشجيع الصادرات وتم تطبيق نظام التحرر الاقتصادي بالتدرج المتزن والتنسيق بين الاجهزة المختلفة .

ويمكن تلخيص اهم سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي في مصر فيمايلي:

1- تم الغاء نظام تحديد المساحات المزروعة بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية،

حيث تم تحرير التركيب المحصولي .

2- تم الغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي، كما تم تخفيض حجم الدعم على السلع الإستهلاكية الغذائية وأصبحت اسعارها تتمشى مع تكلفتها الاقتصادية وأسعارها العالمية .

3- تم الغاء القيود على القطاع الخاص في مجال انتاج وتوزيع وإستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي وتشمل الاسمدة الكيماوية والتقاوي المحسنة والمبيدات الكيماوية.

4- تم تعديل أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتعكس اسعار الفائدة التجارية، حيث تم الغاء دعم اسعار الفائدة .

5- إجراء إصلاحات مؤسسية بالتحول التدريجي لبنك التنمية والإئتمان الزراعي من محتكر لتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي الى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية - حيث كان البنك هو الموزع الوحيد للأسمدة والمدخلات الزراعية الاخرى للمزارعين بأسعار محددة طبقاً لحصص محددة من وزارة الزراعة .

6- تم الغاء دعم الصرف لإستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتم تعديل سعر الصرف للجنيه المصري ليعكس قيمته الحقيقية في الاستيراد والتصدير .

7- تطوير التشريعات الزراعية فقد تم اعادة النظر في قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية، لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والعدالة الإجتماعية.

8- تم إلغاء نظام التوريد الاجباري لجميع المحاصيل الزراعية فيما عدا محصول قصب السكر الذي ينظر في تحريره، وأصبح التوريد اختيارياً . فقد صدر قانون في 1987 بالغاء حصص واسعار التوريد الاجباري للقمح والفول البلدي والعدس والسمسم وفول الصويا وغيرها، وتم الغاء التوريد الاجباري للارز إعتباراً من 1991.

9- العودة الى نظام التسويق الحر للقطن عن طريق اعادة بورصتي البضاعة الحاضر والعقود .

10- تشجيع التعاونيات والشركات الخاصة لتقوم بدور الوسيط بين المنتجين والمستهلكين والمصدرين ، وتشجيع التنمية الريفية ونشر الصناعات الصغيرة المعتمدة على الخدمات المحلية

11- تم ازالة القيود على القطاع الخاص في مجال تصدير واستيراد السلع الزراعية وتم الغاء حظر التصدير والاستيراد .

12- تم تحرير اسعار المحاصيل الزراعية التي كانت تخضع للتوريد الاجباري والتسعير الحكومي، وتحرير اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي ورفع اسعارهما استرشاداً بالاسعار العالمية، وقد اقتربت منها وتم منح الحرية للمنتجين الزراعيين في بيع محصولاتهم وفقاً لافضل العروض بأسعار السوق، كما تم منحهم حرية البيع للحكومة في حالة انخفاض مستوى اسعار السوق الحرة عن اسعار التكلفة، حيث حددت اسعار ضمان كحد ادنى للأسعار وتغطي تكاليف الإنتاج، عن طريق التوريد الاختياري .

13- تقليص دور القطاع العام بالحد من ملكية الدولة للأراضي الزراعية ، وبيع الاراضي الزراعية المملوكة للدولة والتابعة للشركات الزراعية، وبيع الاراضي المستصلحة للقطاع الخاص وتشجيعه على استصلاح وإستزراع وتملك الاراضي الجديدة لخلق بيئة حرة تنافسية مستقرة، ونظراً لما يتوفر لدى الشركات الخاصة من قدرة على إتخاذ القرار في الوقت المناسب، والإهتمام بعامل الزمن، وإستخدم التكنولوجيا الجديدة، وإرتفاع مستوى الإدارة . وسوف يقتصر دور الحكومة على المساهمة في اعمال البنية الاساسية ، والدراسات الاستكشافية لتحديد افضل المواقع وتقديم الائتمان والتسهيلات اللازمة لعملية الاستزراع وقصر الإدارة والإستغلال على القطاع الخاص .

14- تركيز دور الدولة في توفير الخدمات الزراعية والعمل على تنمية الموارد الزراعية وصيانتها ، وانشاء البنية الاساسية ، وقصر دور وزارة الزراعة على البحث العلمي والارشاد الزراعي والمعونة الفنية ونشر البيانات الاحصائية والمعلومات والإعلام الزراعي ، وعن طريق السياسات الاقتصادية الزراعية التي تهدف الى منع حالات الإحتكار وضمان المنافسة، والدور الرقابي الذي يتضمن مراعاة مواصفات

الجودة، وخاصة بالنسبة للتقاوي والمبيدات للحماية من الغش، ودون الدخول مباشرة في عمليات الإنتاج او التوزيع .

وفيما يلي استعراض لاهم الانجازات التي حققها القطاع الزراعي منذ عام 1982 واهم التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية في مصر حتى عام 2012 والتركيب المحصولي التأشيري المستهدف وكذا المتوقع لاهم الحاصلات الزراعية .

إنجازات قطاع الزراعة :

لاشك ان هناك تقدماً ونمواً حدث للزراعة المصرية خلال فترة مابعد الثمانينات وإرتفاعاً كبيراً في معدلات الاداء في كافة مجالات الإنتاج الزراعي موضحة بأهم المؤشرات التالية :

* زيادة مساحة الارض الزراعية من 6ر2 مليون فدان عام 1982 الى 7ر7 مليون فدان عام 1994 وقد كان خفض اسعار الاراضي الجديدة وتملكها بشرط استصلاحها هو جوهر النهضة التي شهدها هذ القطاع الحيوي . وكان للسماح بالتمليك في شبه جزية سيناء لأول مرة في التاريخ المصري أثره في قيام القطاع الخاص بإستصلاح 220 الف فدان بهذه المنطقة، ليصل جملة ماتم استصلاحه خلال عشر سنوات الى 1ر485 مليون فدان ، وهو انجاز غير مسبوق في تاريخ بلادنا .
* زيادة قيمة الإنتاج الزراعي من 5ر8 مليار جنيه عام 1982 الى 31ر5 مليار جنيه عام 1993 وزيادة الدخل الزراعي من 1ر4 مليار جنيه عام 1982 الى 23 مليار جنيه عام 1993.
* إرتفع معدل النمو السنوي في الانتاج الزراعي من 6ر2٪ في الثمانينات الى 4ر3٪ في التسعينات
* زيادة قيمة الإنتاج النباتي من 5ر3 مليار جنيه عام 1982 الى 8ر21 مليار جنيه عام 1993 .
* زيادة قيمة الإنتاج الحيواني من 3ر2 مليار جنيه عام 1982 الى 7ر9 مليار جنيه عام 1993 .

* زيادة الإنتاج المحلي من الاسماك من 200 الف طن عام 1982 الى نحو 368 الف طن عام 1994 .
* زيادة قيمة الصادرات الزراعية من 471 مليون جنيه عام 1982 الى 1284 مليون جنيه عام 1994 .
* زيادة المساحة المحصولية من 11ر2 مليون فدان عام 1982 الى 14ر3 مليون فدان عام 1994 نتيجة زيادة التكثيف الزراعي .
* زيادة حجم انتاج الحبوب من 8 مليون طن عام 1982 الى 16 مليون طن عام 1994، حيث زاد انتاج القمح من 2 مليون طن عام 1982 الى 6 مليون طن عام 1995.
* تحقيق محصول القطن عام 1993 لأعلى معدل انتاجي منذ بدء زراعته في مصر حيث بلغ متوسط انتاج الفدن في ذلك العام حوالي 8 قنطار للفدان واصبح انتاج 840 الف فدان مساوياً لانتاج 2 مليون فدان في الخمسينات .
* زيادة حجم انتاج الخضر من 8 مليون طن عام 1982 الى 12 مليون طن عام 1994 ، وتطور انتاج الفاكهة من 2ر6 مليون طن الى 5ر5 مليون طن خلال نفس الفترة .
* وصول مصر الى المركز الاول لمتوسط إنتاج الفدان من محصولي الارز (3ر3 طن للفدان) وقصب السكر (45 طن للفدان) كما يتضح من الجدول رقم (1) .
* زيادة حجم الإئتمان المتاح للإنتاج الزراعي من 1ر2 مليار جنيه عام 1982 الى 10 مليار جنيه عام 1994 .
* إرتفاع نسب الإكتفاء الذاتي من مختلف المحاصيل الغذائية الاستراتيجية حيث ان هناك اكتفاء ذاتي من الارز والخضر والفاكهة والالبان واللحوم البيضاء والاسماك والبيض، علاوة على ان فائضاً تصديرياً من تلك الحاصلات وعلى سبيل المثال بلغت صادرات البطاطس عام 1995 حوالي 420 الف طن اي ثلاثة اضعاف الصادرات من البطاطس في العام السابق وتحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح حيث كانت في عام 1982 نحو 25٪ فقط زادت الى حوالي 55٪ عام 1995، مما ادى الى انخفاض الواردات من القمح رغم الزيادة السكانية الكبيرة .

جدول رقم (1)

إنتاجية الفدان لبعض المحاصيل

عام 1981، 1994

المحصـــول	1981	1994
القمح	1,385 طن	2,102 طن
الذرة الشامية	1,719 طن	2,698 طن
الذرة الرفيعة	1,582 طن	1,944 طن
الارز	2,338 طن	3,325 طن
قصب السكر	35,088 طن	45,942 طن

* بلغ متوسط نصيب الفرد في مصر من السعرات الحرارية عام 1991 حوالي 3700 سعر حراري في اليوم، وهو يفوق بكثير المتوسط العالمي وكذلك المتوسط الموصى به من قبل منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة والذي يبلغ 2540 سعراً حرارياً للفرد في اليوم .

* إنخفاض الفجوة الغذائية لتصل في عام 1994 الى 17٪ مما كان مقدراً لها (4ر5 مليون طن فقط في حين كان المقدر لها ان تصل الى 26 مليون طن) .

* زيادة حجم الاستثمارات الحكومية المخصصة للقطاع الزراعي من 370 مليون جنيه عام 1982 الى 2 مليار جنيه عام 1994 .

* إصدار قرار انشاء مركز البحوث الزراعية وتوسيع قاعدة معاهدة لتشمل الميكنة الزراعية والهندسة الوراثية، وعلوم وتكنولوجيا الاغذية وزيادة عدد محطات الميكنة الزراعية من 3 محطات عام 1982 الى 94 محطة عام 1994 . وإصدار قرار انشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والهيئة العامة لتحسين الاراضي والهيئة العامة للخدمات البيطرية .

* تم تحقيق توازناً كبيراً في اسعار المحاصيل الزراعية حيث حافظت على مستوياتها خلال هذه الفترة رغم الغاء الدعم عن الإنتاج الزراعي بما ساهم في توفير هذه الاحتياجات بأسعار معقولة للمواطنين .

* وحرصاً على الجوانب الاجتماعية للتنمية يأتي مشروع مبارك القومي لتمليك شباب الخريجين والذي استفاد منه خلال هذه الفترة 40 الف شاب يملكون 200 الف فدان حيث تملك كل منهم مساحة من الارض الجديدة تبلغ 5 افدنه ومنزل، تشكل مجتمعاً عمرانياً إنتاجياً رائداً .. ليستوعب الاهداف الانتاجية الى جانب مايمثله من مواجهة عملية لمشكلة البطالة بين شباب الخريجين . واصبح هذا المشروع عنصراً اساسياً من عناصر خطة الدولة ليتم تمليك 10 الآف شاب كل عام في اطاره ، حيث يخصص لهم 50 الف فدان من اجمالي مايتم استصلاحه سنوياً (حوالي 150 الف فدان) ويتم تخصيص الباقي للمنتفعين والمستثمرين .

* إن هذه الإنجازات تعكس مسيرة الزراعة المصرية في هذه الفترة والقائمة على

عنصرى التحديث والتحرير ، فلقد كان القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الإقتصادية التي شهدت تحرراً اقتصاديا واسعاً ، فمشروعاتها مملوكة الآن لافراد القطاع الخاص بنسبة 100٪ ، كما الغي التوريد الاجباري لجميع المحاصيل واصبح التركيب المحصولي في اطار فني بحت بعيداً عن أي ضغوط على المزارعين ، كما الغي قبلهما التسعير الاجباري للمحاصيل الزراعية .

أهم التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية في مصر في السنوات (1998/97 - 2011-2012)

* إعطاء المزيد من الجهود لأجهزة البحث العلمي الزراعي لتوليد فيض مستمر من نتائج البحوث التطبيقية وفقاً لأحدث الاساليب التكنولوجية للأراضي القديمة والجديدة ويشهد العام القادم افتتاح فرع للمعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء في مصر لينضم فرع هذا المعهد الدولي المرموق الى فروع المراكز البحثية الدولية في مجالات الأرز والحبوب والبطاطس لخدمة النشاط البحثي في الزراعة المصرية والأفريقية والعربية .
* توفير التقاوي للأصناف والهجن مع الإشراف على إكثار التقاوي المسجلة والمعتمدة للمحافظة على نقاوة الأصناف وثبات صفاتها الوراثية .
* العمل على إستكمال الطاقة اللازمة لإعداد تقاوي المحاصيل الرئيسية كالقمح والأرز بإنشاء محطات (مركز غربلة وإعداد) .
* إعادة النظر في التشريعات الزراعية الخاصة بالتقاوي بحيث تتمشى مع الإتجاه الجديد بدخول القطاع الخاص في عملية إنتاج التقاوي بحيث تتكامل صورة صناعة التقاوي في مصر عند فصل الإنتاج عن الإعتماد والعمل على تواجدهما على مستوى المركز والمحافظة بالإسلوب العلمي والعملي الحديث .
* الإستمرار في الإهتمام بمشروعات تحسين وصيانة الأراضي الزراعية ضعيفة الإنتاجية مع التنسيق بين برامج التحسين وإعادة الخصوبة للأراضي الزراعية ومشروعات الصرف المغطى .
* الإستمرار في برامج استصلاح الاراضي الجديدة في مساحة نحو 2650 ألف فدان بمعدل 150 ألف فدان سنوياً منها 1380 ألف فدان مساحة الإستكمالات متضمنة 400 ألف فدان شرق قناة السويس تروى من ترعة السلام بالإضافة الى

1,270 مليون فدان من المساحات القابلة للإستصلاح ولها افضلية اولى من واقع المخطط الرئيسي للموارد الارضية على النحو الموضح بالجدول رقم (2) والذي يشير الى ادخال مساحات جديدة للإستصلاح تتركز في محافظات مصر العليا والواحات (محافظة الوادي الجديد) تمشياً مع الاستراتيجية العامة للدولة في توسيع الإمتداد العمراني منعاً لتكدس السكان في مناطق الوادي والدلتا .

* تنشيط مساهمة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية في برامج استصلاح الاراضي على ان تتولى الدولة تنفيذ مشروعات البنية الاساسية ويقوم القطاع الخاص متمثلاً في الأفراد والجمعيات والشركات بأعمال الإستصلاح الداخلي . مما يترتب عليه اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص وخفض العبء على الدولة للتفرغ للأعمال التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها وتمويلها نظراً لإرتفاع تكاليف البنية الأساسية وكذا تكاليف الإستصلاح للفدان .
* التركيز كلما أمكن على المناطق التي لاتحتاج الى رفع كبير لمياه الري وبالتالي يتم التوفير في الطاقة كمناطق الساحل الشمالي ووسط الدلتا وايضاً التركيز على استصلاح الاراضي التي تروى بالمياه الجوفية كما في الفرافرة والبحرية وجنوب الوادي الجديد وبعض مناطق الدلتا ومصر العليا، وذلك بعد عمل الدراسات الفنية لتقييم الخزان بكل منطقة .
* إستمرارية تمليك 50 ألف فدان من الاراضي المستصلحة سنوياً الى 10 الآف شاب من شباب الخريجين في اطار مشروع مبارك القومي للمساهمة في حل مشكلة البطالة وتخصيص المساحة الباقية للمستثمرين وصغار المزارعين .
* الاستمرار في تحقيق معدل نمو في الانتاج الزراعي يبلغ نحو 3,4٪ مقابل 2,6٪ سنوياً في بداية الثمانينات .
* ترشيد إستخدامات مياه الري وما يتضمنه ذلك من تبني برامج الارشاد المائي وعدم التوسع في زراعة قصب السكر مع التوسع في زراعة بنجر السكر لإنتاج السكر وايضاً عدم التوسع في زراعة الأرز والإستفادة من علوم البيوتكنولوجي والهندسة الوراثية في إستنباط اصناف قصيرة العمر وتحتاج الى كميات مياه اقل وتتحمل الملوحة والتوسع في تجارب ادارة المياه داخل الحقل وتسوية الاراضي بالليزر بما يوفر لمياه .

جدول رقم (2)
المساحات المستهدف إستصلاحها
خلال الفترة1997/1988 – 2012/2011

المشروع	المساحة بالفدان
1- مساحات الإستكمالات	
* جنوب الحسينية	37500
* جنوب بورسعيد	36000
* سهل جنوب بورسعيد	34500
* غرب السويس	14600
* إمتداد البستان	75000
* حزام حول ترعة النصر (فرع 20)	45000
* غرب بني سويف	6000
* غرب جرجا	5000
* المراشدة	12500
* وادي الصعايدة	28000
* وادي النقرة	65000
* إمتداد شمال الحسينية	10000
* إمتداد جنوب بورسعيد	5700
* إمتداد سهل جنوب بورسعيد	9000
* شرق السويس	40000
* إمتداد شرق البحيرات	5000
* شمال مطوبس	13000
* الحمام	15000
* الضبعة	35000
* زاوية سيدي عبد العاطي	15000
* ايمن ترعة الحمام	1000
* إمتداد قبلي قارون	1800
* وادي الريان	12000
* قوتة بالفيوم	9400
* شمال بحر وهبي	90000
* شرق العوينات	12000
الجملة	552000

المشروع	المساحة بالفدان
مساحات سيناء الشمالية	400000
مساحات "جمعيات وزفراد" :	
* الصالحية	120000
* أبو ماضي وقلابشو	53000
* المنايف	21500
* العدلية	20000
* الشباب (بين المطاري)	5500
* غمازة	12000
* البوصيلي وحوض الرمال	18500
* الكوم الاخضر وكوم دويشمي	29500
* الساحل الشمالي الغربي	148000
الجملة	428000
إجمالي الإستكمالات	1380000
ب- مساحات التوسع والجديد	
* شرق الدلتا	110000
* الصالحية غرب الدلتا	80000
* الصالحية وسط الدلتا	50000
* مصر الوسطى	110000
* مصر العليا	400000
* العوينات	200000
* جنوب الوادي	200000
* الداخلة	15000
* البحرية	15000
* سيوة	25000
* إمتداد الفرافرة	65000
إجمالي التوسع والجديد	1270000
الإجمالي العام	2650000

* الإستمرار في تقليل إستخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات والإعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة وإستخدام المصائد والفرمونات بما يقلل تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة ويزيد القدرة على المنافسة العالمية والتصدير في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية (WTO) من جهة والمحافظة على البيئة من التلوث من جهة اخرى .

* تطوير برامج الارشاد الزراعي وربط البحوث بالارشاد ونقل التكنولوجيا في الاراضي القديمة والجديدة على السواء حيث يعد حالياً مشروع لتطوير نظم الارشاد الزراعي علي المستوى القومي والمحافظات مع دعم المشروعات التي تقدم الخدمات الارشادية لزراع الاراضي الجديدة والاهتمام بالدور الارشاد لقطاع الزراعة في ظل ظروف الإصلاح الاقتصادي وآليات السوق على ان يواكب ذلك قيام اجهزة البحوث والارشاد بدراسة النظم المزرعية في المناطق الجديدة والإهتمام بتدريب الكوادر البحثية والارشادية اللازمة للعمل في تلك المناطق على ضوء ماتسفر عنه نتائج دراسات النظام المزرعي لكل منطقة .

* التوسع في دائرة مجالات انشطة العمل الارشادي الزراعي لتشمل الى جانب الانتاج الزراعي مجالات الارشاد التسويقي الزراعي، الارشاد الزراعي النسائي ، الارشاد الزراعي الموجه للشباب، الثقافة السكانية، حماية البيئة والمحافظة على الموار المائية وترشيد إستخدامها بالإضافة الى الاقتصاد المنزلي والتغذية .

* الإستمرار في بذل المزيد من الجهود لتطوير قاعدة البيانات والمعلومات الاحصائية الدقيقة والحديثة والمستمرة والتفصيلية والشاملة التي تقدمها وزارة الزراعة لجموع المنتجين والمسوقين والمصدرين وتتضمن مختلف بيانات الإنتاج وحركة الاسعار والصادرات والواردات والإستهلاك على المستوى الدولي والإقليمي بما يخدم أهداف المنتجين الاقتصادية في ظل التركيب المحصولي التأشيري الذي حل محل التركيب المحصولي الاجباري وبما يخدم اهداف تطوير نظم التسويق الزراعي وزيادة الصادرات الزراعية والقدرة على المنافسة في اطار إتفاقية الجات الجديدة والتكتلات الاقتصادية الدولية وقد اوضحت بعض الدراسات امكانية زيادة الصادرات الزراعية بمقدار عشرة اضعاف حيث ان اتفاقية الجات تفيد المنتج المصدر على

عكس المستهلك المستورد .

* العمل على زيادة حجم الانتاج الوطني من الحبوب لتحسين نسبة الإكتفاء الذاتي وذلك بالتوسع في إستخدام سلالات القمح الجديدة التي تم استنباطها والتي تتميز بمضاعفة عدد الحبات في السنبلة الواحدة مع إستمرار برامج تنمية الارز حيث يحتل المرتبة الاولى على العالم بالنسبة لمتوسط انتاج الفدان والسماح بزراعة الذرة الصفراء في كل المحافظات لتوفير احتياجات صناعة الدواجن ودعم اقتصادياتها .

* العمل على زيادة انتاجية القطن وتطوير اصنافه المزروعة وفي مقدمتها الصنف مبارك 93 الذي يتميز بجودة الإنتاج والصفات الغزلية والتبكير في النضج ايضاً للحفاظ على مكانة القطن المصري في الاسواق العالمية وتوفير احتياجات المصانع المحلية والتوسع في استخدام البذرة بدون زغب مما يوفر كميات من البذرة لانتاج الزيت والعلف، وايضاً التوسع في شتل القطن مما يؤدي الى توفير مساحات من الاراضي لزراعة محاصيل شتوية قبل القطن كما سيتم تجريب ميكنة زراعة القطن.

* تطوير حجم انتاج الخضر والفاكهة من نفس المساحة رغم ماتحقق من وفرة انتاجية ضخمة مع تطوير انشطة التسويق والتصنيع والتصدير حماية لإقتصاديات المنتجين من انخفاض الاسعار .

* الحفاظ على ماتم تحقيقه من زيادة في انتاجية قصب السكر حيث تحتل مصر المرتبة الاولى في العالم في انتاجية الفدان من قصب السكر (45 طن للفدان في 12 شهر) ودراسة تحرير زراعة وتصنيع وتجارة القصب اسوة بماتم في محصول القطن .

* الإهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة التي تكفل تهيئة الظروف الى تحسين مستوى معيشة الريفيين وزيادة قدراتهم الذاتية علي المشاركة في عملية التنمية الزراعية مع تطوير ودعم المؤسسات الريفية لتقوم بدور فعال في التنمية الريفية .

* الإهتمام بدعم انشطة المرأة الريفية في التنمية الزراعية .

* تنمية الموارد البشرية الزراعية بالإهتمام بمراكز التدريب وتطويرها لإعداد الكوادر الفنية القادرة على النهوض بالزراعة .

* العمل على زيادة انتاج البروتين الحيواني من مصادره المتنوعة مع مراعاة الميزة الاقتصادية النسبية لكل نشاط من انشطة الانتاج الحيواني وربط التوسع فيها بالانشطة الزراعية الاخرى والتركيب المحصولي الامثل ومدى الفاعلية الاقتصادية لشغل الحيز الزراعي المتاح والمنافسة الاقتصادية بين هذه الحاصلات الزراعية سواء كانت حيوانية او نباتية والعمل على انتاج القدر الأكبر من مستلزمات الانتاج وبالتالي ايجاد الربط بين قطاع الإنتاج الحيواني وبين الموارد الزراعية ككل .

* العمل على الإكتفاء الذاتي من الأمصال واللقاحات والإتجاه ايضاً لتصديرها وتشجيع القطاع الخاص على انتاجها .

* رفع انتاجية القطعان المحلية من الجاموس والابقار والاغنام بإستخدام اساليب التربية والتحسين الوراثي .

* تطوير مشروع تربية البتلو في صيغة جديدة توجه الى صغار المربين بشكل اساسي لتمكينهم من تربية حيواناتهم الصغيرة الى اوزان اقتصادية تسهم في زيادة حجم المعروض من اللحوم في السوق المحلي .

* التركيز على المجترات الصغيرة وادخال العجول البقري في برامج الانتاج المكثف .

* تشجيع المشاريع التجارية الكبيرة لإنتاج الحليب من خلال التشريعات والعمل على تطوير صناعته .

* تطوير انتاج الاعلاف بإستخدام مكونات غير تقليدية والرقابة على الجودة .

* تطوير وتحديث الخدمات البيطرية بما يكفل حماية الثروة الحيوانية بالبلاد من الامراض المتوطنة والوافدة وكذا حماية المواطن المصري من الامراض المشتركة .

* رفع الكفاءة التناسلية للحيوان المصري بالتوسع في استخدام نشاط التلقيح الصناعي والطلائق ذات الانتاجية العالية .

* تطوير وظيفة الارشاد البيطري وتعميم الخدمات الارشادية بهذا المجال والعمل على الارتقاء بمستوى العاملين بالحقل البيطري .

* زيادة الإنتاج السمكي بمايحقق الوصول بمعدل استهلاك الفرد الى 13 كجم/سنة

من خلال تطوير وتنمية المصادر الطبيعية الداخلية وتطوير وتنمية مشروعات الاستزراع السمكي والعمل على إنجاح اتفاقيات الصيد المشترك في المياه الاقليمية مع الدول الشقيقة المجاورة والخروج بها الى حيز التنفيذ لتزيد امكانيات الصيد امام السفن المصرية الكبيرة التي تم بناؤها بالإستثمارات الذاتية للقطاع الخاص والعمل على زيادة صادراتنا من الاسماك عالية القيمة النقدية .

* تطوير السياسة الائتمانية لبنك التنمية والإئتمان الزراعي ليقوم بدور تنموي متزايد في القطاع الزراعي بتوفير فرص الإئتمان والتمويل للأنشطة الزراعية والريفية المختلفة من خلال إتباع طرق حديثة للنشاط والتسويق المصرفي والعمل على خلق وعياً ادخارياً بالريف المصري .

* التحول التدريجي لبنك الإئتمان والتنمية الزراعية من نشاط مستلزمات الإنتاج الى انشطة اخري بديلة في اطار الاهداف العامة للبنك وضرورة ان تدار وحداته على أساس اقتصادي لمواكبة المتغيرات الجديدة عن طريق تعديل هياكله التنظيمية والوظيفية وإعادة توزيع وحداته التابعة حتي مستوى القرية .

* تشجيع قيام إتحادات للمنتجين لزيادة كفاءة وتوقيت إداء خدمات الإنتاج الزراعي لأعضائها وتحقيق كفاءة وسرعة إنجاز العمليات والخدمات التسويقية المختلفة .

* إعادة النظر في قانون التعاون الزراعي من اجل اعطاء التعاونيات الزراعية المزيد من المسئوليات في اطار تحرير الزراعة المصرية ضماناً لحقوق اعضائها من المزارعين وتنمية إنتاجهم وخلق المنافسة الصحيحة بين مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية حيث ينحصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعي في مجال تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي ويتزايد دور التعاونيات والقطاع الخاص في هذا المجال.

* توطيد علاقات التعاون الزراعي بين الدول العربية والأفريقية ودول حوض النيل وتنفيذ المشروعات الزراعية المشتركة في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي .

* مع تحرير اسعار وتسويق المحاصيل الزراعية تطبق الدولة ولفترة انتقالية اسعار

الضمان الاختيارية للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقمح والقطن والذرة كما تعمل الوزارة على تدعيم موارد صندوق موازنة اسعار الحاصلات الزراعية .

* إتخاذ إجراءات إقرار نظام التكافل الزراعي لحماية إنتاج ودخول المزارعين من اخطار الكوارث الطبيعية الخارجة عن إدارتهم في اطار اختياري وفي ظل مبادي الشريعة الاسلامية.

دور قطاع الزراعة
في توفير السلع الأساسية والضرورية

يعتبر القطاع الزراعي المسئول الأول عن توفير الغذاء في مصر سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة . إذ يمكن القول بصفة عامة أن مايقرب من ربع الإنتاج الصناعي في مصر اصبح صناعات غذائية يعتمد معظمها على مواد وسيطة ينتجها القطاع الزراعي . وتعتبر السياسات السعرية التي انتهجتها وزارة الزراعة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي ذات أثر ايجابي على عرض الحاصلات الزراعية الغذائية في مصر ، إذ اصبح سعر المحصول الذي تحدده آليات السوق هو المحدد الرئيسي للرقعة المزروعة من محصول معين بإعتباره العامل الرئيسي في اغلب الاحوال لإستجابة المنتج للتوسع او الانكماش في الرقعة المزروعة للمحصول . ونتيجة لهذه السياسات السعرية الجديدة زادت المساحة المنزرعة بالقمح من حوالي 1ر3 مليون فدان عام 1980 الى حوالي 1ر5 مليون فدان عام 1989 ثم حوالي 2ر5 مليون فدان عام 1995، كما زادت المساحة المنزرعة بالارز من 972 ألف فدان عام 1980 الى حوالي 982 الف فدان عام 1989 ثم الى حوالي 1ر4 مليون فدان عام 1995.

الوضع الراهن لدور وزارة الزراعة في توفير السلع الأساسية :

تدخل في اطار السلع الاساسية التي تبذل الوزارة قصارى جهدها للنهوض بها تلك الحاصلات الزراعية الغذائية الاستراتيجية وهي (القمح – الارز – الذرة – القصب – البنجر – المحاصيل الزيتية -الخضر والفاكهة – المنتجات الحيوانية) بالإضافة الى

الحاصلات الزراعية التي تمثل ركناً أساسياً في الصناعة المحلية والتصدير والتي يتصدرها القطن والارز والخضر والفاكهة . وقد بذلت الوزارة في السنوات الماضية جهوداً تستهدف النهوض بإنتاجية هذه الحاصلات بهدف توفير الاحتياجات المحلية والتصديرية منها . ويمكن ايجاز تلك الجهود والدور المتعاظم لوزارة الزراعة في هذا المجال فيما يلي :

أولاً : في مجال محاصيل الحبوب :

إستطاعت جهود الوزارة ان ترفع انتاج الحبوب من 8 مليون طن عام 1982 الى حوالي 17 مليون طن عام 1995 وذلك من خلال إتباع الاساليب العلمية الحديثة وتطبيق

التوصيات الفنية الملائمة وتوفير تقاوي الهجن عالية الإنتاج، بالإضافة الى المحفزات السعرية وتكثيف الدور الارشادي وتقديم التوصيات الفنية للمزارعين وتبصيرهم بالتركيب المحصولي التأشيري الذي تقوم الوزارة بوضعه ، وقد كانت الزيادة في إنتاج محاصيل الحبوب محصلة للجهود المبذولة لرفع الإنتاجية الفدانية مع التنمية الزراعية الافقية .

القمح :

لقد كانت الفجوة الغذائية للقمح تتجه نحو الإرتفاع بصفة مستمرة خلال فترتي السبعينات والثمانينات . ونتيجة لجهود الوزرة والسياسات المتبعة زاد إنتاج القمح من 2 مليون طن عام 1982 الى نحو 5ر7 مليون طن عام 1995 . الامر الذي ادى الى زيادة نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح من نحو 25٪ الى حوالي 55٪ في نفس الفترة ، ونقص الواردات من 6 مليون طن عام 1982 الى نحو 5ر3 مليون طن عام 1995 رغم زيادة الإستهلاك من 8 مليون طن عام 1982 لى حوالي 11 مليون طن عام 1995 نتيجة لزيادة السكان . ومن خلال الاستمرار في زيادة الإنتاج من خلال الحملات القومية وقيام الدولة بتشجيع زراعة القمح في الشريط الساحلي وتعميم إستخدام الاصناف عالية الإنتاج ورفع السعر من 81 جنيه الى 90 جنيه للأردب في العام القادم وترشيد الاستهلاك خصوصاً مع اتجاه متوسط استهلاك الفرد من القمح الى الانخفاض في السنوات الاخيرة نتيجة التوجه الى استهلاك الخضر والفاكهة واللحوم نتيجة لزيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة . وتقليل الفاقد وتحسين صناعة الخبز وخلط القمح مع الذرة بنسبة 20٪ (والتي تبنى الدعوة اليها وتجربتها معهد بحوث تكنولوجيا الاغذية بمركز البحوث الزراعية بوزارة

الزراعة) .

يمكن تحقيق درجة 75٪ من الإكتفاء الذاتي خلال عامين . مما دعا المجلس العالمي للقمح الى دعوة الوزارة الى عرض تجاربها في هذا المجال في المؤتمر الدولي للقمح في لندن وكذلك اختيار المجلس العالمي للقمح مصر لترأس دورته الحالية تقديراً لما تحقق في مصر من انجازات في مجال تطوير انتاج القمح .

الأرز :

تتمتع مصر بميزة نسبية في انتاج الارز حيث تحتل مصر المرتبة الاولى في انتاج الارز على مستوى العالم (3ر4 طن فدان)، كما تحتل إنتاجيته مكانه متميزة في الاسواق العالمية فقد بلغ إنتاج مصر من الارز 4ر7 مليون طن عام 1995 بزيادة قدرها 95٪ عن عام 1980 . وقد ادى ذلك الى نجاح الإنتاج المحلي من الارز في تغطية الاستهلاك المحلي وتحقيق فائض للتصدير . ورجع ذلك بصفة اساسية الى الطفرة الكبيرة التي حدثت في الانتاجية الفدانية والتي زادت من 2ر45 طن عام 1980 الى 3ر42 طن للفدان عام 1995 علاوة علي الزيادة في المساحة المنزرعة ، وتعمل الوزارة جاهدة في تحقيق نمو متزايد في صادرات الارز فى ضوء الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الارز والتي بلغت حوالي 40 كجم عام 1993/92 . ويمكن لمصر تصدير نحو مليون طن ارز ابيض سنوياً . وتستهدف خطة الوزارة وفي ضوء سياسات ترشيد إستخدمات مياه الري ان لاتزيد المساحة المزروعة من الارز عن 900 الف فدان .

الذرة الشامية :

تبذل الوزارة جهوداً مستمرة للنهوض بمحصول الذرة الشامية من خلال الحملات القومية، ومن منطلق ان هذا المحصول احد محاصيل الحبوب الهامة إذ يغطي جزءاً من إحتياجات المواطنين في الحصول على الخبز وبصفة خاصة في القطاعات الريفية .. هذا إضافة الى اهميته كمصدر غذائي هام للحيوانات والدواجن ، كما تقوم على الذرة الشامية بعض الصناعات الهامة مثل صناعة النشا وزيت جنين الذرة . ويزرع في جمهورية مصر العربية حوالي 2 مليون فدان سنوياً تساهم في تقديم الخبز لاهل الريف مما يقلل العبء على إستخدامات القمح في هذا الغرض . وقد ساعدت جهود الوزارة على ارتفاع نسبة الإكتفاء الذاتي من الذرة الى نحو 5ر82٪ عام 1995/94 مقابل 71٪ عام 1981/80

. وقد بلغ إجمالي انتاج مصر من الذرة الشامية نحو 4ر8 مليون طن عام 1994 وتستهدف الحملة القومية إنتاج 6 مليون طن عام 1996 من زراعة 2 مليون فدان بمتوسط انتاجية تبلغ 22 أردب/فدان . وقد سمحت الوزارة بزراعة محصول الذرة الصفراء في جميع المحافظات لمواجهة الإحتياجات من الأعلاف لصناعة الدواجن .

ثانياً : في مجال محاصيل السكر :

ينتج السكر في مصر من محصولي قصب السكر وبنجر السكر حيث اتجهت الوزارة في السنوات الماضية الى التوسيع في زراعة بنجر السكر رأسياً وأفقياً لقلة احتياجاته المائية وجودة زراعته في مناطق الوجه البحري في الاراضي حديثة الإستصلاح مع التركيز على التوسع الرأسي لمحصول قصب السكر ، وتبلغ المساحة المنزرعة بقصب السكر عام 1994 نحو 285 الف فدان في حين تبلغ المساحة المنزرعة ببنجر السكر نحو 2ر42 الف فدان . وقد ادت جهود الوزارة في اطار النهوض بالمحاصيل السكرية الى زيادة انتاج السكر من 649 الف طن عام 1981/80 الى نحو 1ر1 مليون طن عام 1995/94 بزيادة تقدر نسبتها بنحو 69٪ . وقد ساعد ذلك على انخفاض الواردات من 750 الف طن عام 1986/85 الى حوالي 400 الف طن عام 1995/94 . وبالإستمرار في جهود التوسع الرأسي والافقي في محصول بنجر السكر والتوسع الرأسي في محصول قصب السكر مع الاستمرار في ترشيد الاستهلاك فمن المتوقع زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي لتصل الى حوالي 80٪ في نهاية التسعينات . ومن الجدير بالذكر ان مصر تحتل المرتبة الأولى في إنتاجية قصب السكر (45 طن للفدان) كما ان انتاجية بنجر السكر بلغت حوالي 20 طن للفدان وهناك مصانع لإنتاج السكر من بنجر السكر في كفر الشيخ والدقهلية والنوبارية والفيوم وجرجا .

وجدير بالذكر ان تسوية الاراضي بالليزر تساهم في تقليل كميات المياه المستخدمة في الري في قصب السكر بالاضافة الى رفع انتاجية الفدان .

ثالثاً : في مجال المحاصيل الزيتية :

تقوم الوزارة بالتوسع في زراعة المحاصيل الزيتية في الاراضي الجديدة وإدخال أصناف قصيرة المكث في التربة مثل أصناف عباد الشمس التي تستغرق 100 يوم كما تقوم الوزارة بإعطاء المزيد من الدعم البحثي للمحاصيل الزيتية لرفع انتاجيتها الرأسية .

وتأتي هذه الجهود من منطلق أن مصر تعاني من فجوة بين الإنتاج والإحتياجات الإستهلاكية من الزيوت بمعدلات كبيرة بالرغم من الإهتمام بالمحاصيل الزيتية وإدخال محاصيل جديدة لم تكن موجودة من قبل ، حيث تطورت الفجوة بين الإنتاج والإحتياجات من 237 الف طن متري عام 1986/85 الى نحو 491 الف طن متري عام 1992/91 غير ان نسبة الاكتفاء الذاتي قد شهدت تحسناً ضئيلاً خلال تلك الفترة حيث بلغت نحو 5ر27٪ عام 1994/93 مقابل 20٪ عام 1981/80 . ويبلغ حالياً إجمالي الإستهلاك السنوي من الزيت حوالي 600 ألف طن منها 450 الف طن زيت طعام ، 150 الف طن مسلي صناعي .

رابعاً : في مجال الحاصلات البستانية :

تحقق مصر فائضاً في إنتاج الخضر والفاكهة وذلك لانتشار زراعتها في الاراضي الجديدة بما تتضمنه من امكانيات إنتاجيه كبيرة لتنمية الإنتاج من الخضر والفاكهة . وبلغ الإنتاج المحلي من الخضر الطازجة نحو 12 مليون طن عام 1995/94 مقابل 9ر7 مليون طن عام 1981/80 بزيادة بلغت نسبتها نحو 52٪ ، كما زاد الإنتاج المحلي من الفاكهة الذي حقق نحو 6 مليون طن عام 1995/94 مقابل 3ر2 مليون طن عام 1981/80 بزيادة بلغت نسبتها نحو 161٪ ويرجع ذلك بصفة اساسية الى اهتمام الوزارة بالنهوض بإنتاج الحاصلات البستانية والتي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ولما تمثله من اهمية تصديرية خصوصاً في إطار إتفاقية الجات الجديدة وإتفاق الشراكة المصرية الأوروبية .

خامساً : القطن :

* لقد حقق محصول القطن أعلى إنتاجية له عام 1993 منذ بدء زراعته حيث بلغ إنتاج الفدان في ذلك العام حوالي 8 قنطار وأصبح ماتنتجه من حوالي 840 ألف فدان مساوياً لإنتاج 2 مليون فدان في الخمسينات .
* هناك إتجاه عالمي لزيادة الطلب على الأقطان الطويلة التيلة الممتازة مع إنخفاض المخزون العالمي، وإنخفاض إنتاج الدول المنافسة وزيادة الأسعار في الاسواق العالمية . لذا تستهدف الوزارة زيادة المساحة المزروعة قطناً لتصل الى حوالي مليون فدان تعطى نحو 5ر7 مليون قنطار زهر (8 مليون قنطار شعر) تلك الكمية

تغطي إحتياجات الصناعة المحلية (6ر5 مليون قنطار شعر) وتسمح بتصدير حوالي 1ر5 مليون قنطار .

* كما تعمل الوزارة على ترشيد إستخدام المبيدات والاسمدة الكيماوية والتوسع في إستخدام الفورمونات والمقاومة الحيوية، فضلاً عن تحفيز المزارعين من خلال الحوافز السعرية لتصل الاسعار المحلية الى مثيلتها العالمية بالاضافة الى استمرار التوسع في زراعة التقاوي منزوعة الزغب .

وبصفة عامة تتركز آليات النهوض بإنتاج الحاصلات الزراعية في :

* التوسع في إستنباط أصناف جديدة عالية الإنتاج، وذات كفاءة عالية في إستخدام مستلزمات الإنتاج ومقاومة الأمراض والآفات الزراعية وظروف البيئة غير الملائمة .

* التوسع في إنتاج التقاوي عالية الجودة للأصناف عالية الإنتاجية بهدف التغطية الكاملة سنوياً .

* حصر المناطق ضعيفة الإنتاجية والعمل على تحسين إنتاجها .

* تحديد أنسب المعاملات الزراعية للحصول على أقصى إنتاجية ممكنة للحاصلات الزراعية ويشمل ذلك مواعيد الزراعة المختلفة وكميات الاسمدة ونوعيتها وطرق وكثافات الزراعة والإحتياجات من مياه الري وإستخدام مبيدات الحشائش وإقتصاديات التحميل مع محاصيل اخرى .

سادساً : في مجال الإنتاج الحيواني والداجني :

تمثل الثروة الحيوانية والداجنة إستغلالاً للموارد الطبيعية الزراعية والمدخلات الاخرى في إنتاج البروتين الحيواني ولها كل مقومات الإنتاج الزراعي، وبالرغم من إنها تمثل إنتاجاً غير مباشر من الاراضي الزراعية الا انها تعتمد على المنتجات النباتية لغذائها وبالتالي تنعكس عليها بصورة عامة كافة العوامل المؤثرة على الإنتاج النباتي.

وتتكون الثروة الحيوانية في مصر من 2ر2 ، 2ر7 ، 3ر4 ، 2ر8 مليون رأساً من الجاموس والأبقار والأغنام والماعز على التوالي، بينما تبلغ أعداد الدجاج 240 ، 27 ، 3ر6 ، 1ر0 مليون من بداري اللحم والدجاج البياض وأمهات التسمين وأمهات البياض على التوالي :

وتتراوح نظم إنتاج الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية بمصر من النظم البدوية غير الكثيفة (المنتشرة) والتي تقتصر على المجترات الصغيرة والتي تسهم بحوالي 30٪ من لحم الضأن ثم النظم الريفية وهي ايضاً تتدرج تحت النظم غير الكثيفة والتي تسهم بحوالي 80٪ من اللحوم الحمراء البقرية ، وحوالي 90٪ من الحليب ومنتجاته ، ونسبة 27٪ من لحوم الدواجن ، ونسبة 30-34٪ من بيض المائدة . ثم تأتي النظم المكثفة التجارية حيث تمثل إنتاج المزارع التجارية لإنتاج الألبان ومشروعات التسمين حوالي 20٪ من جملة اللحوم المنتجة والمسوقة كذبائح كاملة واجزاء او مصنعات . كما يمثل هذا القطاع 10٪ من الحليب، كما تمثل صناعة الدواجن والمزارع التجارية والمشاريع الداجنية المتكاملة 73٪ من إنتاج بداري اللحم وحوالي 66-70٪ من إنتاج بيض المائدة.

وتهدف سياسات تنمية قطاع الثروة الحيوانية والداجنة في الوقت الراهن الوصول الى الإكتفاء الذاتي الامثل بالنسبة للحاصلات الحيوانية والداجنة وتحقيق القدر الاستراتيجي من الإنتاج الذي يرفع من قدرة مصر على المساومة عند دخولها مشتريه للحاصلات الحيوانية من الاسواق العالمية في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية ثم تحقيق وتوفير القدر الكافي من البروتين الحيواني في حدود التوصيات العالمية اللازمة للتنمية البشرية .

ونتيجة لجهود الوزارة في تنمية قطاع الإنتاج الحيواني فقد زاد إنتاج الحوم الحمراء من 359 الف طن متري عام 1986/85 الى نحو 515 الف طن متري عام 1994/93 بنسبة زيادة بلغت 5ر43٪ ، وقد زادت نسبة الإكتفاء الذاتي من 70٪ عام 1986/85 الى نحو 6ر77٪ عام 1994/93 . أما بالنسبة للحوم البيضاء فقد تزايد الإنتاج المحلي منها من 188 الف طن متري عام 1981/80 الى نحو 251 الف طن متري عام 1994/93 بنسبة زيادة بلغت 5ر33٪ . الامر الذي ادى الى تحقيق مصر الإكتفاء الذاتي منها في التسعينات . وفي مجال الإنتاج السمكي زاد الإنتاج المحلي من الاسماك خلال الفترة من 1981/80-1994 من 189 الف طن متري الى حوالي 345 الف طن متري بنسبة زيادة بلغت 5ر82٪ . الامر الذي ادى الى تحسن نسبة الاكتفاء الذاتي لتبلغ مايقرب من 5ر81٪ عام 1994/93 مقابل 5ر64٪ فقط عام 1986/85 .

وترتكز سياسات التنمية الحيوانية والداجنة على المحاور الرئيسية التالية :

* سياسات تنمية الموارد .
* سياسات الحد من الإهدار الإنتاجي .
* تحديث التشريعات او تعديلها او إستخدامها بما يحقق تشجيع الإستثمار وحماية الإنتاج .

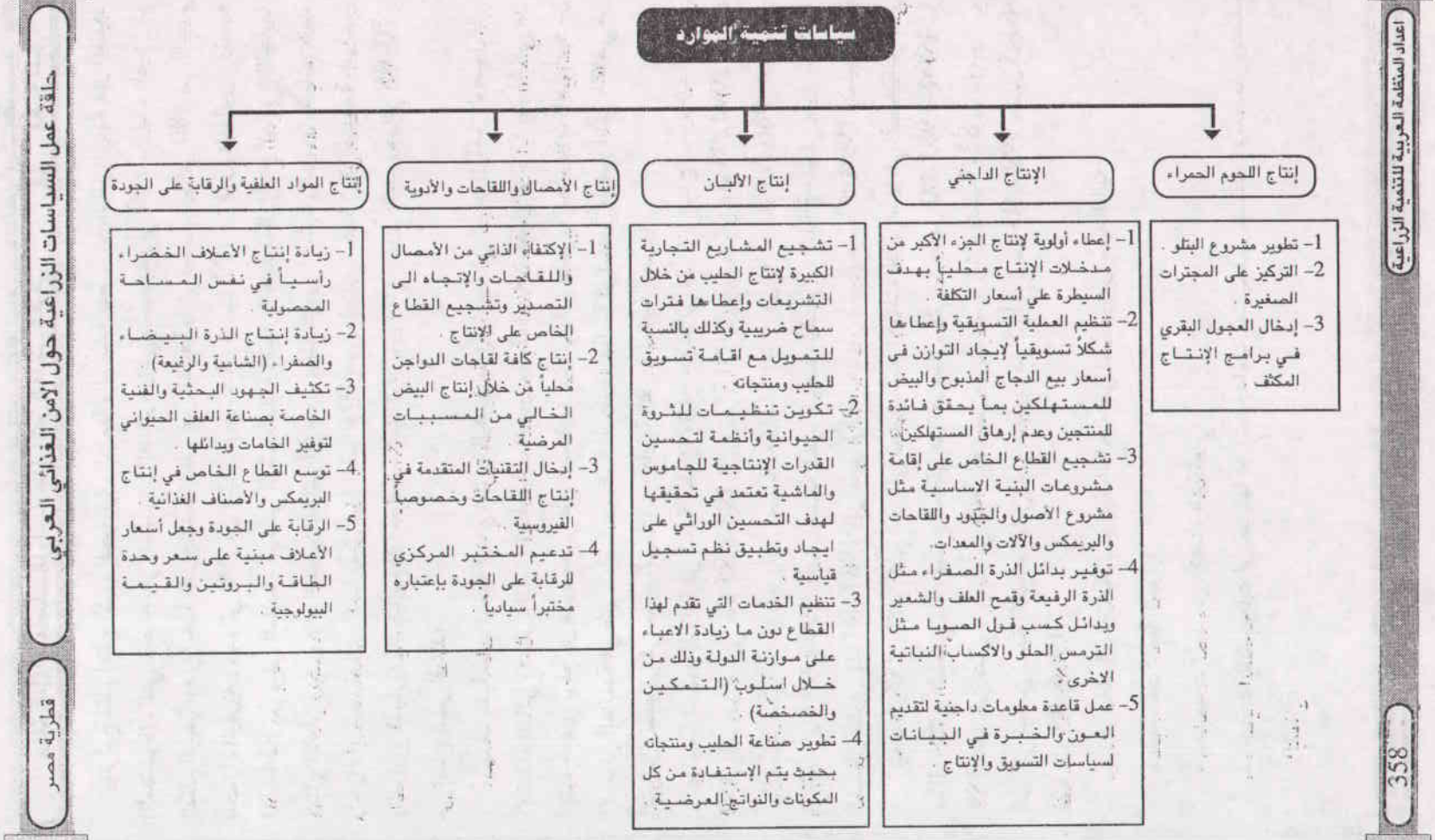
سياسات تنمية الموارد
إنتاج اللحوم الحمراء
1- تطوير مشروع البتلو .
2- التركيز على المجترات الصغيرة .
3- إدخال العجول البقري في برامج الإنتاج المكثف .
الإنتاج الداجني
1- إعطاء أولوية لإنتاج الجزء الأكبر من مدخلات الإنتاج محلياً بهدف السيطرة علي أسعار التكلفة .
2- تنظيم العملية التسويقية وإعطاءها شكلاً تسويقياً لإيجاد التوازن فى أسعار بيع الدجاج المذبوح والبيض للمستهلكين بما يحقق فائدة للمنتجين وعدم إرهاق المستهلكين .
3- تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الاساسية مثل مشروع الأصول والجدود واللقاحات والبريمكس والآلات والمعدات .
4- توفير بدائل الذرة الصفراء مثل الذرة الرفيعة وقمح العلف والشعير وبدائل كسب فول الصويا مثل الترمس الحلو والاكساب النباتية الاخرى .
5- عمل قاعدة معلومات داجنية لتقديم العون والخبرة في البيانات لسياسات التسويق والإنتاج .
إنتاج الألبان
1- تشجيع المشاريع التجارية الكبيرة لإنتاج الحليب من خلال التشريعات وإعطاءها فترات سماح ضريبية وكذلك بالنسبة للتمويل مع اقامة تسويق للحليب ومنتجاته .
2- تكوين تنظيمات للثروة الحيوانية وأنظمة لتحسين القدرات الإنتاجية للجاموس والماشية تعتمد في تحقيقها لهدف التحسين الوراثي على ايجاد وتطبيق نظم تسجيل قياسية .
3- تنظيم الخدمات التي تقدم لهذا القطاع دون ما زيادة الاعباء على موازنة الدولة وذلك من خلال اسلوب (التمكين والخصخصة) .
4- تطوير صناعة الحليب ومنتجاته بحيث يتم الإستفادة من كل المكونات والنواتج العرضية .
إنتاج الأمصال واللقاحات والأدوية
1- الإكتفاء الذاتي من الأمصال واللقاحات والإتجاه الى التصدير وتشجيع القطاع الخاص على الإنتاج .
2- إنتاج كافة لقاحات الدواجن محلياً من خلال إنتاج البيض الخالي من المسببات المرضية .
3- إدخال التقنيات المتقدمة في إنتاج اللقاحات وخصوصاً الفيروسية .
4- تدعيم المختبر المركزي للرقابة على الجودة بإعتباره مختبراً سيادياً .
إنتاج المواد العلفية والرقابة على الجودة
1- زيادة إنتاج الأعلاف الخضراء رأسياً في نفس المساحة المحصولية .
2- زيادة إنتاج الذرة البيضاء والصفراء (الشامية والرفيعة) .
3- تكثيف الجهود البحثية والفنية الخاصة بصناعة العلف الحيواني لتوفير الخامات وبدائلها .
4- توسع القطاع الخاص في إنتاج البريمكس والأصناف الغذائية .
5- الرقابة على الجودة وجعل أسعار الأعلاف مبنية على سعر وحدة الطاقة والبروتين والقيمة البيولوجية .

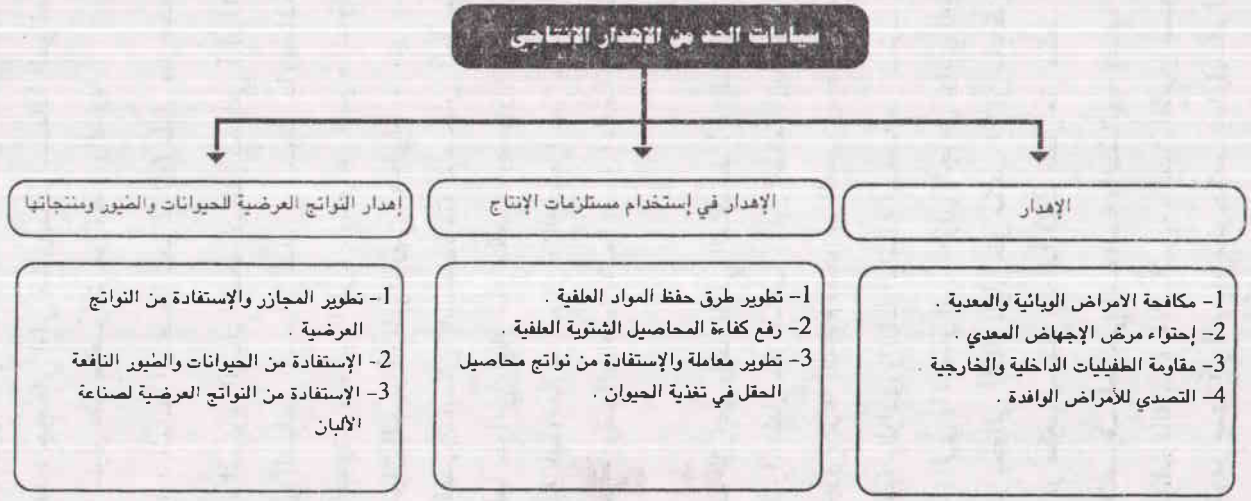
سياسات الحد من الاهدار الانتاجي
الإهدار
الإهدار في إستخدام مستلزمات الإنتاج
إهدار النواتج العرضية للحيوانات والطيور ومنتجاتها
1- مكافحة الامراض الوبائية والمعدية .
2- إحتواء مرض الإجهاض المعدي .
3- مقاومة الطفيليات الداخلية والخارجية .
4- التصدي للأمراض الوافدة .
1- تطوير طرق حفظ المواد العلفية .
2- رفع كفاءة المحاصيل الشتوية العلفية .
3- تطوير معاملة والإستفادة من نواتج محاصيل الحقل في تغذية الحيوان .
1 - تطوير المجازر والإستفادة من النواتج العرضية .
2 - الإستفادة من الحيوانات والطيور النافعة
3- الإستفادة من النواتج العرضية لصناعة الألبان

الموارد المائية المتاحة وإستخداماتها :

وفقاً لإتفاقية مياه النيل لعام 1959 فقد خصص لمصر حصة مقدارها 55ر5 مليار متر مكعب، وتمثل قناة جونجلي أولى مشروعات إستعادة الفواقد في أعالي النيل حيث تضيف بعد إكتمالها مليار متر مكعب لكل من مصر والسودان .

وتقدر جملة الموارد المائية السطحية نحو 60ر2 مليار متر مكعب .

ويقدر الإستخدام السنوي الحالي لمياه الامطار بحوالي 0ر43 مليار متر مكعب وذلك لأغراض الزراعة في الساحل الشمالي الغربي وسيناء بالإضافة الى تغذية البحيرات الشمالية والخزان الجوفي وغسيل التربة . وتتواجد المياه الجوفية بالصحراء الغربية لمصر وسيناء في خزان الحجر الرملي النوبي . وبالرغم من كبر حجم المخزون من المياه في الخزان الا ان اقصى مايمكن الاستفادة منه لم يتجاوز 3ر6 مليار متر مكعب سنوياً يستخدم منها حالياً حوالي مليار متر مكعب . وبموازنة الموارد المائية المتاحة مع الإستخدامات المائية المتوقعة يتضح ان هناك عجزاً متزايداً من الزمن . ولتغطية العجز المتزايد ، ويقترح في الوقت الحاضر الإتجاه نحو إعادة الإستخدام للمياه والتي تتمثل فيما يلي :

1- مياه الصرف الزراعي والبالغة في المتوسط 11 مليار متر مكعب سنوياً يستخدم منها حالياً 3ر6 مليار متر مكعب ، ومن الممكن زيادتها الى 7 مليار متر مكعب بعد تنفيذ مشروع ترعة السلام ومصرف العموم وبعض المشروعات الاخرى .

2- المياه الجوفية بالوادي والدلتا الناشئة اساساً من تسرب المياه من النيل والترع وعمليات الري والامطار الى الخزان الجوفي بوادي النيل وبالرغم من أن حجم المخزون يقدر بحوالي 300 مليار متر مكعب إلا ان مايمكن إستخدامه سنوياً يبلغ 9ر4 مليار متر مكعب يستخدم حالياً 6ر2 مليار متر مكعب .

3- تقدر مياه الصرف الصحي المعالجة والصالحة لإعادة الإستخدام بعد تنفيذ مشروعات التنقية بالقاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى بنحو 5ر2 مليار متر مكعب ويتوقع ان تتوفر منها 5ر1 مليار متر مكعب بحلول عام 2010 ، وعلى ذلك فإن بالإمكان إعادة إستخدام نحو 4ر13 مليار متر مكعب من مختلف المصادر بحلول عام 2010 .

آليات الإستخدام الأمثل للموارد المائية :

أ- آليات تطوير نظم الري :

* تطوير نظم الري في الأراضي القديمة وترشيد إستخدام مياه الري وما يتضمنه ذلك من تبني برامج الارشاد المائي وعدم التوسع في زراعة قصب السكر مع التوسع في زراعة بنجر السكر لإنتاج السكر، وايضاص عدم التوسع في مساحة الارز المنزرع . والإستفادة من علوم البيوتكنولوجي والهندسة الوراثية في إستنباط أصناف قصيرة العمر وتحتاج الى كميات قليلة من المياه وتتحمل الملوحة ، والتوسع في تجارب إدارة المياه داخل الحقل وتسوية الأراضي بأشعة الليزر مما يوفر قدراً كبيراً من المياه .

* إستخدام أنظمة الري المتطور في معظم أراضي التوسع الأفقي يستلزم النظر في نظام السدة الشتوية ليتناسب مع الفترة القصيرة التي يمكن ان يتحملها النبات تحت ظروف تشغيل هذه الأنظمة .

* إقامة مشروعات تطوير الري وحسن إستخدام المياه وتدبير كل الإحتياجات اللازمة له .

* إستخدام وسائل الري الحديثة من ري بالرش او بالتنقيط وخاصة في الاراضي القديمة .

* تحسين خواص الاراضي الزراعية والعمل على حمايتها من التدهور وتحسين عمليات الري والصرف .

* التركيز كلما أمكن علي المناطق التي لاتحتاج الى رفع كبير لمياه الري وبالتالي يتم توفير في الطاقة كمناطق الساحل الشمالي ووسط وشرق الدلتا .

ب- آليات إعادة إستخدام مياه الري :

* التوسع في إستخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها ومجابهة إحتمالات نقص الكمية المستغلة من الصرف الزراعي نتيجة ترشيد إستخدام المياه .

* العناية بالصرف السطحي والصرف المغطي للحفاظ على إنتاجية الاراضي الزراعية

* الإهتمام بالدراسات البيئية لمشروعات إستصلاح الاراضي لتجنب التأثيرات الضارة للبيئة لتنفيذ مثل هذه المشروعات وخاصة التي تستخدم المياه المخلوطة بمياه الصرف الزراعي حفاظاً على صحة الانسان وحماية الإنتاج الزراعي من التدهور .

* إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعي إما مباشرة او بعد خلطها بمياه الري .

* الاستفادة القصوى بمياه الصرف الصحي بعد معالجتها كمصدر للمياه بالنسبة لإستصلاح الاراضي وغزو الصحراء .

* تحسين خواص التربة الزراعية والعمل على حمايتها من التدهور وتحسين عمليات الري والصرف .

* عدم صرف مخلفات المصانع في المجاري المائية الا بعد معالجتها من المكونات الضارة، وتحسين الصرف حتي لايكون سبباً في تدهور التربة وتضاؤل انتاجها .

* إستخدام النتائج المتاحة لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المائية وترشيد إستخدام مياه الري والصرف .

* رفع كفاءة الصيانة لمشاريع الصرف المكشوف والمغطي .

ج- آليات تقليل الفاقد من المياه :

* تقليل الفاقد من سوء إستخدام المياه في الزراعة والصناعة والعمل على القضاء علي ورد النيل والحشائش المائية في المجاري المائية والعمل على تقليل مياه النهر والمهدرة في البحر .

* إعادة النظر فى المساحات المنزرعة أرزا وذلك بالاكتفاء بـ 900 الف فدان فقط حاليا توفيرا للمياه.

* تضافر جهود كافة الجهات للمحافظة على كل قطرة مياه وحسن إستخدامها وتقليل الفاقد منها .

* إعادة تقدير المقننات المائية المثلي لمختلف الحاصلات الزراعية وفقاً للإعتبارات الفنية والإقتصادية .

* منع الري بالراحة وتحويله الى الري بالرفع توفيراً للمياه وحفاظاً على خصوبة

التربة.

* الإتجاه الى التجميع الزراعي حفاظاً على التحكم في المياه .

آليات إستخدام المياه الجوفية والسطحية والخزانات في الزراعة المطرية :

* الإسراع في إتخاذ الخطوات لتنفيذ البدء في مشروعات أعالي النيل ومشروعات التخزين في البحيرات الشمالية .

* التوسع في إستخدام المياه الجوفية بعد إستكمال دراسة الخزانات الجوفية المتاحة .

* زيادة العناية بالزراعة وإعداد برامج متكاملة للحفاظ على التربة والمياه .

* دراسة الاستفادة بزراعة شواطىء بحيرة السد العالي او بإستخدام المياه المتسربة منها جوفياً .

* العمل على إستكشاف وتقييم المياه الجوفية وتأكيد المعلومات حول كمية هذه المياه وأماكن تواجدها والطرق المثلى لإستخدام هذه المياه .

* تخزين مياه الامطار في خزانات سطحية او جوفية وإستخدامها في اوقات مناسبة في عملية التنمية الزراعية .

* الإستفادة القصوي من المياه الجوفية وذلك بالتركيز على إستصلاح الاراضي التي تروى بها كما في واحة الفرافرة والبحرية وجنوب الوادي الجديد وبعض مناطق الدلتا ومصر العليا وذلك بعد عمل الدراسات الفنية اللازمة لتقييم الخزان الجوفي لكل منطقة .

* دراسة إستخدام الخزان الجوفي في الدلتا ووادي النيل ودراسة اثر السحب منه على المنشآت المقامة عليه .

* انشاء آبار عميقة في سيناء .

* العمل على زيادة الاستفادة من المياه الجوفية من الآبار القائمة حالياً وانشاء آبار جديدة لإستغلال 2ر3 مليار متر مكعب بالوادي والدلتا (بالإضافة الى 2ر6 مليار

متر مكعب المستغلة حالياً) ، وذلك في حدود آمنه لايترتب عليها تداخل المياه المالحة.

التركيب المحصولي التأشيري المستهدف حتى عام 2012 :

تم إعداد التركيب المحصولي التأشيري المقترح للزراعة المصرية لكي يسترشد به الزراع في إتخاذ قراراتهم الإنتاجية السليمة في إطار التركيب المحصولي التأشيري، وآليات السوق الحر في الإنتاج والتسويق وبما يحقق لهم أعلي عائد صافي ممكن ويحميهم في نفس الوقت من التقلبات السعرية العنيفة .

هذا وتبلغ المساحة الإجمالية للزمام المنزرع بالاراضي القديمة في العام الحالي 1995 نحو 6264 الف فدان ، في حين تبلغ المساحة الإجمالية للزمام بالاراضي الجديدة حوالي 1550 الف فدان .

وفي ضوء المحددات الخاصة بتوفير المياه والتوسع في ادخال وسائل التكنولوجيا الحديثة في إستخدام طرق الري المختلفة، وإستنباط أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف، بالإضافة الى التوسع في إكتشاف المياه الجوفية وتطويرها، وتحلية مياه البحر، وإستخدام مياه الصرف في الإستصلاح بعد معالجتها ، يستهدف أن تصل مساحة الأراضي الجديدة الى 2210 ألف فدان عام 2002 تزداد الى 2550 الف فدان عام 2007 ثم الى 2800 الف فدان عام 2012 وعلى هذا فمن المتوقع ان تزيد المساحة المحصولية من نحو 14ر4 مليون فدان في عام 1995 ، لتصل الى حوالي 16ر00 ، 17ر2 مليون فدان عامي 2002 ، 2012 على الترتيب ، وفقاً للجداول (3)، (4)، (5) .

توقعات الإنتاج لأهم المحاصيل الزراعية في ضوء التركيب المحصولي التأشيري المستهدف :

تستهدف الإستراتيجية العامة لقطاع الزراعة زيادة الإنتاج لمختلف الحاصلات الزراعية، حيث يقدر الإنتاج المتوقع من محصول القمح بنحو 6ر375 مليون طن عام 1996 ترتفع الى حوالي 8ر49 ، 9ر71 مليون طن عامي 2002 ، 2012 على

جدول رقم (3)

التركيب المحصولي التأشيري المقترح

للزراعة المصرية بالأراضي القديمة والجديدة حتى عام 2012

السنوات	المساحة المحصولية بالأراضي القديمة	المساحة المحصولية بالأراضي الجديدة	الإجمالي
1995	12044	2395	14439
1996	12130	2558	14688
1997	12216	2713	14929
1998	12302	2868	15170
1999	12390	3023	15413
2000	12478	3178	15656
2001	12528	3302	15830
2002	12578	3425	16003
2003	12628	3534	16162
2004	12679	3643	16322
2005	12729	3751	16480
2006	12755	3860	16615
2007	12780	3953	16733
2008	12806	4030	16836
2009	12831	4108	16939
2010	12844	4185	17029
2011	12857	4633	17490
2012	12870	4340	17210

جدول رقم (4)

التركيب المحصولي التاشيري للأراضي القديمة

المقترح حتى عام 2012

(المساحة بالالف فدان)

المحصول	عام 1995	عام 2002	عام 2007	عام 2012
1- مجموعة الحبوب				
أ- الزروع الشتوية:				
القمح	2100	2250	2400	2500
الشعير	80	85	86	87
ب- الزروع الصيفية والنيلية				
ذرة شامية	2000	2115	2155	2175
ذرة رفيعة	370	390	395	400
أرز	1000	900	800	750
ذرة صفراء	100	105	108	110
الجملة	5650	5845	5944	6022
2- مجموعة البقوليات				
الفول البلدي	350	370	377	380
العدس	20	21	22	23
الحمص	20	21	22	23
الترمس	10	11	11	12
الحلبة	15	16	16	17
الجملة	415	439	448	455
3- مجموعة الألياف				
القطن	900	950	1050	1150
الكتان	30	32	32	33
الجملة	930	982	1082	1183

تابع جدول رقم (4)

المحصول	عام 1995	عام 2002	عام 2007	عام 2012
4- مجموعة البذور الزيتية				
الفول السوداني	35	37	38	40
فول الصويا	70	74	75	80
السمسم	50	53	54	55
عباد الشمس	75	80	85	90
الجملة	230	244	252	265
5- مجموعة المحاصيل السكرية				
قصب السكر	275	280	285	290
بنجر السكر	70	85	100	110
الجملة	345	365	285	400
6- مجموعة الأعلاف				
برسيم مستديم	1400	1480	1508	1520
برسيم تحريش	800	845	860	870
الجملة	2200	2325	2368	2390
7- مجموعة الخضر				
خضر شتوية	325	345	350	355
خضر صيفية	480	505	515	520
خضر نيلية	280	295	302	305
الجملة	1085	1145	1167	1180
8- الحدائق	564	570	570	570
9- البصل	50	53	55	57
10- الثوم	20	21	22	23
11- محاصيل اخرى	555	589	487	325
إجمالي المساحة المحصولية	12044	12578	12780	12870
إجمالي الزمام المنزرع	6264	6264	6264	6264

جدول رقم (5)

التركيب المحصولي التأشيري للأراضي الجديدة

المقترح حتى عام 2012

المحصول	عام 1995	عام 2002	عام 2007	عام 2012
الموسم الشتوي				
برسيم مستديم	100	145	167	183
القمح	400	575	663	728
الشعير	250	355	410	450
العدس	5	7	8	9
البصل	15	20	23	25
بنجر السكر	10	15	17	19
الفول البلدي	55	80	92	100
البطاطس	15	20	23	25
الترمس	5	7	8	9
الحلبة	1	1	1	1
الخضر	150	215	250	275
الجملة	1025	1465	1690	1856
الموسم الصيفي والنيلي				
ذرة شامية	100	145	167	183
ذرة رفيعة	30	43	50	55
فول سوداني	80	115	133	146
السمسم	40	55	63	69
عباد الشمس	25	35	40	44
فول الصويا	10	15	17	19
أعلاف خضراء	175	250	288	316
ذرة صفراء	50	70	80	88
الخضر	300	430	500	550
محاصيل اخرى	35	52	58	63
الجملة	845	1210	1396	1533
برسيم حجازي	25	35	41	45
حدائق	500	715	825	906
الجملة	525	750	866	951
إجمالي المساحة المصحولية	2395	3425	3952	4340
إجمالي الزمام المنزرع	1550	2210	2550	2800

الترتيب، كما يرتفع الإنتاج المتوقع من الذرة الشامية الصيفي من نحو 6ر19 مليون طن عام 1996 الى نحو 8ر67 ، 9ر1 مليون طن عامي 2002 ، 2012 على الترتيب .

كما يستهدف زيادة الإنتاج من القطن الزهر من 6ر750 مليون قنطار عام 1996 الى نحو 8ر00 ، 10.67مليون قنطار عامي 2002 ، 2012 على الترتيب .

وإنتاج الطماطم من 5ر8 مليون طن عام 1996 الى نحو 6ر54 ، 8ر65 مليون طن عامي 2002 ، 2012 على الترتيب . ويرتفع إنتاج الموالح من 2ر48 مليون طن عام 1996 الى نحو 3ر11 ، 4ر11 مليون طن عامي 2002 ، 2012 على الترتيب .

وترجع الزيادة في الإنتاج المتوقع الى عاملين رئيسيين :الأول : زيادة الإنتاجية لغالبية المحاصيل الزراعية ضمن سياسة التوسع الرأسي للزراعة من خلال إنتاج التقاوي عالية الجودة والإنتاجية وتحديد أنسب المعاملات الزراعية .

الثاني : هو إضافة مساحات جديدة ودخولها مرحلة الإستزراع والإنتاج الاقتصادي ضمن سياسة التوسع الأفقي .

وتشير الجداول أرقام (6) ، (7) الى بعض مؤشرات الأداء في القطاع الزراعي موضحاً الإنتاجية والإنتاج المستهدف لأهم المحاصيل الزراعية عام 2012 مقارناً بعامي 1996 ، 2002 .

جدول رقم (6)

بعض مؤشرات الأداء في القطاع الزراعي

عام 2012 مقارناً بعامي 1996 ، 2002

المؤشر	الوحدة	عام 1996	عام 2002	عام 2012
مساحة الأراضي القديمة	ألف فدان	6264	6264	6264
مساحة الاراضي الجديدة	ألف فدان	1650	2050	2800
المساحة المحصولية	ألف فدان	14688	15656	17210
إنتاجية الفدان من القمح	طن	2,55	3,005	3,008
إنتاجية الفدان من الارز	طن	3,330	4,100	4,514
انتاجية الفدان من القطن الزهر	قنطار	7,50	8,22	9,10
انتاجية الفدان من الفول البلدي	طن	1,16	1,551	1,710
انتاجية الفدان من فول الصويا	طن	1,13	1,39	1,55
انتاجية الفدان من عباد الشمس	طن	0,96	1,104	1,216
انتاجية الفدان من قصب السكر	طن	45,00	48,00	52,9
إنتاجية الفدان من بنجر السكر	طن	21,50	22,46	24,76

جدول رقم (7)

توقعات الانتاج لاهم المحاصيل الزراعية

بالتركيب المحصولي التأشيري المقترح حتي عام 2002

(الإنتاج بالمليون طن)

المحصول	عام 1996	عام 2002	عام 2012
القمح	6,375	8,49	9,71
الأرز	3,330	3,69	3,16
ذرة شامي صيفي	6,189	8,67	9,05
قطن	6,750	8,00	10,67
فول بلدي	0,470	0,698	0,821
طماطم	5,764	6,538	8,647
بطاطس	1,523	2,513	3,323
بصل شتوي	0,343	0,484	0,640
موالح	2,480	3,112	4,116
عنب	0,721	0,738	0,976
فول صويا	0,091	0,124	0,153
عباد الشمس	0,097	0,127	0,163
قصب السكر	12,375	13,440	15,347
بنجر السكر	1,720	2,246	3,194

* القطن : بالمليون قنطار .

الامن الغذائى
ومحددات التجارة وإستخدام المياه
(حالة المغرب)

الأمن الغذائي
ومحددات التجارة وإستخدام المياه
(حالة المغرب)

إعداد الدكتور
حسن السرغيني

يعتبر القطاع الفلاحي في المغرب ومنذ الإستقلال، من القطاعات ذات الأولوية التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية والإجتماعية . وتتجلى هذه الأولوية في أهمية الإعتمادات العمومية المخصصة للنهوض بهذا القطاع والتي تراوحت نسبتها مابين 18 و45٪ بما في ذلك السدود، من مجموع اعتمادات التجهيز المبرمجة بداية من المخطط الخماسي 1968-1972 .

كما تجد مبرراتها بالأساس، في المكانة التي يحتلها هذا القطاع اخل النسيج الاقتصادي والإجتماعي للبلاد ، إضافة الى ضرورة الإستغلال الأمثل للطاقات المتوفرة من اجل تحقيق حد ادنى من الإكتفاء الذاتي الغذائي ، ذلك أن القطاع الفلاحي شكل ولا يزال المصدر الأساسي للعيش لما يناهز نصف السكان، كما يعد أكبر مشغل ، لحوالي 40٪ من اليد العاملة على الصعيد الوطني ويساهم بحوالي 18٪ من الناتج الإجمالي الوطني، الى جانب الدور الهام الذي يلعبه في توفير العملة الصعبة، نظراً لأهمية الصادرات الفلاحية في الصادرات الإجمالية للمغرب .

وقد حددت للنهوض بهذا القطاع، عبر جميع المخططات التنموية اهداف ترمي بالأساس الى :

- تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي من المواد الأساسية .
- تحسين دخل وظروف عيش الفلاحين .
- تنمية الصادرات الفلاحية .

1- نظرة موجزة عن مسار التنمية الزراعية :

لتحقيق هذه الأهداف إعتمدت الدولة سياسة يمكن التحدث عنها من خلال ثلاثة

مراحل، مع الإشارة الى احدى الركائز الاساسية لهذه السياسة والتي تتمثل في بناء السدود وتجهيز الاراضي القابلة للسقي مع الإعتناء بالمناطق البورية، لكونها المصدر الأساسي لبعض المواد الفلاحية الغذائية الاساسية كالحبوب والزيوت والقطاني، ولكونها تضم حوالي 80٪ من سكان القرى .

1-1 تتصف المرحلة الأولى ، والتي إنتهت حوالي منتصف السبعينات بالتركيز على بناء السدود الكبرى وتجهيز الاراضي القابلة للسقي وكذا بتوزيع قسط هام من الاراضي الفلاحية المسترجعة وكذا اراضي الجموع بما قدره 321 الف هكتار علي صغار الفلاحين.

وقد عرفت هذه المرحلة أول وأكبر عملية للإرشاد الفلاحي تتجلى في الحرث بالجرار سنة 1957، هدفها تعميم المكننة وتحسين خدمة الأرض وتلتها عمليات اخرى اساسها الارشاد وحث الفلاحين على إستعمال عوامل الإنتاج من بذور مختارة وأسمدة ومبيدات .

كما تم تعزيز هياكل القرض الفلاحي بإنشاء الصندوقلالوطني للقرض الفلاحي سنة 1961 وإحداث سنة 1967ل، سبعة وخمسين صندوقاً محلياً منتشراً عبر جميع$انحاء المملكة .

كما أصدر سنة 1969، قانون الإس^ثمار الفلاحي الذي يحدد نوعية المساعدات ونسب إدعم الذي تقدمه الدولة لحث الفلاحين على إقتناء٣وسائل الإنتاج اللازمة، وكذا مقتضيات وشروط الاپتفادة من ذلك الدعم .

2-1 أما المرحلة الثانية والتي إنطلقت من منتصف السبعينات ، فقد عرفت إهتماماً أكثر بالمناطق المطرية وذلك من خلال مشاريع فلاحية مندمجة تهدف بالأساس الى الرفع من مستويات الإنتاج، بالنسبة للمنتوجات الفلاحية الاساسية وخاصة منها الحبوب والقمح الطري والقمح الصلب والقطاني والنباتات العلفية الى جانب لإهتمام بالتجهيزات الاقتصادية والإجتماعية من طرق ومسالك وموارد للماء الصالح للشرب ومدارس ومصالح طبية .

وقد تم حتي الآن انجاز خمسة مشاريع من هذا النوع ولازالت اربعة مشاريع اخرى في طور الإنجاز وحوالي عشرة مشاريع في طور الدراسة . وعرفت هذه المرحلة كذلك

متابعة الدراسات وإنطلاق بعضها ، وذلك في اطار اعداد مجموعة من المخططات القطاعية يختص كل منها بإحدى المنتوجات الفلاحية الاساسية : الحبوب، المنتوجات الزيتية، السكر، الحليب واللحوم والمنتوجات العلفية ... وتهدف هذه المخططات الى تحديد الافاق المستقبلية إنطلاقاً من دراسة الطاقات المتوفرة وكذا المشاكل والمعوقات التي تحول دون الإستغلال الأمثل لتلك الطاقات .

ويعطي الجدول التالي نظرة عن تطور توزيع إعتمادات التجهيز مابين القطاعين

الفتـــــرة	نسبة الإعتمـــــادات	
	القطاع المسقي	القطاع المطري
77-1973	56	44
80-1978	57	43
85-1981	47	53
87-1986	41	59
92-1988	38	62

المسقي والمطري :

كما تجدر الاشارة الى انه تم كذلك خلال هذه المرحلة القيام بعدة عمليات ارشادية من اجل دعم برامج الانتاج النباتي والحيواني تشمل الايام الدراسية ، والمعارض والمباريات والاسفار لصالح الفلاحين دعمت بالوسائل السمعية والبصرية الحديثة .

وقد تميزت كذلك هذه الحقبة بتشجيع الحركة التعاونية وتشجيع الفلاحين فى اطار جمعيات انتاجية ، تعمل في اطار قانون يضمن لها حرية العمل وحرية الدفاع عن مصالحها . كما انشئت عدة غرف فلاحية تهدف اساساً الى ابراز محاور البرامج التنموية الجهوية والمساهمة في تاطير الفلاحين .

1-3 وفي ما يخص المرحلة الحالية ، والتي بدات حوالي سنة 1985 ، فانها تتسم بالشروع في انجاز برنامج التقويم الهيكلي الذى يهدف بالاساس الى الرفع من فعالية ومردودية ما يقوم به القطاع العمومى في الميدان الزراعى آخذاً بعين الاعتبار النقص

الحاصل في ميزانية الدولة والناتج عن ثقل الميديونية وعن الغلاء المتزايد للمعدات المستوردة بالمقارنة مع أثمان المواد المصدرة إضافة الى عوامل اخرى ، من بينها الجفاف الذي عرفته بداية الثمانينات . وتعتمد هذه البرامج على إعادة توجيه الدعم الذي تقدمه الدولة لمستلزمات الإنتاج مع توجيه أفضل لذلك الدعم ، بإحداث صندوق للتنمية الفلاحية. وتعتمد كذلك على التفويت التدريجي لبعض المهام للقطاع الخاص (توزيع الأسمدة والبذور وإستعمال الآلات الفلاحية وبعض المصالح البيطرية ...) . وكذا التحرير التدريجي لتسويق المنتجات الفلاحية ، سواء على صعيد السوق الداخلي أو على صعيد التجارة الخارجية من القيود اللازمة لمنافسة حقيقية تأخذ بعين الإعتبار سياسات الدعم التي تقوم بها جل الدول المصدرة للمنتوجات الزراعية الأساسية سواء عند الإنتاج أو عند التصدير .

لاشك أن سياسة الدعم المتبعة ساهمت في تكثيف إستعمال وسائل الإنتاج وبالتالي في الرفع من مستوي المردودية ، الا ان ذلك كلف الدولة اموالاً كثيرة في وقت تناقصت فيه ميزانيتها ، كما أنه لم يكن بالإمكان توجيه هذا الدعم حسب الأولويات .

وتعرف هذه المرحلة إهتماماً خاصاً بتحسين طرق التسيير ومراجعة الهياكل قصد جعلها أكثر ملائمة مع التوجيهات الجديدة وكذا تأكيد أكثر من ذى قبل على الجدوى الإقتصادية والإجتماعية للمشاريع المبرمجة وعلى تتبع وتقييم التنمية الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية ولازالت الدولة تولي عناية خاصة لتعبئة المياه وتحسين طرق إستعمالها نظراً لما حققته المناطق المسقية من نتائج جد إيجابية خصوصاً خلال سنوات الجفاف .

وتجدر الإشارة الى أن المراحل الثلاث تشكل كلا متكاملاً في أكثر من واجهة نظراً لكون الأهداف الأساسية المحددة للنهوض بالقطاع الفلاحي ظلت ثابتة ، بإستثناء بعض الإضافات ، ولأن الإستراتيجية التي تم نهجها خلال كل هذه المراحل ظلت مرتبطة ببعضها البعض بحيث ظل تعزيز ماتم تحقيقه من نتائج إيجابية من بين أهم الأهداف المتوخات . كما أن كل هذه المراحل عرفت إهتماماً خاصاً ببرامج تأطير الفلاحين والبحث الزراعي والتكوين ومقاومة الآفات وأمراض النباتات والحيوانات .

وتمشياً مع سياسة التقويم الهيكلي تم منذ سنة 1985 العمل بمفهوم الأمن الغذائي عوض الإكتفاء الذاتي .

من الإكتفاء الذاتي الى الأمن الغذائي :

إن الإكتفاء الذاتي مفهوم ساد بالمغرب منذ إستقلاله الى عقد الثمانينات ويمكن تعريفه كنسبة الطلب الداخلي المغطات بواسطة الإنتاج الوطني ، وقد تم بالمغرب الإهتمام الكبير بالإكتفاء الذاتي لبعض المواد الفلاحية الأساسية كالقمح، الزيوت، والسكر ... لما لهذه المواد من آثار على الشرائح الإجتماعية وخاصة ذات الدخل المحدود منها ، فمثلاً يمكن تبني الحصول على الإكتفاء الذاتي في مادة ما بوضع تعريفة جمركية عالية على استيراد هذه المادة، ولكن هذا ينعكس سلباً على الاسر وخاصة ذات الدخل المحدود منها .

إن مفهوم الإكتفاء الذاتي كثقافة سادت بالمغرب خلال العقود الماضية أصبحت الآن متجاوزة لما لها من آثار سلبية علي الأثمان الاقتصادية من جهة ، ولكلفتها العالية من جهة ثانية ، وقد ساعد على التخلي عن هذا المفهوم تحرير التجارة الدولية وعولمة الاقتصاد ، وهكذا حل منذ بداية 1985 مفهوم الأمن الغذائي محل الإكتفاء الذاتي موازاة مع سياسة التقويم الهيكلي التي عرفتها عدد من دول العالم الثالث ومنها المغرب .

ويعطي الجدول الموالي نظرة عن تطور معدلات نسبة الإكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الاساسية منذ نهاية الستينات .

تطور نسب الإكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الاساسية :

السنوات	القمح الطري	الزيوت	السكر	اللحوم	الحليب ومشتقاته
1973-1969	49	49	45	101	57
1978-1974	26	23	50	99	52
1983-1979	23	21	57	99	48
1988-1984	60	35	60	99	55
1989	63	39	65	100	56
1990	60	54	66	100	58

إن الإكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المواد كاللحوم لم يلبي في الواقع الحاجيات الضرورية للغذاء ، وهكذا تطور استهلاك اللحوم السنوي بالمغرب بالنسبة للفرد الواحد كما يلي :

- 1970-1971 21,5 كيلو
- 1984-1985 18,2 كيلو
- 1990-1991 17,3 كيلو

إن إستهلاك اللحوم يتضائل ولايعادل معايير التغذية المتكافئة . ويبقى دون مستوى إستهلاك الفرد في الدول المتقدمة بفرق شاسع ، إذ الإكتفاء الذاتي لايعني الحصول من طرف جميع المواطنين على الحاجيات الغذائية المتوازنة وهكذا فإن الوضعية تختلف من فئة إجتماعية الى اخرى كما يبين الجدول التالي :

إستهلاك اللحوم حسب الفئات الإجتماعية

الفئات الإجتماعية	إستهلاك اللحوم بكيلو للفرد
1	8,1
2	16,5
3	27,0
4	47,8
5	90,9

ويتضح من هذا الجدول ان الإكتفاء الذاتي من اللحوم لايوفر الحاجيات الضرورية من البروتينات الحيوانية لكل شرائح المجتمع حيث أن استهلاك اللحوم من طرف الفئات الفقيرة جد منخفض .

ان مفهوم الامن الغذائي،مفهوم اشمل من الاكتفاء الذاتي اذ يركز على امكانية الحصول على المواد الغذائية الضرورية لمجموع السكان سواء عن طريق الانتاج الوطني او بواسطة الاستيراد . ان الامن الغذائي يعني ايضاً امكانية الحصول على المواد

الغذائية الضرورية كماً وكيفاً وفي كل الاوقات لتتمكن من التمتع بحياة نشيطة وصحية. وهكذا فان العناصر الاساسية للامن الغذائي تبقى الوفرة وامكانية الحصول على هذ المواد ومن ثم تطرح اشكالية الحصول على المواد الاساسية في السوق الدولية بالكمية المطلوبة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب .

ومن خلال مفهوم الامن الغذائي يتضح ان هذا الاخير يشمل العناصر التالية :

- أن يكون لكل الاشخاص الامكانيات المالية لاقتناء المواد الغذائية بالكمية الكافية .
- أن تكون المواد الغذائية متوفرة في الاسواق بالكمية الضرورية (حراريات، بروتينات) والكافية لسد حاجيات كل شخص وان تكون تلك الكميات متوفرة خلال كل المواسم واثناء فترات الجفاف والفيضانات ... .
- أن تكون وسائل النقل متوفرة لوصول المواد الغذائية الى كافة السكان (طرق،سكك حديدية ..).
- أن تتوفر للبلاد الوسائل المالية والتجهيزات التحتية (موانيء) لاستيراد المواد الزراعية .

ومن هنا يتضح أن الأمن الغذائي غير مرتبط فقط بالإنتاج الزراعي الوطني او بامكانيات استيراد هذه المواد من السوق الدولية، ولكن مرتبط ايضاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، اذ بقدر ماهو اساسي تحديد نسب الإنتاج المحلي والاستيراد في تلبية الحاجيات بقدر ماهو أساسي كذلك تنمية الانشطة الاقتصادية التي تضمن دخلاً مناسباً خصوصاً بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود بالمجتمع حتى تتمكن هذه الفئات من التعبير عن طلب حقيقي يلبي حاجياتها الضرورية كيفا وكما من التغذية .

إن النقص الغذائي في كثير من الأحيان يكون ناتجاً عن طلب حقيقي غير كافي كما يكون ناتجاً عن نقصان في العرض من المواد الغذائية .

ومن هنا يتضح ان الأمن الغذائي مرتبط بالنمو الاقتصادي وبالتالي يكون مرتبطاً ببرامج التقويم الهيكلي التى من أهدافها العمل علي رفع معدلات الدخل والتشغيل على المدى البعيد. لكن هذه البرامج عادة ماتكون لها انعكاسات سلبية على التغذية في المدى القريب مما يتطلب وضع برامج قريبة المدى لمعالجة هذه الآثار السلبية .

يظهر جلياً من خلال ماسبق ان مفهوم الأمن الغذائي مرتبط اساساً بالمتغيرات الآتية: الإنتاج، الأسعار المحلية ، الاستيراد والاسعار العالمية .

3- التجارة الخارجية المغربية :

لقد تبنى المغرب منذ عقود وبكيفية تدريجية النظرية الاقتصادية المعتمدة على التبادل الحر وانعاش الصادرات بالنسبة للمواد التي يتوفر فيها علي الميزة النسبية، وخاصة منذ بداية الثمانينات وموازاة مع برنامج التقويم الهيكلي :

وتجدر الإشارة الى أن الصادرات المغربية وخاصة الخضر والفواكه لم تكن في أي وقت من الاوقات مقننة بل ظلت دائماً حرة سواء في السوق الداخلي او عند التصدير ، وخلال سنة 1987 عمل المغرب على تحرير تجارته الخارجية اكثر حيث تم في هذه السنة وضع قانون التجارة الخارجية الذي يضمن تبادلا اكثر حرية سواء عند التصدير او الاستيراد ، كما تم في نفس السنة الإنضمام الى الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية او ماعرف فيما بعد بالمنظمة العالمية للتجارة .

ولقد إستمر مسلسل تحرير التجارة الخارجية المغربية منذ ذلك الحين الى الآن حيث تم في سنة 1995 عقد إتفاقية الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوروبي والتي ستكلل بإقامة منطقة للتبادل الحر في أفق سنة 2010 ، وسيتم خلال سنة 1996 تحرير بعض المسالك الباقية كالقمح الطرى والزيوت والسكر .

إن السؤال الذي يطرح حاليًا هو وضعية الأمن الغذائي بالمغرب في ظل تحرير التجارة الدولية .

لقد أظهرت بعض الدراسات التي أنجزت خلال جولة الأورغواي بعض النتائج سواء على معدل ارتفاع الاسعار بالنسبة للمواد الاساسية ، او على الإيرادات العامة والرفاة الاجتماعي بالنسبة للأسعار اذ يتوقع في المدى القصير . إن إرتفاع اسعار المواد الاساسية في السوق الدولية سيؤثر على ميزان الإداءات المغربية على المدى القصير ، وهكذا سيؤدي ارتفاع هذه الاسعار الى ارتفاع أداءات المغرب بـ 45 مليون دولار في ظل تبادل حر مطلق .

إن التجارة الخارجية المغربية تطرح بعض الإشكاليات المرتبطة بالأمن الغذائي منها على سبيل المثال لا الحصر :

- إن توسيع السوق الاوروبية المشتركة، الزبون الرئيسي للمغرب، يطرح مشاكل عدة للمغرب وخاصة بعد إنضمام اسبانيا والبرتغال الدولتان المنافستان والمنتجتان لنفس المواد المصدرة من طرف المغرب (بواكر، حوامض ...) مما سينعكس سلباً على الكمية المصدرة ومن ثم على الإنتاج الوطني .

- إن بنية قيمة الميزان التجاري الفلاحي في تدهور بين المغرب والإتحاد الأوروبي نظراً لأرتفاع المواد المستوردة من أجل الإنتاج والمصنعة (جرارات، حصادات ، مبيـــدات، أسمدة ...) وإنخفاض أثمان المواد المصدرة وهذا يؤدى الى تكلفة عالية للانتاج.

- أمام تنامي الصعوبات لدى المنتجين الأوروبيين ، تم الرفع من معدلات الحماية وتخفيض نسب التصدير على المواد الفلاحية المغربية، مما ادى الى العمل على تأقلم الإنتاج المغربي مع حاجيات الإتحاد الأوروبي وذلك بإعتماد جدولة جديدة للتصدير والتي بدورها فرضت على الفلاح المغربي تغيير بنيته الإنتاجية .

- لقد أظهرت بعض الدراسات انه امام العراقيل التي عرفها قطاع التصدير بالمغرب، غادر بعض المصدرين هذا النشاط وتم الإكتفاء بالسوق الداخلي، وهذا يطرح مشكلا للإنتاج بحكم ان التصدير كان هو الحافز الاساسي للمنتجين في الماضي، وقد اثبتت هذه الدراسة ان هذه المجموعة تخص بالأساس مصدري الحوامض .

- وهنام إشكالية تطرح على جميع الدول، التي إنتهجت سياسة زراعية مبنية على التبادل الحر وإنعاش الصادرات ، ومنها المغرب، الا وهي اشكالية تقلبات الاسعار في السوق الدولية التي يمكن ان تكلف عند الارتفاع خسارة مالية للدولة بصفة عامة وللمستوردين بصفة خاصة ، وعند الانخفاض الكبير ، سواء الطريق العرض او بواسطة عملية الاغراق ، تؤدي الى الضرر بالمنتوج الوطني .

4- إستخدام المياه :

4-1 الري ضرورة تقنية لامناص منها :

من أصل 71 مليون هكتار ، لايتوفر المغرب الا علي تسعة ملايين هكتار صالحة للزراعة، ويتميز مناخه بتساقطات غير منتظمة ، تؤدي الى عدم الإستقرار في الإنتاج الفلاحي في المناطق التي تعتمد على الامطار ، وكمثال حديث لهذه الظاهرة، انخفض إنتاج الحبوب من 85 مليون قنطار سنة 1991، الى 28ر5 مليون قنطار سنة 1992، و94 مليون قنطار سنة 1994، و17 مليون قنطار سنة 1995 وذلك بسبب العجز الحاصل في التساقطات المطرية وتوزيعها الغير الملائم . وبالنسبة لقيمة الإنتاج ، سجل ارتفاع ملحوظ قدره 15 مليار درهم (بقاعدة 1980) بين موسم 1993/1992 الذي كان جافاً ، وموسم 1994/1993 الذي يعتبر موسماً ممتازاً . وهكذا يتضح ان النقصان في كمية الامطار او توزيعها بصفة غير ملائمة ، يحدان بشكل ملحوظ من فعالية كل العمليات الرامية الى تحسين الفلاحة المطرية . ومن جهة اخرى فإن فترات الجفاف المتتالية التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الاخيرة ، تجعلنا نعتبر هذه الظاهرة اكثر من أي وقت مضى كعائق بنيوي، يتعين على فلاحتنا ان تواجهه وتتعامل معه .

وهكذا ، ومنذ القدم ، جعلت الظروف المناخية بالمغرب من السقي ضرورة تقنية لامناص منها، وقد اكتسب الري ببلادنا مع مرور السنين ابعاداً اقتصادية واجتماعية لايستهان بها ، وذلك يعتبر السقي اختياراً متميزاً في سبيل تنمية الفلاحة ، ويحظى من اجل ذلك بعناية خاصة من طرف السلطات العمومية .

وفي اطار استراتيجية التنمية الفلاحية والقروية تعقد آمال كبيرة على الري، ليساهم بصفة ملموسة في تلبية حاجيات السكان الغذائية، المتزايدة بإستمرار . بالإضافة الى هذا، يتعين على المناطق المسقية ان تلعب دورها كاملاً، كأقطاب حقيقية للتنمية ، سواء على مستوى المحلي او الجهوي، مع التأثيرات المرتقبة على الاقتصاد الوطني برمته .

وبناء على كمية المياه القابلة للتعبئة ، التي تقدر بـ 21 مليار متر مكعب، وعلي القسط المخصص للفلاحة أي 17 مليار متر مكعب ، فإن المساحة القابلة للري بصفة دائمة تقدر حالياً بـ 1ر350ر000 هكتار ، تضاف اليها 300ر000 هكتار ستسقى بصفة موسمية او بمياه الفيض . وتبقى هذه الإمكانيات محدودة بالمقارنة مع حاجيات البلاد، لذا يتعين استثمارها لجلب اقصى قدر ممكن من الفائدة ، خدمة لمصلحة الوطن كله .

2-4 آفاق المستقبل :

إن السياسات المائية للمغرب تواجه عدة تحديات :

التحدى الأول : يتعلق بالإنخفاض المستمر للكميات المائية المتوفرة لكل شخص وهكذا ستنخفض هذه الكمية من 800 متر مكعب سنة 1990 الى 400 متر مكعب سنة 2020، مما يؤدي بالمغرب الى الدخول في وضع الخصاص المائي الدائم . إن هذا الخصاص سينعكس سلبياً على التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمغرب . إن قلة الماء ستكون أكثر خطورة في بعض المناطق وهكذا أصبح ضرورياً نقل الماء من منطقة الى منطقة اخرى بتكاليف باهضة ، تعادل تكلفة تحلية مياه البحر .

التحدي الثاني : ويتعلق بتدهور جودة المياه، اذ الانشطة المنزلية والصناعية والفلاحية تلوث المياه بمستويات عالية وتهدد جودة المياه بكيفية خطيرة وخصوصاً في حوض واد سبو.

التحدي الثالث : ويتعلق بالإرتفاع الكبير لتكلفة التجهيزات البيدروفلاحية، فلقد ارتفعت تكلفة تجهيز الهكتار الواحد من 5450 درهم خلال الفترة 72-1968 الى 70,000 درهم خلال فترة 90-1988، مما يمثل ارتفاعاً سنوياً يقدر بـ 3ر14٪ ، هذه النسبة التي تتعدى بكثير نسبة التضخم .

التحدي الرابع : ويتعلق بتدهور التجهيزات الحالية وانخفاض مستوى مخزون السدود.

التحدي الخامس : ويتعلق بتمويل التجهيزات الهيدروفلاحية ، فإذا كانت الدولة قد تحملت الجزء الاكبر في تمويل هذه المشاريع فان هذه الاخيرة اصبحت فى وضعية مالية لاتسمح بالإستمرار في هذه السياسة مما يتطلب مساهمات اكبر للمزارعين الذين تعودوا على المساهمة بنسبة رمزية كما يوضح ذلك الجدول التالي :

الدوائر السوقية	نسبة مساهمة الفلاح
ماسا	25ر2
ايسن	50ر6
كارت	29ر6
رمل	31ر6
در دار.....	27ر9
الغرب	55

إن رفع هذه التحديات يتطلب من الدولة وضع برنامج وطني للري (1993-2000)، وتتسم هذه السياسة بالمعطيات التالية :

المعطى الأول : يتجلى في تمديد المساحات المسقية بـ 250,000 هكتار التي تمثل الفارق بين المساحات المغطات بواسطة السدود الحالية او التي هي في طور الإنجاز (بمافيها سد الوحدة الذي سيشرع في استغلاله سنة 1997) من جهة، والمساحات المجهزة حالياً للري من جهة اخرى .

ويعتبر هذا التمديد حتمياً بالنظر الى السياسة المائية المنسجمة ، وكذا بإعتبار جفاف المناخ الذي يقلص بإستمرار الفضاء الفلاحي المنتج في البلاد . كما يمثل هذا التمديد فرصة سانحة لمراجعة النظريات العامة تمشياً مع الضروريات الجديدة للفلاحة المستقبلية

اما المعطى الثاني : فيتعلق بتحسين فعالية الفلاحة المسقية في مجملها ، لجعلها اكثر انتاجية وأقوى منافسة، وضمان تنمية مستديمة لها . وتهم التحسينات في هذا الإطار اقتصاد الماء، والتكثيف والزيادة في الإنتاجية ، وأخيراً الفعالية العملية للمكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي .

نظراً لكون القطاع الفلاحي يستعمل القسط الاوفر من المياه المعبأة، أي 90٪ فإن اقتصاد الماء في الري يعتبر حتمياً، ليس فقط لمواجهة المنافسة المتزايدة على الماء من طرف قطاع الماء الصالح للشرب والصناعة، بل كذلك لضمان استمرارية التجهيزات الهيدروفلاحية ، تلك الإستمرارية المرتبطة بالمحافظة على موارد الماء والتربة، بحيث يؤدي استنزاف المياه وكذا مشاكل الملوحة وصرف المياه الى عرقلة التنمية في هذه المناطق . وترتبط الإستمرارية كذلك بالكفاءة الاقتصادية للضيعات الفلاحية، إذ يؤدي التحكم في استعمال مياه الري داخل هذه الضيعات حتماً الى التقليص في تكاليف الإنتاج ، والى تحسين الربح الخام بالنسبة للهكتار الواحد .

وتتمحور الإجراءات المتخذة في ميدان اقتصاد المياه حول المواضيع الآتية :

1- استصلاح وتجديد التجهيزات القديمة، حيث سجلت في اطار البرنامج الوطني للري مساحة 200,000 هكتار ، منها 62,000 هكتار في الري الكبير،

و138,000 هكتار تضم 600 دائرة من دوائر الري الصغير والمتوسط، موزعة عبر التراب الوطني، وتجدر الاشارة الى أن وزارة الفلاحة والإستثمار الفلاحي بالمغرب وضعت اخيراً استراتيجية لاستثمار مندمج لهذه المناطق، تجمع بين استصلاح شبكات الري القديمة، وتكثيف وتثمين المنتوجات الفلاحية، وتكمن الغاية المتوخاة من هذه الاستراتيجية في خلق كل الظروف الملائمة لتمكين هذه المناطق من تفجير طاقاتها الانتاجية، وتصبح نواة حقيقية للتنمية، وذلك بخلق انشطة غير فلاحية مرتبطة بالفلاحة، منتجة ومحفزة من الناحية الاقتصادية . وبهذه الطريقة يمكن خلق فرص العمل ومداخيل قارة، تساهم في تحسين مستوى العيش لسكان البوادي، وتحد من الهجرة القروية، وتعزز الأمن الغذائي في المناطق القروية .

2- دعم قدرات مؤسسات تدبير منشآت الري في ميدان تسير وصيانة شبكات السقي، والهدف المتوخى هو توفير خدمة افضل لمستعملي المياه، تلبي حاجياتهم وتحد من ضياع الماء .

3- تنظيم الفلاحين في جمعيات مستعملي المياه الفلاحية، التي تكون في الاطار المتميز للحوار والمشاركة الفعلية للفلاحين في تدبير التجهيزات التي تهمهم .

4- تفادي ضياع الماء وتطوير انظمة تخطيط السقي على مستوى الضيعة، ويتضمن المجهود في هذا الميدان انشاء شبكة وطنية للتجارب وتعميم تقنيات الري وطرق السقي .

5- وضع نظام عقلاني للتسعرة، يحفز على اقتصاد الماء، وذلك في إطار اقتصادي منسجم يضمن مردودية الاستثمارات وكذا الاستقرار للإستغلاليات الفلاحية . وهكذا فان اعتبار الماء كعامل اقتصادي يكون وسيلة هامة في سبيل ترشيد استعماله وتوزيعه بصفة عادلة ، مع تشجيع اقتصاده والمحافظة عليه .

6- التفكير في وضع خريطة فلاحية على المستوى الوطني تبين المزروعات الملائمة لكل منطقة، والتي تمكن من جلب اقصى قدر ممكن من الفائدة من إستعمال الموارد المائية المتوفرة وذلك في إطار منظور وطني شامل، يستهدف استعمال الاحتياطي المائي طبقاً للمصلحة العامة .

أما فيما يخص الاستثمار الفلاحي ، فان اجبارية استغلال الاراضي المجهزة المنصوص عليها في قانون الإستثمار الفلاحي، كانت ترمي في البداية ، ليس فقط الى ضمان المردودية المثلى على مستوي الضيعات الفلاحية، بل كذلك الى تشجيع وتوجيه الانتاج الفلاحي طبقاً للأهداف المرسومة للفلاحة المسقية . وفي هذا الاطار تم تحديد اهداف للإنتاج، خاصة بكل دائرة سقوية على حده، وذلك بالنظر الى طاقاتها الفلاحية من جهة، وضروريات الطلب الداخلي مع إمكانيات التصدير من جهة اخرى . وقد انصب الإهتمام بصفة خاصة على الزراعات المندمجة، كالشمندر وقصب السكر والقطن، التي كانت تحظى بالتدخل المباشر من طرف المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي في إنجازها، وذلك فيما يخص خدمة الارض ومعالجة الامراض وتوزيع الاسمدة الى غير ذلك من عمليات الإنتاج .

وقد اكتسى هذا التدخل المباشر في تلك المرحلة الأولى، طابعاً ضرورياً، لنقل التقنيات الحديثة والرفع من مستوى الإنتاج وتثمين الري . اما الآن وتمشياً مع برنامج التقويم الهيكلي ، تم اعتماد استراتيجية جديدة، تتمحور حول :

1- تنمية القطاع الجمعوي من تعاونيات وجمعيات المنتجين، قصد نقل مسؤوليات بعض الخدمات الى المنظمات المهنية .

2- تخلي المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي عن الخدمات ذات الطابع التجاري التي يمكن ان يتكفل بها القطاع الخاص .

وبناء على هذه الاستراتيجية، فإن الإستثمار الفلاحي في دوائر الري الكبير سيتحول تدريجياً من الاجبارية كالدورة الزراعية مثلاً، نحو منظور جديد يعتمد على المؤهلات المحلية لكل دائرة سقوية، وذلك بإعتبار إمكانيات التسويق سواء على المستوى الداخلي او التصدير . وكذا الظروف والصعوبات المتعلقة بعمليات الري، كمسألة توفر المياه وطاقة شبكات الري لذا اصبح من اللازم نهج سياسة اقتصادية متناسقة، تضمن الانسجام بين اهداف المصلحة العامة من جهة، ومصالح الفلاحين من جهة اخرى . وتجدر الاشارة كذلك الى ان هذا التحول يستدعى تغييراً جذرياً من جانب الفلاح، بحيث يتعين عليه ان يطور معاملته مع المكتب الجهوي من علاقة مبنية على الاتكال الى علاقة زبون، له متطلبات وعليه التزامات . كما يستدعى هذا التحول تكييف الخدمات التي يوفرها المكتب الجهوي

للفلاحين فيما يتعلق بتدبير شبكات الري . ورغم التقدم الحاصل في ميدان الاستثمار الفلاحي في دوائر الري الكبير ، فانه لازال هناك مجال لتحسين مستوى تكثيف استغلال الاراضي والانتاجية ، بالنظر الى الطاقات والامكانات المتوفرة بهذه الدوائر، ذلك لأن معدل نسبة التكثيف (110٪) لازال دون المستوى المتوخى (130٪) ، كما هو الشأن بالنسبة للمردودية، حيث لاتتعدى 70٪ من المستوى الممكن تحقيقه، ولاتصل حتى 40٪ بالنسبة لبعض المزروعات . لذا فان تحسن مستوى تكثيف الإستغلال والمردودية يستلزم اعادة النظر في طرق دعم التنمية الفلاحية في الدوائر المسقية . ولهذه الغاية بذل مزيد من الجهود في الميادين الآتية :

1- التكوين التقني للفلاح .

2- اعتماد طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، على نطاق واسع .

3- العمل على تطوير شبكة فعالة للتسويق بموازاة مع الإنتاج .

4- اعادة النظر في نظام المزروعات لجعله اكثر ملائمة مع متطلبات السوق الداخلي والدولي .

وفي هذا الصدد، يتعين دعم دور الجمعيات والمنظمات المهنية في معرفة وضبط انظمة الإنتاج والتسويق .

وأخيراً ، تعمل وزارة الفلاحة والإستثمار الفلاحي بالمغرب، علي تحسين الفعالية العملية للمكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي في إطار برنامج تحسين الري الكبير، وذلك على المستوى التقني والإداري وكذا في ميدان المحاسبة . وهكذا تم اتخاذ اجراءات اعادة الهيكلة، لإرساء قواعد سياسة جديدة، مبنية على التعاقد، وذلك على المستويات الآتية :

- بين الدولة والمكاتب الجهوية في إطار "بروتوكول الاتفاق" او عقدة برنامج .

- بين المكاتب الجهوية من جهة، والفلاحين والصناعات الفلاحية من جهة اخر، وذلك بواسطة المنظمات المهنية .

ومن ناحية اخرى تم اتخاذ اجراءات موازية تهم بالخصوص التنظيم الداخلي للمكاتب الجهوية ، ووضع نظام معلوماتي للتسيير، وتنمية الموارد البشرية، وقد شرع فعلاً في تطبيق هذه الاجراءات .

الخلاصة :

إن إنفتاح المغرب على الاسواق الدولية يفرض على الفلاحة المغربية تحديات جديدة تستوجب بناء زراعة عصرية قادرة على مواجهة التنافس في الاسواق العالمية. ومن هنا وجب مراجعة كل وسائل التنمية الفلاحية كما حددت الى اليوم في اطار السياسة الفلاحية اذ يجب ان تكون هذه المراجعة شاملة حتى تكون منسجمة وتحقق التكامل الضروري للوصول الى النتائج المتوخاة، ان المراجعة يجب كذلك ان تطال القطاعات الاخرى .

إن تقدير الحاجيات الغذائية بالنسبة لسنة 2020 يضع الفلاحة المغربية امام تحديات جسام، وهكذا فان هذه الحاجيات تمثل مابين 2ر6 الى 3ر8 الحاجيات الغذائية الحالية :

إن تأمين الامن الغذائي يتطلب تكثيف الإنتاج والرفع من الانتاجية من جهة وتوفير العملة الصعبة الكافية لشراء مالا يغطيه الانتاج الوطني من السوق الدولية ورفع دخل الافراد للتمكن من الحصول على المواد الغذائية في السوق الداخلية، كما يجب توسيع البنيات التحتية الضرورية لمواجهة هذا التزايد الهائل من الحاجيات الغذائية للسكان .

إن الإنتاج الوطني يواجه ظروفاً مناخية صعبة للغاية، كقلة الامطار وسوء توزيعها في المكان والزمان . وهكذا عرف المغرب خلال الخمس السنوات الاخيرة الجفاف في ثلاث مواسم .

إن الامن الغذائي يستوجب ضمان دخل كاف للمواطن وخصوصاً القرويون منهم، ولايتأتى ذلك الا بالتنمية الشاملة وإستقرار دخل المزارعين . إن السياسة اليهدروفلاحية قد لعبت في الماضي دوراً أساسياً في هذا المجال ورغم ذلك يبقى المزارع بالمغرب يعرف تقلبات كبيرة مما يستوجب مضاعفة الجهود فيما يخص تعبئة الموارد المائية وتوصيحها بطريقة عقلانية وفعالة من الناحية الاقتصادية .

إن موجهة المزارعين المغاربة لإرتفاع كبير في سعر ماء السقي بموازاة مع الإنفتاح على السوق الدولية: وتخفيض الحماية الجبائية مما سيؤدي الى انخفاض في اسعار المزروعات المدعمة حالياً كالسكر والزيوت، ان كل هذه العوامل ستدفع المزارع المغربي الى تطوير زراعات ذات مردودية اكبر وإستعمال اقل للمياه ، لكن هذه المزروعات ستعرف طلباً محدوداً مما يتطلب لولوج اسواق جديدة بالنسبة للمنتوجات المغربية .

سياسات وأستراتيجية التنمية الزراعية فى الجمهورية اليمنية

سياسات وإستراتيجيات التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية

مقدمة :

تبلغ مساحة الجمهورية اليمنية 555,000 كم2 بدون الربع الخالي (55 مليون هكتار) وتتوزع إستخدام اراضي الجمهورية كالتالي :

30 مليون هكتار أراضي صخرية وصحراوية وحضرية .

22,1 مليون هكتار اراضي رعوية .

1,5 مليون هكتار اراضي غابات واحراش .

1,4 مليون هكتار تحت الاستثمار الزراعي .

أما الاراضي التي تحت الاستثمار فيزرع منها سنوياً مابين 1,40,000 هكتار 980,000 هكتار حسب كمية الامطار الهاطلة . ومن بيانات عام 1994م يمكن تقسيم الاراضي الزراعية حسب نوعية الإستغلال الزراعي كالتالي :

69,8٪ محاصيل حبوب .

7,8٪ أعلاف .

6,7٪ فاكهة .

5,8٪ محاصيل نقدية .

5٪ بقوليات .

4,9٪ خضروات

موارد المياه :

تعد موارد المياه من الموارد الشحيحة في اليمن حيث تتراوح معدلات هطول الامطار بين 50-100 مم في المناطق الشرقية الى 800 مم في المرتفعات الجنوبية .

ويتم سحب المياه من الاحواض المائية بمعدلات متزايدة سنوياً حيث ينخفض مستوى الاحواض بين 1-6 متر سنوياً الامر الذي يسبب زيادة معدلات استخراج المياه الجوفية السنوية حوالى 135٪ بالمقارنة بكميات الامطار الهاطلة .

ويقدر انه يستخدم 90٪ من المياه المستخرجة من الاحواض للأنشطة الزراعية بينما 10٪ المتبقية تستخدم للإستخدامات الحضرية والصناعية وغيرها .

السكان :

بلغ عدد سكان اليمن 15,804,654 نسمة وبمعدل نمو سنوي 3,7٪ حيث يعتبر معدل النمو هذا من أعلى معدلات النمو في العالم .

مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي :

يعد القطاع الزراعي اكبر قطاعات الاقتصاد حيث يساهم بحوالي 20٪ من الناتج القومي وتتوزع مساهمات القطاعات الفرعية على النحو التالي :

75٪ الإنتاج النباتي .

25٪ الإنتاج الحيواني .

5٪ الاسماك .

أهمية القطاع الزراعي :

للقطاع الزراعي اهمية في اقتصادنا القومي تفرض علينا اتباع سياسات زراعية متوازنة تمكن من تنميته وبصفة مستمرة تعتمد على إشراك القطاع الخاص والتعاوني بحكم كون القطاع الزراعي هو القطاع الإنتاجي الاول بين مختلف القطاعات الاقتصادي على المدى الطويل الى جانب ضعف القطاع الصناعي .

وكذا مساهمته بحوالي 20٪ من الناتج القومي كأكبر قطاع في الاقتصاد القومي ، وارتباط حوالي 75٪ من السكان بالقطاع الزراعي لمعيشتهم في الريف وتشغيله لاكثر من نصف قوة العمل في البلاد حوالي58٪ من القوى العاملة ، وتوفيره لجزء كبير من احتياجات السكان الغذائية ، وفي ظل زيادة معدلات نمو السكان بمعدل 3,7٪ سنوياً والذي معه سيصل عدد السكان في عام 2010 الى اكثر من 20 مليون نسمة الامرالذي

يحتم تنمية هذا القطاع بمعدلات اكبر من معدلات نمو السكان لتغطيتة الاحتياجات المتزايدة للسكان وتخفيض المستورد من الغذاء حالياً .

استراتيجيات تنفيذ السياسات الزراعية :

وسيتم التركيز على القطاع الزراعي من خلال :

* ان تكون السياسات الزراعية المقرة اساساً لتصميم برامج التنمية الزراعية .
* توجيه السياسات الزراعية نحو الاحتياجات المباشرة للمزارعين وكذا لحل الصعوبات والمعوقات التي تواجههم .
* تجنب السياسات الاقتصادية المعيقة والمؤثرة سلباً على التنمية الزراعية .
* الاخذ في الاعتبار انتاج القات من حيث استهلاكه لمياه حيث يقدر استهلاكه لـ 1/4 المياه التي يتم ضخها من الاحواض .
* التركيز على حماية البيئة لضمان تنمية زراعية دائمة وقابلة للإستمرار .
* توفير المناخ المناسب للإستثمار بغرض زيادة الإنتاج بتوفير كل دعم سياسي او قانوني لازم .

الأهداف العامة للقطاع الزراعي خلال الخطة الخمسية الاولى 1996-2000 :

1- زيادة الإنتاج الزراعي بمعدل نمو سنوي لايقل عن 7ر3٪ وهو معدل نمو السكان .

2- العمل على تفعيل تنمية زراعية مستمرة، بالمحافظة على موارد المياه والأراضي والغابات .

3- تنمية الريف تنمية متكاملة بحيث تتحقق عوامل الجذب واحداث الهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف، لما لذلك من مردود على رفد القطاع الزراعي بالعناصر المدربة والمؤهلة علمياً وفنياً وذلك على زيادة الانتاج الزراعي من خلال اطلاق حرية المنافسة انتاجياً وتسويقياً .

4- المشاركة الشعبية في احداث عملية النهوض بالقطاع الزراعي من خلال تشجيع اقامة الجمعيات التعاونية الزراعية والتسويقية ولما لذلك من اهمية في تجميع

الحيازات الزراعية الصغيرة من حيازات تعاونية كبيرة تستفيد من ميزة الانتاج الكبير وتشجيع اقامة اتحادات المنتجين الزراعيين لتنظيم المزارعين نقابياً ومهنياً وتبني الدفاع عن مصالحهم وخلق اجواء التفاعل الايجابي اجتماعياً وثقافياً ومهنياً.

5- تحسين مساهمة القطاع الزراعي للميزان التجاري وتقليل حجم الاستيراد والذي يكلف ميزانية المدفوعات مبالغ باهضة من النقد الاجنبي .

6- زيادة دخول المزارعين من خلال تقديم افضل الخدمات وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي ، وايصال خدمات التسليف والإئتمان الزراعي الى مناطق الانتاج وبشروط ميسرة وبما يتفق مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف ، والإهتمام بتطوير رفع كفاءة التسويق الزراعي وايجاد ظروف التبادل السلعي بين مراكز الإنتاج ومراكز الإستهلاك وتشجيع تصدير المنتجات الزراعية الى الاسواق الخارجية .

7- تحقيق متطلبات الحد الادنى للأمن الغذائي .

سياسات الموارد المائية :

* تكوين هيئة للموارد المائية كهيئة مستقلة مسئولة عن موارد المياه تقوم بدراسة وتقييم احواض المياه ووضع سياسات استخدام الموارد المائية وتحديد اولويات وبرامج استخدام مياه الاحواض سواء للإستخدام الزراعي او الصناعي والحضري والاشراف على تنفيذ سياساتها المائية التي تقوم بتنفيذها كل الجهات التي تعمل في مجال المياه .
* إصدار التشريعات المنظمة لإستخدام الموارد المائية وتنظيم حفر الآبار حسب طاقة كل حوض مائي .
* تبني إعداد ونشر برامج تعليمية وارشادية للتوعية بأهمية الموارد المائية وترشيد استخدام المياه .

سياسات الري :

* الحد من أستنزاف المياه الجوفية بتقليل كميات المياه المستخدمة في الري عن طريق رفع كفاءة استخدام مياه الري وتقليل الفاقد منها وذلك بتوسيع استخدام

اساليب الري الحديثة .

* تنفيذ برنامج لصيانة السدود والمنشآت المائية التي سبق انشاؤها وانشاء السدود التي تمت دراستها والتي ثبتت جدواها الاقتصادي .

* حماية الوديان التي تتعرض للإنجراف .

* وضع برامج لتحصيل رسوم على مياه السيول لتغطية تكاليف صيانة وتشغيل منشآت الري ورفع كفاءة استخدام المياه .

* المشاركة الشعبية في انشاء منشآت الري وصيانتها .

سياسات إعادة البناء المؤسسي :

* إعادة تنظيم وزارة الزراعة وتحديد مهامها وإختصاصاتها لتكون مسئولة عن وضع السياسات الزراعية وتخطيط الاستثمارات ومتابعة التنفيذ والاشراف والرقابة بما يضمن تحقيق اللامركزية وتكون مهمة هيئة البحوث وهيئات التنمية الزراعية والريفية ومكاتب الزراعة في المحافظات تخطيط وتنفيذ برامج البحوث والارشاد الزراعي والانشطة الزراعية الميدانية .

* إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في الاستثمار الزراعي بتحويل المؤسسات الزراعية الحكومية الى القطاع الخاص .

* اجراء مسح زراعي شامل للقطاع الزراعي لتكوين قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية سليمة تكون اساساً لوضع سياسات وخطط زراعية واقعية .

* تقييم تجربة هيئات التنمية الاقليمية ومكاتب الزراعة .

* دعم وتقويم مركز توثيق المعلومات الزراعية .

سياسات التنمية الريفية :

* توسيع نطاق مساهمة المرأة الريفية في عملية التنمية الزراعية من خلال تشجيع الإنتاج الداجني والحيواني والاقتصاد المنزلي بشكل عام .

* اشتراك الجهد الشعبي في تنمية الريف من خلال المشاركة في تنفيذ المشروعات

الزراعية والحرف اليدوية وشق الطرق الزراعية واقامة منشآت الري .

* تشجيع تكوين التعاونيات الزراعية الطوعية على ضوء قانون التعاون .

سياسات التكليف الزراعي :

* تفعيل دور الإئتمان الزراعي والتركيز على المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة .

سياسات التسويق :

* تحرير اسعار القطن وانتاجه وتشجيع انشاء عدد من الشركات الخاصة بين القطاع الخاص والتعاونيات الطوعية، وبمشاركة الدولة كلما كان هناك ضرورة لذلك، لإنتاج وحلج وتسويق القطن محلياً وخارجياً في كل من ابين ولحج وتهامة .

* التوسع في انشاء جمعيات تسويقية ومستمرة لتعد بمثابة الخطوة الاولى نحو تنظيم قطاع تسويق منتجات القطاع الزراعي وبالتعاون مع القطاع الخاص والتعاوني .

* تقليل الفاقد مابعد الحصاد من خلال تحسين اساليب التداول وفي مراحل التسويق الزراعي وتحسين المسالك والقنوات التسويقية .

* استكمال ايجاد نظام فعال للمعلومات التسويقية .

* رفع كفاءة الارشاد التسويقى وربطه بتخطيط برامج الانتاج الزراعي.

* تشجيع تصدير المنتجات الزراعية وادخال تكنولوجيا ملائمة للعمليات التسويقية ووضع التشريعات المنظمة لممارسة عمليات التسويق الزراعي .

* تشجيع تصدير المنتجات الزراعية وإستمرار وقف إستيراد الخضروات والفواكه .

* ادخال تكنولوجيا ملائمة للعمليات التسويقية وبالذات الموجهة للتصدير .

سياسات الوقاية :

* الإستمرار في دعم برامج المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية وترشيد إستخدام المبيدات لحماية البيئة .

* تفعيل اجراءات الحجر الزراعي لحماية الإنتاج النباتي من الامراض والاوبئة .

* القيام بتنفيذ الحملات القومية لمكافحة الآفات المهاجرة والوبائية .

سياسات توفير مستلزمات الإنتاج :

* وضع نظام كفء يضمن توفير مدخلات الإنتاج بالاسعار والمواعيد المناسبة بالكميات المطلوبة وذلك بتشجيع تكوين عدد من الشركات المساهمة سواء لتوفير وإنتاج الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي او إنتاج بذور المحاصيل والبقول والخضروات.

سياسات الإنتاج النباتي :

* الزيادة الرأسية للإنتاج الزراعي بالتركيز على رفع الإنتاجية لوحدة المساحة .
* التركيز على زيادة الإنتاج للمحاصيل المطرية وزيادة المساحات المزروعة بالأشجار التي لها احتياجات مائية منخفضة .
* زيادة كفاءة اساليب الإنتاج للمنتجات التي لها ميزة نسبية مثل البن، القطن، البطاطا وبعض الفواكه .
* الإهتمام بزراعة النخيل لزيادة إنتاج التمور وتكوين شركة لتجفيف وتغليف وتسويق وتصنيع التمور ومشتقاتها .

سياسات الإنتاج الحيواني :

* تشجيع صغار المزارعين لتكوين وحدات صغيرة لإنتاج الألبان وتنظيم جمعيات لجمع الحليب وتشجيع تصنيع منتجات الألبان .
* إصدار التشريعات اللازمة للمحافظة على الثروة الحيوانية لمنع ذبح الاناث وتحديد الحد الادنى للذبح
* تفعيل الحجر البيطري في جميع المداخل الحدودية، لمنع دخول الاوبئة والامراض الحيوانية .
* زيادة الخدمات البيطرية وتشجيع القطاع الخاص للدخول في هذا المجال .
* زيادة انتاج اللحوم البيضاء بإتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين نوعية الانتاج وتقليل تكاليفه وخاصة تكاليف الأعلاف ويمكن ذلك بتشجيع انشاء شركات لإنتاج اعلاف

الدواجن بإستخدام اكبر قدر من الخامات المحلية المتوفرة .

* زيادة إنتاج اللحوم الحمراء بنشر وتعميم زراعة المحاصيل العلفية ذات القيمة الغذائية المرتفعة التي تحتاجها الحيوانات وتوسيع استخدام العلائق المركزة .

* تحسين برامج الارشاد الحيواني الموجهة للنساء الريفيات من حيث اساليب التغذية والرعاية داخل الحضائر والتوعية بأهمية مراعاة الحد الادنى للوزن عند الذبح بحكم ان معظم الإنتاج الحيواني يتم بواسطة النساء الريفيات وصغار المزارعين .

* الإهتمام بإنشاء مراكز تطوير السلالات المحلية بالإستفادة من السلالات المستوردة وصولاً الى سلالات ذات انتاجية عالية .

سياسات الغابات ومكافحة التصحر :

* العمل على مكافحة التصحر وزحف الرمال وتشجيع المزارعين لزراعة مصدات الرياح وتشجير المدرجات ومساقط المياه للمحافظة عليها من الانجراف .

* توفير الشتلات الحراجية والرعوية المناسبة لمختلف المناطق البيئية .

* تحسين اساليب ادارة الغابات والمراعي الطبيعية للمحافظة عليها .

* المحافظة على المساحات الخضراء وتحسينها وزيادة مساحتها واشراك الجهد الشعبي والعمل على إقرار وتنفيذ التشريعات مع مراعاة الأعراف القبلية الخاصة بذلك .

سياسات البحوث الزراعية :

* اعطاء اهمية لتعزيز الصلات مع المزارعين بإجراء بحوث موجهة للمشكلات والانظمة خصوصاً المطرية لتحسين الإنتاج واساليبه لبلوغ الإنتاجية المثلى لوحدة الارض والماء وللحد من تدهور الموارد البيئية .

* تخطيط وبرمجة وتنسيق البحوث بما يتلاءم وخصائص البيئات الزراعية احتياجات المزارعين وعلى المنتجات الزراعية (المحصولية، الحيوانية، الحراجية، والرعوية) ذات المميزات الاقتصادية والفنية .

* توجيه برامج البحوث نحو المدخلات الزراعية وتقنيات مابعد الحصاد والتركيز على الإدارة المتكاملة للمحصول وتقصي الجدوى الاقتصادية للحزم التكنولوجية لتخفيض تكاليف الإنتاج ولتعزيز موقف صانعي القرار .

* إدارج بحوث القات ضمن اولويات البرامج البحثية لدراسته من مختلف الجوانب الزراعية والاقتصادية والاجتماعية .. الخ والتدرج مرحلياً نحو تقوية الاطار المؤسسي لبحوث هذا النبات وغيره من المنبهات .

* الإهتمام بالبحوث الارشادية والاقتصادية الاجتماعية حول سبل نقل التكنولوجيا ومستويات تبنيها وآثارها وجدواها آملاً في تقوية دور اجهزة الارشاد والخدمات الزراعية الاخرى .

* التزام المرونة التخطيطية تجاه اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وخصخصة مؤسساتها آثارها على عملية البحوث الزراعية ومحاولة جذب الاهتمام وتوفير الدعم للبحوث بمساهمات القطاع الخاص محلياً من الممولين لشبكات العمل والمراكز البحثية اقليمياً ودولياً .

سياسات الارشاد الزراعي :

* إيجاد ربط كامل بين البحوث والارشاد الزراعي من خلال تخطيط برامج البحوث والارشاد بالتنسيق الكامل بين محطات البحوث الاقليمية وجهاز الارشاد في نفس المنطقة .
* تحسين اساليب الارشاد الزراعي بالتركيز على اعداد رسائل ارشاديه ذات خصائص فنية وإدارية تضمن ايجاد تكامل بين نشاطات الانتاج النباتي والحيواني ورفع كفاءة استغلال المياه وحماية الاراضي وإدارة المراعي والغابات والتوعية بأهمية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها لكل منطقة بيئية زراعية بما يناسبها .
* تدريب العاملين في مجال الارشاد الزراعي سواء المرشدين او الاخصائيين لرفع كفاءاتهم وتحسين قدراتهم .
* تفعيل الإعلام الزراعي كإعلام متخصص يقوم بترجمة نتائج البحوث الزراعية بمختلف الوسائل الإعلامي الى رسالة ارشادية مبسطة تمكن المزارع من تبني تنفيذها .

كلمات الافتتاح

ملخص كلمة
معالي الاستاذ الدكتور يوسف أمين والي
نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي
بجمهورية مصر العربية

القي معالي الاستاذ الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي بجمهورية مصر العربية، (راعي الحلقة)، كلمة ضافية فى حفل أفتتاح أعمال الحلقة، رحب فى مستهلها بالسادة الحضور من الاقطار العربية الشقيقة، وممثلي الاتحادات وخبراء البنك الدولي، ومثمناً للتعاون الهام والمثمر بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومعهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي. وأشاد معاليه بالدور الكبير الذي تقوم به المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى النهوض بالزراعة العربية وتقوية أواصر العلاقات الزراعية العربية.

كما أكد معالي النائب، فى كلمته، على أهمية الاخذ بسياسات التحرر الاقتصادي لمالها من آثار إيجابية على الزراعة، مستعرضاً التجربة المصرية الرائدة فى هذا المجال والانجازات التي تحققت وفى مقدمتها زيادة أنتاج الحبوب الى ضعف ماكان عليه، وكذلك مضاعفة أنتاجية الوحدة المزروعة.

وأشار معالي النائب الى أهمية التكامل الزراعي العربي فى تحقيق الامن الغذائي العربي القومي. وأختتم كلمته متمنياً التوفيق والنجاح لاعمال الحلقة، والخروج بتوصيات هادفة وبناءة.

كلمة
معالي الاستاذ الدكتور يحيى بكور
المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

سيادة الدكتور يوسف امين والى المحترم
نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى
اصحاب السعادة السفراء
سعادة السيد راندا شاندرا ممثل البنك الدولى
الزملاء الخبراء وممثلوا الدول المشاركة

احييكم أجمل تحية ، وأرحب بكم أطيب الترحيب ، ونحن نلتقى فى حفل افتتاح حلقة العمل فى مجال السياسات الزراعية ، التى هى احدى حلقات التعاون الخلاق بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومعهد التنمية الاقتصادية EDI التابع للبنك الدولى ، تعاون يخدم دول المنطقة العربية . ويُفعل اعداد الكوادر الزراعية ويساهم فى تطوير السياسات الزراعية المتبعة فى هذه الدول .

واشكر من القلب جزيل الشكر سيادة الدكتور يوسف امين والى على شمول هذه الحلقة بكريم رعايته وكرم ضيافته ، والذى عرفناه استاذا وخبيراً كان خلالها مثالاً للدؤوب على العمل . والراغب فى العطاء والداعم للمنظمة وانشطتها ، والموجه لما فيه تطوير العمل العربى المشترك ، والمقدم لتسهيلات جعلت من القاهرة المكان الأفضل لتنفيذ برامج المنظمة بكفاءة عالية .

واقدر عظيم التقدير لمصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً دعمها للعمل العربى المشترك وحماية منظماته ، مصر التى ماطربت يوماً إلا للقاء الأشقاء ، ولاسعدت الا لتضامن العرب ، ولافرحت إلا لتحقيق اهداف الامة العربية وتوحيد كلمتها . مصر التى فيها تعلمنا ، وعلى أيدى اساتذتها تتلمذنا ، ومن خبرة خبرائها استفدنا .

وأرحب بشكل خاص بالخبراء وممثلى الدول العربية المشاركة ، الذين سرهم أن تكون القاهرة ، مكاناً لهذا اللقاء والذين مافرقوا يوماً فى المحبة مابين دمشق وعمان ، ولابين القاهرة وبغداد ، ولابين الرباط والرياض ، ولابين تونس وصنعاء .

أرحب بكم جميعاً ، اخوة اعزاء وطلاب استزادة من العلم والخبرة والمعرفة وراغبين فى العطاء الامثل وحريصين على اللحاق بركب من سبقنا من الأمم ، وواثقين أن مستقبل الامة يتحدد بقدرتها على تطوير سياساتها وأساليب عملها وتقويم اداء مؤسساتها ، ومعالجة الخلل بأسلوب حضارى . وهذا مابرهنت مصر على تحقيقه بفضل وعى قيادتها ، وفاعلية مؤسساتها ، وامتلاكها خبرة سنوات طويلة ساعدت دولاً أخرى على تطوير قطاعها الزراعى ، بل وفروع اقتصادها الوطنى .

سيادة النائب ،

أيها الحفل الكريم

حلقة العمل هذه تحتل اهمية خاصة ، كونها حلقة موجهة الى القيادات الفنية المسؤولة عن السياسات الزراعية ، ومن كونها واحدة من سلسلة من الندوات وحلقات العمل نفذت بالتعاون مابين المنظمة ومعهد التنمية الاقتصادية ، ومن كونها تغطى مجالات واسعة تساعد على الاستفادة من التجارب الناجحة فى الدول العربية ، وتسلط الضوء على نقاط الضعف لمعالجتها ، اضافة الى كونها واحدة من خطة عمل المنظمة التى تعالج قضايا التنمية الريفية والتى يزيد عددها عن 24 ندوة تضمنتها خطة هذا العام .

ومن كونها مصممة لتلقى بها محاضرات قيمة من محاضرين تزودوا بنتائج عمل فى مجالات التنمية وقضايا الأمن الغذائى والمحددات التى تعيق تحقيقه واساليب التغلب عليها، اضافة الى خبرتهم فى مجال اتفاقية تحرير التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية وكفاءة استخدام الموارد المائية . وتلك الأمور التى لابد من مناقشتها بكل صراحة وجرأة ليسهل وضع الحلول المناسبة لها من منظور قومى .

كما تناقش الحلقة تجارب مختارة من الدول العربية ، واوراقاً قطرية عن الدول المشاركة بغية ترشيح ماهو ايجابى والتخلص مما هو سلبى ويؤثر على التنمية المنشودة.

ولاشك بأن قضية الأمن الغذائى اصبحت قضية أمنية من الدرجة الأولى كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الكريمة والاطمئنان الى المستقبل من جهة ، والتحرر من الضغوط السياسية التى تمارسها الدول المصدرة للغذاء على الدول المستوردة له ، مستغلة بذلك سلاح الغذاء ابشع استغلال الأمر الذى نبه الى المخاطر المنتظرة ، وساعد على اتخاذ القادة المخلصين قرارات سياسية لتحقيق اكبر نسبة من الاكتفاء الذاتى من السلع الرئيسية ، الأمر الذى ساهم فى ابراز التحسن فى نسبة الاكتفاء الذاتى نتيجة لزيادة انتاجية الاراضى المزروعة من جهة وادخال مشروعات جديدة من جهة اخرى ، ويتضح ذلك اذ عرفنا أن انتاجية هكتار الحبوب قد زادت من 937 كغ/هـ عام 1984 الى 1160 كغ/هـ عام 1989 ثم الى 1558 كغ/هـ عام 1995 ، اضافة الى أن انتاج الحبوب فى الوطن العربى قد تضاعف خلال عشر سنوات، كما تحققت نتائج هامة على الصعيد القطرى تجلى بتحقيق مصر لاعلى انتاجية من السلع الغذائية الأساسية ، وتحقيق المملكة العربية السعودية وسورية لفائض فى القمح سلعة الغذاء الرئيسية .

لذلك فاننا مدعوون جميعاً للاعتماد على الذات . وعلى مايمكن أن تنتجه الموارد العربية من خيرات كثيرة ، قادرة على توفير احتياجات الاستهلاك .

كما اننا مدعوون لتنسيق الخطط الزراعية بغية تكامل انتاجنا الزراعى بدلاً من تنافسه ، ووضع سياسات زراعية ملائمة تحقق هذه الاهداف .

ختاماً اكرر الشكر والتقدير لمصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً وأخص سيادة النائب على رعايته الكريمة للندوة ، والشكر موصول لمعهد التنمية الاقتصادية على تعاونه المستمر وتنفيذ برامج ومشروعات مشتركة قائمة على تقويم شامل للسياسات الزراعية المتبعة فى الدول المجاورة .

أسماء المشاركين

أسماء المشاركين

الإسم	الدولة
أولاً : ممثلوا الاقطار:	
1- الدكتور محمود النجداوى	الاردن
2- مهندس عيسى الشوبكى	الاردن
3- مهندس محمد الازهر العشى	تونس
4- الاستاذ خالد العجيلى	تونس
5- الدكتور عبد الوهاب مخبى	الجزائر
6- السيد عبد الرحمن بن حمد الغنام	السعودية
7- السيد محمد بن عبد الله المنيع	السعودية
8- الدكتور محسن الاحمد	سوريا
9- مهندس هيثم اسماعيل حيدر	سوريا
10- السيد هلال مسلم على البوسعيدى	سلطنة عمان
11- السيد على بن عبدالله بن أحمد الجابرى	سلطنة عمان
12- الدكتور بزكات احمد الفرا	فلسطين
13- السيد عطا محمد ابوكرش	فلسطين
14- الدكتور فؤاد سعد	لبنان
15- الدكتور جوزيف شكرى سرحال	لبنان
16- الدكتور مصطفى عبد الغنى عثمان	مصر
17- مهندس محمد عبد العزيز الشاهد	مصر
18- السيد محمد ملين	المغرب
19- السيد مقبل احمد مقبل غنيم	اليمن
20- السيد عبد الملك قاسم الثور	اليمن
ثانياً : مقدموا الاوراق المحورية :	
21- الاستاذ الدكتور سعد زكى نصار	مصر
22- الاستاذ الدكتور محمد حمدى سالم	مصر

23- الاستاذ الدكتور محمد ابريق	سوريا
24- الدكتور حسن السرغيني	المغرب
25- السيد الدكتور مرسى على فوزى	المنظمة
ثالثاً : ممثلى الاتحادات :	
26- السيد حسن شومان	الاتحاد العام للفلاحين العرب
27- السيدة عواطف خضر	اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
28- الاستاذة مى دمشقيه	الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية
رابعاً : خبراء البنك الدولى :	
29- الدكتور شاندرا راندى	
30- الدكتور مايكل نيتنجال	
31- الدكتور رشيد فاروقى	
32- الدكتور تيجانى صلاح	
33- الدكتور بيتر كوينج	
خامساً : الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	
34- الدكتور رولو ايريك	